رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

الجزء الأول

الأستاذ الدكتور هادي نهر

شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية

لابن هشام الأنصاري

I

اليازوري

شرح اللمحة البدرية

في علم اللغة العربية

الجزء الأول

شرح اللمحة البدرية
في علم اللغة العربية

الجزء الأول

أ. د هادي نهر

رقم الإجازة المتسلسل لدى دائرة المطبوعات والنشر : 2007/4/1209

رقم الإيداع المتسلسل لدى دائرة المكتبة الوطنية : 2007/4/1184

جميع حقوق الطبع محفوظة

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق إستعادة المعلومات أو نقله بأي شكل من الأشكال, دون إذن خطي مسبق من الناشر

عمان – الأردن

All rights reserved

No part of this book may by reproducted, stored in a retrieval system or transmitted in any form or by any means without prior permission in writing of the publisher

اليازوري

دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع

الأردن – عمان – وسط البلد – شارع الملك حسين

هاتف : 4626626 6 962+ تلفاكس : 4614185 6 962+

ص.ب : 520646 عمان 11152 الأردن

Email : info@yazori.com - www.yazori.com

شرح اللمحة البدرية

في علم اللغة العربية

الجزء الأول

الأستاذ الدكتور هادي نهر

اليازوري

كلمة لا بد منها

هذا الكتاب جزء من متطلبات رسالة الدكتوراه التي قدمتها لجامعة القاهرة عام ١٩٧٤ وكان المفروض أن يخرج بأربعة أجزاء ضخمة تستوفي نسخته الأصلية التي قدّمتها للإمتحان. غير أنّ ظروف الطباعة الصعبة وتجنّي أسعارها على المؤلف حالت دون إخراجي الكتاب بصورته الأصلية، التي لم أترك فيها شاردة ولا واردة إلاّ وعلّقت عليها وفصّلت القول في ذكر مظامنها ومصادرها، ولهذا اضطررت إلى حذف أكثر الهوامش وإلى تأجيل طباعة أربعة فصول مسهبة من الدراسة، لا خرج بهذين الجزئين. أقول هذا إعتذاراً من القارئ الكريم وإعترافاً بأن عملي كان ثمرة من ثمار التوجيه الأقصد والتعاون المعطاء بين الأستاذ وتلميذه.

فقد كان أستاذي المرحوم السيد يعقوب بكر حفياً بي متى ما افأت إليه مستنصحاً ومتزوداً بأزواد علمه وتوجيهاته القيمة. وقد منحني ثقته وتقديره فجعلني مديناً له بالجديّة الصارمة في البحث، والإنكباب على الدرس الذي لا يعرف الكلل، والتبتل في العمل الذي لم أجد لذة في غيره.

ومما يشرفني ويشرف عملي أن يسهم في مناقشته وتقويم ما جانب الصواب فيه علمان من أعلام الثقافة العربية، هما الأستاذان الجليلان:

الأستاذ العالم عباس حسن عضو المجتمع العلمي العربي والأستاذ الدكتور حسن توفيق ظاظا رئيس قسم اللغة العربية بآداب جامعة الأسكندرية.

اللذان تحمّلا عناء مدارسته والنظر فيه، فجزاهما الله عني خير الجزاء.

وحقيق بي أن أنوه بفضل أولئك الكرام الذين كنت أركن إليهم في ترحال أستاذي ملتمساً المشورة والرأي الصائب، وأخص منهم الأستاذ الدكتور تمام حسان، والأستاذ كمال بشر، وأستاذي في الماجستير المرحوم الأستاذ الدكتور شوقي ضيف - طيب الله ثراه - والأستاذ الدكتور محمد كامل جمعه - رحمه الله تعالى-. وإلى كل من تفضل بمعاونتي في سبيل إنجاز هذا البحث شكري وتقديري، والله الموفق.

هادي نهر

ꕥꕥꕥ

القسم الأول

(الدراسة)

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المقدمة

«أ»

تدول الأمم وتتغير مظاهر أنماط حياتها الإجتماعية والإقتصادية والسياسية بين حين وآخر، ولكننا لا نتصور أنَّ أمة من الأمم يمكنها أن تغيّر لغتها تبعاً لتلك التطورات، ذلك لأنَّ اللغة لا تؤمن بالثورة والتطور السريع، فقواعدها الأصلية لا يمكن أن تزول بزوال البناء القديم لتشكل بذلك قواعد جديدة لما يستجد من بناء. وهذا لا يعني أنّ اللغة كائن يرفض التجديد، ولكنه يعني أنَّ التطور الذي يصيبها تطور حذر بطيء قد لا تبدو مظاهره وسماته إلاَّ على مدى قرون من الزمن، وقد لا يمسّ بشكل حاسم الأسس الثابتة لقواعد اللغة وأصولها العامة.

ولهذا فمن الخطأ أن نظن أنَّ هناك لغات متطورة وأخرى جامدة ترفض التطور، إذ إننا حين نتخذ المستوى التقني معياراً للتطور الحضاري، علينا أنَّ نميز بين التخلف الإجتماعي والإقتصادي، والتخلف اللغوي، فإنه من الجائز أن نقول إن المجتمع (س) مجتمع متخلّف حضارياً ولكن هذا لا يشير ضرورة إلى أن لغة ذلك المجتمع لغة متخلفة جامدة، فاللغة أية لغة، قادرة على مواكبة النمو الإجتماعي والفكري والإقتصادي للمجتمعات الناطقة بها، وهذا مايُسمى بمبدأ كمال اللغة.

واللغة العربية كما هو معلوم كانت ولا تزال قادرة على مسايرة التطورات الدينية، والسياسية، والإجتماعية، والإقتصادية التي مرّت بها الأمة، وكان لها طرقها الخاصة في استحداث المفردات والتوسّع في توليد الألفاظ والمعاني، وإضافة الجديد منها إلى القاموس اللغوي، غير أن ذلك لم يؤثّر على قواعد اللغة الأساسية التي ورثناها عن السابقين الذين أحاطوها بقدسية خاصة، وبذلوا وعلى مدى حين طويل من الدهر جهوداً مضينة مخلصة في سبيل جمعها واستنباط أحكامها عامة أو فرعية، وما خلفوه من آثار لدليل قاطع على عظمتهم وفضلهم الخالد علينا.

ومن هنا تنبع أهمية دراسة التراث النحوي الذي ورثناه عنهم والذي يتوارى أكثره إلى اليوم وراء سجف النسيان بعد أن رغب عنه الطالبون.

«ب»

ولكن، لماذا يتّجه الحاضر نحو الماضي، ولماذا دراسة التراث النحوي؟

أقول: إنَّ بعث التراث ودراسته ضرورة موضوعية ملحة، لأنها عملية كشف الإنسان في الإنسان، وتحليل وتقييم اللاحق للسابق، وبهذا العمل يمكن أن تكتمل المثل الفكرية لعبقرية الأمم وشخصيتها الحضارية ونُبقي على تلك القيم في حاضر أحوج ما يكون إلى القيم، وبهذا أيضاً يرتبط شرف الحاضر بشرف الماضي، ويتحقق النصر على الجانب المعادي للتراث.

إنَّ تحقيق التراث ودراسته استعادة للصفة الأساسية للفكر العربي بكامل حقيقته، وحيويته، ونقائه، وقيمه الدائمة المتجددة، إذ أننا لا نستطيع أن نبني فكراً جديداً إلاّ بمعرفة دقيقة للفكر الذي ابتدعه السابقون، بمعنى أن الفكر الجديد يجب أن يكون نتاجاً للتطور الطبيعي لكنوز المعرفة التي جمعتها أذهان أسلافنا ممن ملكوا أمكانات خاصة قوية صنعوا بها ما تفخر به الأجيال، وتحتاجه على مدى تعاقب السنين، وبذلك نسهم في مجمل عملنا هذا في تحديد اتجاه الخطوة الآتية واتجاهها في تاريخنا الفكري.

أمّا لماذا علم النحو من بين سائر العلوم اللغوية، فأقول: إنَّه لما كانت اللغة ضرورة من ضرورات الفكر بوصفها أداة لتوصيل الأفكار، فالنحو ميزان للغة، وضابط لها، ولولاه لكانت اللغة إعتباطية لا تقدر على أداء رسالتها زد على ذلك أنّ النحو يشكّل «قمة الدراسة اللغوية، وهو تجسيد لقواعد اللغة في عمومها، وعلى كلّ المستويات وبخاصة الأصوات والصرف، وهو محورها الرئيس الذي تدور حوله ومن أجله كلُّ الجهود في العمل اللغوي بعامة»[1].

«وعلم المعاني المشهور بضمه إلى علوم البلاغة إنْ هو إلاّ دراسة لغوية تدخل في إطار علم النحو بمعناه الدقيق، وقد نعته بعضهم بـ(النحو العالي).

---

(١) ينظر: دراسات في علم اللغة، الدكتور كمال محمد بشر ص٢٩-٣١ (بتصرف) ط٢ دار المعارف - مصر ١٩٧٣.

وعلم البيان في بعض أبوابه أو معظمها يدخل في نطاق الدرس اللغوي الحديث فالمجاز بأنواعه والكناية في بعض صورها يعرض لها علم الدلالة أو السيمانتيك Semantics على أساس إنّها أمثلة لتعدد المعنى وتنوعه أو على أساس أنها صورة للتغيّر الذي يصيب معاني الكلمات والعبارات»[١].

والأدب فنّ نسيجه اللغة. ناهيك عن دور اللغة في الدراسات الإجتماعية والتاريخية والعلوم السياسية والفلسفة والمنطق وعلم النفس وغيرها من المعارف والفنون.

وفي ضوء تلك الإعتبارات جميعاً ندبت نفسي لتحقيق أحد الآثار النحوية ودراستها، فأنتظمت بحذر وبإستحياء في صفوف أولئك الذين أحصروا في سبيل خدمة العربية وتراثها، وانقطعوا لهذه الغاية إرضاء لوجداناتهم وزلفى من أشرف هدف وأسماه، فكانت محاولتي هذه عملا متواضعا حاولت التقرب فيه من طاقة كريمة من طاقتنا الفكرية، وإن أقف عند بعض نتاجها لانفض عنه غبار السنين وتعاقب الأيام، وفاءً لوفاء أحد الرجال المخلصين للعربية، وهو ابن هشام الأنصاري المصري إمام الدراسات النحوية في مصر والأمة الأسلامية في القرن الثامن الهجري بدون منازع، واخترت كتابه الموسوم بـ(شرح اللمحة البدرية في علم العربية) - تحقيق ودراسة- ليكون بعض متطلبات دراستي.

---

(١) المصدر السابق: ص١٧.

«جـ»

ولكن، لماذا القرن الثامن الهجري؟ ولماذا ابن هشام المصري؟ وما قيمة كتابه (شرح اللمحة البدرية في علم العربية)؟

أقول: إنَّه في الوقت الذي سجّلت فيه بغداد انسحابها الهزيل أمام جيوش الغزاة المغولين، لتفقد مباهجها، وتراثها، وتعيش منذ منتصف القرن السابع الهجري، حتى مطلع القرن الرابع عشر الهجري فترة إرتكاس أدبي، وانحطاط فكري، وعقم شديد شاركتها فيه بلاد الشام عامة، وفي الوقت الذي كانت بلاد الأندلس نهباً لأطماع الطامعين وتصارع المتخالفين، كانت مصر هي البيرق الذي ظل يرفرف على الرغم من فتن القرون وحروبها علامة بقاء الأمة وإصرارها على الحياة.

ولقد كان القرن الثامن ومن قبله القرن السابع من أزهى القرون المتأخرة التي عاشتها مصر ثقافة، فقد تزاوجت فيها الثقافات الآتية من الشرق ومن الغرب والأندلس في الطبيعة المصرية التي غلب عليها وعلى مدى تاريخها اعتماد الذوق فيما تأخذ، وعمق التفكير، وثراء العطاء، فاستحقت بذلك أن تكون مركزاً للإشعاع الفكري في العالم الإسلامي.

وكان ابن هشام علامة بارزة تركت أثرها على النشاط الثقافي عامة وعلى الدراسات النحوية بصورة خاصة في القرن الثامن الهجري وقد كان ظهوره يمثّل مرحلة جديدة في عالم النحو تنبيء عن تجديد ما انقطع من تراث

المتقدمين، بعد أن راح جلُّ المتأخرين يلهثون وراء هـذا الـرأي أو ذاك دون التماس للحجة أو طلب للدليل، أو استقلال للفكر، فكان ظهور ابن هشام مظاهرة جديدة نشطة سارت بالدراسـات النحويـة خطـوات حثيثـة دائبـة خلّفت وراءها حركة مستمرة من التأليف لا توجد في مـسيرتها هـدأة، ولا بين أجزائها قطعية.

وإذا كانت الدراسات النحوية بمصر قد وضحت معالمها عند ابن مالك المتوفى سنة (٦٧٢هـ)، والتحمت بأبي حيان الأندلسي المتوفى (٧٤٥هـ)، فقد بلغت تفوقها، وجلالها بـابن هـشام المتـوفى سـنة (٧٦١هـ)، ولا أغـالي إذا قلت: إنَّ الأمّة الأسلامية لم تقدّم نحوياً بالمعنى الصحيح مثـل ابـن هـشام على امتداد القرون السبعة المنصرمة، فقد كان آخر ومضة سـاطعة في سـماء النحو إذ بـدأ بعـدها بالاضـمحلال حتـى ظهـور الـسيوطي المتـوفى سـنة (٩١١هـ) الذي لم يستطع أن يزيد على الدراسات النحوية جديداً، فقد كـان جامعاً، ينقل ما تقع عليه عيناه في كتب المتقدمين والمتأخرين عـلى الـسواء، دون أن يربي نقولاته من ثاقب فكرهْ ليوسمها بالجديّة والأصالة.

أمَّا كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية) الذي نحن بصدده فهو من أظهر كتب ابن هشام على تواضع صفحاته، فالمتأمل فيه يجـد أنّـه لـيس شرحاً تقليدياً، أطال فيه صاحبه مختصراً، أو وسّـع متنـا، وإنـما هـو كتـاب تراحبت أبوابه وفصوله، وغرزت مادته، واستطاع فيه مصنفه بما أوتي مـن عمق التفكير ورشاقة الأسلوب أنْ يخرج الحقائق العلمية سافرة جلية بعيدة

عن التكلف والتقعر فقد أخذ فيه بتشريح الأقوال وتعقيب الآراء وفصّل القول في ذكر الفروع والأصول وطرق مسائل الخلاف، وأظهر ما اعترى آراء النحاة من الخطأ، وبيّن مواطن الصواب، فانتصر لهذا، واعترض ذاك مدلّلا على ذلك بالحجج اللائحة والبراهين الساطعة، فجاء شرحه مكتملاً غاية في الدقة والفائدة يقف في صف أشهر مؤلفاته الأخرى.

«د»

وكان لا بد لي أن أبدأ من منطلقات محددة يمكنني الركون إليها في دراسة الكتاب وتحقيقه، فقسّمت عملي على قسمين: الأول: الدراسة، والثاني: التحقيق. وسلكت في الدراسة منهجاً قائماً على التبويب والتفصيل والترقيم ومعتمداً الإختيار، والموازنة والكشف، وقد توزّعت الدراسة على ثلاثة فصول ومقدمة وخاتمة.

أمّا الفصل الأول فقد حاولت فيه أنْ أقف على تكوين ابن هشام الفكري، ومناحي ثقافته المتنوعة المشارب، وطبيعة العصر الذي عاش فيه، وقد اشتمل هذا الفصل على مبحثين:

المبحث الأول: في الحديث عن عصر ابن هشام سياسياً، وثقافياً وقد أوضحت فيه عوامل انتشار الثقافة بمصر، وبيان مظاهرها، ثم عكفت على بيان اتجاهات الدراسات النحوية وموقف ابن هشام من كل إتجاه.

أمّا المبحث الثاني: ففي الحديث عن حياته، وبيَّت فيه: اسمه وكنيته، ولقبه، ومولده، ونشأته، وأسرته وثقافته، ومذهبه الفقهي، وشيوخه ونشاطه العلمي، وتلاميذه، وأخلاقه ورأي العلماء فيه ووفاته.

وكان طبيعياً أنْ أحاول رسم صورة واضحة المعالم عن آثار ابن هشام المطبوعة منها والمخطوطة، والمفقودة، وبيان أسباب كثرتها، ودراسة أشهرها مادة، ومنهجاً، لا تبيّن من خلال ذلك موقع كتاب شرح اللمحة من بينها، وهذا كلّه قد استوعبه الفصل الثاني.

وقد ساقني هذا الفصل إلى دراسة كتاب شرح اللمحة البدرية، فعرضت في الفصل الثالث إلى كتاب اللمحة لابن حيان مادته، والغاية من تصنيفه، وشروحه ثم عرّجت على دراسة اللمحة فثبتّتُ عنوانه، وبيان زمن تأليفه ومادته العلمية، ومصادره، وموقف ابن هشام من ابن حيان فيه، وحاولت أن أحدّد موقعه من كتب ابن هشام الأخرى من ناحيتي المادة والمنهج ورصدت كثيراً من الظواهر المنهجية والأسلوبية فيه ثم أوضحت موقفه من أدلة الصناعة النحوية ومن الجماعات والفرق النحوية المختلفة وأبرزت ما له من آراء اجتهادية.

وكان ختام هذا الفصل كلمة أخيرة حاولت فيها التهدِّي إلى الخصائص المنهجية لابن هشام، وبيان موقعه من المدارس النحوية المتنازعة، وأثره في الدراسات النحوية، وبيان شخصيته الاستقلالية.

ثم اردفت ذلك كلِّه بوصف المخطوطات التي اعتمدتها في التحقيق، وبيَّنت السمات العامة للمنهج الذي سلكته في تحقيق الكتاب واخراجه بالصورة المنشودة.

أمّا الفصول: الرابع والخامس والسادس والسابع من الأطروحة فقد ارتأيت طبعها في كتاب مستقل في المستقبل إن شاء الله.

«۞»

أمّا القسم الثاني فقد اوردت فيه الكتاب محقّقا، وقد صنَّفت في آخره فهارس عامة تُيسَّر للباحثين الرجوع اليه.

وبعد: فهذا محصول رحلتي اللذيذة على مرارتها، وأنّا لا أدعي لنفسي الأتيان بخارق فيه، بل حسبي أنني حاولت أن أمنح عملي كلَّ إرادة الإنسان، وصبره، وطموحه، فإن أكن قد وقفت، فذاك ما عملت من أجله باخلاص، وإنْ كانت الأخرى، فهذا عمل إنسان يُؤخذ منه ويطرح، والله من وراء القصد وهو على ما أقول شهيد.

هادي نهر

١٨ جمادي الثاني ١٣٩٤هـ

الثلاثاء: ٧ يوليو/ تموز/ ١٩٧٤

الفصل الأوّل

ابن هشام الأنصاري

- عصره
- حياته

رفع
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس

المبحث الأوّل

عصر ابن هشام

أولاً - الحالة السياسية:

سقطت بغداد تحت وطأة المغول سنة (٦٥٦هـ) وطوّحت تحت سنابك خيول الغزاة رؤوس ورؤوس، وشرق دجلة دماء ومداد، وأفل نجم العباسين بعد حكم دام أكثر من خمسة قرون، وتهيأ للمغول فيما بعد السيطرة على أكثر المناطق الإسلامية إبتداء من الهند شرقاً، حتى حدود سوريا غرباً، ولم يبق للعرب من سيادة إلا في المغرب واليمن.

وأمّا مصر فقد كانت في حوزة المماليك على مدى فترة طويلة من الزمن (٦٤٨هـ - ٩٢٣هـ) إذ استطاع العثمانيون بقيادة سليم الفاتح من دخولها فاتحين والذي يعنينا في بيان الحالة السياسية لمصر هي تلك الفترة التي عاشت فيها أبان النصف الأول من القرن الثامن حيث عاش ابن هشام أكثر أيامه، وحيث كانت مصر تحت حكم سلاطين دولة المماليك البحرية، فقد استطاع هؤلاء سنة (٦٤٨هـ) من قتل توران شاه بن الملك الصالح نجم الدين أيوب بن الكامل، وقلّدوا أمّه شجرة الدر زمام الأمور، وما لبثوا أن خلعوها بعد ثلاثة شهور فقط من تنصيبها[1] وبذلك أجهزوا على الدولة الأيوبية.

---

(١) ينظر: تاريخ الجبرتي: ١/ ١٧ -١٨.

ظلّ سلاطين البحرية يتعاقبون على إدارة البلاد فحكم منهم ثلاثة وعشرون سلطاناً «كانت مدة حكم ثلاثة منهم هم: بيبرس، وقلاوون، وابنه الناصر تقارب نصف المدة التي حكم فيها العشرون سلطانا الآخرون مجتمعين».

ولقد فقه ابن هشام الفترة التي حكم فيها الملك الناصر محمد ابن قلاوون الذي تولّى السلطة للمرة الثالثة، فقد نُصِّب وخلع في مدة سنة مرتين إلى أن استطاع في المرة الثالثة من أنْ يثّبت أقدامه في الحكم ليمكث في إحدى وثلاثين سنة، امتدت من عام (٧٠٩هـ) إلى عام (٧٤١هـ).

وكذلك عايش ابن هشام جزءا من الفترة التي تلتها التي حكم فيها ثمانية من أولاد الناصر وأحفاده ما بين عامي (٧٤١هـ - ٧٦٢هـ)[١].

وتعدُّ الفترة التي حكم فيها الناصر من أزهى الفترات التي مرَّت بها مصر في عهد المماليك البحرية، فعلى الرغم من دسائس العصر وفتنة وتهديد الغزاة وتكالبهم على مصر، وتطاحن الأمراء ودسائسهم لبعضهم، وتزاحمهم على السلطة والجاه، استطاع الناصر أن يخمد أوار الفتن، وأن يأتي بجلائل الأعمال، وحسبه من ذلك «أن يتمكّن من طرؤد فلول الصليبين وأن يقف بوجه ثلاث غزوات مغولية»[٢].

---

(١) ينظر: بدائع الزهور لابن اياس: ١/ ١٧٧ - وما بعدها.

(٢) ينظر تفاصيل ذلك في: سيرة القاهرة / ١٨٨ - وما بعدها.

وأصبحت القاهرة في عهده حاضرة لأمبراطورية شاسعة امتدَّ سلطانها من بلاد برقة إلى ساحل البحر الأحمر جنوباً، «وقد بلغ النظام الأداري للسلطة مبلغاً عظيماً من الدقة والتنسيق، ونظمت دواوين الحكومة ومواردها، فتمتعت الدولة بالرخاء والإستقرار»[1].

«ولاشك أنَّ الناصر نجح إلى حدّ أبعد من أسلافه سلاطين مصر الإسلامية في تكوين امبراطورية امتدّ نفوذها على بلاد اليمن والحجاز، وخطب ودّها ملوك أوربا وآسيا عن طريق إبرام المعاهدات، فقد كاتب الناصر سائر الملوك، وهادوه، وهابوه وصار جميع عسكر مصر في قبضته»[2].

وعندما توفى الناصر سنة (٧٤١هـ)، دخلت دولة المماليك البحرية في طور جديد من نظم الحكم، وذلك بسبب كثرة عدد السلاطين الذين حكموا وصغر سنهم، وبسبب كثرة عدد ظهور الأتابكة بشكل خطير، واشتداد التنافس بين الأمراء على السلطة، وجعلهم السلطان ألعوبة بين أيديهم، يعزلونه أو يبقونه حسب مشيئتهم، وقد كان أضعف السلاطين إرادة أقربهم إلى الأمراء، فإذا بدا من أحدهم تحرّك نحو عمل مثمر «كان مصيره الخلع ثم الخلع ثم النفي أو القتل»[3] في وقت كان فيه الخليفة

---

(١) دولة بني قلاوون في مصر / ١١٤.

(٢) بدائع الزهور: ١/ ١٧٣.

(٣) ينظر: تاريخ المماليك البحرية، وفي عصر الناصر محمد بوج خاص ١٠٦.

مسلوب الإرادة، مغلوباً على أمره ليس له إلاّ سلطة رمزية لا تحلّ عقدة، ولا تنصف شعباً.

وقد ساعد هذا الصراع السياسي، وما تبعه من انحلال خلقي اتسم به أكثر من حكم من بيت الناصر على القضاء على عروش السلاطين[1].

ثانياً: الحالة الثقافية:

شهد عصر المماليك البحرية حركة ثقافية واسعة كان لها أثر واضح في انتشار الآداب والعلوم وكثرة العلماء ومعاهد العلم، ففي الوقت الذي كانت فيه الأمة الإسلامية تعيش المحنة والضياع على أيدي أعدائها من الغزاة والطامعين، وفي الوقت الذي كانت فيه بغداد حاضرة الخلافة العباسية تحتضر بكلّ مباهجها ومظاهر عصرها الذهبي الثقافية والإجتماعية، كانت مصر البيرق العربي الذي ظلَّ يرفرف على الرغم من فتن العصر وحروبه، علامة بقاء هذه الأمة وإصرارها على الحياة، وكان العلماء هم حملة ذلك البيرق.

ولقد تظافرت عوامل كثيرة على انتشار الثقافة أوجزها بالآتي:

أ) زعامة مصر لقيادة ركب الثقافة الإسلامية بعد أن تخلّت بغداد عن ذلك ممَّا جعلها عاصمة الأسلام الثقافية، وجد فيها المسلمون أملهم في كلِّ ما فقدوه على أيدي الأعداء.

---

(١) ينظر: مصر في عصر المماليك البحرية / ١١٣.

ب) تشجيع المماليك للثقافة واعتزازهم بأصحابها، فهم قوم يجهلون العربيَّة ويحكمون شعوباً هم غرباء عليها، ولكي يستقر حكمهم ويثبتوا أقدامهم، كان لا بدَّ من تقرَّبهم للشعب، وذلك بإكرام دينه ولغته وثقافته، والعمل على نشرها وصونها.

ولهذا أبدى سلاطين المماليك اهتماماً بالغاً بالثقافة بكلّ مشاربها، وقد بلغ النشاط الثقافي درجة كبيرة من التقدم والإنتشار تدلّ عليها مخلفات العصر وآثاره.

جـ) ورث المماليك دولة الأيوبيين الذين كانوا يولون العلم حرمة خاصة، فقد عملوا طيلة مدة حكمهم على إعلاء شأنه، فلا مفر للمماليك من أنْ يسيروا على هذا النهج، حفاظاً على تراث الأمة الذي بدأ التتار يهددون بالقضاء عليه في مصر بعد أن نجحوا في ذلك في بغداد وحلب.

د) هجرة كثير من العلماء من بغداد والأندلس وحلب وغيرها من الأمصار الإسلامية إلى مصر بعد أن أصبحت قبله العلماء، وملاذاً للفارين من الظلم، والراغبين في العيش الكريم والفكر الحر.

فتزاوجت الثقافات الآتية من الشرق، ومن الغرب والأندلس في الطبيعة المصرية التي غلب عليها - وعلى مدى تاريخها - إعتماد الذوق فيما تأخذ، وعمق التفكير، وثراء العطاء، فاستحقت بذلك أن تكون مركز الاشعاع الفكري في العالم الإسلامي بعد أن انحسر ظلُّ بغداد وحلب والأندلس،

وأكرم أهلها وساساتها العلماء وأجروا لهم العطايا، وقد أقرّ المؤرخون بذلك فقال ابن خلدون: «ونحن لهذا العصر نرى العلم إنّما هو بالقاهرة، ومن بلاد مصر، لما عرف من عمرانها مستبحر، وحضارتها مستحكمة منذ آلاف السنين فاستحكمت فيها الصنائع، وتفننت، ومن جملتها تعليم العلم، وأكد ذلك وحفظه ما وقع لهذه العصور بها منذ مائتين من السنين في دولة الترك من أيام صلاح الدين بن أيوب، وهلم جرا، وذلك أن امراء الأتراك يخشون في دولتهم عادية سلطانهم على من يتخلفونه من ذريتهم لما له عليهم ممن الرق والولاء، ولما يخشى من معاطب الملك، ونكباته، فاستكثروا من بناء المدارس، والزوايا، والربط[1] ووقفوا عليها الأوقاف فكثر طالب العلم ومعلمه بكثرة جرايتهم فيها، وارتحل إليها الناس في طلب العلم من العراق والمغرب ونفقت بها أسواق العلوم»[2]. لقد كان لهذه العوامل مجتمعة أثرها الواضح في إرساء قواعد الثقافة والأسلامية في مصر، وكان لهذه الحركة الثقافية النشطة مظاهر متعددة أوجزها بالآتي:

أولاً: «انتشار دور التعليم من مساجد ومدارس ورباطات ومكتبات، وقد قام كلّ من هذه بنصيبه في نشر الثقافة والمعرفة بين الناس، فزيادة على

---

(١) الربط أو الرباطات، واحدة رباط، وهي دار لسكنى المتصوفة موقوفة عليهم لملاقامة والعبادة، والتزهد / وكان في كل رباط مكتبة، وقد انتشرت كلمة رباط في العراق، وانتشرت كلمة (خانقاه) وهي اللفظ الفارسي لكلمة رباط العربية في مصر والشام.

(٢) مقدمة ابن خلدون: ٤٣٤-٤٨٥.

ما وجد في مصر من مساجد مشهورة قبل عصر المماليك البحرية، كالأزهر الشريف ألفينا اهتماماً بالغاً من الناصر محمد بن قلاوون وأمرائه ببناء المساجد والإهتمام بها وحسبنا أن نذكر إنَّ المساجد التي شيدت في عصره بلغت ثمانية وعشرين مسجداً»[١] وأشهر هذه المساجد ذلك الذي بناه الناصر بالقلعة سنة (٧١٨هـ). وجدد بناءه سنة (٧٣٥هـ) يقول المقريزي: «إنَّ الناصر استدعى جميع مؤذني القاهرة ومصر وجميع القراء والخطباء وعرضوا بين يديه وسمع تأذينهم وخطاباتهم، فاختار منهم عشرين مؤذناً رتبهم فيه ورتّب فيه درساً في الفقة، وقارئاً يقرأ المصحف وجعل عليه أرزاقاً تكفيه وتفيض»[٢].

«ولم يقتصر استعمال المساجد بالطبع على الغرض الأساسي الذي شيدت من أجله وهو العبادة بل استخدمت في أغراض كثيرة ترتبط بالدين بصلات وثيقة كالتدريس، ومجالس الحكم والقضاء بين الناس، ففي كثير من الأحيان جلس طلاب العلم بإحدى أركان المسجد ليستمعوا إلى فقيه كبير أو محدث شهير أو نحوي معروف»[٣].

---

(١) مصر في عصر دولة المماليك البحرية / ١٨٦.

(٢) الخطط: للمقريزي:٢/ ١٢.

(٣) مصر في عصر دولة المماليك البحرية / ١٨٦.

«أمّا المدارس فلا يقل اهتمام السلاطين بها عن اهتمامهم بالمساجد فازاء أشهر المدارس التي بنيت في مطلع القرن الثامن كالمدرسة الكاملية التي بناها الملك الكامل سنة (٦٢١هـ)، والمدرسة الصالحية التي بناها نجم الدين بن ايوب سنة (٦٣٩هـ)، والمدرسة الظاهرية التي بناها الظاهر بيبرس سنة (٢٢٦هـ) والمدرسة المنصورية التي بناها المنصور قلاوون سنة (٦٧٩هـ)، وجدنا أنَّ الناصر يبني مدرسة جديدة عام (٧٠٣هـ)، سميت بالمدرسة الناصرية وفعل مثل ذلك كثير من الأمراء.

فغصّ هذا العصر بعشرات المدارس الأخرى ممّا جعل ابن بطوطة يقرر: أنَّ مدارس مصر في القرن الثامن لا يحيط أحد بحصرها لكثرتها»[1].

وقد روعي في تصميم أغلب المدارس الأغراض التعليمية التي تشيد من أجلها ومساكن الطلبة والمدرسين، وفي هذه المدارس انتعش ما يمكن أن نطلق عليه (التعليم العالي) وكانت العلوم الأساسية التي تدرس فيها مرتبطة بأصول الدين والفقة والحديث، والتفسير والعلوم اللغوية كالنحو والصرف، والبيان فضلاً عن الدراسات العقلية كالفلسفة، والمنطق والعلوم كالفلك، وعلم البيئة، والكيمياء، والطب[2].

---

(١) رحلة ابن بطوطة: ١/ ٧٠.

(٢) مصر في عصر دولة المماليك البحرية: ١٩٢-١٩٣.

أمّا دور الكتب فقد ورث المماليك تراثاً ضخماً عمن سبقهم من الفاطميين والأيوبيين، وقد كانوا خير حفظة لهذا التراث، صانوه، وعملوا على انمائه فقد أنشأوا المكتبات العامة، وألحقوا بكلّ مدرسة مكتبة[١].

ثانياً: كثرة العلماء: حظي عصر ابن هشام بكثرة العلماء في مختلف العلوم والفنون كثرة تتناسب ومكانة مصر الثقافية، وللدور الخطير الذي يمثله العلماء في الحياة العامة دونك كتاب (الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة لابن حجر العسقلاني) وكتاب (بغية الوعاة للسيوطي)، وكتاب (الضوء اللامع في أعيان القرن التاسع للسخاوي) تجد مئات التراجم لرجالات هذا العصر من العلماء والفقهاء، والأدباء والشعراء والكتاب والنحاة. فمن أشهر النحاة الذين عاصروا ابن هشام على سبيل المثال لا الحصر نجد: مسعود بن محمد[٢] (٦٦٤ - ٧٤٨هـ)، وابن مكتوم[٣] (٦٨٢-٧٤٩) والحسن بن أم قاسم المرادي[٤] (٠٠٠-٧٤٩هـ) وإبراهيم بن لاجين[٥] (٦٧٣هـ-٧٤٩هـ)، ومحمد بن أحمد بن مكي[٦] (٧١٩هـ-٧٦٠)، وابن عقيل[٧] (٦٩٨هـ-٧٦٩هـ)،

---

(١) ينظر: السلوك للمقريزي: ١/ ٥٠٤، حسن المحاضرة: ٢/ ١٤٣.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة، ٤/ ٣٥١، بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٦.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاء، ١/ ٣٢٧، وينظر تلاميذ ابي حيان.

(٤) ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٥١٧ وينظر: تلاميذ ابي حيان.

(٥) ترجمته في: المصدر السباق: ١/ ٤٣٤ وينظر: تلاميذ ابي حيان.

(٦) ترجمته في: المصدر السابق: ١/ ٥٢.

(٧) ترجمته في: المصدر السابق: ٢/ ٤٧-٤٨، الدرر الكامنة ٢/ ٢٦٦.
وينظر تلاميذ ابي حيان.

والسبكي[١] (٨٠٨هـ-٧٧٠هـ) وأحمد بن علي بن عبد الكافي[٢] (٧١٩هـ-٧٧٣هـ) وأحمد بن عثمان النحوي[٣] (٦٨١هـ-٧٧٤هـ) ومحمد ابن يوسف ناظر[٤] (٦٩٧هـ-٧٧٨هـ) وعشرات غيرهم[٥].

ولم يقتصر انتشار العلماء ونشاط حركة التأليف على القاهرة والأسكندرية وإنما كان للصعيد المصري نصيب وافر من العلماء في مختلف الفنون والعلوم الناظر لكتاب (الطالع السعيد الجامع اسماء نجباء الصعيد) للشيخ الأمام ابي الفضل كمال الدين جعفر بن ثعلب الأدفوي الشافعي المتوفى سنة (٧٤٨هـ) ليعرف مدى النهضة العلمية التي كانت في الصعيد المصري، متمثلة في المدارس المتعددة في (قوص) و(اسوان) و(اسنا) وغيرها من بلدان الأقاليم، وهي نهضة لا تقل بحال عما كان بدور في مصر أو في القاهرة في تلك العصور، «وأكبر الظن أنَّ هذا الصيت العلمي والأدبي لصعيد مصر هو الذي دفع الشيخ ابا حيان الغرناطي لأن يطلب من تلميذه الكمال الأدفوي أن يسجل هذه النهضة في كتاب، فكان -الطالع السعيد-»[٦].

---

(١) (٢٤)

(٢) ترجمته في بغيته الوعاة: ١/ ٣٤٢، الدرر الكامنة: ١/ ٨٨.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٣٣٢، الدرر الكامنة: ١/ ١٩٨.

(٤) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٢٧٥.

(٥) ينظر بغية الوعاة: ج١/ ٢٢٥، ٣٣٣، ٣٣٤، ٣٧٢، ٤١٥، ج٢/ ٥٤.

(٦) ينظر بغية الوعاة: ج١/ ٤١٥، ٣٣٤، ٣٣٣، ٢٢٥، ج٢/ ٥٤.

ثالثاً: نشاط حركة التأليف: وتبعاً لكثرة العلماء، نشطت حركة التأليف في ضروب شتى من العلوم والمعارف، فترات عصر المماليك البحرية على الجملة كبير إذ تنوَّعت آثار العلماء من أدبية، وتأريخية، ولغوية، ونحوية، وفقهية، ولانزال نسمع بالآثار النحوية لابن النحاس المصري المتوفي سنة (٦٩٨هـ) ولأبي حيان المتوفي (٧٤٥هـ)، والمرادي المصري المتوفي سنة (٧٤٩هـ) وابن عقيل المتوفي سنة (٧٧٦هـ) وابن الصائغ المتوفي (٧٧٦هـ)، وناظر الجيش المتوفي (٧٧٨هـ) وكثير من تأليف العلماء التي اتت عليها الآثام فلم تصل إلينا.

ولم يقتصر التأليف على النحو فقط، وإنّما تعدّاه إلى بقية العلوم المختلفة فوجدنا ابن منظور المتوفي (٧١١هـ) يؤلّف (لسان العرب) الذي يُعدُّ من أشهر المعاجم اللغوية في غزارة مادته وعمقها، وحسن ترتيبه، وفي التاريخ والتراجم نجد صلاح الدين الصفدي المتوفي سنة (٧٦٤هـ) صاحب (الوافي بالوفيات و(نكت الهميان).

وفضلاً عن هذه المؤلفات هناك عشرات غيرها في ضروب المعارف الأخرى من فقه، ودواوين شعر، وموسوعات تاريخية وجغرافية مما يدل على نشاط حركة التأليف وحيويتها.

اتجاهات الدراسات النحوية في عصر ابن هشام:

مما لا ريب فيه أنَّ مصر لم تكن حديثة عهد بعلم النحو، فقد بدأت الدراسات النحوية فيها مبكرة، وقد ارتبط ظهورها بظهور تلك الطبقة من المؤدبين التي اهتمت بتعليم مبادئ العربية للمتعلمين كي يحسنوا قراءة القرآن، وضبط ألفاظه، ولقد أسهم في هذه الحركة كثير من العلماء منهم: عبدالرحمن بن هرمز أحد التلاميذ المبرزين لابي الأسود الدؤلي المتوفي سنة (١١٧هـ) وعثمان بن سعد القبطي الصل المتوفي سنة (١٩٧هـ) وهو واحد من تلامذة القارئ المشهور نافع قارئ المدينة وقد انتهت لعثمان هذا رياسة الأقراء المصرية في ذلك الحين.

وقد تبع هذه الحركة رحيل بعثات الدارسين وطلاب العلوم إلى بغداد والبصرة والكوفة أملاً في التزود من علماء هذه المدن بازواد علوم النحو واللغة، وكان من أوائل أولئك العلماء الوليد بن محمد التميمي المعروف بـ(ولاّد)[1] الذي يعدّ «أول نحوي حمل بمصر راية النحو بمعناه الدقيق»[2]، إذ خرج ولاد من مصر متوجّها إلى المدينة ولم يمكث فيها طويلاً، حين سمع بالخليل بن أحمد الفراهيدي، فشدَّ الرحال إلى العراق أملاً بلقائه والأخذ عنه وكان له ما أراد إذ لازم الخليل مدة حتى إذا ما استوى عوده،

---

(١) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٣٨٦.

(٢) المدارس النحوية: شوقي ضيف / ٢٢٣.

قفل عائداً إلى مصر ومعه كتبه التي استقاها في العربية من املاءات استاذه ليذيعها بين طلابه، فتتكون بذلك في مصر بوادر حركة نحوية لها طلابها، وحلقاتها، ومريدوها.

وكما عرف المصريون نحو البصرة متمثلاً بالخليل على يد ولاد وغيره عرفوا نحو الكوفة متمثلاً بالكسائي إذ رحل (أبو الحسن الأعز)[1] أحد معاصري ولاد إلى الكوفة وحظي بلقاء استاذ مدرستها وتتلمذ عليه ومن هنا تتصل وفي وقت مبكر الدراسات النحوية بمصر بأمامي المدرستين البصرية والكوفية، ورحل أحمد بن جعفر الدينوري[2] إلى البصرة واتصل بالمازني عنه كتاب سيبويه ثم يتصل بثعلب زمنا قصيراً ليتركه إلى حلة المبرد، ثم عاد إلى مصر ليؤلف كتابه (المهذب) محاولاً أن يحصر فيه وجوه الخلاف بين نحاة البلدين، لكنه لم يقدر على ذلك فاكتفى بنقل مذهب البصريين[3].

ومن تلاميذ الدينوري محمد بن ولاد[4] المتوفى سنة (٢٩٨هـ) وهو من الراحلين إلى بغداد والآخذين كتاب سيبويه عن المبرد، وقد وضع بعد عودته لمصر كتابه الموسوم بـ(المُنَمَّق).

---

(١) ترجمته في: طبقات اللغويين والنحويين / ٢٢٣.

(٢) ترجمته في: أنباء الرواة: ١/ ٣٣، بغية الوعاة: ١/ ٣٠٦، شذرات الذهب: ٢/ ١٩٠٩.

(٣) من أثار ابي العباس الدينوري المطبوعة كتاب (المقصود والممدود على حروف المعجم) وله كتاب (الانتصار لسيبويه على المبرد) ما يزال مخطوطاً ومحفوظاً بدار الكتب المصرية).

(٤) طبقات اللغويين والنحويين / ٢٣٦، معجم الأدباء: ١٩/ ١٠٥، أنباء الرواة: ٣/ ٢٢٤.

ويطالعنا في القرن الرابع الهجري علي بن الحسن الهنائي المعروف بـ(كُراع النمل)[1] المتوفى سنة (٣٢٠هـ)، وابو العباس أحمد ابن محمد بن ولاد[2] المتوفى سنة (٣٣٢هـ) كأشهر نحويين في عصر الدولة الأخشيدية، ومن الذين رحلوا إلى بغداد، وأخذوا عن شيوخ المدرستين.

وبعد:

فإذا كان ارتباط الدراسات النحوية في مصر وثيق الصلة بنحو المدرستين البصرية والكوفية كما بينت، فلنا أن نتساءل عن الصبغة التي اصطبغ بها نحو مصر أبان تلك الفترة أهي بصرية أم كوفية، أم إنها خليط من المذهبين المتنازعين؟

نقول: إنَّ المذهب البصري هو المذهب الذي رجحت كفته في دراسات المصريين النحوية، فقد كان وصول كتاب سيبويه إلى مصر في وقت مبكر قد مهَّد الطريق أمام المتعلمين أن يكونوا على بيِّنه من أبعاد نحو البصرة، في حين أنَّ المذهب الكوفي، في ذلك الوقت قد عدم المُصَنَّف الذي يضم نثاره، ويجمع شتاته، فكان غاية ما وصل للمصريين من نحو الكوفيين تلك المسائل التي تتناقلها الشفاه، وترددها الألسنة، وهي والحال هذا معرضة

---

(١) ترجمته في: معجم الأدباء: ١٣/ ١٢، أنباء الرواة: ٢/ ٢٤٠، بغية الوعاة: ٢/ ١٥٨.

(٢) ترجمته في: طبقات اللغوين والنحويين، ٢٣٨، انباء الرواة: ١/ ٩٩ معجم الأدباء: ٤/ ٢٠١.

للزيادة والنقصان. وقد رأينا أنَّ أبا علي أحمد بن جعفر[١] أحد النحاة المصريين يحاول في كتابه المهذب أن يحصر خلافات البصريين والكوفيين، ويعزو كل مسألة إلى صاحبها، إلاّ أنه لما أمعن في كتابه «عول فيه على مذهب البصريين وخاصة كتابات الأخفش الأوسط» مما يشير إلى عدم وضوح الرؤيا لدى النحاة المصريين عن نحو الكوفة اول الأمر، إذ لم يجدوا أمامهم كتابا يعتمدون عليه في دراسة ذلك النحو واستطلاع آراء أصحابه، ولم يتحصل لهم ذلك إلا بعد مرور زمن طويل.

وإذا كان المصريون طوال القرنين الثاني والثالث وأوائل القرن الرابع للهجرة قد تمثّلوا نحو البصرة، وعرفوا نحو الكوفة، وسلكوا في أكثر آرائهم مسلك البصريين، فإنهم قد عرفوا أيضاً النحو البغدادي القائم على مبدأ الإختيار الذي ظهر في مطلع القرن الرابع على يد ابن كيسان المتوفى (٢٩٩هـ) وغيره إذ اختلف أبو جعفر النحاس النحوي المصري المتوفى سنة (٣٣٨هـ) إلى أوائل البغداديين، كما سمع أصحاب ثعلب وغيره، وعاد إلى موطنه مصر يُدرّس لطلاب كتاب سيبويه، وبذلك «يلتحم نحو المدرسة المصرية بنحو المدرسة البغدادية مع نشأتها المبكِّرة»[٢].

---

(١) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٣٠٠.

(٢) المدارس النحوية / ٣٣١.

ولم يكن الأمر مقصوراً على رحيل علماء مصر إلى البصرة، والكوفة، وبغداد طلباً للعلوم النحوية واللغوية، وإنّما اجتذبت مصر إليها من مشاهير النحاة ما منحها الأصالة العلمية والنهضة الدائبة، فرحل إليها إبراهيم بن اسحق البغدادي[١] أحد تلامذة الزجاج ليعطي من ثمار علمه الطالبين، وليصنف كتابا في النحو يطلق عليه اسم (التبصرة) وقد أحسن فيه التعليل على مذهب البصريين[٢].

ونفذ لمصر أيضاً إبراهيم بن محمد بن علي الهاشمي الحسيني[٣] وعبدالرحمن بن اسحق الزجاجي صاحب (الجمل) وكان كتابه هذا «كتاب المصريين والشاميين إلى أن اشتغل الناس باللمع لابن جنّي والإيضاح للفارسي»[٤].

ومن الداخلين مصر علي بن سليمان المعروف بالأخفش الصغير[٥] إذ قدم إليها سنة (٢٨٧هـ) فمكث فيها ثلاثة عشر عاما.

ويعدّ ابن بابشاذ[٦] المتوفي (٢٥٠هـ) وابن برّي[٧] المتوفي (٥٨٢) من أكابر النحاة المصريين الذين نسمع عنهم في القرن السادس الهجري، وكان من

---

(١) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٤٧.

(٢) أنباه الرواة: ٢/ ١٢٣.

(٣) ترجمته في: بغية الوعاة: ١/ ٤٣٠.

(٤) أنباه الرواة: ٢/ ١٦٠.

(٥) ترجمته في: بغية الوعاة: ٢/ ١٦٧، شذرت الذهب: ٢/ ٢٧٠.

(٦) ترجمته في: أنباه الرواة: ٣/ ٧٨، بغية الوعاة: ٢/ ١٧.

(٧) ترجمته في: أنباه الرواة: ٢/ ١١٠، شذرات الذهب: ٤/ ٢٧٣.

مكانة ابن بري ان استعان به الفاطميون في ديوان الإنشاء «فلا يصدر كتاب عن الدولة إلى ملك من ملوك النواحي إلا بعد أن يتصفحه ويصلح ما فيه من خلل خفي»[١].

وفي العصر الأيوبي كان للنحو مكانة مرموقة حتى أنَّ بعض الملوك ومنهم الملك الكامل كان قد اشتهر بهذا العلم، فله فيه آراء وأفكار وقد بلغ فيه منزلة جعلت العلامة ابن بري يمنحه إجازة في هذا الفن[٢].

ومن أشهر نحاة هذا العصر سليمان بن بنين الدقيقي المتوفى سنة (٦١٤هـ) وقدم إليها في هذا العصر يحيى بن معطي الجزولي المتوفى سنة (٦٢٨هـ) صاحب كتاب الألفية المشهورة، وكان يعاصره ابن الرماح علي بن عبدالصمد المتوفي سنة (٦٣٣هـ).

ويعدّ ابن الحاجب جمال الدين بن عثمان المتوفي سنة (٦٤٦هـ) أهم نحوي مصري ظهر في القرن السابع الهجري.

وبرز في هذا العصر ابن الناظم المتوفي سنة (٦٨٦هـ)، وابن النحاس المتوفي سنة (٦٩٨هـ).

وفي القرنين السابع والثامن تبدأ طلائع هجرات العلماء من بغداد والأندلس تصل تباعاً إلى مصر، فوصل إليها ابن مالك وقد أدى دوراً

---

(١) ينظر: انباه الرواة: ٢/ ١١٠.

(٢) النجوم الزاهرة: ٦/ ٢٢٧، طبقات الشافعية للسبكي: ٤/ ٣٣٣.

خطيراً في عالم النحو في كل من مصر والشام، وظلت مدرسته هي المدرسة الفريدة التي تسلَّم رايتها من بعده ابو حيان، وقد تلقف هذه الراية فيما بعد علماء مصر كالمرادي، وابن عقيل، وكان على رأسهم عالم مصر المشهور ابن هشام الأنصاري الذي كان ظهوره آخر ومضة ساطعة لعلم النحو، إذ يبدأ بعدها بالإضمحلال حتى ظهور السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ).

ومن هذا العرض لتاريخ الدراسات النحوية في مصر يمكن أن نخلص إلى النتائج الآتية:

أولاً: أنَّ الدراسات النحوية في مصر قديمة النشأة، ارتبط ظهورها بظهور هذه الدراسات في بقية الأمصار العربية، وخاصة البصرة والكوفة.

ثانياً: أنَّ مصر عرفت المذهب الإختياري المتمثل في النحو البغدادي مع نشأته الأولى.

ثالثاً: كان للمذهب البصري تأثيره المبكر في دراسات المصريين لوصول هذا مجموعاً بكتاب معروف فانتشر تداوله، ولم يكن للكوفيين أول الأمر مثل هذا الكتاب.

رابعاً: أنَّ دعائم الحركة المصرية في النحو بعد القرن السادس وما بعده قد قامت على أكتاف علماء الأندلس مبتداء بابن مالك، ومن بعده ابي حيان، حتى تسلَّم الزعامة النحوية ابن هشام، الذي يعدَّ بحق إمام الدراسات النحوية في مصر في القرن الثامن الهجري بدون منازع، بل لا أكون مغالياً إذا قلت: إنّه يمثل النحو العربي برمته آنذاك.

خامساً: وإذا أردنا أن نتبين اتجاهات الدراسات النحوية في عصر ابن هشام ألفينا المظاهر الآتية سمات بارزة لها وهي:

أ) أنَّ الدراسات النحوية بمصر في عصر ابن هشام كانت عملية رصد وتمثّل لآراء السابقين من النحاة، تعترضها محاولات واتجاهات جادة لعمل رصين يحاول جاهداً أن يزيد شيئاً، وهو وأن لم يستطع أن يفعل هذا، لكن ظهور مثل هذا الإتجاه قد هيأ عشرات من المصنفات تعتبر في تلك الفترة التي صفر فيها النشاط العلمي للأمة إلا في مصر عطاء فكرياً، وإضافة جديدة إلى التراث، فلولا مصر خاصة، ومعها الشام لانقطعت الصلة بين النحو قديمه وحديثه، ولا نبهم على الأم كثير من تراثها وعطائها للأجيال، فلقد ظلت مصر مشعلاً يحنو على اللغة وعلومها، في وقت عاشت فيه الأمّة المحنة والنكبة.

ب) **تأليف المنظومات والمختصرات النحوية:** وافتنَّ علماء هذا العصر في تكوين أساليب عرض دراستهم النحوية بصورة مختلفة، فاتجه أكثرهم إلى وضع المنظومات والمختصرات أو ما يطلقون عليه اسم (المتون)، وقد ضمّت تلك المختصرات والمنظومات القواعد والمسائل الجوهرية في النحو، دون التعرض إلى مواطن الخلاف أو إيراد الإعتراضات، أو ذكر الجزئيات، والفروع، وقد كانت غايتهم من تأليف هذه المصنفات على ما يبدو تسهيل النحو وتقديمه لأكبر عدد ممكن من طبقات المتعلمين، أو «حبهم في سرعة تلافي ما ضاع

من كتب النحو، والمتون كفيلة بجمع ما كثر من القواعد في موجز الكلام، فلكي يسهلوا على الراغبين جمع شتات هذا الفن في قبضة اليد صنفوها كعلاج بدا لهم»[١].

ولم يكن وضع مثل هذه المؤلفات المختصرة وليدة هذا العصر فقد عرف المتقدمون مثلها، والناظر لفهرست ابن النديم يجد إشارات إلى عشرات منها لعلماء معروفين كالزجاج، وابن السراج والكسائي، وثعلب وابن كيسان وغيرهم[٢].

غير أنَّ الناظر لمختصرات القدماء وما أُلفَّ منها في عصر ابن هشام يجد فرقاً بين الاثنين وذلك ان معظم المؤلفات القديمة كانت زعيمة بالابانه عن نفسها لا ترتقب تفسيراً ولا توضيحاً مع النزوع إلى الواجهة النحوية، يستوي في هذا مطولها ومختصرها «إذ لم يقصد واضعوا المختصرات سابقاً إلا مجرد التسهيل على المبتدئ يذكر جزئيات العلم تؤنسه إذ جد فيه، فساوت عباراتها في التأديه ما فيها من المعاني»[٣].

أمّا المتأخرون فهم وان كانت غايتهم تسهيل المسائل النحوية على المبتدئ أيضاً، إلاّ إنهّم طفقوا ينشئون المتسون مع استيعابها لما في المطولات،

---

(١) نشاة النحو وتاريخ أشهر النحاة للشيخ الطنطاوي / ٢٢٠.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الفهرست لابن النديم الصفحات: ١/ ٩٣، ٩٥، ٩٨، ١١١، ١٢٠، ١٢٥، ١٢٧.

(٣) نشاة النحو وتاريخ اشهر النحو: ٢٢٩.

ويفتنون في سبيل ايجازها ما شاء لهم الافتنان فجاءت غامضة عسيرة الفهم، مست الحاجة إلى شرحها، وربما جللت بالحواشي والهوامش[١].

ومن أشهر منظومات المتأخرين منظومات ابن معطي، وابن مالك، ولابن مالك أيضاً كتاب (المفتاح في أبنية الأفعال) وهي منظومة من بحر البسيط في (١١٤) بيتاً، في علم الصرف[٢].

وله أيضاً منظومة (الاعتداد في الفرق بين الزاي والضاد وهي منظومة من بحر البسيط في (٦٢) بيتاً[٣].

وقد نظم شهاب الدين محمد بن أحمد الخولي المتوفى سنة (٧٩٣هـ) كتاب الموضح لابن مالك، وفصيح ثعلب[٤].

أمّا المتون والمختصرات فكثيرة لا يستوعبها حصر أسهم ابن هشام، ومن ابو حيان بقدر كبير، فمن آثار ابن هشام في هذا الضرب، قطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب، والأعراب عن قواعد الأعراب، والجامع الصغير في النحو وإقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، وغيرهما ممّا سأتحدث عنه بالتفصيل في فصل لاحق.

---

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢٢٩.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٧٣.

(٣) المصدر السابق: ١/ ٢٧.

(٤) المصدر السابق: ١/ ٩٢٤.

ج) **كثرة الشروح**: وقد أُستدعي وجود تلك المنظومات والمتون ظهور حركة تأليف واسعة لشرحها والتعليق عليها لما في بعضها من الغموض والإيجاز الشديد، فانبرى بعض العلماء يشرحون ما يقع تحت أيديهم من تلك المصنفات، وقد شغلت ألفية ابن مالك العلماء زمناً طويلاً، فطافوا حولها شارحين ومعلقين، ومن أبرز شراحها من مصر، أبو حيان، وابن عقيل وشمس الدين محمد بن عبدالرحمن الصائغ، والمرادي، وناظر الجيش، ولصاحبنا ابن هشام شرح مشهور على الألفية سماه (أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك).

وقد حظي كتاب (الجُمل) للزجاجي باهتمام نحاة هذا العصر، فتناولوه بالشرح، ومن أبرز شروحه، شرح ابن هشام الموسوم بـ(شرح الجمل الكبرى).

ولابن هشام شروح أخرى غير التي ذكرتها آنفاً، منها شرحه لكتابيه قطر الندى وبل الصدى، وشذور الذهب وله أيضاً شرح على التسهيل لابن مالك، وشرح على المفصل لابن الحاجب، وشرح لأبيات ابن الناظم، وغيرها من الشروح والحواشي والتعليقات التي سنفصّل فيها القول في فصل لاحق.

د) **الألغاز النحوية**: وقد طفق بعض النحاة ينشئون مصنفات في الألغاز النحوية ضرباً من ضروب التفتن في التأليف ودلالة على المقدرة

والاستيعاب لدقائق العلوم النحوية واحاطتهم بأوابدها، وقد أسهم صاحبنا ابن هشام في هذا الضرب من التأليف فمن بين آثاره كتابه المسمى بـ(موقد الأذهان وموقظ الوسنان) وهو منظومة في الألغاز للنحوية، في ثمانين بيتاً رتَّبها على أربعة فصول، وسأتحدث فيه في حينه.

هـ) **التدريب على الإعراب**: ولكي يحفَّ النحاة الدراسة النحوية بالتقدير والترغيب، يكسبها مريدين وطلبة، ولتدريب المتعلمين على أساليب الإعراب وحباً في تعميم النفع عليهم، وتقوياً لما يتلقونه من قواعد نحوية، دأب بعض النحاة على عقد فصول في إعراب ما غمض من الشواهد والتعليق عليها وقد وضح هذا الاتجاه عند ابن هشام فعقد في كتابه (مغني اللبيب) أبواباً في ذكر الجهات التي يدخل الاعتراض على المُعرب من جهتها، وفي (ذكر أماكن من الحذف يتمرن بها المعرب) و(باب في إعراب الفعل) وباب في (كيفية الإعراب) وغير ذلك.

وفعل مثل ذلك في كتابه (شرح شذور الذهب) إذ قام بالإعراب والتعليق على شواهد متن الشذور، ومثل ذلك فعله في كتابه (شرح الجمل) وسنجد هذا الاتجاه واضحاً في كتابه الذي نحن بصدده.

الاتجاه النقدي: ولاستحكام الأفكار النحوية في وجدان علماء هذا العصر، ولتمثلهم مسائله وأبوابه بعمق وتفهم، استباحوا لانفسهم حق ارتضاء أيّ مذهب من المذاهب النحوية المتقدمة وحاولوا الخروج بآراء

جديدة مبتدعة، وقد دعاهم ذلك الأمر إلى تقصّي المسائل الخلافية، ومحاولة الموازنة بينها، وتصويب المصيب وتخطئة المخطئ، فنرى أنَّ بعضهم قد يرتضي مذهباً نحوياً معيناً ثم يعول على المذهب المناهض له إن صحّت لديه حكمته ورآه قريباً من الصواب، وهم في تأييدهم ومخالفتهم يدعمون ذلك بالأدلة والبراهين، ومن هذه المخالفة والموافقة وبيان أسباب هذا وذاك نشأ الاتجاه النقدي الذي حاول عبره المتأخرون أن ينتصروا لما وجدوا فيه صواباً، وأن يعترضوا ما خالفه بالحجج، وقد بدأ هذا الاتجاه جلياً عند ابن هشام وغيره من ساقة المتأخرين، فقد كان شديد الولع باعتراض وتتبع النحاة، وسيتضح ذلك عند دراستي لمواقفه من المدارس النحوية المختلفة.

وبعـــد:

ففي ظلال تلك الظروف السياسية، ووسط ذلك الجو الثقافي النابض وفي حومة هذه الاتجاهات المتعددة للدراسة النحوية عاش ابن هشام ولمع في سماء العلم في تلك الفترة من الزمان، فكان علماً من الأعلام خطَّ التاريخ اسمه بأحرف بارزة.

فمن هو ابن هشام؟

هذا ما سأتناوله في الصفحات الآتية.

المبحث الثاني

ابن هشام الأنصاري[1]

(١) ينظر تفاصيل ترجمة ابن هشام في:
- الأعلام: ٤/ ٢٩١ ط٢.
- أعيان العصر وأعوان النصر: للصفدي: ٣/ ٢٥٩ مخطوطة الدار (١٠٩١ تاريخ)
- البدر الطالع: ٤٠٠-٤٠٢.
- بغية الوعاة: ٢/ ٦٨-٧٠.
- تاريخ آداب اللغة العربية: ٣/ ١٥٤-١٥٥.
- حاشية مغني اللبيب محمد الأمير: ١/ ٢.
- حسن المحاضرة: ١/ ٥٣٦.
- دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٩٥.
- الدرر الكامنة: ٢/ ٤١٥ -٤١٧.
- روضات الجنات: ٣٤٦.
- السلوك للمقريزي: ٣/ ٥٥.
- شذرات الذهب: ٦/ ١٩١.
- شرح التصريح: ١/ ٥.
- طبقات الشافعية للسبكي: ٦/ ٣٣، ٢٩٦.
- عقد الجمان في تاريخ أهل الزمان: بدر الدين العيني ورقة ٢٢٦ مخطوطة الدار (١٥٨٤ تاريخ).
- كشف الظنون: ٢/ ٤٩، ٤١٦.
- المدارس النحوية: ٣٤٦ وما بعدها.
- مفتاح السعادة ومصباح السيادة: ١/ ١٩٨-١٩٩.
- النجوم الزاهرة: ١/ ٣٣٦.
- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: ٢٣٣-٢٣٤ ط٢.
- هدية العارفين: ١/ ٤٦٥.

وينظر نصوص في النحو العربي من القرن السادس إلى القرن الثامن ٨٨٩-٨٩٤.

(حياته)

اسمه:

هو عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام جمال الدين أبو محمد النحوي، الأنصاري المصري المشهور بابن هشام.

وقد ذكرت بعض التراجم قسماً من أجداده متقدّماً على بعض[١].

كنيته:

يكنى ابن هشام أيضاً بأبي محمد[٢]، ومحمد هذا أكبر ولديه والثاني عبد الرحمن ولكنه يشتهر بهذه الكنية، إذ غلبت عليه كنيته التي عرف بها، وهي (ابن هشام).

وقد أورد السيوطي في البغية تراجم لستة ممّن عُرفوا بهذه الكنية وهم:

- محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام[٣] (ولده).
- وأحمد بن عبد الرحمن[٤] (حفيده).
- ومحمد بن عبد الماجد العجيمي[٥] (سبطه).

---

(١) دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٩٥.

(٢) بغية الوعاة: ٢/ ٦٨.

(٣) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٤٨.

(٤) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٢٢.

(٥) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١٦٢.

- وعبد الملك بن هشام[١] (صاحب السيرة).

- ومحمد بن أحمد اللخمي أبو عبد الله[٢].

- ومحمد بن يحيى بن هشام الخضراوي[٣].

نسبه ولقبه:

عرف ابن هشام عن غيره ممَّن كُنّوا بهذه الكنية بنسبة (الأنصاري) وهو ما ذكرته عنه أغلب المصادر التي ترجمت له، وقد وجدت العلامة الشيخ محمد الأمير في حاشيته على المغني يقرر أنَّه (خزرجي)[٤].

وقد أعرضت المصنفات القديمة والحديثة عن بيان مدى صحة نسب ابن هشام إلى الأنصار أو الخزرج، أكانت هذه النسبة صليبية أم ولاء فكل ما في الأمر أنَّ مَنْ ترجموا لابن هشام ذكروا سلسلة نسبة إلى جده الثالث (هشام)، دون الإشارة إلى انتمائه القبلي، وعليه تكون نسبة ابن هشام المشار إليها من الأمور التي لا يملك الباحث إزاء التحقق من صحتها سنداً تاريخياً مقبولاً.

---

(١) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ١١٥.

(٢) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٣٨.

(٣) ترجمته في بغية الوعاة: ١/ ٢٦٧.

(٤) ينظر: حاشية مغني اللبيب للعلامة الأمير: ١-٢.

ومن الجدير بالذكر إنَّ ابن هشام قد اشتهر أيضاً بلقب (جمال الدين) وقد ذُكر هذا اللقب في أغلب مصنفاته المخطوطة منها والمطبوعة[١].

مولده ونشأته:

تكاد أغلب المصادر تتفق على أنَّ ابن هشام قد ولد في مصر سنة (٧٠٨هـ) «١٣٠٩م»، وساق إلينا الشيخ خالد الأزهري اليوم والشهر الذي ولد فيه وهو: يوم السبت خامس ذي القعدة سنة ثمان وسبعمائة[٢].

وقد خرج صلاح الدين الصفدي وهو من معاصري ابن هشام على إجماع من ترجموا له فذكر أنَّ مولده كان «بعد العشر وسبعمائة على وجه التقريب»[٣].

فإذا علمنا أنَّ المتفق عليه في وفاته أنَّها كانت سنة (٧٦١هـ)، بعد أن بلغ من العمر بضع وخمسين سنة كما يقول ابن تغري[٤]، فستكون رواية ابن حجر وغيره عن تاريخ ولادته هي الراجحة وبها أخذ أكثر أصحاب التراجم، قدماء ومحدثون، لا سميا أنَّ الصفدي لم يكن متأكداً من سنة ولادة ابن هشام على وجه التحديد، إذ ذكر في حديثه قوله «أنه ولد بعد العشر والسبعمائة تقريباً».

---

(١) طبقات الشافعية: ٦-٢٦٦،٣٣، حسن المحاضرة: ١٠.

(٢) شرح التصريح: ١-٥ وينظر: الدرر الكامنة ٢-٤١٥.

(٣) أعيان العصر وأعوان النصر: ٣- ورقة ٢٥٩ - ظ «خ».

(٤) أعيان العصر: ٣-٢٥٩ ظ «خ».

أمَّا نشأته فلم تذكر المصادر التي ترجمت له ما يفيدنا في معرفة أبعاد نشأته، ومعرفة عائلته، وصباه، وحالته المادية، وغير ذلك، مما قد يلقي الضوء على حياته، وأغلب الظن أنَّ ابن هشام قد نشأ في كنف عائلته لم يكن لها نصيب من أسباب الجاه والثراء، فلم يعرف عن والده دور بارز في الحياة الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية.

ومن الثابت أنه قد تهيأت لابن هشام شأنه في ذلك شأن أكثر الصبيان في عصره فرصة تلقي العلوم في مدارس مصر ومساجدها وهو في سن مبكر، فتعلم القراءة والكتابة، وشغف بعلوم العربية منذ صغره، فحفظ القرآن الكريم واتصل بكبار الشيوخ فأخذ عنهم في مختلف الفنون والعلوم كما سنرى، حتى إذا ما استوي عوده بدا يؤلف، فذاع صيته، وعرف بين الناس.

أسرته:

لقد حاولت جاهداً أن أتعرّف على أبعاد حياة والد ابن هشام أو جدّه، ولكن لم أعثر على شيء يمكنني من الوقوف على بغيتي هذه بشكل واضح محدد، إذ أن المراجع قد اكتفت بإيراد سلسلة نسبة حتى جده الثالث (هشام) كما ذكرت سابقاً، دون الإشارة إلى شخصية هشام أو ابنه محمد.

ويبدو أنَّ أسرة ابن هشام قد عرفت به، واشتهرت وتبوأت مكانة مرموقة في الحياة العامة آنذاك، تبعاً للشهرة التي أصابها وخاصة من بعده، فقد خَّلف لنا خلفاً صالحاً، استطاع أن يتبحّر في العلوم ويتصدر مجالس

العلم والعلماء، وأن يعززّ ذكراه في نفوس الناس، وأن يوسَّع دائرة مكانة عائلته حتى اليوم.

لقد تزوج ابن هشام وهو في الأربعين من عمره على وجه التقريب[١] وأنجب ولدين أكبرهما يدعى محمد بن عبد الله بن يوسف ويلقب بـ(محمد الدين)، ويعرف بابن هشام أيضاً، ولد سنة خمسين وسبعمائة قال السيوطي «إنه كان أوحد عصره في تحقيق النحو، سمعت شيخنا قاضي القضاة علم الدين البلقيني يقول: كان والدي يقول: هو أنحى من أبيه. قرأ على والده وغيره، وسمع الحديث على الميدومي والقلانسي وأجاز له التقي السبكي، والعزّبن جماعة والبهاء ابن عقيل والجمال الأسنوي، وغيرهم، روى عنه الحافظ ابن حجر. مات في رجب سنة تسع وتسعين وسبعمائة»[٢].

وقد خلَّف محمد ولداً واحداً هو عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف ابن هشام، كانت ولادته سنة (٧٩٩هـ)[٣] وهي السنة التي توفي فيها والده، فنشأ يتيماً، وحفظ القرآن والخرقي وألفية النحو وأخذ الفقه عن جماعة، وصار أحد أعيان مذهبه وتصَّدى بعد شيوخه للتدريس والإفتاء والأحكام، فأخذ عنه الفضلاء وخصوصاً في العربية[٤].

---

(١) تشير المراجع إلى أن أكبر أولاده وهو محمد كان قد ولد سنة ٧٥٠هـ فإذا كانت ولادة ابن هشام سنة ٧٠٨هـ فأغلب الظن أنه تزوج في الأربعين.

(٢) ينظر بغية الوعاة: ١-١٤٨، حسن المحاضرة: ١-٥٣١.

(٣) ينظر: نظم العقيان في أعيان الأعيان للسيوطي -١٢١.

(٤) نظم العقيان في أعيان الأعيان - ١٢١ الضوء اللامع: ٥-٥٦-٥٧.

قال السخاوي: «وكنت ممَّن حضر عنده دروساً»[١].

وتوفي سنة (٨٥٥هـ) ودفن عند أبيه بتربة سعيد السعداء[٢].

أمَّا الابن الثاني لابن هشام فهو عبد الرحمن بن عبد الله ابن يوسف الملقب بـ(تقي الدين)، ولم اعثر له على ترجمه سوى إشارة وردت عنه في (السحب الوابلة) قال صاحبها فيها «ذكره في الضوء وبيض له»[٣]. وقد خلَّف عبدالرحمن هذا ولدين:

أولهما: محمد بن عبد الرحمن بن عبد الله بن يوسف بن هشام الملقب بـ(ولي الدين) قال السخاوي عنه: «إنَّه حفظ القرآن والعمدة والمنهاج وحضر دروس البلقيني واشتغل قليلاً في النحو، وتعاطى التجارة، وسافر بسببها إلى الشام والإسكندرية، والصعيد وغيرها، وعرف بالديانة والثقة والأمانة، والتحرِّي في معاملاته، سمع منه الفضلاء وقرأت عليه»[٤].

---

(١) الضوء اللامع: ٥٦٥-٥٧.

(٢) الضوء اللامع: ٥-٥٧، نظم العقيان: ١٢١.

(٣) ينظر: السحب الوابلة على ضرائع الحنابلة: لابن مكي ورقة ١٤٨ (مخطوطة ٩ الدار ١٤٤٥ تاريخ).

(٤) الضوء اللامع: ٧-٢٩١-٢٩٢.

أسرة ابن هشام

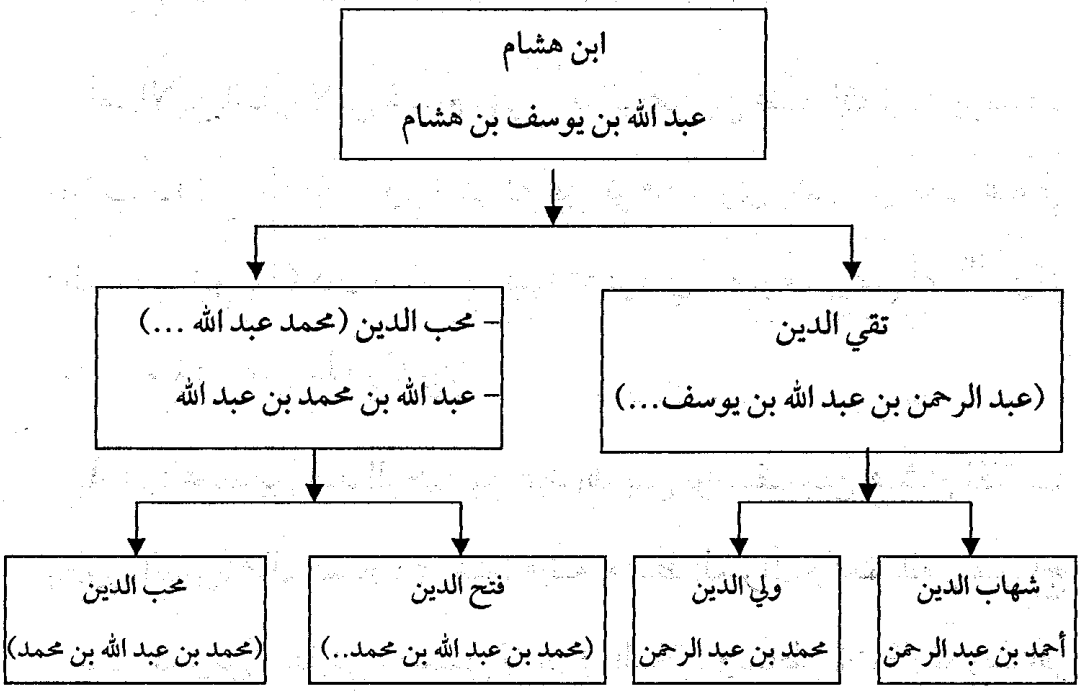

كانت ولادته سنة (٧٨٨هـ) بالقاهرة، وتوفى سنة (٨٦٦هـ)[١].

وثانيهما: أحمد بن عبد الرحمن النحوي، ولقبه شهاب الدين وقد اشتغل بالعلم كثيراً، وفاق في العربية، وغيرها، وأخذ عنه العلامة السخاوي، وتصَّدى للاقراء، وقرأ عليه جماعة، وله حاشية على التوضيح جرِّدها في تصنيف مستقل الشمس البلاطنسي في مجلد انتفع به الفضلاء[٢].

---

(١) المصدر نفسه: ٧-٢٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ١-٣٢٩، وينظر: بغية الوعاة: ٣٢٢١.

كانت ولادته سنة (٧٨٨هـ) ووفاته سنة (٨٣٥هـ).

ومن أحفاد ابن هشام (محب الدين) محمد بن عبد الله بن محمد ابن عبد الله بن يوسف بن هشام، وهو من أهل المعرفة في زمانه[١].

وفتح الدين محمد بن عبد الله بن محمد بن يوسف بن هشام، المشتغلين بالفرائض وغيرها، قال السخاوي: «وتنَّزل في الجهات وخطب بالزينة، وتكسِّب بالشهادة»[٢].

ومن الجدير بالذكر الإشارة إلى سبط ابن هشام الشيخ شمس الدين محمد ابن عبد الماجد العجيمي النحوي، قال ابن حجر: «أخذ عن خاله محب الدين ومهر في الفقه والأصول، والعربية، وكان كثير الأدب، فائقاً في العربية، ملازماً للعبادة، وقوراً ساكناً»[٣].

مات في العشرين من شعبان سنة اثنين وعشرين وثمانمائة[٤].

ثقافته:

شغف ابن هشام منذ نشأته الأولى بطلب العلوم فضرب في كل علم بسهم، وأخذ من كلّ فن نصيب، فتلقى العلوم عن مشايخ كثار كانوا أعلاماً في

---

(١) الضوء اللامع: ٨-١٠٨.

(٢) المصدر نفسه: ٩-٢٥٩.

(٣) بغية الوعاة: ١-١٦٢.

(٤) المصدر نفسه: ١-١٦٢.

معارفهم، فكانت ثقافته لهذا مزيجاً من مشارب شتى من المعارف والفنون، استطاع أن ينافح بها أنداده من رجال جيله ويعلو عليهم مقدرة وعطاء.

لقد اختلف بن هشام منذ صغره إلى المدارس والمساجد، ناهلاً من شيوخها ومدرسيها، عاكفاً على البحث والدرس والتحصيل، فدرس الفقة الشافعي ثم الحنبلي، وقرأ ديوان زهير عن أبي حيان، والقراءات عن ابن السراج، وحَّدث بالشاطبية عن ابن جماعة.

أمَّا في اللغة فله في ميدانها صولات تدلّ على تمكّنه من علومها ومعرفة دقائقها، فقد خلّف لنا آثاراً متعددة تدور في فلك الدراسة اللغوية، فله شرح على قصيدة (البردة)، وشرح على قصيدة (باتت سعاد) وآخر في شرح الشواهد الكبرى، وشرح الشواهد الصغرى، وقد تعقَّب اللغويين في براعة ومقدرة، قال في رسالة له بعنوان (هلم جرا): «... إنَّ أئمة اللغة المعقد عليهم لم يتعرضوا لهذا التركيب حتى صاحب (المحكم) مع كثرة استيعابه وتتبعه وانما ذكره صاحب (الصحاح)».

وقد قال: «أبو عمر وابن الصلاح في (شرح مشكلات الوسيط) انه لايقبل ما تفرد به، وكان على ما ذكره في أول كتابه من أنه ينقل عن العرب الذين سمع منهم فان زمانه كانت اللغة فيه قد فسدت، أمَّا صاحب «العباب» فإنّه قد صاحب «الصحاح» فنسخ كلامه، وأمَّا ابن الأنباري فليس كتابه موضوعاً لتفسير الألفاظ المسموعة من العرب، بل وضعه أن

يتكلّم على ما يجري من محاورات الناس وقد يكون تفسيره له على تقدير أن يكون عربياً فإنه لم يصح بأنه عربي وكذلك لا أعلم أحداً من النحاة تكلّم عليها غيره»[١].

أمّا في النحو فلا أدل على ثقافته وتمكنّه فيه من آثاره القيمة التي خلفها، والتي استوعب فيها أبوابه، ومسائله، وتحدَّث عن كل مسألة حديث العالم المتمكن من علمه.

ولم تنحصر ثقافة ابن هشام في علومه اللغوية، والنحوية، والفقهية والقرآنية، وإنما كان أديباً متذوقاً للأدب دارساً فيه، فعلى الرغم من غلبة الجانب اللغوي في شروحه لبعض القصائد الشعرية المشهورة وكتب الشواهد إلاّ أنه يبدو من خلالها وقد ملك إحساس الأديب، ورهافته وحسن اختياره فيما يقرأ ويبحث فضلاً عما تذكره المصادر له من أشعار، وهو إنْ لم يبلغ فيها المستوى الرفيع الذي يمكن من خلاله وضعه في مصاف الشعراء، يدلّ نظمه على انه مارس الشعر وتمكَّن من أصوله وقواعده[٢].

وله منظومة في الألغاز النحوية في ثمانين بيتاً، قام بشرحها في كتاب سمّاه (شرح القصيدة اللغوية) نقل عنها صاحب الأشباه والنظائر ولها مخطوطة محفوظة في لندن - بهولندا برقم (١-٢-٢٢٢).

---

(١) الأشباه: ٣-٢٠٢.

(٢) ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٤١٦-٤١٧، بغية الوعاة: ٢-٦٩.

وبعد: فإلى جانب ثقافة ابن هشام، واضطلاعه بفنون ومعارف كثيرة، كان رحمه الله على قدر كبير من الذكاء وحسن البديهة وسرعة الفهم، روي أنَّه حفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر[١] وبهذه الفطنة استطاع أن يستوعب كتب المتقدمين وعلومهم درساً وتحليلاً، ليخرج إلينا بخلاصات وافية شاملة في معارف شتى.

مذهبه الفقهي:

اشارت المراجع كما ذكرت سابقاً إلى أن بن هشام قد تلقَّن المذهب الشافعي[٢] وتفقَّه به، ثم تقلَّد للإمام أحمد بن حنبل قبل وفاته بخمس سنين[٣]، فحفظ مختصر الخرقي في دون أربعة أشهر[٤]، وتنَّزل في دروس الحنابلة فدّرس في مدرستهم بالقاهرة[٥].

وقد يطيب لبعض الناظرين فيقرر أنَّ سبب تحوَّل ابن هشام إلى المذهب الحنبلي هو «لأنَّه لم يكن له حظّ في الدنيا عند الشافعية والحنفية فسأله قاضي

---

(١) شذور الذهب: ٦-١٩٢.

(٢) الدرر الكامنة: ٢-٤١٥.

(٣) شرح التصريح: ١-٥.

(٤) الدرر الكامنة: ٢-٤١٥، شذرات الذهب: ٦-١٩١.

(٥) النجوم الزاهرة: ٠١-٣٣٦، دائرة المعارف الإسلامية: ١/ ٢٩٦.

القضاة موفق الدين الحجازي أن ينتقل إلى مذهب الحنابلة وينزل في منازلهم، فأجابه إلى ذلك وحفظ الخرقي في دون - أربعة شهور»[١].

وأغلب الظن عندي أنَّ تحوّل بن هشام إلى مذهب الحنابلة لم يكن لمجرد تحقيق رغبة أحد القضاة أو لأنه بعد أن ضاقت به أيام رفقته للشافعيين أو غيرهم، فلم تذكر المراجع عن ضيق يد ابن هشام وهو ذلك المتصدر للتدريس في أشهر مدارس الشافعية آنذاك[٢] وهي المدرسة المنصورية بالقاهرة التي درس فيها التفسير، فضلاً عمّا عرف عنه من تواضع وقناعة.

وبهذا تكون مصانعة ابن هشام للحنابلة، وحطبه في حطبهم عطاء جديداً يتقبله تعزيزاً للنفس الطموحة التواقة، الراغبة في معرفة كل جديد. ولا غرابة فيما فعله ابن هشام إذ ألفيا أبا حيان مالكياً، وحين قدم مصر تحوّل إلى المذهب الشافعي، ومثله ابن مالك فقد تحول بعد رحيله إلى الشام من مذهبه المالكي إلى المذهب الشافعي، ونحوي آخر من العراق هو الوجيه ابن الدهان المتوفى سنة (٦١٢هـ) فقد كان حنبلياً ثم انتقل إلى المذهب الشافعي وتولّى تدريسه[٣].

---

(١) ينظر: المقتصد الأرشد لعمر بن الحسين الحنبلي ورقة ١٤٢ مخطوطة الدار (٣٩٨ تاريخ).

(٢) ينظر: دائرة المعارف الإسلامية: ١-٢٩٦.

(٣) ينظر أنباه الرواة: ٣-٢٥٤، طبقات الشافعية: ٥-٢٨. دائرة المعارف الإسلامية: ١-٢٩٥.

شيوخه:

تتلمذ ابن هشام لجمهرة من أعلام عصره، وكانت القاهرة موطنه من أهم المراكز الثقافية في مصر التي أخذ عن شيوخها وعلمائها ممن فتقوا سبل الاستقصاء والتوسع في التفكير، والتبتل في البحث والتمحيص.

وشيوخ ابن هشام على قلتهم كانوا من أعلام عصرهم في علومهم ومن الذين تبؤوا أرفع المناصب العلمية في زمانهم.

وتعدد الشيوخ وتباين معارفهم التي يدرسونها هو الاتجاه السائد والمفضل لدى النابهين من طلاب العلم آنذاك، إذ كان الطالب لا يرضى الأخذ عن أستاذ واحد في مادة علمية واحدة، وإنما يحاول أن - يتلقف ضروباً شتى من المعارف ليئول إلى المكانة التي يمكن له من خلالها أن يجري في مضمار العلماء الذين شحن بهم عصره واحتدم.

ومن شيوخ ابن هشام البارزين تاج الدين الفاكهاني[1] (٦٥٤هـ - ٧٣١هـ).

وقد قرأ عليه ابن هشام كتاب (شرح الإشارة) في النحو إلّا الورقة الأخيرة[2].

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-٢٥٤-٢٥٥، بغية الوعاة ٢-٢٢١، المختصر في أخبار البشر: ٤-١٠٤، الديباج المذهب لابن فرحون: ١٨٦، شذرات الذهب: ٦-٩٦-٩٧، كشف الظنون: ١-٥٩.

(٢) النجوم الزاهرة: ٦-١٩١.

توفي في مصر سنة (٧٣١هـ)[١].

ومنهم بدر الدين بن جماعة[٢] (٦٣٩هـ - ٧٣٣هـ)، وقد أخذ عنه الحديث.

ومنهم: ابن المرحِّل[٣]: (٠٠٠٠ - ٧٤٤هـ).

الذي نّوه ابن هشام به وأطراه وكان يرفع عن قدره، وبفضله على أبي حيان وغيره، وكان يقول عنه: «كان الاسم في زمانه لأبي حيان والانتفاع بابن المرحل»[٤].

ومنهم: تاج الدين التبريزي[٥]: (٦٦٧هـ - ٧٤٦هـ):

من العلماء الذين برزوا في معارف شتى، ويقال: «إنّه جرَّد الأحاديث التي في الميزان للذهبي، ورتبَّها حسب الأبواب، وله على الحاوي حواشي مفيدة، واختصر علوم الحديث لابن الصلاح[٦] مات سنة (٧٤٨هـ).

---

(١) الدرر الكامنة: ٣-١٥٥.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة: ٣-٣٦٧-٣٦٩ طبقات الشافعية ٥-٢٣٠، النجوم الزاهرة: ٩-٢٩٨، شذرات الذهب: ٦-١٠٥-١٠٦، مرآة الجنان: ٤-٢٨٧.

(٣) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-٢٠-٢١، طبقات القراء: ١-٦٩ شذرات الذهب: ٦-١٤٠-١٤١.

(٤) المصدر السابق: ٣-٢١.

(٥) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-١٤٣-١٤٦، بغية الوعاة: ٢-١٧١، النجوم الزاهرة: ١٠-١٤٥، شذرات الذهب: ٦-١٤٨-١٤٩، مرآة الجنان: ٤-٣٠٧.

(٦) الدرر الكامنة: ٣-١٤٥.

ومنهم: في القراءات شمس الدين بن السراج[١]: (٦٧٠هـ - ٧٤٦هـ)[٢].

نشاطه العلمي:

كانت حياة ابن هشام حافلة بالنشاط العلمي، والعطاء فهو على إمامته في اللغة والتفسير والحديث كان أمثل في النحو والصرف فهو العالم المبرز فيهما، استطاع بما أوتي من علم جمّ أن يبدع آثاراً حسانا استوفى فيها أبوابها وفصّل القول في مسائلهما.

فحينما شبّ عن الطوق، جعل همّه وسدمه أن يقدم للناس كلَّ ما استوعب من علوم، فلفت إليه الأنظار، وفتحت دور العلم أبوابها بوجهه تطلب معرفته، فتعددت أوجه نشاطه. وتقلد المناصب العلمية الرفيعة ويخرج به جماعة من أهل مصر وغيرهم. وتصَّدر لنفع الطالبين «وانفرد بالفوائد الغريبة، والمباحث الدقيقة، والاستدراكات العجيبة، والتحقيق البالغ والاطلاع المفرط، والاقتدار على التصرف في الكلام، والملكة التي يتمكن من التعبير بها عن مقصوده بما يريد مسهباً وموجزاً»[٣].

---

(١) ترجمته في: الطبقات القراء: ٢-٢٥٦، الدرر الكامنة

(٢) المصدر السابق: ١٤٦، بغية الوعاة: ٢-١٧١.

(٣) حسن المحاضرة: ١-٥٣٦، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

درس علوم العربية في مصر ومكة، «لما جاورها وأقرأ كتاب سيبويه عدة مرات»[١].

ودرس الفقه الشافعي، وعلم التفسير بالقبة المنصورية بالقاهرة وأقرأ كتاب الحاوي الصغير في الفروع للشيخ نجم الدين عبد الغفار ابن عبد الكريم القزويني الشافعي المتوفى سنة (٦٦٥هـ) «وهو من الكتب المعتبرة بين الشافعية»[٢].

وعندما انتقل إلى المذهب الحنبلي عيّن مدرساً بالمدرسة الحنبلية بالقاهرة كما ذكرت.

وقد تخطَّى نشاط ابن هشام مصر إلى بقية الأمصار العربية، فقد حدثنا عن رحلة قام بها إلى مكة المكرمة عام (٧٤٩هـ) وأنشأ هناك الخطوط الأولى لكتابه- مغني اللبيب- ووضع كتباً أخرى، لكنه أُصيب بها عند منصرفه إلى مصر، وقد منَّ الله عليه في عام (٧٥٠هـ) بمعاودة حرم الله والمجاورة فيه فشمَّر عن ساعد الاجتهاد ثانية، فصنع كتابه - مغني اللبيب-[٣] ثم عاد إلى مصر واستقر بها إلى أن توفاه الله.

---

(١) أعيان العصر: ٣-٢٥٩ (خ).

(٢) كشف الظنون: ١-٤١٥.

(٣) ينظر: مغني اللبيب: ١-٣.

ولقد تناهى اسمه لأهل الأندلس، وقرأوا له بعض آثاره فقال عنه ابن خلدون: «وصل إلينا بالمغرب لهذا العهد من تأليف رجل من أهل الصناعة العربية من أهل مصر، يعرف بابن هشام، ظهر من كلامه أنه استولى على غاية من ملكة تلك الصناعة لم تحصل إلّا لسيبويه وابن جني، وأهل طبقتهما، لعظم ملكته وما أحاط به من أصول ذلك الفن وتفاريعه، وحسن تصرفه فيه، ودل على أنَّ الفضل ليس منحصراً في المتقدمين»[1].

وظل ابن هشام إلى أواخر أيامه جذوة من البذل والعطاء، يدّرس ويؤلف، وينهل منه طلبة العلم، وآثاره التي خلفها، وطلبته الذين تخرجوا به شاهد على نشاطه العلمي المترامي الأطراف.

تلاميذه:

مثلما أخذ ابن هشام، فقد أعطى بسخاء وبذل، وتلاميذه ومن روى عنه كثيرون، وكان لشهرته التي ذاعت في الأقطار، ومصنفاته التي وصلت إلى أبعد الديار عاملاً من عوامل أقبالهم عليه من كل صوب ومن أشهر تلاميذه: ابن الملاح الطرابلسي[2]: (٠٠٠ - ٦٧٥هـ).

وعلي بن أبي بكر البالسي[3] (٠٠٠ - ٧٦٧هـ).

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢ ط بيروت: ١٩٠.

(٢) ترجمته في الدرر الكامنة: ٤-٢٠٩، شذرات الذهب: ٦-٢٠٦.

(٣) ترجمته في: الدرر الكامنة: ٣-١٠٢، بغية الوعاة: ٢-١٥١.

والنويري[١] (٧٢٢هـ - ٧٨٦هـ).

وابن جماعة[٢] (٧٢٥هـ - ٧٩٠هـ):

وابن الفرات[٣]: (٠٠٠ - ٧٩٤هـ).

ومحب الدين هشام[٤]: (٧٥٠هـ - ٧٩٩هـ):

وابن الملقن[٥]: (٧٢٧هـ - ٨٠٤هـ):

وابن اسحاق الدجوري[٦] (٧٥٠هـ - ٨٣٠هـ).

أخلاقه ورأي العلماء فيه:

كان ابن هشام رحمه الله على علو مكانته العلمية، وذيوع صيته، وتهافت الطلاب عليه، وانتفاعهم به، رجل جد، وصدق، لم يؤثر عنه إلا ما هو جميل، ورفيع.

---

(١) ترجمته في الدرر الكامنة: ٣-٤١٥، شذرات الذهب: ٦-٢٩٢، النجوم الزاهرة: ١١-٣٠٣.

(٢) ترجمته في: الدرر الكامنة: ٢-٣٩، بغية الوعاة: ١-٤٢٧، النجوم الزاهرة: ١٣-١١٤، شذرات الذهب: ٦-٣١١.

(٣) ترجمته في: شذرات الذهب: ٦-٣٣٣.

(٤) ترجمته في: بغية الوعاة: ١-١٤٨، حسن المحاضرة: ١-٢٣٧.

(٥) ترجمته في: شذرات الذهب: ٤٤٧-٤٥، الضوء اللامع: ٦-١٠١-١٠٥، البدر الطالع: ٦-٥٠٨-١٥٠.

(٦) ترجمته في: شذرات الذهب: ٧-١٣، الضوء اللامع: ١-٦٣ الدرر الكامنة: ٢-٤١٦.

ولقد شهد له الجميع بالوقار والأدب الجمّ، والتواضع الحليم، وعفة اللسان والعمل.

قال عنه ابن حجر: «إنّه كان متواضعاً شفوقاً يتمتع بدمائة الخلق ورقة القلب»[١].

وهو رجل التزم الصبر في أعماله وتعامله مع الحياة العلمية التي عاشها فهو القائل[٢]:

ومَنْ يصطبْر للعلم يظفر بنيله
ومَنْ يخطبِ الحسناءَ يصبرْ على البذلِ
ومن لا يذلّ النفسَ في طلب العلا
يسيراً، يعشْ دهراً طويلاً أخا ذُل

وقد شهد له العلماء بالهمة والنشاط، ووفور البضاعة، فقال فيه ابن خلدون «ما زلنا ونحن بالمغرب نسمع أنَّه ظهر بمصر عالم بالعربية يقال له ابن هشام انحى من سيبويه»[٣]. وأطلق عليه الصفدي لقب: «شيخ النحو»[٤].

وقال عنه ابن تغري: «إنه كان عالماً في عدّة علوم لا سيما العربية فهو فارسها، ومالك زمانها»[٥].

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦.
(٢) ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٤١٦-٤١٧.
(٣) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢.
(٤) أعيان العصر: ٣-٢٥٨.
(٥) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦.

وفاته:

كانت مدة حياة ابن هشام نحواً من ثلاث وخمسين سنة حيث وافته المنية، بعد حياة حافلة مبدعة، وقد اختلف العلماء في تحديد سنة وفاته فذكرت السنوات: (٧٦١هـ)، (٧٦٢هـ)، (٧٦٣هـ).

وقد اتفقت أشهر كتب التراجم على أنَّ وفاته كانت سنة (٧٦١هـ) وبهذا قال ابن حجر في الدرر، والسيوطي في البغية، والمقريزي في السلوك، وابن تغري في النجوم الزاهرة، والعماد الحنبلي في شذرات الذهب والأزهري في التصريح، والشيخ محمد الأمير في حاشية على المغني والشوكاني في البدر الطالع، وغيرهم، وبه أخذ المحدثون.

ولم تكتفِ بعض المصادر التي أسلفتها بذكر سنة الوفاة فحسب، وإنَّما حدّدت اليوم والشهر، فقيل: إنّه توفي ليلة الجمعة الخامس من ذي القعدة[1] سنة (٧٦١)، وهي السنة السادسة من سلطنة الملك الناصر حسن الثانية على مصر[2] ودفن بعد صلاة الجمعة بمقابر الصوفية خارج باب النصر من القاهرة[3].

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٧، بغية الوعاة: ٢-٦٩، حسن المحاضرة ١-٥٣٦، النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

(٢) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦.

(٣) المصدر السابق: ١٠-٣٣٣، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

أمَّا صاحب كشف الظنون فقد اضطرب في تحديد سنة الوفاة، فذكر أنه توفي سنة (٧٦٢هـ)[١] وعاد في موضع آخر فقرر أنّه توفي سنة (٧٦٣هـ)[٢] وقد شاركه في ذكر التاريخ الأخير صاحب (هدية العارفين)[٣] وما ذهب إليه صاحبا الكشف والهدية رأي ضعيف. وكان لوفاة ابن هشام صدى واسع في نفوس الناس فقد تأسَّف عليه الجميع، ورثاه الشعراء ومنهم ابن نباته المصري المتوفى (٧٦٨هـ)[٤].

ومنهم الصاحب بن بدر[٥].

---

(١) كشف الظنون: ١-٤٠٤، ٢-٢٢٩.

(٢) كشف الظنون: ٢-٣٦١.

(٣) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) ينظر ديوان ابن نباته: ٤٦٥-٤٦٦ ط-١٩٠٥.

(٥) ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٤١٦. البدر الطالع: ١-٤٠٢.

الفصل الثاني
آثار ابن هشام

المبحث الأول

الكتب المطبوعة

امتدّت حياة ابن هشام نحواً من أربع وخمسين سنة، وقد تحصَّل له عبر جهاده الثقافي الممتد على مدى هذا العمر محصول وافر من العطاء في مختلف الفنون والعلوم، ممّا يدلّ على تبصّر حاذق، ومقدرة فائقة وسعة دراسة.

لقد خلَّف ابن هشام آثاراً لا تزال تزين رفوف المكتبات وتشغل الآلاف من الدارسين، فكتب في اللغة، والنحو، والتفسير، والفقه والبيان، ما يزيد عن الخمسين مؤلفاً، امتاز جلّها بحسن التنظيم، وشيوع الروح النقدية البناءة مع عمق الفكرة وحرارة الحجة.

ولقد آثرت أن ألقي نظرة سريعة على هذه المؤلفات لتكتمل صورة النشاط الثقافي لابن هشام في ذهن القارئ، ولكي أُعيِّن بوضوح موضع كتابه شرح اللمحة من بين هذه المصنفات مادة ومنهجاً.

وقبل أن أبدأ بدراسة آثاره حاولت أن أكشف أسباب كثرتها.

وتيسيراً على القارئ قمت بتقسيم مؤلفاته على ثلاثة مجموعات وعلى النحو الآتي:

المجموعة الأولى: بينت فيها كتبه التي امتدّت إليها أيدي الغيارى من المثقفين فقاموا بنشرها، أو تحقيقها ثم نشرها.

المجموعة الثانية: وتضم الكتب التي لا تزال مخطوطة في أماكن متفرقة من مكتبات العالم.

المجموعة الثالثة: تعرضت فيها لبيان أسماء كتبه التي أشارت إليها المراجع ولم أوفق في العثور عليها، أو الاستدلال على أماكن وجودها.

وقد وقفت عند نماذج من كتبه من المجموعتين الأولى، والثانية فتناولتها بالعرض والدراسة الموجزة، لا حددّ من خلال ذلك اتجاه ابن هشام في التأليف، ولا بيَّن موضع كتاب (شرح اللمحة البدرية) من بينها.

أ) كثرة مؤلفات ابن هشام:

لعل أوثق الأسباب التي تطالعنا في كثرة مخلفات ابن هشام موجزة بالنقاط الآتية:

أولاً: على الرغم من أن ابن هشام لا يذكر في مؤلفاته السنة التي قام فيها بتأليف كل منهما، لكن الثابت أنَّه بدأ مؤلفاً في وقت مبكر شأنه في ذلك شأن النابهين من العلماء، وقد عرفنا أنه قد اختلى إلى شيوخ كبار من أفاضل العلماء آنذاك، وهو صغير لم يتجاوز العشرين إلا ببضع سنين، فمن أوائل شيوخه تاج الدين الفاكهاني المتوفى (٧٣١هـ) وكانت ولادة ابن هشام سنة (٧٠٨هـ).

ثانياً: التنافس العلمي: الذي طبع عليه العصر كان مدعاة إلى أن يحاول كل واحد من العلماء أن يبتز أقرائه، بنشاطه وعطائه، وقد رأينا أن ابن هشام قد عاصر جمهرة من العلماء أمثال أبي حيان وابن عقيل، وابن السمين والمرادي،

وغيرهم، ممن جهدوا أنفسهم ما استطاعوا تأليفاً وبحثاً، فلا غرابة أن ينافحهم ابن هشام وأن يعمل على أن يكون له قصب السبق في عالم التأليف.

ثالثاً: عدم التخصص الموضوعي: لدى علماء منحهم الحرية الكافية في أن تتعدد اتجاهات كلّ منهم في التأليف، فيضعون مصنفات في - موضوعات مختلفة تأكيداً على قدراتهم العلمية، وتفوقهم، وقد ساعد على ذلك أيضاً عدم الفصل بين علوم الدين الإسلامي والدراسات النحوية واللغوية في منهج الدراسة، إذ كانت دراسة النحو واللغة تسير جنباً إلى جنب مع الدراسات الإسلامية الأخرى كالفقه، والتفسير، وعلوم الحديث وغيرها، وكثيراً ما نقرأ في تراجم الفقهاء والمحدثين أنهم كانوا ممَّن درسوا النحو ودرَّسوه، وتعددّ العلوم التي يؤلّف فيها العالم كانت مدعاة للفخر ورمزاً للتفوق.

رابعاً: تصدّر ابن هشام للتدريس في أشهر مدارس العصر آنذاك وعلى وفق مذاهب فقهية مخلفة كالشافعية والحنبلية، وحرصه على إفادة طلابه ومريديه دفعه إلى أن يضع كتباً كثيرة، أما موضحاً لمسألة، أو شارحاً لأخرى أو مجيباً عن سؤال يوجهه إليه جماعة من المتعلمين، فيكتب إليهم جوابه على هيأة كتاب أو رسالة قد تطول أو تقصر، وقد وضح ذلك في أغلب المقدمات التي صّدر بها كتبه، إذ بيّن لنا فيها الأسباب التي دفعته إلى تأليف مصنف معين[1].

---

(١) ينظر على سبيل المثال مقدمات كتبه: أقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل، مباحث نحوية في القرآن الكريم، الجامع الصغير في النحو، ورسائله التي سيأتي الحديث عنها.

خامساً: من الملاحظ في هذا العصر أن التأليف قد تغيَّر تبعاً لنوع - طبقات المتعلمين، فما يؤلّف للناشئين غير ما يؤلف للمتقدمين وذلك يدفع بالعلماء إلى أن ينوعّوا من مصنفاتهم لتتناسب حاجة الطبقة التي يضعون مؤلفاتهم من أجلها.

وقد تبدو بعض المؤلفات عسيرة الفهم على طبقة معينة من المتعلمين فيضطر صاحبها إلى تأليف شرح لها، كما فعل ابن هشام مع بعض مصنفاته فقد وضع (شذور الذهب)، ثم قام بعد ذلك بشرحه «ليتم شواهده ويجمع شوارده، قاصداً فيه إلى ايضاح العبارة، لا إلى لفّ المعاني والأقسام ولا إلى نشر القواعد والأحكام»[1]، وكذلك فعل مع كتابه (قطر الندى وبل الصدى).

وقد يتطوع أحد العلماء لشرح مؤلف عالم آخر، كما فعل ابن هشام في شرحه لتسهيل ابن مالك، ولجمل الزجاجي، ولشواهد اللمع لابن جني، ولشواهد الألفية لابن مالك وللمحة أبي حيان، وسيأتي التعريف بهذه الكتب في حينه.

---

(١) من مقدمة شرح شذور الذهب: -١١.

آثاره

أولاً: كتبه المطبوعة:

(١) الإعراب عن قواعد الأعراب[١]:

يُعدّ هذا الكتاب على صغر حجمه مؤلفاً جليل الآثر عظيم الفائدة، حسن التنظيم والتأليف، درس فيه ابن هشام الجملة بأحكامها المختلفة، وشبه المختلفة، وشبة الجملة، وفسر طائفة من الكلمات التي تكثر الحاجة إليها، وعرض لبعض المبادئ الأساسية في الإعراب وتسمية الكتاب بـ(الإعراب) أراد مؤلفه: الأفصاح والابانه وهو معنى لغوي لا اصطلاحي، فقولنا: اعربت عن الشيء إذا أفصحت عنه وابنته، أما كلمة (الأعراب) الثانية فأراد بها مصطلح علم الأعراب في النحو، وهو تغير أواخر الكلم بتغير العوامل الداخلة عليها[٢].

يقع الكتاب في أربعة أبواب هي:

الباب الأول: في الجملة وأحكامها.

---

(١) قام بتحقيق هذا الكتاب ودراسته الدكتور رشيد عبد الرحمن العبيدي ونشرته دار الفكر في بيروت عام ١٣٩٠هـ -١٩٧٠م. ثم حققه الأستاذ علي فودة عام ١٩٧١ ونشره مع دراسة عليه في مجلة كلية الاداب - جامعة الرياض - السنة الثانية ١٩٧١ - ١٩٧٢.

(٢) ينظر: دراسة د. رشيد العبيدي -٣١.

الباب الثاني: في الجار والمجرور.

الباب الثالث: في تفسير كلمات يحتاج إليها المعرب وهي عشرون كلمة على زعمه وقد جعلها ثمانية أنواع:

الأول: ما جاء على وجه واحد وهو أربع: قط، وعوض، وأجل، وبلى.

الثاني: ما جاء على وجهين وهو: اذا.

الثالث: ما جاء على وجه واحد وهو أربع: قط، وعوض، وأجل، وبلى. بكسر الهمزة وسكون الياء، وحتى، وكلا، ولا...

الرابع: ما جاء على أربعة أوجه: أولا، وإن، وأن، ومن.

الخامس: ما جاء على خمسة أوجه وهو شيئان: أي، ولو.

السادس: ما جاء على سبعة أوجه: وهو: قد.

السابع: ما جاء على ثمانية أوجه وهو: الواو.

الثامن: ما جاء على اثنى عشر وجهاً، وهو: ما.

الباب الرابع: في الإشارة إلى عبارات محررة مستوفاة موجزة يشير فيه إلى أوليات دقيقة في كيفية الإعراب، وإلى تحديد تعابير المعربين، وتوجيههم إلى الألفاظ الصحيحة المعبرة عن المراد وإذا أردنا أن نتبين خصائص هذا الكتاب ومنهج ابن هشام فيه نجد الظواهر الآتية:

- **أولاً**: على الرغم من أنّ أصل الكتاب لا يتجاوز (٤١) صفحة من القطع الصغيرة إلا أنه يحوي بين ثناياه مسائل في غاية الأهمية مسطورة بأسلوب جامع دقيق مركز، وبهذا حظي الكتاب بعناية كبيرة من جانب العلماء والباحثين على مرّ التاريخ لجدة فحواه، وعظيم فائدته، فتناولوه بالشرح أو التعليق أو الإعراب، وقد أدرج لنا الأستاذ رشيد العبيدي قائمة بذلك[1].

- **ثانياً**: أنَّ هناك صلة بين هذا الكتاب وبين كتاب (مغني اللبيب) لابن هشام أيضاً فقد ألفَّ (الإعراب في قواعد الاعراب) قبل (مغني اللبيب) كما صرّح بذلك ابن هشام حيث قال: «ومما حثّني على وضعه - يعني المغني - لما أنشأت في معناه المقدمة الصغرى المسماة بالاعراب عن قواعد الاعراب، حسن وقعها عند أولي الألباب، وسار نفعها في جماعة الطلاب، مع أن الذي أودعته فيها بالنسبة إلى ما ادخرته عنها كشذرة من عقد نحر بل كقطرة من قطرات بحر»[2].

وتبدو تلك الصلة الوثيقة بين الكتابين بأجلى صورها من ناحيتين:

أولاً: الناحية الموضوعية: فباحث الجملة وأنواعها وشبه الجملة.

والأدوات التي تدور في الكلام، وبيان وجوه أعرابها ومعانيها أمر مشترك بين كتابي: الإعراب في قواعد الاعراب ومغني اللبيب.

---

(١) الإعراب: العبيدي: ٣٩-٤٢.

(٢) مغني اللبيب: ١-٤.

ثانياً: الناحية المنهجية: فإننا نشمُّ من خلال كتاب - الإعراب روح ابن هشام في ذكر الخلافات، والتنبيه على الأخطاء-، ومناقشة النحاة وعرض المادة بكلّ دقائقها.

وكلُّ ما نعثر عليه من اختلاف بين الكتابين من هذه الزاوية يتحدَّد بالسعة الموضوعية وتناول المسائل بصورة مفصلة في (المغني) لا نجدها في كاتب الاعراب[1]، باعتبار أن الأخير خلاصة مركزة واضحة للمسائل التي أثيرت في المغني، بل إنّه يعد الركيزة الأولى له.

- **ثالثاً:** لا يخلو كتاب (الإعراب) على صغر حجمه من الشواهد النحوية بأنواعها فلها فيه مكان وجب يتناسب وحجم الكتاب وايجازه.

(٢) ألغاز نحوية:

ألّفه لخزانة الملك الكامل سنة (٧٤٦هـ - ٧٤٧هـ) وهو في بعض الأبيات المصعبة المباني، المغمضة المعاني، التي ألغز قائلها إعرابها، وجفن في غامض الصيغة صوابها في الظاهر فاسدة قبيحة، وفي الباطن جيدة صحيحة، وقد كان بعض العلماء يتساءلون عنها ويتباهرون بها، فأراد ابن هشام أن يجمع ما تيسر منها، مشيراً إلى موضع النكتة فيها مثال ذلك قوله في كلام الشاعر:

---

(١) ينظر على سبيل المثال مباحث «الواو» في المغني: ٢-٣٠-٣٩ وفي الاعراب: ١٣٦-١٤٠ و(حتى) في المغني: ١-١١١-١١٦ وفي الاعراب ١٠٠-١٠٥.

سأتركُ مهرتي رجلٌ فقيرٌ وأركبُ في الجوادن (مهرتان)

الأشكال فيه في موضعين:

أحدهما: رفع (رجل فقير) وحقه أن يكون منصوباً، وجوابه أنّه مرفوع على الحكاية.

ثانياً: رفعه: (مهرتان) وحقه أن يكون منصوباً، لأنّه مفعول «اركب»؟

وجوابه: أنه ليس بتثنية مهرة، وانما هو رجل ثان[1].

والكتاب مطبوع مع حاشية للشيخ أحمد سيف الغزي مرتين سنة ١٣٠٤هـ وسنة ١٣٢٢هـ وفي مكتبة جامعة القاهرة نسخة مخطوطة منه برقم (١٩٧٥٢)، ومسطرتها -٢١- سطرا في كل سطر- ١١- كلمة.

(٣) إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل[2]:

وضعه ابن هشام ردّاً على اعتراض نقل إليه عن بعضهم، بسبب ذكره أمثلة لعبارة في التصريف وردت في كتاب التسهيل لابن مالك، (عنكبوت) وتاء «تحزبوت»، وفي سياق كلامه تحدث أيضاً عن جملة مسائل منها: ياء (عباقرة) ونون «العشوزون» ووزن «إسطوانة»[3] فأعطاها حقّها في الايضاح ممّا لا يدع مجالا لتساؤل المتسائلين. ويكاد

(١) ألغاز نحوية ص٦ «خ».

(٢) حققه وعلق عليه الأستاذ: هاشم طه شلاش مطبعة المعارف - بغداد ١٩٧٢.

(٣) ينظر إقامة الدليل - ١٢ - ١٣.

الكتاب يخلو من الشواهد النحوية اللهم إلاّ أربعة أبيات من الشعر استشهد بها في مواضع متفرقة[١].

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[٢]:

ويُسمّى (شرح الألفية) قال حاجي خليفة: وشرح الألفية لابن هشام، وهي أوضح المسالك واشتهر بالتوضيح[٣].

والألفية أو (الخلاصة) كما هو معروف من أشهر مؤلفات ابن مالك واسم (الخلاصة) يشير إلى أنَّ ابن مالك صنع قبلها منظومة طويلة سمّاها (الكافية الشافعية)، لما قصد حماة بعد تصدره في حلب اختصر في الكافية الشافعية (الخلاصة) أو «الألفية» في ألف بيت.

وقد اهتم العلماء بالألفية منذ ظهورها إلى يومنا هذا، شارحين ومعلقين ومن أهم شروحها، شرح ابن هشام، وشرح العلامة ابن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩هـ) وشرح العلامة محمد بن علي بن محمد الأشموني المتوفى سنة

---

(١) ينظر: المصدر نفسه، الصفحات: ٢١، ٢٥، ٢٦.

(٢) طبع هذا الكتاب عدة طبعات، الأولى سنة - ١٣٣٢هـ - والثانية سنة - ١٣١٦هـ - والثالثة بكلكتا سنة - ١٣٣٢هـ. وقد قام بتحقيقه منذ سنوات الأستاذ المرحوم محي الدين عبد الحميد وطبعه في القاهرة وبيروت مرات، اعتمدت الطبعة الخامسة - بيروت ١٩٦٦ في الدراسة والتحقيق.

(٣) كشف الظنون: ١-١٥١، ١-٢٠٢.

(٩٢٩هـ) وغير ذلك من الشروح والتعليقات والحواشي وتعدّ الألفية بما دار حولها من تلك التأليف أثراً حياً لم يأخذ الزمن من أصالته.

وشرح ابن هشام على الألفية من أهم الشروح التي أُلفت حولها فقد استطاع فيه أن يحل ألفاظها، ويوضح معانيها، ويحلل تراكيبها ويفتح مغلفها. ولعلَّ أهم ما يلاحظ في منهج ابن هشام في شرحه النقاط البارزة الآتية.

أولاً: أهمل الشارح ذكر متن الألفية، وبدأ يشرح المسائل النحوية مباشرة.

ثانياً: جعل همَّه من خلال الشرح كما صرح في مقدمته هو «أن يسعف طالبي الألفية بمختصر يقاربها ليعقل من شواردها»، ويوضّح معانيها باعتبارها على حد تعبيره: «كتاب صغر حجما وغزر علما، غير إنّه لا فراط الايجاز، قد كاد يعد من جملة الألغاز»[1].

ثالثاً: سلك في شرحه التبويب نفسه الذي وضعه ابن مالك للموضوعات، غير أنه خالفه في بعض الأبواب، فقد قسّمها على فصول تبعاً لما يقتضيه جمع المادة، وتنسيقها، وقد صرّح ابن هشام في ذلك قال: «وربّما خالفته في تفصيله، وترتيبه»[2].

وقد تشتد هذه المخالفة فلا تكاد تجد في بعض الأحيان ترابطاً في ترتيب الأبواب بين الألفية وشرحها[3].

---

(١) أوضح المسالك: ١-١٠.

(٢) المصدر السابق: ١-١٠.

(٣) ينظر على سبيل المثال بابي الأبدال والاعلام: ٣-٣١٢-٣٤٦.

رابعاً: تطرق إلى مسائل خلافية في النحو، فوسَّع دائرة الألفية بحثا وشرحا واستقصاء، وبسط آراء العلماء فيها، مناقشا معترضا مرة ومؤيدا أخرى.

خامساً: وكثيراً ما يعترض ابن هشام في شرحه على ابن مالك، ويتعقّب آراءه الخاصة له في ذلك طرق مختلفة، يبدو فيها لينا حينا حاداً صريحاً حينا آخر[1].

سادساً: وممَّا يلاحظ في منهج ابن هشام في أوضح المسالك محاولته النظر في شرح الألفية لابن الناظم، والتعقيب على أقواله، فنراه يخطي ابن مالك وابنه في بعض المسائل، ونجده أحيانا يصحّح فهم ابن الناظم لكلام والده، ففي الحديث عن الفاصل بين (أن المخففة والجملة الخبرية قال): «إذا كانت الجملة الخبرية اسمية أو فعلية جامد أو دعاء لم تحتج لفاصل... ويجب الفصل في غيرهن بـ«قد» أو «حرف تنفس» أو نفي بـ(لا) أو لن أو لم، أو لو، ويندر تركه، ولم يذكر (لو) في الفاصل إلا قليل من النحويين، وقول ابن الناظم «إنَّ الفصل بها قليل وهم منه على ابيه»»[2].

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١-٩٤، ١٣٧ و٢-١٠٩ و٣-٢٩٢.

(٢) المصدر السابق: ١-٢٦٨

وكان الناظم قد ذكر في الألفية من الفواصل (لو) ثم قال في ختام كلامه: «وقليل ذطر له».

ففهم ابنه أن المراد بالعبارة مجيء (لو) في الكلام العربي فاصلاً قليل وليس هذا الفهم مستقيماً[1]، إذ إنَّ مجيء «لو» فاصلاً في الكلام العربي كثير، غير أنَّ القليل هو ذكر النحاة لـ(لو) من بين الفواصل.

(٦) شرح بانت سعاد:

وهو شرح قصيدة كعب بن زهير بن ابي سلمى في مدح الرسول ﷺ. وقد كتبت حول هذه القصيدة شروح كثيرة، يُعدّ شرح ابن هشام من أقومها وأشهرها[2].

---

(١) قال ابن مالك:

وأن يكن فعلا ولم يكن دعا ... ولم يكنْ تصريفُهُ ممتنعاً

فالاحسُن الفصلُ بقصدٍ أو نفي أو ... تنفيس أو لو وقيل ذكر لو

وعلق ابن الناظم على قول ابيه بان ذكر: «.. وأكثر النحويين لم يذروا الفصل بين ان المخففة وبين الفعل بلو» وإلى ذلك اشار بقوله «وقيل ذكر لو...» ينظر: ابن الناظم -٦٩.

(٢) وقد طبعه جويدي في ليبزك عام ١٨٧١ ثم طبع في القاهرة سنة ١٢٩٠هـ. وسنة ١٣٠٤هـ ثم طبع ثالثة سنة (١٣٠٧هـ).

(٧) شرح السيرة:

والبردة قصيدة مشهورة للبوصيري في مدح الرسول الكريم ﷺ وقد سمّاها (الكواكب الدرية في مدح سيد البرية) وعدتها مائة واثنان وستون بيتاً أولها:

أمَن تذكّر جيرانٍ بذي سلمِ مزجتُ دمعاً جَرَى من مقلةٍ بدمِ

وعلى البردة شروح كثيرة، من أحسنها شرح ابن هشام.

(٨) شذور الذهب في معرفة كلام العرب:

والكتاب رسالة موجزة في النحو جمع فيها ابن هشام أغلب أبواب النحو وقد اهتم النحاة بها اهتماماً كبيراً، فقد شرحها بدر الدين حسن ابن أبي بكر القدسي الحلبي المتوفى سنة (٨٣٦هـ) بكتاب سمّاه (شفاء الصدور في حل ألفاظ الشذور) وكتب جلال الدين السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) شرحا عليها سمّاه «الزبور على شرح الشذور»[١]، وشرحه أيضاً زكريا بن محمد الأنصاري المتوفى سنة (٩٢٦هـ) وسمّاه «بلوغ الأرب بشرح شذور الذهب»، ونظمه الشيخ عبد القادر ابن السعيد المتوفى سنة (٩٠٧هـ) وغير هؤلاء كثيرون[٢].

---

(١) من هذا الشرح ثلاث نسخ مخطوطة ومحفوظة بدار الكتب المصرية بالأرقام (٨٩، ٨٨٩، ١١٤٧نحو).

(٢) ينظر: كشف الظنون: ٢-٤٩، وايضاح المكنون: ٢-٤٢.

شرح شذور الذهب[1]:

يُعدّ شرح ابن هشام على شذوره من أحسن الكتب المؤلفة حول الشذور مادة، ومنهجاً، فقد وصل فيه إلى غاية لم يتقممها غيره، إذ أنه قد أخرجه للناس كتابا ينتهب المبتدئين، ويسترعي الدارسين، ويوفر عنهم جهود المتابعة والمراجعة ألمّ فيه الماماً فائقاً بأغلب المسائل النحوية مع حسن تنظيم وتبويب وبساطة في العرض، وسلاسة في الأسلوب.

والناظر في شرح شذور الذهب يجد:

أولاً: أنَّ الشارح كشف أبواب النحو ولفَّها عبر شرحه بعبارة واضحة بعيدة عن الخفاء والغموض.

ثانياً: وأنّه قام بإعراب الشواهد التي وردت في أصل (الشذور) وعلَّق عليها وهو في عمله هذا يذكرنا بما قام به في كتابه (شرح الجمل) غير أنه في شرح الجمل اعتمد إعراب الشواهد الشعرية برمتها إعرابا موجزا، بينما نجده في شرح الشذور يكتفي بإعراب مواطن الشاهد، ويبينه، ويقلّب وجوهه[2].

---

(١) طبع هذا الكتاب عدة مرات، وقام بتحقيقه المرحوم محي الدين عبد الحميد، اعتمدت الطبعة (١١) ١٣٨٨هـ - ١٩٦٨م في الدراسة والتحقيق.

(٢) ينظر على سبيل المثال شرح الشذور الصفحات: ١٧٨، ١٨٠، ٢٣٢، ٢٣٨، ٢٦٩، ٢٨٨، ٢٠٨، ٢٠٩، ٢١٢، ٢٩٨، ٣١١، ٣١٢، ٤٧٧، ٤٧٨، ٢٧٦، ٣٩٤، ٤٣٣، ٤٣٤، ٤٤٦.

ثالثاً: وأنّه أوضح المشكل من الألفاظ، وما اعتبره مستغربا منها[١].

رابعاً: وأنه أولى الشواهد القرآنية اهتماماً خاصاً، فلا يخلو باب من أبواب النحو التي أثارها في شرحه إلاّ وثبتَّها بالشواهد القرآنية المتلاحقة، ولا يقف عند هذا فحسب، وإنّما يقلب الوجوه الإعرابية لبعض الآيات المشكلة، مبينا تفسيرها وتأويلها.

خامساً: ومن الملاحظ أنَّ ابن هشام في شرح الشذور لم يفعل إيراد نص المتن، بل كان يبدأ به، ثم يعلِّق عليه، فترددت في الكتاب عبارتا:

قلت، وأقول إشارة إلى المتن، والشرح.

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى:

و(قطر الندى) مقدمة موجزة في النحو شرحها غير ابن هشام كثيرون، ولكن شرحه جاء بعد موف إلى الغايات حصر فيه مسائل النحو بطريقة مسببة، قريبة المأخذ، وقد ذاعت شهرة هذا الشرح في البلاد الإسلامية منذ تأليفه، وطبع مراراً ولشهرته ترجمة المستشرق الفرنسي جوجيه Goguyar إلى الفرنسية، وطبعه في ليدان عام - ١٣٠٥هـ - ١٨٨٧م[٢].

---

(١) ينظر أيضا شرح الشذور الصفحات: ٨٣، ٨٤، ١٣٣، ٢٧٣.

(٢) دائرة المعارف الإسلامية: -١٣٤٧، ١٩٥٥.

وأبرز ما يلاحظه الباحث في منهج ابن هشام في شرحه للقطر الظواهر الآتية:

أولاً: التزم ابن هشام في أغلب المسائل التي تحدث عنها الإيجاز وابتعد عن ذكر مسائل الخلاف، إلَّا إنَّه قد بسط القول في مسائل قليلة كما فعل عند الحديث عن «نعم وبئس»[١] وأحوال «قبل وبعد»[٢] و-الاشتغال-[٣] والتنازع[٤] ومع تلك الأفاضة في الكلام بقي حديثه قريباً من أذهان المبتدئين، لا يشقّ على صغار المتعلمين.

ثانياً: حاول ابن هشام أن يضمَّ الأبواب المتشابهة بعضها إلى بعض فعقد بابا للنواسخ، وبابا للجوازم، وآخر للمرفوعات، وهكذا.

ثالثاً: بدأ ابن هشام من خلال شرحه معلماً لا مؤلفاً، فهو يذكر القاعدة ثم يعقّب عليها بما يوضحها معززاً ذلك بمثال ثم يقرنها بالشواهد الشعرية خاصة.

وبعد، فكتاب شرح القطر يختلف عن كتاب شرح الشذور، من ناحية المادة والمنهج، غير أن الأخير فيه شيء من الإسهاب، وذكر مسائل الخلاف، وغزارة الشواهد لا نجدها في شرح القطر.

---

(١) شرح القطر: ٢٠.

(٢) المصدر نفسه: ١٢-٢٩٦.

(٣) المصدر نفسه - ١٦٩ - ١٧٣.

(٤) المصدر نفسه: ١٧٣-١٧٤.

(١٠) فوح الشذا في أحكام كذا[١]

(والشذا في مسألة كذا) كتاب صغير لابي حيان الأندلسي في أحكام (كذا) واستعمالاتها، ما يزال مفقوداً وقد ذكره أبو حيان في كتابيه: شرح التسهيل، وارتشاف الضرب، قال: «وقد ألفنا كتابا في أحكام كذا وسميناه بكتاب الشذا في أحكام كذا... وجمعنا في آخره الأحكام مجردة ثم احترزنا منها بما قام عليه الدليل من لسان العرب»[٢].

وقد قام ابن هشام بشرح هذا الكتاب مقرراً في مقدمته من إنّه «لما وقف على كتاب الشذا في - أخبار - كذا لأبي حيان - رحمه الله- تعالى رآه لم يزد على أن نسج أقوالاً وحدها، وجمع عبارات وعددها، ولم يفصح كل الافصاح عن حقيقتها وأقسامها، ولا بيَّن ما يعتمد عليه مما أورده من أحكامها، ولا نبَّه على ما أجمع عليه أرباب تلك الأقوال واتفقوا، ولا أعرب عمّا اختلفوا فيه وافترقوا، فرأى الناظر لا يحصل منه بعد الكدّ والتعب إلا على الاضطراب والشغب فعزم على وضع تأليفه هذا ليبين فيه ما أجمل، ويوضح ما أهمل»[٣].

---

(١) حققه الدكتور أحمد مطلوب، ونشره في بغداد عام -١٩٦٣- وقد ضمنه السيوطي كتابه الاشباه والنظائر: ٤-١١١-١٢٢.

(٢) التذييل والتكميل في شرح التسهيل: ٢-١٥٢، الارتشاف ٨٥-و.

(٣) ينظر: فوح الشذا: تحقيق د. أحمد مطلوب -١٤-.

وجاء شرح ابن هشام في خمسة فصول هي:

الفصل الأول: في ضبط موارد استعمال كذا.

الفصل الثاني: في كيفية اللفظ بها وتمييزها.

الفصل الثالث: في إعرابها.

الفصل الرابع: في بيان معناها عند النحاة.

الفصل الخامس: فيما يلزم بها عند الفقهاء.

وهو في هذه الفصول يعرض الوجوه والآراء المختلفة، ويناقش النحاة، ويبيِّن رأيه وتوجيهاته.

وهناك تشابه ملحوظ بين ما جاء به ابن هشام في الشرح، وما ذكره ابن حيان عن (كذا) في كتابه: التذييل والتكميل، من ناحيتي المادة والمنهج، بيد أن الباحث لا يطمئن إلى الجزم بأن ابن هشام قد سلك في شرحه نفس المنهج الذي سلكه أبو حيان من قبل في دراسة كذا، من ناحية تقسيماتها، وأحوال إعرابها، وغير ذلك مما آثاره ابن هشام في الشرح، إذ أن كتاب الشذا لأبي حيان مازال مفقوداً كما أسلفت.

(١١) قطر الندى وبل الصدى:

(ينظر: شرح قطر الندى السابق)

(١٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:

دأب النحاة المتقدمون على أن يدرسوا الحروف بطريقة جزئية كأن يفردون لحرف معين باباً خاصاً. فجاءت دراسة الحروف عندهم متناثرة في ثنايا مصنافاتهم النحوية والبلاغية، أو في شروح الدواوين وغيرها.

والناظر لكتاب سيبويه المتوفى سنة (١٨٠هـ) يجد أنَّه يسلك في دراسة الحروف الطريقة التي أشرت إليها، فلا يخص الحروف في باب مفرد إلاّ ما ندر، وانما نجدها مسطورة في مواضع متفرقة من الكتاب ضمن الموضوعات العامة، وهذا الأمر نفسه نلقاه في مؤلفات من جاءوا بعد سيبويه كالفراء المتوفى سنة (٢٠٧هـ) في معاني القرآن وكأبي زيد الأنصاري المتوفى سنة (٢١٥هـ) في نوادره، والمازني المتوفى سنة (٢٤٩هـ) في كتابه الألف واللام، وابن قتيبة المتوفى سنة (٢٧٦هـ) في تأويل مشكل القرآن، والمبرد المتوفى سنة (٢٨٥هـ) في المقتضب، وغير هؤلاء.

وبمرور الزمن أصبحت الحاجة تدعو إلى أن تدرس الحروف دراسة متخصصة يضمّها بحث مستقل، يفصّل القول فيها ويبيّن أحكامها ومعانيها وأحوالها الإعرابية، فظهرت عدة كتب بهذا الشأن نذكر منها.

- كتاب اللامات لأبي القاسم عبد الرحمن بن اسحق الزجاجي المتوفى سنة -٣٣٧هـ-[1].

---

(١) طبع في دمشق سنة ١٩٦٩ بتحقيق مازن المبارك، وانظر مقدمة المحقق في الثناء على ابن هشام.

ويذكر القفطي في أنباه الرواة ما نصه «وفي سنة احدى وستين وثلثمائة أمر معد أبو تميم المدعو بالمعز المتولى على أفريقيا عسلوج بن الحسن الدنهاجي العامل أن يأمر القزاز النحوي أن يؤلف كتاباً يجمع فيه سائر الحروف التي ذكر النحويون أنَّ الكلام كله: اسم وفعل وحرف وجاء لمعنى، وأن يقصد في تأليفه إلى شروح الحرف الذي جاء لمعنى، وأن يجري ما ألفه من ذلك على حروف المعجم، فسارع لما أمر به، وجمع المفرق في الكتب النفسية من هذا المعنى على قصد سبيله، وأقرب مآخذه، وأوضح طريقة، فبلغ جملة الكتاب ألف ورقة، ورفع صوراً منه إلى معد فأعجبه، ورضيه، وقال له: اذكر ما يجيء من الكلمات لمشاكلة الصور في الأمر، والنهي، والصفة، والجحد، والإستفهام التي يدل على المراد بها إعرابها وعلى ما تقدّمها وتلاها من القول فقال محمد بن جعفر القزاز: ما علمت أنَّ أحداً سبق إلى تأليف مثل هذا الكتاب، ولا اهتدى من أهل هذه الصفة إلى تقريب البعيد وتسهيل المأخذ وجمع المفرق على مثل هذا المنهاج»[1].

- وكتاب منازل الحروف[2] لأبي الحسن علي بن عيسى الرماني المتوفى سنة (٣٨٤هـ).

---

(١) ينظر: أنباه والرواة: ٣-٨٦-٨٧.

(٢) طبع في بغداد عام ١٩٦٩م.

- وكتاب سر صناعة الأعراب لابن جني المتوفى سنة (٣٩٢هـ)[١].
- وكتاب الأزهية في علم الحروف[٢] لابن الحسن علي بن عبد الرحمن الهروي.
- وكتاب معاني الحروف لعبد الجليل بن فيروز الغزنوي[٣].
- كتاب رصف المباني في حروف المعاني[٤]، لأحمد عبد النور المالقي المتوفى (٧٠٢هـ).
- وكتاب الجنى الداني في حروف المعاني[٥]، لبدر الدين بن قاسم المرادي المتوفى عام (٧٤٩هـ).

ثم ظهر كتاب ابن هشام (مغني اللبيب عن كتب الأعاريب) فطغى على كل ما ألف في هذا الضرب من المصنفات، وقد بيَّن صاحبه في مقدمته الدافع إلى تأليفه بقوله «....فإنّ أولى ما تقترحه القرائح، وأعلى ما تجنح إلى تحصيله الجوانح ما تيَّسر به فهم كتاب الله المنزل، ويتضح به معنى حديث نبيه المرسل، فإنها الوسيلة إلى السعادة الأبدية، والذريعة إلى تحصيل

---

(١) حققته الأستاذ مصطفى السقا وجماعته وطبع في القاهرة سنة ١٩٥٤م.

(٢) طبع في دمشق عام: ١٩٧١.

(٣) ينظر: هدية العارفين: ١-٥٠٠.

(٤) رسالة ماجستير بجامعة القاهرة بإشراف الأستاذ الدكتور يعقوب بكر قدمها الأستاذ أحمد الخراط عام ١٩٧٣.

(٥) حققه الأستاذان فخر الدين قباوة، ومحمد نديم فاضل وطبعاه في حلب عام ١٩٧٣.

المصالح الدينية والدنيوية...» (فقد) وضعت هذا التصنيف على أحسن أحكام وترصيف، وتتبعت فيه مقفلات مسائل الأعراب، فافتتحتها، ومعضلات يستشكلها الطلاب فأوضحتها ونقحتها، وأغلاطاً وقعت لجماعة من المعربين وغيرهم فنبهت عليها وأصلحتها.... ومما حثّني على وضعه انني - أنشأتُ في معناه المقدمة الصغرى المسماه بـ(الأعراب من قواعد الأعراب) حسن وقعها عند أولي الألباب وسار نفعها في جماعة الطلاب....، وأعلم أنني تأملت كتب الأعراب فإذا السبب الذي اقتضى طولها ثلاثة أمور.

أحدها: كثرة التكرار، فإنها لم توضع لإفادة القوانين الكلية بل للكلام على الصور الجزئية، فنراهم يتكلّمون على التركيب المعين بكلام ثم حيث جاءت نظائره أعادوا ذلك الكلام...

والأمر الثاني: ايراد مالا يتعلق بالإعراب كالكلام في اشتقاق (اسم) أهو من السمة كما يقول الكوفيون أم من السمو كما يقول البصريون، والاحتجاج لكلٍّ من الفريقين وترجيح الراجح من القولين...

والأمر الثالث: أعراب الواضحات كالمبتدأ وخبره، والفاعل ونائبه والجار والمجرور، والعاطف والمعطوف...[1].

وكان ابن هشام قد وضع كتابه هذا أول الأمر في مكة عام (٧٤٩هـ) إلا إنه أُصيب به وبغيره في منصرفه إلى مصر، ولما منّ الله عليه في عام (٧٥٦هـ)

---

(١) المغنى: ١-٣، ٨

بمغادرة حرم الله، والمجاورة فيه شمّر عن ساعد الاجتهاد ثانية فوضع كتابه، وأطلق عليه اسم «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»[١].

وهناك كتب كثيرة أُخرى تحمل اسم (المغني) منها:

- مغني الشيخ تقي الدين بن منصور فلاح اليمني المتوفى سنة (٦٨٠هـ) قال حاجي خليفة: «هو في النحو، فرغ من تصنيفه في محرم عام (٦٧٢هـ)»[٢].
- ومغني محمد بن اسحق بن اسباط الكندي أبو النضر المصري قال الزبيدي أخذ عن الزجاج وله كتاب المغني في النحو[٣].
- ومغني فخر الدين أحمد بن الحسن الجاربردي المتوفى سنة (٧٤٦هـ)[٤].

لقد تخطّى كتاب ابن هشام هذا كلَّ التصانيف السابقة في مادته وفي منهجه، فذاع صيته في الأمصار الأسلامية، ووقع بين يدي عالم العصر ومؤرخه ابن خلدون فأوجز لنا قيمته، وحسن منهجه بأن قال: «ووصل إلينا بالمغرب لهذه العصو ديوان من مصر منسوب إلى جمال الدين بن هشام من علمائها استوفى فيه أحكام الأعراب مجملة ومفصلة، وتكلم على الحروف

---

(١) نفسه: ١-٣.

(٢) كشف الظنون: ٢-٤٧٢.

(٣) بغية الوعاة: ١-٥٣.

(٤) كشف الظنون: ٢-٤٧٢.

بالمفردات، والجمل وحذف ما في الصناعة من المتكرر في أكثر أبوابها، وسمّاه بالمغني في الإعراب، وأشار إلى نكت أعراب القرآن كلها، وضبطها بأبواب وفصول، وقواعد انتظم سائرها، فوقفنا منه على جم يشهد بعلو قدره في هذه الصناعة، ووفور بضاعته منها»[١].

ولهذه المكانة الرفيعة التي وصلها (مغني اللبيب) استحوذ على اهتمام العلماء فتناولوه بالدرس، والشرح، والتعليق والاختصار والنظم، فنشأت حوله كتب وحواش كثيرة جمعها حاجي خليفة في كشفه[٢].

ولعلَّ أهم خصائص منهج ابن هشام في كتابه مغني اللبيب موجزة بالنقاط الآتية:

أولاً: ممّا لا ريب فيه أنَّ كتاب المغني برهان ساطع على عبقرية ابن هشام وتمكّنه، وطول باعه في علوم اللغة، والنحو، والتفسير، فالكتاب مزيج من التفسير، واللغة والأدب، ومن مسائل نحوية انتظمت دقائق النحو ومشكلاته، ومما يشّق على الباحثين والدارسين من مشتباته، ومختلفاته، وما يحتاجه هؤلاء تنويراً للأذهان - واحتراساً من الزلل، وتوقياً للأخطاء والخلل، كلُّ ذلك عبر قسمي بفصوله الثمانية التي يتكون منها.

---

(١) مقدمة ابن خلدون: ٥٣٢.

(٢) كشف الظنون: ٢-٤٧٥،٤٧٤.

ثانياً: أنَّ المتأمل المغني يجد أنّ مؤلفه حاول أن يجعل النحو في خدمة التفسير القرآني، وأيضاح معنى بعض الأحاديث النبوية، بل كان ذلك هدفاً رئيساً من الأهداف التي اعتمدها ابن هشام، وقصدها قصداً، وصَّرح بها في مقدمته للكتاب[1].

ثالثاً: يعدُّ كتاب المغني كتاباً متخصصاً - إذا جاز هذا التعبير - في دراسة الحروف، وتفسير معانيها، وذكر أحكامها الأعرابية فابن هشام في المغني قد تخطَّى في دراسة الحروف كلَّ من سبقوه في هذا المضمار من المتقدمين أو المتأخرين، سواء في مبحث الحروف، أو تمحيصها أو تقليب وجوهها وأحكامها أو في السعة الموضوعية والتفصيل التام من دون ملل أو غموض.

فكتاب (اللامات) للزجاجي مثلاً اقتصر فيه على دراسة حرف (اللام) وأحكامه في كلام العرب.

وكتاب (منازل الحروف) للرماني كتاب صغير لا يتجاوز الخمس والعشرين صفحة، اقتصر فيه المؤلف على حروف قليلة درسها بصورة مقتضبة بعيدة عن غاية الدارسين.

وكتاب (سر صناعة الأعراب) لابن جني، بحث عن حروف المعجم بوصفها هي التي تتألف منها أبنية الكلمة، مع اشتمال الكتاب على دراسة

---

(١) ينظر: مغني اللبيب: ١-٣.

صوتية للحروف واجراسها الطبيعية، وصفاتها العامة، من همس، أو جهارة ومن شدة أو رخاوة، ومن أطباق أو انفتاح.... إلى آخره[١] مما لم يهتم به ابن هشام في المغني.

وكتاب المالقي الموسوم بـ(رصف المعاني في حروف المباني) «لا يبلغ شأو المغني سواء في تقسيم معاني الأدوات أو ذكر الأحكام الأعرابية أو ذكر الشواهد أو المذاهب أو التعقيبات، غير أن عمل المالقي كان وسيظل من مظاهر العطاء المتماسك في هذا الضرب من التأليف، إذ يعدّ فاتحة جادة لدراسة الحروف دراسة تبعتها محاولات أكثر جدية وعمقاً فالفينا ابن أم قاسم المرادي يحذو حذو المالقي فيؤلف كتابه المعروف باسم (الجنى الداني في حروف المعاني)، الذي ألتقى ابن هشام في المغني - أو كاد - معه، وقد برز هذا الالتقاء واضحاً في دراسة الحروف، وبيان معانيها، وذكر التوجيهات النحوية والمعنوية، وقد أفسح هذا التوافق الموضوعي الميدان لبعض الآراء والأقاويل التي تفضَّل بها بعض الباحثين، زاعمين فيها أن ابن هشام قد أخذ عن المرادي كتابه المغني، ومن هؤلاء الأستاذان الفاضلان فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل[٢] وهو ما صرح به من قبل

(١) ينظر: سر صناعة الأعراب: ١٠-١١.

(٢) ينظر: مقدمة «الجنى الداني» ص٥-٦.

حاجي خليفة في كشف الظنون[1] وفي الوقت الذي لا أُلزم فيه نفسي باتخاذ قول ابن هشام حين يذكر: «أنَّ كتابه فريد في تأليفه لم تسمح قريحة بمثابه، ولم ينسج ناسج على منواله» سنداً في الرد على ما تفضل به الباحثان، أجد أن التشابه بين موضوعي المغني، والجنى الداني، لا يكون بالضرورة مدعاة إلى اعتبار ابن هشام قد نقل عن المرادي تأليفه. في وقت لم يذكر فيه ابن هشام كتاب الجنى الداني أو صاحبه في (المغني) على كثرة ما ذكره من علماء استقى منهم مادته، ونافحهم القول، ووافق بعضهم، وعارض بعضهم الآخر، فلربما لم يكن كتاب الجنى الداني قد ذاع وانتشر، فلم يقع بين يدي ابن هشام هذا أمر».

والأمر الثاني: أنَّه على الرغم من توافق الكتابين في بعض النواحي الموضوعية والمنهجية إلاّ أنهما يختلفان عن بعضهما في كثير من تلك النواحي، سواء في منهج الدراسة وطريقة عرض المسائل، أم في المادة العلمية التي يحتويانها، أم في الجمل والمفردات.

فقد قسّم المرادي الحروف على أساس تركيبها، فهي عنده أحادية وثنائية، وثلاثية، ورباعية، وخماسية، في حين درس ابن هشام الحروف حسب تسلسلها الهجائي.

---

(١) كشف الظنون: ١-٦٠٧.

والمرادي وقف في أغلب مباحثه عند عرض المسائل، بينما نجد ابن هشام يعمل فكره فيها فيخطِّئ ويقوِّم ويرفض ويوافق.

والمرادي لم يستوعب في دراسته للحروف معانيها وأحوالها بالصورة التي عمل بها ابن هشام.

وبعد. فقد اخضع ابن هشام في (المغني) المباحث النحوية لخدمة التفسير القرآني، فأكثر من الشواهد القرآنية كثرة ملفتة لا نجدها في الجنى الداني، زيادة على هذا كلّه فإن كتاب ابن هشام دراسة لنظام الجملة، وأحوالها، وأنواعها إلى جانب كونه دراسة متكاملة للحروف العربية من حيث معانيها، وإعرابها، ولم نجد في (الجنى الداني) إلاّ دراسة للحروف.

وإنَّ ما يطالعنا في كتاب (المغني) تلك الروح التي طبع عليها ابن هشام في اعتماده على معيار تفكيره ومنطقه، وصوغه للمسائل بأسلوب متميز في عرض الأفكار، واعتماد أسلوب المناقشه لآراء النحاة وأقوالهم.

وسواء أخذ عن الجنى الداني أم لم يأخذ، فذلك أمر لا يؤثر في قيمة أو في عبقريته.

وهذا لا يعني أيضاً أنني أبخس قيمة كتاب المرادي، فهو مصنف افتنَّ فيه صاحبه، وتثبَّت بكلِّ سمات التأليف المبدع، فجاء علامة بارزة في مثل هذه الدراسات.

المبحث الثاني
كتبه المخطوطة والمفقودة

(١٣) أبحاث نحوية في مواضع من القرآن[١]:

يحتوي هذا الكتاب على مباحث نحوية في مواضع من القرآن الكريم، سُئل عنها في بعض أسفاره إلى الحجاز الشريف عام (٧٣٧هـ) فأجاب عمّا وجّه إليه على سبيل الاختصار.

ومنهج ابن هشام في هذا الكتاب يتلخص في إنّه يأخذ بعض الآيات القرآنية ويقلّب أوجهها الإعرابية، متخذاً طريقة إثارة الأسئلة ثم الاجابة عنها، مثال ذلك قوله: «علامَ انتصب عرفا[٢] أقول: إذا كانت المرسلات الملائكة، والعرف المعروف، فعرفا إما مفعول لأجله أو منصوب على نزع

---

(١) في دار الكتب المصرية نسخة مخطوطة منه برقم - ٦٤٢٦ نحو - وفي معهد المخطوطات بالقاهرة مصورة له عن الاسكوريال برقم -١- وتقع في -١٧- صفحة من القطع المتوسط، مقاس كل صفحة ٣٢×١٨ سم في كل سطر ١٤ كلمة وخطها نسخي دقيق كل غير مشكل وفي نهاية الصفحة كتب «قال الشيخ جمال الدين بن هشام: سئلت عنها بالحجاز الشريف عام ٧٤٧هـ الحمد لله رب العالمين». عرفا. سيخرج الكتاب محققاً من قبل الدكتور صاحب ابو جناح قريباً.

(٢) المراسلات ٧٧/ ١٩ ﴿وَٱلْمُرْسَلَٰتِ عُرْفًا ۝١﴾.

الخافض، وهو الياء والتقدير أقسم بالملائكة المرسله للمعروف، أو بالمعروف وإن كانت المرسلات الأرواح، أو الملائكة فعرفا بمعنى متتابعة»[١].

(١٤) تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف[٢]:

ويسمّى (ملخص الانتصاف من الكشاف)، والكشاف هو كتاب جار الله الزمخشري، في التفسير، وفي ثنايا الكتاب تبدو آراء الزمخشري الاعتزالية وقد قام الإمام ناصر الدين أحمد بن محمد بن المنير الإسكندراني المالكي المتوفى سنة (٦٨٣هـ) بوضع كتابه «الانتصاف» بيَّن فيه ما تضمنه الكشاف من الاعتزال وناقشه في أعاريبه، وأحسن فيه الجدال ثم ألّف الامام علي الدين عبد الكريم بن علي العراقي المتوفى عام (٧٠٤هـ) كتابه «الانصاف» على الكشاف وجعله حكما بين الكشاف والانتصاف.

وجاء ابن هشام فلّخص كتابي ابن المنير الإسكندراني وعلم الدين العراقي مع بعض الزيادات منه، وقال في مقدمته: «اختصرت فيه الانتصاف من الكشاف وحذفت منه ما وقعت الاطالة به من نقل كلام الزمخشري على وجهه من غير كلام عليه، اعجابا واستحسانا له وما قابل به الزمخشري في سبَّه أهل السنة بمثلها، مقتصراً على تمويل، فلم أدعُ شيئا من معاني الكتاب المذكور، فما

---

(١) أبحاث نحوية -١ «خ».

(٢) من الكتاب نسخة ببرلين.

وافق منه الصواب ابقيته بحاله، وما خالف ذلك بيَّنت وجه ضعفه واخلاله، والله الموفق»[١].

(١٥) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد:

وهو في النحو، فسَّر فيه شواهد شرح الألفية لابن مالك، وبيّن فيه موضع الشاهد مع ذكر القصيدة التي ذكر فيها البيت المستشهد به، وما اشتمل عليه الشاهد المذكور من حكم نحوي، أو حكم لغوي ونحو ذلك، فجاء الكتاب مزيجاً من النحو واللغة والأدب.

والكتاب مخطوط ومحفوظ في مكتبة المتحف العراقي برقم (٣٨٣٩)، ويقع في -٢٨٧- صفحة من القطع المتوسط، تتراوح أسطر كل صفحة بين ٢٠-٢١ سطراً، وقياس الصفحة ٥ ,٣٥×٥ ,١٦ سم، وقد كُتب أكثر الكتاب بخط نسخ جميل، وعليه تملك للشيخ تاج الدين السبكي المتوفى (٧٧١هـ) وهو أحد تلاميذ ابن هشام.

وفي دار الكتب المصرية نسخة أخرى برقم (١٨ش).

(١٦) تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة:

ذكره بروكلمان[٢]، ويوجد في مكتبة جامع القروين بفاس في المغرب الأقصى برقم (١٢١٠).

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢-٣١١.

(٢) بروكلمان: الملحق: ٢-١٦.

(١٧) الجامع الصغير في النحو:

قال صاحب كشف الظنون عن هذا الكتاب: «وعليه شرح عظيم الفائدة للشيخ الأديب إسماعيل بن إبراهيم العلوي في مجلدين»[١].

وقد ذكر في دائرة المعارف الإسلامية أنَّ هذا الكتاب قد طبع بباريس ومنه نسخة في المكتبة الأهلية بباريس برقم -٤١٥٩-[٢].

وفي دار الكتب المصرية نسخة خطية للكتاب برقم (٦٦٩ نحو تيمور) صورها معهد أحياء المخطوطات برقم - ٤٠ نحو.

(١٨) حواشي على الألفية[٣]:

ويقع في (٢٥٢) صفحة من القطع الصغير، وهو تعليقات على ألفية ابن مالك، وقد ضمَّنه بعض الاعتراضات على تقسيمات ابن مالك لبعض مسائل النحو.

(١٩) رسائله الكثيرة:

وقد أورد أكثرها السيوطي في كتاب الأشباه والنظائر ومنها:

---

(١) كشف الظنون: ١-٣٧٩.

ينظر شرح التصريح: ١-٥.

(٢) دائرة المعارف: ١-٢٩٦.

(٣) مخطوط ومحفوظ بدار الكتب المصرية برقم «٨١٧ نحو».

أ) رسالة في انتصاب «لغة، وفضلاً، وأيضاً، والكلام على هلَّم جرا» وهي رسالة في اعراب هذه الكلمات[١].

ب) رسالة في اعراب «أنت أعظم ومالك»[٢].

جـ) رسالة في اعراب بعض الكلمات[٣].

د) رسالة في شرح حقيقة الاستفهام[٤].

هـ) رسالة في مسألة «إن رحمة الله قريب من المحسنين» في تفسير علة تذكير «قريب»[٥].

و) رسالة في مسألة اعتراض الشرط على الشرط[٦].

ز) رسالة صغيرة في استعمال المنادى في تسع آيات من القرآن الكريم[٧].

ح) رسالة في التنازع[٨].

---

(١) توجد منه نسخة بليدن Ca ١/ ٢ (٢٣) No باسم مسائل في النحو واجوبتها، وله نسخة أخرى ببراين برقم (٦٨٨٦).

(٢) الأشباه والنظائر: ٤-١٥، ٢٢.

(٣) دار الكتب المصرية: ١٢٨ نحو.

(٤) الاشباه والنظائر: ٤-٢،١٠.

(٥) المكتبة الظاهرية بدمشق برقم ٨٧، ١٧، ٢٠.

(٦) ليدن: Cat ١/ ٢.

(٧) برلين: ٦٨٨٤.

(٨) دار الكتب المصرية: «٤٦٩ نحو».

ط) رسالة في كاد وأخواتها[١].

ي) رسالة في معاني حروف النحو[٢].

وغيرها من الرسائل والفوائد مسطورة في كتاب الاشباه والنظائر[٣].

(٢٠) الروضة الأدبية في شرح شواهد العربية:

ذكره صاحب الهدية[٤] بهذا الاسم ولم يذكره غيره، كما أشارت دائرة المعارف الإسلامية[٥]. والذي يبدو أنه شرح شواهد كتاب اللمع لابن جني[٦].

(٢١) شرح الجمل الكبرى:

والجمل كتاب للزجاجي في النحو وشرحه قبل ابن هشام كثيرون أمثال عبد القاهر الجرجاني، وابن البابشاذ وابن السيد البطليوسي وابن عصفور.

وقد ذكر بعض المترجمين أنّه شرح لشواهد الجمل لذلك سمّوه «شرح شواهد الجمل في النحو»[٧].

---

(١) دار الكتب المصرية: «٦٩٧ نحو»

(٢) نفسه «٩٦ نحو».

(٣) ينظر: الأشباه والنظائر: ٤-١٠، ١٥، ٤-٢٢، ٤ ٢٣، ٢٦، ٤-٩٢، ٤-٩٧.

(٤) هدية العارفين: ١-٢٦٥.

(٥) دائرة المعارف الاسلامية: ١-٢٩٦.

(٦) توجد منه نسخة ببرلين تحت رقم - ١٢٠٩٧ -.

(٧) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

وذكر حاجي خليفة أنَّ ابن هشام شروحاً لشواهد الجمل شرحا للجمل[١].

وقد وقع بين يدي كتاب شرح الجمل إذ استحصلت على نسخة كبيرة مكبرة له عن مصورة معهد إجراء المخطوطات المأخوذة عن مكتبة الأحمدية[٢].

يقع الكتاب في (٤١٨) صفحة متوسطة الحجم، مقاس كلّ صفحة منها (١٨×١٤سم). وعلى الصفحة الأولى من الكتاب كتب عنوانه كالآتي: «كتاب شرح الجمل الكبرى لابن هشام الأنصاري علاّمة زمانه».

وأهم ما يلاحظ على المنهج الذي سلكه ابن هشام في هذا الشرح الأمور الآتية:

أولاً: يفضل ابن هشام - في الغالب - ذكر نص قول الزجاجي في الجمل.

ثانياً: وهو إن أورده فانّما يقوم بإعرابه مباشرة، قبل أن يشرحه أو يعلّق عليه، مثال قوله: «قال أبو القاسم بن إسحق الزجاجي النحوي هذا باب أقسام الكلام اعرابه: الهاء حرف تنبيه، وهو للتغافل عنك المتنام مكانك، قلت: فكأنها انتبه، وذا: اسم المشار إليه، وهو رفع بالابتداء، وباب خبر الابتداء، وأقسام حفظ باضافة باب إليه».

---

(١) كشف الظنون: ٢-٦٦٤.

(٢) مصورة معهد برقم «٧٢ نحو» ومخططة الأحمدية برقم (٩٧٦).

ثالثاً: يكاد يكون كتاب (شرح الجمل)[١] من كتب ابن هشام القلائل التي تخلو من مقدمة. إذ أن من عادة ابن هشام في أغلب كتبه التقديم لكتابه مما يبيّن أسباب تأليفه، والمنهج المتبع فيه، ولم أجد مثل هذه المقدمة في شرح الجمل.

رابعاً: قلّة الشواهد القرآنية سمة بارزة في هذا الكتاب، خلافاً لما عرف عن ابن هشام من تعزيز آرائه بالشواهد والأمثلة كما سنرى.

خامساً: غالب شواهد شرح الجمل الشعرية منسوبة لقائلها وتلك صفة متميزة في هذا الكتاب قلّما نجدها في كتب الشارح الأخرى.

سادساً: عكف ابن هشام على إعراب الشواهد القرآنية والشعرية والنثرية التي ساقها معزّزاً بها رأياً، أو موضّحاً فيها مسألة من مسائل النحو وهذه سمة متميزة أيضاً لا نجدها بهذا الكيف إلاّ في شرح الجمل، وهو في إعرابه لتلك الشواهد يسلك سبيل الاختصار والايجاز[٢].

سابعاً: من النادر تعرّض ابن هشام لذكر مسائل الخلاف بين النحاة، فلا يكاد يذكر مذاهبهم أو ينّبه على ما قد وقعوا فيه من الزلل والوهم

---

(١) شرح الجمل - ٢.

(٢) ينظر: شرح الجمل الكبرى: ٧٠-٢١ «خ».

كما هو عليه في كتبه المعروفة كالمغني، وأوضح المسالك وغيرها، وهو كذلك لا يجهد نفسه في استيعاب دقائق المسائل التي يبحث فيها، وإنما افرغ جهده في إعراب الشواهد، ومحاولة توضيح كتاب الجمل بعيداً عن التكلّف، فجاء شرحه بسيطاً قريباً من مدارك المتعلمين على كافة المستويات.

(٢٢) شرح اللمحة البدرية في علم العربية:

وهو موضوع دراستي وسيأتي الحديث عنه.

(٢٣) شوارد الملح وموارد المنح:

وهو رسالة في سعادة النفس تناول فيه بعض المسائل الاعتقادية كالحديث عن الآخرة، وقضية الإسراء والمعراج وفروض الصوم والصلاة والزكاة، وغيرها من المسائل الدينية.

الكتاب في (٢٥٠) ورقة، وتوجد منه نسخة مخطوطة في برلين برقم (٢٠٩٧).

وقد ذكره حاجي خليفة ولم ينسبه[1].

(١) كشف الظنون: ٢-١٠٦.

(٢٤) المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية:

ذكر في الأيضاح والهدية، وهو مسائل متعلقة بمن الشرطية وغيرها من اسماء الشرط. وله في دار الكتب المصرية نسخ مخطوطة بالأرقام (٧٣٠ مجاميع) (٤٥٩ مجاميع).

(٢٥) مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور[١]:

(٢٦) موقد الأذهان وموقظ الوسنان[٢]:

وهي ألغاز نحوية رتَّبها على أربعة فصول، الأول في الأحاجي المعنوية والثاني في الأحاجي اللفظية، والثالث في الإشارات الخفية والرابع في التصحيفات اللوذعية، وقد تعرّض فيه لكثير من مشكلات النحو[٣].

---

(١) دار الكتب المصرية رقم - ٩٢٩هـ -، -٩٩٣٣ - نحو.

(٢) دار الكتب المصرية: رقم - ١١٥٥ - نحو، مكتبة باريس الأهلية رقم - ٤١١٥ - ٢، و- ٤١٦٢ - ١، برلين: رقم - ٦٧ - .

(٣) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، البدر الطالع: ١-١٠٤ كشف الظنون: ١-٣٦٠، ٤٠٥، ٤٠٦، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

ثالثاً: كتبه المفقودة التي لم أستدلُّ على أماكن وجودها وهي:

(٢٧) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل:

وهو شرح لكتاب التسهيل لابن مالك وكتاب أبو حيان قد شرحه أيضاً في كتاب سمّاه (التذييل والتكميل في شرح التسهيل)، وقد استدرك ابن هشام ما أغفله أبو حيان في شرحه على التسهيل. والكتاب كما قيل في عدة مجلدات[١].

(٢٨) التذكرة في النحو:

ذكرت المراجع أنه في خمسة عشرَ مجلداً وقد نقل السيوطي عنه في الاشباه والنظائر في مواضع كثيرة[٢].

(٢٩) تعليق على ألفية ابن مالك:

ذكره الشوكاني[٣]، ولعلّه كتابه المرسوم بـ«حواشي على الألفية».

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، شرح التصريح: ١-٥، البدر الطالع: ١-٤٠١، الاعلام: ٤-٤٩١.

(٢) ينظر: الأشباه والنظائر: ١-٤٣، ٣٢٧، ٢٩٥، ١٤٩، ١٠٣، ٦٩، ٢-٣٠، ٤٠، ٥٨، ٨٢، ٩٠.

(٣) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، البدر الطالع: ١-١٠٤ كشف الظنون: ١-٣٦٠، ٤٠٥، ٤٠٦، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٣٠) تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة. ذكره بروكلمان[١].

(٣١) التيجان:

ولم يعرف موضوعه، ونسبه صاحب الهدية[٢] إلى ابن هشام الأنصاري، والذي أظنّهُ أنَّ الكتاب لابن هشام صاحب السيرة كما ذكر صاحب كشف الظنون[٣].

(٣٢) الجامع الكبير في النحو[٤]:

ذكرته تراجم متعدّدة[٥].

(٣٣) الجمل:

وانفرد بذكره الشوكاني، والذي يبدو أنَّه خلط بين ابن هشام الأنصاري، وبين أبي عبد الله محمد بن أحمد بن هشام النحوي المتوفى سنة (٥٧٠هـ) إذ

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩، شرح التصريح: ١-٥، البدر الطالع: ١-٤٠١، الاعلام: ٤-٤٩١.

(٢) الملحق بالألمانية: ٢-١٦.

(٣) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) الملحق بالألمانية: ٢-١٦.

(٥) ينظر: بغية الوعاة: ٢-٦٩، وشذرات الذهب: ٦-١٩٢، الاعلام ٤-٢٩١.

ألّف هذا كتابا سمّاه «الجمل»[١]. ولصاحبنا ابن هشام كتاب في شرح الجمل ذكرناه سابقاً.

(٣٤) حواشي على التسهيل لابن مالك:

ذكره الأزهري، وقال: إنَّه في مجلدين[٢].

(٣٥) حواشي على شرح الألفية لابن الناظم:

ذكره السيوطي في همع الهوامع ونقل عنه[٣].

(٣٦) رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة:

في أربع مجلدات[٤]، والخلاصة هي ألفية ابن مالك وقد أطلق بعضهم على «رفع الخصاصة» اسم «حواشي على الألفية»[٥].

(٣٧) رسالة في أحكام «لو» و«حتى»:

ذكرها الأزهري في مقدمة شرح التصريح[٦].

---

(١) كشف الظنون: ٢-٦٠٥.

(٢) شرح التصريح: ١-٥.

(٣) همع الهوامع: ٢-١٥٦، بغية الوعاة: ٢-٦٩.

(٤) بغية الوعاة: ٢-٦٩.

(٥) بغية: ٢-٦٩. شرح التصريح: ١-٥، كشف الظنون: ١-١٥٤، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٦) شرح التصريح: ١.

(٣٨) شرح أبيات ابن الناظم:

ذكره البغدادي في الخزانة ورجع إليه في تأليفه[١].

(٣٩) شرح التسهيل[٢]:

وهو مسوَّده. وقد ذكره ابن هشام في شرح اللمحة.

(٤٠) شرح الجامع الصغير:

والجامع الصغير كتاب في فروع الحنفية لمحمد بن حسن الشيباني[٣].

(٤١) شرح الشواهد الجمل:

ذكره صاحب الهدية[٤] وصاحب الكشف[٥].

---

(١) الخزانة: ١-٩.

(٢) شرح الملحمة: ١٧٨.

(٣) كشف الظنون: ٢-٤٦٣، هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) هدية العارفين ١-٤٦٥.

(٥) كشف الظنون: ٢-٦٦٤.

(٤٢) شرح الشواهد الصغرى في النحو[١]:

(٤٣) شرح الشواهد الكبرى في النحو أيضاً[٢]:

(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش:

شرح المفصل لابن يعيش، ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، ونقل عنه[٣].

(٤٥) عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب[٤]:

قيل إنَّه في مجلدين، واطلق عليه الأزهري اسم (عدة الطالب في تصريف ابن الحاجب)[٥].

(٤٦) القصيدة اللغوية في المسائل النحوية:

وعدة أبياتها ثمانون بيتا في الألغاز النحوية، وقد شرحها ابن هشام[٦].

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، بغية الوعاة: ١-٦٩، شذرات الذهب: ٦-١٩٢، البدر الطالع: ١-٤٠١.

(٢) المصادر نفسها في هامش (٥) وبنفس الأجزاء والصفحات.

(٣) الأشباه والنظائر: ٣-٥.

(٤) الأعلام: ٤-٢٩١.

(٥) شرح التصريح: ١-٥.

(٦) ينظر: «كتب المخطوطة» شرح القصيدة اللغوية «خ».

(٤٧) القواعد الصغرى في النحو أيضاً[١]:

ذكره السيوطي.

(٤٨) القواعد الكبرى في النحو:

ذكره السيوطي[٢] والبغدادي[٣] في الهدية.

(٤٩) المسائل السفرية في النحو:

ذكره السيوطي[٤] وابن العماد الحنبلي[٥].

---

(١) بغية الوعاة: ١-٦٩.

(٢) نفسه: ١-٦٩.

(٣) هدية العارفين: ١-٤٦٥.

(٤) بغية الوعاة: ١-٦٩.

(٥) شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

(٥٠) نزهة الطرف في علم الصرف[1]:

وأخيراً فهذه آثار ابن هشام برهان ساطع على عطائه العميق وثقافته الرصينه، التي كانت زاده الذي تزوّد به وهو يحدو مع السائرين في ركب خدمة العربية.

(١) ذكره ابن حميد المكي المتوفى سنة ١٢٩٥هـ في السحب الوابلة، وفي نكت السيوطي تعليق عليه وعلى كتب أخرى لابن هشام منها كتابه شرح الشذور. والنكت مخطوط ومحفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٣٥٩٠).

وينظر: السحب الوابلة: - ٩٥ (١٤٤٥ تاريخ).

الفصل الثالث
كتاب شرح اللمحة البدرية
دراسة تحليلية

المبحث الأول

كتاب اللمحة البدرية وشروحه

اللمحة البدرية لأبي حيان[1] كتاب مختصر في النحو جعله على مقدمة وسبعة أبواب وخاتمة، وأول مقدمة الكتاب قوله: «الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد، وهي اسم، وفعل، وحرف.... الخ»[2].

ثم يلي ذلك حديث موجز عن الإعراب، وألقابه وأنواع المعربات وأحكام اعرابها. وبعد هذه المقدمة تأتي الأبواب السبعة المذكورة مرتّبه حسب الترتيب الآتي:

١ - باب النكرة والمعرفة.

٢ - باب المرفوعات.

٣- باب المنصوبات.

٤ - باب المجرورات.

٥ - باب التوابع.

٦ - باب الفعل وأنواعه ووجوه إعرابه وبنائه.

٧- باب ما لا ينصرف.

---

(١) للدكتورة خديجة الحديثي دراسة شاملة عن أبي حيان مطبوعة فارجع إليها.

(٢) اللمحة البدرية - ٢ «خ».

وفي خاتمة الكتاب فصول مقتضبة عن:

أ) تأنيث الفعل ومواضع ذلك.

ب) البناء: حدّه، وأنواع المبنيات من الحروف، والأفعال، والأسماء.

جـ) الوقف، وهو ما انتهى به الكتاب.

وقد أطلق صاحب كشف الظنون على اللمحة اسم اللمحة، وقال «وهي في النحو للشيخ أبي حيان الأندلسي المتوفى سنة (٧٤٥هـ) وشرحها محي الدين عبدالله المعروف بابن هشام».

وفي كشف الظنون أيضاً كتابان آخران موسومان باسم (اللمحة):

أحدهما: في علم الحروف لتقي الدين عبد الله بن علي بن حسن.

والثاني: كتاب «اللمحة» للسهروردي[1].

وللمحة أبي حيان نسخة مخطوطة بدار الكتب المصرية بخط محمد بن أحمد بن محمد نسخها عن مخطوطة أخرى في شعبان عام (٨٤٩هـ) في منزله بالمسجد الأقصى الشريف. وهي برقم (١٠٥٠ نحو) وفي معهد أحياء المخطوطات التابع للجامعة العربية نسخة مصورة عن نسخة الدار. برقم(١٣٥).

---

(١) كشف الظنون: ٢-٣٦١.

والكتاب مسطور على صفحات مقاسها «١٢×١٨سم» ومسطرتها «١٧» سطراً في كل سطر «١٢» كلمة في المتوسط، وخطها مغربي متوسط الجودة غير مشكل.

جاء في آخرها أن أبا حيان قد «فرغ من كتابتها في حادي عشر من رمضان المعظم سنة (٦٨٩هـ) بالقاهرة».

شروح اللمحة:

لم يكن ابن هشام هو النحوي الوحيد الذي قام بشرح لمحة أبي حيان، فقد حظيت هذه اللمحة بشروح كثيرة لنحاة آخرين، فالمراجع تشير إلى شرح قام به: الحسن بن محمد بن عبد المحسن ابن علي القرشي المطلبي بدر الدين النابلسي الحنبلي المولود في أول القرن الثامن والمتوفى (٧٧٢هـ) وهو أحد تلاميذ أبي حيان[1].

وشرح آخر قام به الأمام شمس الدين أبي بكر عبد الله بن عبد الله بن عبد الدائم موسى البرماوي الشافعي المتوفى سنة (٨٣٦هـ)[2].

وقد أشارت فهارس دار الكتب المصرية إلى شرح لها لم يعرف مؤلفه، ومن الطريف أن نجد من يذكر: أن هناك مختصرات للمحة، فقد اختصرها

---

(١) ينظر: كشف الظنون: ٢-٣٦١.

(٢) كشف الظنون: ٢-٣٦١.

ينظر: الدرر الكامنة: ٢-٢٧.

نظماً محمد ابن عبد الرحمن بن زيد الدندري المعروف بالبقراط، قال السيوطي عنه: «إنّه إشتغل بالنحو وتصدر للإقراء، وأخذ عنه جماعات ثم استوطن مصر، واختصر اللمحة نظماً»[١].

وكذلك فعل عمر بن مظفر بن عمر بن محمد بن أبي الفوارس، الأمام زين الدين بن الوردي المصري الحلبي الشافعي، قيل: إنّه كان بارعاً في الفقه والنحو والأدب، ونظمه في الذروة العليا، والطبقة القصوى توفى سنة (٧٤٩هـ)[٢].

ولم يقع بين يدي على طول بحث ومشقة الاستقصاء، سوى شرح الأمام شمس الدين أبي بكر عبد الله بن محمد بن عبد الدائم البرماوي فقد عثرت على نسخة مخطوطة لشرحه، وهو محفوظ بدار الكتب المصرية برقم (٨٢٢٦ نحو) ويقع في ستين صفحة من الحجم المتوسط مقاسها ٢٠×١٥سم، ومسطرتها ثلاثة عشر سطراً في كل سطر منها حوالي تسع كلمات، وخطها نسخي دقيق متوسط الجودة غير مشكل.

وقد سلك البرماوي في مؤلفه سبيل التمثيل والإيضاح، واقتصر على ذكر بعض الشروط، وترك الخلاف، وقد أوضح ذلك في مقدمته للشرح قال:

---

(١) بغية الوعاة: ١-١٥٨، الطالع السعيد في أخبار الصعيد - ٢٩٤.

(٢) بغية الوعاة: ٢-٢٢٦-٢٢٧، كشف الظنون: ٢-٣٦١.

«الحمد لله حمد مَنْ أناب ربّه، صلواته وسلامه على محمد وآله وصحبه وبعد: فهذا تلويح بتوضيح للمحة الأمام العلامة أثير الدين أبي حيان الأندلسي النفزي عفا الله عنه سألنيها بعض إخواني المبتدئين في علم العربية على وجه سهل من غير تشاغل بتحرير عبارة، ولا بقيود ولا استيعاب شروط، ولا ذكر خلاف بل ذكر التمثيل والأيضاح لما في الكتاب فاجبتهم لذلك لما رأيته من الصواب في مثل هذه المسائل، لأن المبتدئ يعسر عليه السلوك في غير هذه الطريق، والمنتهى مشتغل عن مثل هذه المقدمات بالبسط، والتحقيق، والقصد بهذا تسهيل مطالعته للمبتدئ وتعلم المنتهى»[1].

فالبرماوي كما يذكر قد ترك مسائل الخلاف والتفصيل جانباً إيماناً منه بأنها عسيرة الفهم على المبتدئين، ويتشاغل عنها المنتهون، وهو لم يقصد إلاّ تسهيل فهم اللمحة على المبتدئين والمتعلمين على السواء.

والبرماوي في شرحه لا يورد آراء النحاة في المسائل النحوية، وهو كذلك لم يعتن بايراد الشواهد النحوية سواء كانت آيات قرآنية أم أحاديث نبوية أم أبياتاً شعرية، ولا يشير إلى أيّ غلط أو سوء ترتيب قد وقع فيه واضع اللمحة، فلم أعثر على أيّ شاهد منها في كل ما سطره البرماوي في شرحه.

لهذا لا يمكن للباحث أن يتبين من خلال شرح البرماوي هذا مذهبه النحوي أو منهجه في الدراسة والبحث، إذ قد نظر إلى النحو نظرة عامة مبتعداً

(١) شرح اللمحة البدرية للبرماوي: ٢-٣ «خ».

ما شاء عن التعليقات، والمناقشات، وذكر المسائل الخلافية فكان بهذا شارحاً للمحة فقط.

أمّا الشرح الذي أشارت إليه فهارس دار الكتب المصرية دون ذكر مؤلفه فقد وجدت أنّه نسخة أخرى من شرح البرماوي، ولكن بخط مغاير للنسخة التي بينتها سلفاً، وقد سقطت الصفحتان الأولى والثانية من المخطوط، وهذا ما اوقع وأضع الفهارس في الخطأ، فذكر أنَّ هذا الشرح لم يعرف قائله[1].

ب- شرح اللمحة البدرية

عنوان الكتاب:

اختلف عنوان الكتاب باختلاف النسخ الثلاث التي اعتمدتها في التحقيق، ففي النسخة التي جعلتها اصلاً ذكر على الصفحة الأولى أنّه كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية)، أمّا النسخة الثانية التي رمزت لها بالحرف (ب) فتذكر أنّه كتاب «شرح اللمحة البدرية لأبي حيان في علم النحو» في حين وجدت على الصفحة الأولى من النسخة الثالثة التي رمزت لها بالحرف «جـ» أنه كتاب (شرح اللمحة لأبي حيان).

---

(١) المخطوط محفوظ في دار الكتب المصرية برقم «١٠٥١ نحو» ويقع في (٥٦) صفحة من الحجم المتوسط، مقاسها ٢٠×١٥ ومسطرتها (٢٥) سطراً في كل سطر منها (١٩) كلمة وخطها مغربي غير مشكل.

أمّا المترجمون فلم يتفقوا أيضاً على تسمية معينة للكتاب، فقد سمّاه بعضهم باسم «الكواكب الدرية في علم العربية»[١] وسمّاه آخرون ومن باب الاختصار - على ما يبدو - باسم «شرح لمحة أبي حيان»[٢]، أو «شرح اللمحة لأبي حيان»[٣].

وقد ذكره بروكلمان في تاريخ الأدب العربي باسم «شرح اللمحة البدرية لأبي حيان في علم النحو»[٤].

وفضّلت العنوان المدّون على النسخة الأولى بوصفها النسخة المعتمدة أصلاً، ولأنَّ العنوان المدوّن عليها يدلّ بوضوح على مادة الكتاب العلمية ويتفق وما ذكر عنه في كتب الفهارس.

إنَّ المفاضلة بين العنوانات على الرغم من عدم اختلافها كثيراً دفعتني إلى اختيار أخصرها، وأدقها، وأكثرها مدلولاً، ووضوحاً.

توثيق نسبته:

ليس هناك ما يشير إلى عدم نسبة كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية) لابن هشام، فكلّ الدلائل تؤكدّ هذه النسبة وتعزّزها وأهم هذه الدلائل التي توفرت لدي عبر البحث هي:

---

(١) الدرر الكامنة: ٢-٤١٦، البدر الطالع: ١-٤٠١.
وينظر كشف الظنون: ٢-٢٦١.

(٢) شرح التصريح: ١-٥.

(٣) بغية الوعاة: ٢-٦٩، شذرات الذهب: ٦-١٩٢.

(٤) تاريخ الأدب العربي.

أولاً: أنّ كلَّ الذين ترجموا لابن هشام قدماء ومحدثين ذكروا من بين آثاره الكتاب الذي نحن بصدده، وقد اشارت المراجع أيضاً إلى نسبة (اللمحة البدرية) لأبي حيان.

ثانياً: أنَّ النسخة التي اعتمدتها أصلاً في التحقيق مسطورة بخط حفيد ولد ابن هشام وهو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن يوسف بن هشام الأنصاري الحبلي، كما هو مدون في الصفحة الأخيرة من الكتاب. ومحمد بن عبدالله هذا من المبرزين في عصره في علوم النحو واللغة والفرائض[1] وكثيراً ما يشير في حواشي الكتاب إلى نسبة الكتاب لجده ابن هشام بعبارة (شرح اللمحة للجد رحمه الله).

ثالثاً: نجد ذكر الكتاب في بعض الآثار النحوية متأخرين عن ابن هشام كشمس الدين أبي عبد الله محمد بن زين الدين البرماوي المتوفى سنة (٨٣٦هـ) الذي قام بشرح اللمحة كما أسلفت، فقد ورد في أحد كتبه الموسوم بـ(شرح الصدور بشرح زوائد الشذور) الذي ألفه حول كتاب (شرح شذور الذهب) لابن هشام ما يشير إلى نسبة كتاب (شرح اللمحة البدرية) لابن هشام، فقد ذكر في معرض تعقبه لتعريف ابن هشام لمعنى القول[2] ما نصه: «الغرض بهذا التقييد اخراج ما ينطلق به النائم والساهي،

---

(١) ينظر: ترجمته في: الضوء اللامع: ٨-١٠٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال: الجامع الصغير الصفحات: ١٠، ١٨، ٣٠، ٣٤، ٥١، ٦٤.

وبعض الطيور، فانه لا يُسمّى كلاماً على ما اقتضاه ابن مالك في شرح التسهيل ولم يقيده بهذا القيد في الكافية والألفية، وغيرها، وتبعه المصنف في توضيحه فقال: إنّ الكلام عبارة عما اجتمع فيه أمران، اللفظ والأفادة[1]، وجرى على ذلك في شرح اللمحة، مع كثرة تعقبه لكلام أبي حيان فيه»[2].

ونجد السيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) يشير في كتابه الأشباه والنظائر إلى شرح اللمحة، ويقتبس منه سطوراً كثيرة، وجدتها منصوصاً عليها بالحرف في الكتاب وكما نقلها السيوطي[3].

رابعاً: يتعقّب ابن هشام في شرحه بعض النحاة المتقدمين عليه قليلاً أو المعاصرين له، فتكرر أسماء هؤلاء النحاة في أغلب مصنفاته، ومنهم ابن عصفور المتوفى سنة (٦٦٣هـ) وابن مالك المتوفى سنة (٦٧٠هـ) أو (٦٧٢هـ) وابن أبي الربيع المتوفى سنة (٦٨٨هـ) وابن النحاس المتوفى سنة (٦٩٨هـ) وأبو حيان المتوفى سنة (٧٤٥هـ) وابن الصائغ المتوفى سنة (٧٧٦هـ).

خامساً: في كتاب شرح اللمحة البدرية بحوث وآراء معروفة لابن هشام في آثاره الأخرى، أمثال: مغني اللبيب، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك،

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ١-١١.

(٢) شرح الشذور بشرح زوائد للبرماوي - ٣ مخطوطة دار الكتب رقم (١٥٨٨ نحو).

(٣) ينظر على سبيل المثال: الاشباه والنظائر: ٢-٣-٤، ٣-٢، ٤، وشرح اللمحة البدرية: ٦، ٧.

وشرح شذور الذهب، وشرح قطر الندى وبل الصدى، تناولها بالطريقة والنهج الذي تناول به تلك المواضيع ذاتها في شرح اللمحة ولم يقف الأمر عند حدّ التوافق الموضوعي بين فصول كتاب شرح اللمحة، وما في كتب ابن هشام الأخرى، وإنما نشمّ من خلال الكتاب روح ابن هشام في العرض والتحليل والتركيب والمناقحة بأسلوب متميز في التأليف والاستقصاء مأثور عنه في جلّ كتبه.

زمن تأليفه:

لم يذكر ابن هشام - كعادته في أغلب كتبه - الزمن الذي وضع فيه كتابه (شرح اللمحة البدرية)، غير إنَّ القرائن تشير إلى أنَّ مصنفه هذا يعدَّ من الكتب المتأخرة في التأليف عن كثير من مصنفاته الأخرى، ومن هذه القرائن ما يأتي:

أولاً: المرجّح عندي أنَّ كتب ابن هشام التي ألفها في الرد على بعض مصنفات أبي حيان ومنها شرح اللمحة من الكتب المتأخرة في التأليف، وأغلب الظن أنّه ألفها بعد وفاة أبي حيان أي بعد سنة (٧٤٥هـ) ويدلّ على ذلك أمران:

أ) أنه لم نجد لأبي حيان رداً على ابن هشام فيما ذهب إليه في شرحه من تسفيه آرائه واتهامه بالخطل والزلل.

ب) أشار ابن هشام في شرح اللمحة لكتابه الموسوم بـ(شرح التسهيل) وهو من الكتب المفقودة التي لم يتمها ابن هشام، وقد قال عنه المترجمون: إنّه مسوّده: وهذا يعني أن شرح اللمحة أُلِّف بعد شرح التسهيل علما بأن ابن هشام أستدرك في شرحه للتسهيل بعض الأمور التي أغفلها أبو حيان في شرحه للتسهيل المعروف (بالتذييل والتكميل في شرح التسهيل) وكتاب أبي حيان هذا من أواخر مؤلفاته التي لم يتمها، وقد تكفَّل باتمامه بعد وفاته ابنه بدر الدين.

ثانياً: إذا عرفنا أنَّ جهود ابن هشام بعد سنة (٧٤٥هـ) حيث رحل إلى مكة، ووضع فيها كتبا عدة منها كتاب في معنى (مغني اللبيب) وقد أصيب به وبغيره من الآثار في منصرفه إلى مصر كما أشار هو إلى ذلك[1].

والثانية: تبدأ عام (٧٤٩هـ) وحتى عام (٧٥٦هـ)، حيث عاش هذه الفترة في مصر ولم يخرج عنها إلا في مطلع عام (٧٥٦هـ) على وجه التقريب، فرحل ثانية إلى مكة المكرمة، ووضع بعض كتبه هناك، ومنها كتاب شرح قصيدة بانت سعاد الذي فرغ منه عام (٧٥٦هـ) وقد أشار إليه في كتاب المغني[2]، الذي وضعه بعد سنة (٧٥٦هـ).

---

(١) مغني اللبيب: ١-٣.

(٢) مغني اللبيب: ٢-٧٧.

والثالثة: تبدأ عام (٧٥٦هـ) وتنتهي عام (٧٦١هـ) وقد قضّي أكثرها في مصر، وبها توفي.

ثالثاً: وإذا علمنا أنَّ ابن هشام قد اشتغل في تصنيف كتابه (أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك) في حدود الفترة الأولى (٧٤٥هـ - ٧٤٩هـ) كما رأى أحد الباحثين[١]، وأنه أستدرك في هذا الكتاب كثيرا من المسائل التي جاءت في كتابيه «شرح الشذور» و «شرح قطر الندى وبل الصدى» فمعنى ذلك أنّه قد ألف هذين الكتابين قبل تأليفه لكتاب «أوضح المسالك» يزاد على هذا كلّه أنَّ كتابه «الإعراب في قواعد الأعراب» قد أتمه تأليفاً على ما يبدو في هذه الفترة أو قبلها بقليل، كما صرح هو بذلك[٢].

وعلى هذا فليس من الجائز أن يكون تأليفه لكتاب «شرح اللمحة» في هذه الفترة نفسها، وهي فترة قصيرة إذ ما قيست بعدد الكتب التي أخرجها فيها، التي تعدّ من أشهر كتبه وأعمقها مادة وعلماً.

رابعاً: تبقى لدينا الفترتان الثانية والثالثة: (٧٤٩هـ - ٧٦٠هـ) زمناً لتأليف كتاب شرح اللمحة، والذي أرجِّح منهما الفترة التي تمتدّ ما بين (٧٤٩هـ - ٧٥٦هـ) و يعزّز ذلك أنَّ ابن هشام قد فرغ من كتابه شرح بانت سعاد عام

---

(١) أوضح المسالك: صاحب جعفر: ٤٦ رسالة ماجستير، بجامعة القاهرة ١٩٧٠ برقم (٦٧٥).

(٢) مغني اللبيب: ١-٤.

وينظر: مقدمة محقق كتاب «الأعراب في قواعد الإعراب» الاستاذ رشيد العبيدي - ٣٩.

(٧٥٦هـ) وبدأ في ذات السنة بوضع كتابه المغني وأنه بعد ما عاد إلى مصر في أواخر هذه السنة على وجه التقريب تحَّول إلى المذهب الحنبلي، وأنهمك في دراسة مناهجه، وأصوله والتدريس في مدارسه، مما لم يوفَّر له الوقت الكافي لتأليف كتاب مثل «شرح اللمحة».

مصادر ابن هشام في شرحه:

مما لا خلاف فيه أنَّ ابن هشام من أولئك النحاة النابهين الذين كان لهم رصيد واسع من الثقافة والاطلاع، وشغف خاص بطلب العلوم وتبتّل بالدراسة والبحث، فقد اختلف إلى أشهر علماء عصره يرفد من منابعهم، ويتلقن عنهم ما تصدروا له من علوم، فكان ثمرة من ثمراتهم، سمع ديوان زهير عن أبي حيان، وتلا عن ابن السراج، وقرأ على التاج الفاكهاني، وتفقّه للشافعي، وحدّث عن ابن جماعه، وأخذ النحو عن ابن المرجل، حتى إذا ما استوى عوده خرج للناس بعطاء زاخر بالمعارف كالنحو، واللغة، والتفسير، والأدب، ممّا يدلّ على اضطلاعه وسعة درايته.

لقد كان ابن هشام «مفرط الاطلاع»[1] وإنّه قد «تحوّل يتعمق مذاهب النحاة ويتمثلها تمثلاً غريباً بادراً، وهي مبثوثة في مصنفاته مع مناقشتها وبيان الضعيف منها السديد»[2].

---

(١) الدرر الكامنة: ١-٤١٦.

(٢) المدارس النحوية: ٢٤٦.

وإنَّ الناظر لآثاره ومن بينها كتابه الذي نحن بصدده يتحقق من هذه الناحية، بما يقطع الشك في مقدرته على الفهم والاستيعاب والتحليل وسعة الاطلاع، وذلك ظاهر في نقولاته عن مختلف الآثار والمصنفات التي خلفها من سبقه من العلماء الأولين والمتأخرين.

ولعل كتاب سيبويه من أول المصادر التي يمكن أن تبين تأثيرها الواضح في ابن هشام، ولا ريب في ذلك مادام هذا الكتاب ينبوعاً ثرّ العطاء يأخذ عنه كلُّ سدنه هذا العلم ومريدوه، من الذين انكبّوا عليه وعلى مدى التاريخ الثقافي لأمتنا ينهلون منه وينظرون فيه.

وإذا ما التمسنا تأثير كتاب سيبويه في (شرح اللمحة البدرية) لوجدناه بارزاً فيما ينقله ابن هشام من الكتاب معززاً لرأي، أو مناقشاً لآخر أو محتجّاً بشاهد من شواهده، أو مسألة من مسائله، فمن الصفحات الأولى للشرح يطالعنا اسم سيبويه، ففي الحديث عن أقسام الكلمة يذكر ابن هشام أنّ أقسامها ثلاثة باتفاق من يعتد به «إسم وفعل، وحرف، والدال على ذلك أمران: أحدهما الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو، والخليل، وسيبويه، ومن بعدهم...»[1].

---

(١) شرح اللمحة: ٧.

وينظر: سيبويه: ١-٢.

وقال في حدِّ الاسم «وقد أكثر الناس في حدود الكلم الثلاث حتى رأيت لبعضهم موضوعا في استقصاء حدودها خاصة»، وسيبويه - رحمه الله - لم يحد الاسم بل قال: «الاسم: رجل وفرس»[1].

وتتردد نظرات ابن هشام في كتاب سيبويه في مواطن كثيرة من شرح اللمحة، موافقاً حيناً ومخالفاً آخر، ففي الحديث عن الاسم المعرف بـ(أل)، يقول: «في الحرف المعرّف خلاف، فمذهب الخليل أن (أل) برمتها كلمة موضوعة للتعريف بمنزلة قد، والهمزة همزة قطع حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولم تكن في الابتداء إذ لا يُبدأ بساكن».

وقال سيبويه - رحمه الله - حرف التعريف هو اللام فقط، والهمزة همزة وصل نبت في الابتداء وتحذف في الدرج على قياس همزات الوصل[2].

وفي الحديث عن الحال يقول معلّقاً على قولهم «جاءوا الجماءَ والغفير»، «وهذا الذي ذكرناه في الجماء أولى من قول سيبويه إنّها اسم أقيم مقام المصدر أي (جموماً)، لأن فيه تكلفاً ولأنهم قالوا: جاءوا جمعاً غفيراً»، بحذف «أل»[3].

---

(١) شرح اللمحة: ٩.

وينظر: سيبويه: ١-٢.

(٢) نفسه: ٣٨.

وينظر سيبويه: ٢-٦٤.

(٣) نفسه: ١٣٢.

وينظر: سيبويه: ١-١٨٨.

ومواضع ونقولات ابن هشام عن سيبويه ومناقشته له كثيرة سأكشف عنها في مواضع لاحقه[1].

ولم تقف مصادر ابن هشام عند كتاب سيبويه، فذلك أمر لا يتفق وما عرف عنه من عقيله خصبه، أمدته بها مطالعات واسعة، أعانته على أن يهب بحوثه قيما في التأليف، يقف في الصف الأول تلك الروح العلمية التي طبع عليها، من مناقشته للعلماء، ومحاورته لهم، والنظر في آثارهم، والنقل عنهم، ففي (شرح اللمحة) نجد قائمة كبيرة من هؤلاء العلماء الذين نقل ابن هشام عنهم، أو اعترض عليهم أو أيدهم، وهؤلاء خليط يضمّ نحاة من شتى المدارس والمذاهب النحوية، ففيهم البصري، والكوفي والبغدادي، والأندلسي، والمصري فنجد أسماء الخليل، ويونس، وقطرب، والأخفش، والكسائي، والفراء والفارسي، وابن جني، والمازني، والزجاجي، والمبرد، والأصمعي، والسيرافي وغيرهم من أعلام المتقدمين، بصريين وكوفيين، وبغداديين يترددون عبر سطور الكتاب، ونجد كذلك أسماء ابن خروف، والزمخشري، وابن عصفور وابن الحاجب، والشلوبين، والجرجاني، والزجاجي، وابن معطي، وابن الخباز، والخضراوي، وعشرات غيرهم من مشاهير النحاة، والقراء والشعراء أعلاماً بارزة تتوارد على صفحات (شرح

(١) ينظر: فهرست الأعلام الملحق بالنص المحقق.

اللمحة) تنبئ عما طبع عليه ابن هشام من تعقب لآراء غيره من العلماء، والنظر في مؤلفاتهم.

وكثيراً ما ينصُّ ابن هشام على بعض المؤلفات التي يستقي منها مادته ومن بينها عدا كتاب سيبويه، كتاب الكامل للمبرد[١]، وسّر صناعة الاعراب لابن جني[٢]، وصحيح البخاري[٣]، والكافية لابن الحاجب[٤]، والأمالي له أيضاً[٥]، والمفصل للزمخشري[٦]، وشرح الجمل الصغرى لابن عصفور[٧]، والفصول الخمسون لابن معطي[٨] والتسهيل لابن مالك[٩]، والتعليقة لابن النحاس[١٠]، وشرح التسهيل لأبي حيان[١١] والصحاح للجوهري[١٢]، وغيرها من الآثار. ومذاهب المدارس المتعددة من بصرية وكوفية وبغدادية وأندلسية.

---

(١) شرح اللمحة: ١٥٨.

(٢) نفسه: ١٨٥.

(٣) نفسه: ٢٠٤.

(٤) نفسه: ١٣.

(٥) نفسه: ١٣١.

(٦) نفسه:١٣.

(٧) نفسه: ١٥٢.

(٨) نفسه: ٧، ٣٤.

(٩) نفسه: ٤٥.

(١٠) نفسه: ٧، ٤٤.

(١١) نفسه: ٨.

(١٢) نفسه: ٧٣.

وطريقة استفادته من مصادره تبدو فيما ينقله عنها من آراء وأفكار مدلا بها على صحة ما يقوله[١]، أو يستشهد بها في توضيح مسألة أو شرح عبارة[٢]، ونراه أحياناً ينظر ما في مصادره من آراء لا تتفق وما يؤمن به، فيحاول مناقشتها، وتخطئتها وأنكارها[٣]. وهذا لا يعني أن مصادر الشرح منحصرة فيما ذكره ابن هشام منها، فعند تخريج الآراء التي طرحها، ألفيته قد نظرا في عشرات أخرى من - الكتب التي نقل عنها، وقد بينت ذلك في هوامش التحقيق.

وهو في نقولاته في مسألة معينة لا يعتمد على مرجع، أو مرجعين فحسب، وإنّما يستوعب المسألة مستعيناً بأكبر قدر ممكن من المراجع، يقول في الحديث عن شرط الأفاة في الكلام «إنَّ الكلام لا يختص بالمفسد، لأنَّ الحدَّ صادق على كلٍّ من جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة من أن كلا من ذلك غير مفيد، والمصنف في ذلك موافق الزمخشري في مفصّله، وابن الحاجب في كافيته، وذهب جماعة إلى أن شرط الكلام الأفادة، وهو أختيار الجزولي، وابن مالك، وابن معط والحريري، وغيرهم».

---

(١) ينظر شرح اللمحة: ١٨٥، ٢٠٥.

(٢) ينظر شرح اللمحة: ١٥٨، ١٣١، ١٥٢، ٤٤، ٧٣.

(٣) ينظر شرح اللمحة: ٨، ٨، ١٣.

ولم يقتصر ابن هشام على النظر في كتب النحو، فبين سطور (شرح اللمحة) مادة علمية تدل على أنّ صاحبها أنعمَ النظر في كتب اللغة والقراءات، والحديث النبوي، والأخبار، يستقي منها شواهده وأمثلته ويعززّ بها آراءه وأقواله.

ꕥꕥꕥ

المبحث الثاني

بين ابن هشام وأبي حيان

من خلال شرح اللمحة البدرية

كان ابن هشام شديد الخلاف مع أبي حيان، وقد عزا بعض الدارسين هذا الخلاف إلى ما انمازت به كتب ابن هشام من الدقة أولاً، والوضوح ثانياً، فمن أجل هاتين الصفتين خالف أبا حيان في كثير من آرائه كما خالفه في طرق أدائه[1]، ويزيد الدارس إلى هذا قوله: أن أبا حيان كان معقداً بعض التعقيد، بينما كان ابن هشام واضحاً كلَّ الوضوح، وكان أبو حيان أيضاً، قوي المحافظة على الرواية، والنقل، وكان ابن هشام أقدر منه على الاستنباط في القياس، والميل إلى النقاش، لا يمكن أن تكون سبباً وجيهاً لمخالفته أستاذه. هذا أمر.

والأمر الآخر: أنّ اتهام أبي حيان بالتعقيد صفة غير ثابتة عنه في أكثر كتبه، بل أن صفة الشمول. والاهتمام بتحليل كلّ ما يرتبط بالمادة التي يكتب فيها وتفضيله سمات بارزة في منهج أبي حيان على الرغم من إنه لم يلتزمه التزاماً ثابتاً لاعتبارات معينة، فرأيناه في بعض كتبه موجزاً شديد الايجاز كما هو في (اللمحة البدرية) وغيرها.

---

(١) الحركة الفكرية في العصر الأيوبي والمملوكي الأول: د. عبد اللطيف حمزة ص٢٩٩ ط١.

ومن ناقلة القول أن أذكر أنَّ صفة التعقيد التي يمكن أن نألف ظلالها في كتابات أبي حيان، صفة غير مقصودة بحد ذاتها، وممّا يدلُّ على ذلك أننا نرى أبا حيان يراجع نفسه في كثير ممّا يكتبه فهو في (تقريب المقرب) أراد أن يوضح ما غمض من الكتاب، ولما عرض له بعض الأغماض على المبتدئين، الذي ربما «جزهم إلى الترك والأعراض»[1]، كما يقول، شفع كتابه بكتاب آخر سمّاه «التدريب في مثل التقريب»[2]. ومثل ذلك فعل مع كتب ابن عصفور الأخرى فتناول كتابيه الممتنع والشرح الكبير، بالاختصار والأيضاح[3].

كل ما في الأمر إن اعتراض ابن هشام على أبي حيان مسألة طبيعية ومظهر من مظاهر التفكير الحر، وكنت قد ذكرت أنَّ مَنْ يؤلّف في أيّ فرع من فروع العلم يكون هدفاً لنقد الناقدين واعتراض المعترضين، وأن البقاء للأصوب، وأمّا الزبد فيذهب جفاء، وما حدث بين ابن هشام وأبي حيان، قد حدث من قبل بين ابن مالك وأبي حيان وبين ابن هشام، والزمخشري، وابن الحاجب، وغيرهما، فكثيراً ما توقف ابن هشام عند آراء النحاة، وأثبت على بعضهم الوهم والتعسف ولم يعرف عن هؤلاء تعقيد في التأليف.

---

(١) ينظر مقدمة التدريب على التقريب ٢ «م» معهد أحياء المخطوطات رقم (٣٢ نحو).

(٢) ينظر: المصدر السابق: ٢.

(٣) ينظر: الموفور في شرح ابن عصفور «م» المعهد رقم «١٧٣ نحو».

إنَّ من حقِّ ابن هشام أنْ يعترض على أبي حيان، وينافحه الرأي وينقده ويخطئ آراءه، ولكن ليس من حقه أن يتعالى عليه، وأنْ يجعل من نقده صورة لما يحبّ ويكره، فيبتعد أحياناً عن جادة الحق إلى غيرها، ويتّهم صاحبه بالخطل[1]، وسفاهة الآراء. وكأنَّ أبا حيان لم يصّنف الا (اللمحة). وسواء جلس ابن هشام في مجلس أبي حيان أم لم يجلس، وسواء خالفه الرأي أم لم يخالفه، فأننا لا نستطيع أن نغفل ما لأبي حيان من تأثير على ابن هشام وغيره من النحاة المتأخرين. إذ أنه يعدّ المفتاح الأول لكلّ مغلق في كتب ابن مالك التي أغرم بها ابن هشام فهو الذي دعم أصولها، وأوضح غامضها، وجسّر الناس عليها، وقد عاش ابن هشام من غير شك هذه المدرسة وتأثر بها واستفاد منها[2].

لقد أكثر ابن هشام في شرحه لكتاب (اللمحة البدرية) من الردِّ والاعتراض على أبي حيان، وتعَّدى ذلك إلى أن يتهمه بالخطل وأن يصف بعضاً من عباراته بالعجمة. وموقفه هذا من (اللمحة البدرية) بارز من وجوه كثيرة، منهجاً، ومادةً، وأسلوباً.

فإما منهج اللمحة في راي ابن هشام ففيه «إخلال وسوء ترتيب» يتمثّل في نظره في النقاط الآتية:

---

(١) شرح اللمحة: ١٨١.

(٢) نفسه: ٢٠٥.

• **أولاً**: أنه ينبغي على المصنف أنْ يقدّم باب المصدر على باب اسم الفاعل، لأنَّه «أقوى منه في العمل، ومن ثم لم يشترطوا في اعماله زمناً، ولا اعتماداً»[١].

• **ثانياً**: أنَّ المصنف قدّم الحديث عن «المفعول معه» على «المفعول به» وكان الأحسن على رأي ابن هشام تأخيره لأمرين.

أحدهما: أنه أختلف فيه دون سائر المفاعيل هل هو قياسي أو سماعي، فينبغي أن يقدّم عليه ما هو مطرّد باتفاق.

والثاني: أنَّ العامل إنّما يصل إليه بواسطة ملفوظ بها وهي الواو بخلاف المفعول له فإنَّ وصول العامل إليه بواسطة لام مقدّرة فكأنّه وصل إليه بنفسه[٢].

• **ثالثاً**: بالغ المصنف في الإخلال بباب المفعول المطلق، فانه لم يذكر حده ولا مثاله ولا اسمه، وذلك لأنه ترجم عنه بالمصدر وكان الصواب أن يترجم بالمفعول المطلق لثلاثة أمور:

«**أحدها**: أنَّ ذلك هو اسمه الخاص به، وألا فقولك «اعجبني القيام» و «كرهت الذهاب» يصدق فيه عمل كل من الفاعل، والمفعول أنه مصدر وليس ممّا نحن فيه بشيء».

---

(١) نفسه: ١٠٠.

(٢) نفسه: ١٢٤.

الثاني: أن ذلك هو الاسم المصرح بكونه من المنصوبات، وهو انما ذكره هنا لذلك لا لأمر آخر.

أنه يشمل جميع مسائل الباب بخلاف المصدر فإنه ليس بجامع «كل» و «بعض» وما ذكر معه[1].

• **رابعاً**: أن المصنف ذكره في مختصره بعض المسائل التي لا تتفق وصفه الاختصار التي طبع بها الكتاب، وكان ينبغي على رأي ابن هشام، أن يضع مكانها ما هو أهم منها[1].

• **خامساً**: أنَّ المصنف أغفل حدود بعض الموضوعات النحوية، وأغفل كذلك شروطها، وأقسامها كما فعل في باب المبتدأ والخبر[2] وباب الاشتغال[3]، وغيرها من الأبواب.

هذا فيما يخصّ رأي ابن هشام في منهج اللمحة، أمّا رأيه في مادة الكتاب وأسلوبه فيمكن حصره في النقاط الآتية:

أولاً: أنَّ الكتاب مختصر مجحف في الأختصار، بالغ صاحبه في أيجاز المسائل النحوية: يقول الشارح معلّقاً على قول المصنف في باب الاشتغال «قال: ويجوز في زيد ضربته، أن ينصب، فتقول: زيداً ضربته،

---

(١) نفسه: ١٨١.

(٢) نفسه: ٥٦.

(٣) نفسه:٦٦.

وتقديره: ضربت زيداً ضربته»[١]. أقول: «باب الاشتغال، وهو باب متسع الأطراف وقد بالغ المصنف في الأجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه»[٢].

ويقول وبعد أن يفصّل الكلام عن نواصب المضارع: «وقد أغفل المؤلف هذه المسائل كلّها، ولا يجوز أن يُخَلّى منها كتاب في النحو لا مختصر، ولا مطوّل، لأنَّ معرفتها ضرورية»[٣].

ويعلّق على قول المصنف عن الفاعل: «الفاعل يرفع بالفعل نحو: مررت برجل كريم أبوه، ولا يتقدم على رافعه»[٤].

فيقول: «إنّ المصنف أجحف بالفاعل جداً حيث لم يذكر له رسماً ولا حداً، وحيث ذكر أن عامله الفعل والاسم، وأدرج تحت الاسم أنواعاً استقصاها، حين تكلّم عن عامل المفعول، وكان هذا الموضع أولى بالتفصيل لشرف الفاعل، ولتقدّمه وكانت الحوالة في باب المفعول تقع على ما تقدم في باب الفاعل»[٥].

---

(١) نفسه:٤.

(٢) نفسه:٦٦.

(٣) نفسه: ١٩٩.

(٤) نفسه: ٣.

(٥) نفسه: ٥٠، ٥١.

ثانياً: أنَّ المصنف ذكر بعض المسائل ناقصة، ففي الحديث عن المعارف يقول الشارح «وأعلم أن المعارف ستة، والمصنف إنّما ذكر منها خمسة، وهي المضمر كـ«أنا، وأنت، وأنا» والعلم كـ«زيد» والمبهم كـ«ذا، وذلك» والمعروف بأل كـ«القاضي، والذي» والمضاف لواحد من هذه الأربعة، وبقي عليه اسم الجنس المقبل عليه في النداء نحو: يا رجل إذا أردت به معيناً»[1].

ثالثاً: والمصنف أودع كتابه على صغره، حروفاً غير مشهورة، ثم إنَّه خطها بالمشهورة، ولم يميِّز بينها، فأوهم ذلك كثرتها كلها، كما فعل في دراسته لحروف الجر، فقد اختار في بعضها خلاف المختار كما في «م، ومن» وأخل في لغات بعضها كما في «من» وأطلق قسماً منها دون تقييد أو شرط كما في «لولا» وليس هذا مما يعذر فيه بالأختصار على رأي الشارح[2].

وفي تحقيق ما تعرَّفتْ به الموصولات يخلص الشارح بعد مناقشته لآراء النحاة إلى أنَّها على ثلاثة أقسام: معرف بالألف واللام، ومعرف بنيتها ومعرف بالأضافة، وأنَّ المصنف لم يوافق واحداً من القولين، لأنَّه عمَّ

(١) نفسه: ٣٣.

(٢) نفسه: ١٦٣، ١٦٤.

القول بأن الموصولات معرفة بالألف واللام حيث قال: «ومن الموصولات «أي» ومما عرف بالألف والام»، وذكر منها أيًّا»[١].

رابعاً: والشارح يتابع المصنف حتى في حدوده لبعض الموضوعات النحوية، فيعلّق على قول المصنف في البناء من إنه: «إبقاء على الكلمة على حالها عند دخول العامل»[٢]. بقوله: «واعلم أن ما حد المؤلف به البناء معترض من ثلاثة وجوه»: أحدهما: أنه غير مطرد، لأنّه يقتضي أن المقصور والمنقوض مبنيان فلا بد أن يقول: بقاء الكلمة على حالها لغير عامل.

أنَّ قوله «على حالها» يريد به حالها في الوضع وذلك يخرج عنه كل شيء يبنى على حركة، فإنه قبل التركيب إنما كان ساكناً، ثم عرض له البناء على الحركة في حال التركيب.

أن قوله «ولو عند دخول العامل» عبارة مستعملة في غير موضعها لأن قولك كذا، إنما يستعمل عند التغالي بذكر شيء كان يقتضي الظاهر أن الحكم لا يثبت له نحو: «وتصدقوا ولو بظلف محرق.... والتعبير الإعرابي إنّما يكون عند دخول العامل، فهذا بمثابة أن يقال: الإسم يتغير آخره للعوامل وأن كان معرباً، وهذا مما لا يتكلّم به عاقل»[٣].

---

(١) نفسه: ٤٥، وينظر: اللمحة البدرية ص٣ «خ».

(٢) اللمحة البدرية: ١٢ «خ».

(٣) شرح اللمحة: ٢٠٨٧، ٢٠٩.

وهو يتابعه حتى في إعرابه لبعض الأمثلة، فيعلّق على قوله في باب التعجب: «وأمّا فعل التعجب، فهو: ما أحسن زيداً وأحسن بزيد، وتقديره، شيء حسن زيداً. فما مبتدأ، وأحسن فعل ماض، وزيداً، مفعول، وأحسن: فعل أمر، وبزيد جار ومجرور، وموضع الفاعل بأحسن، ومعنى أحسنْ: أحسنَ، وهو أمر بمعنى الخبر»[1].

فيقول: «..... وقد أعرب الكلام إعراباً ناقصاً، إذ أهمل ذكر فاعل أحسن، ولم يذكر أن الجملة خبر، ولكنه اختصر فاكتفى بذكر ما يستلزمها؛ لأنَّ المبتدأ يستلزم الخبر، والفعل يستلزم الفاعل، وقوله: «واحسن فعل أمر» لم يتقدّم لـ«احسن» ذكر، فكيف يعربه قبل أن يجري ذكره؟».

وقوله: (جار ومجرور في موضع الفاعل) إنّما في موضع الفاعل المجرور وقوله: (وهو أمر بمعنى الخبر) لا فائدة له بعد قوله: ومعنى أحسنْ: احسنَ[2].

وفي تعليقه على قوله في باب اسم الفاعل «واسم الفاعل إنْ كان فيه الألف واللام، عمل ماضياً، ومستقبلاً، وحالاً»[3]، ويقول: «قوله: ان كان

(١) اللمحة البدرية: ١٠ «خ».

(٢) شرح اللمحة: ١٩٥.

(٣) اللمحة البدرية: ٦٠.

فيه (أل) عبارة فيها عجمة ونقص، أما العجمة، فجعله (أل) في اسم الفاعل، وكان الجيد أن يقول: ان كان بـ(أل) أو كان مقترناً بـ(أل).

وأمّا النقص، فحقّه أن يفيد (أل) بأن تكون موصوله، لأنّها متى قدّرت للتعريف اقتضى القياس أن لا تعمل شيئاً، نص على ذلك أصحاب الأخفش، وهو الحق لمن تأمل[1].

وخلاف الشارح للمصنف ومعارضته له فيما أسلفته وفي غيره، لم يلغِ موافقته له في مواضع أخرى من حيث المنهج والمادة العلمية، متى ما وجد في ذلك الحقيقة.

فقد انتصر له باعتراضه ببابي (الحال، والتميز) بين أقسام المفعول لمناسبة حاصلة بين المصدر والظرفين، والحال، وذلك من جهة أن الفعل يتعدّى إلى كلّ منهما على سبيل اللزوم، وأنَّ الفاعل والمفعول بد لا بد لهما من حالة يكونان عليها، أما المفاعيل الأخرى والاستثناء، فقد يكون الفاعل ساهياً فلا فعله لسبب.

أما التمييز فإنه يشبه الحال من حيث أنه اسم، نكرة فضله منتصب مبين لأبهام سابق، فلا بد أن يذكر إلى جانبه لأجل ذلك[2].

---

(١) شرح اللمحة: ٩٥.

(٢) نفسه: ١٢٩.

وفي باب التوابع، يذكر الشارح تبعاً للمصنف، أنَّها خمسة: النعت وعطف البيان، والتوكيد، والبدل، وعطف النسق، ويرى أنها هكذا يجب أن ترتَّب في التبويب إذا اجتمعت، ويشير إلى أن المصنف قد أخلّ بترتيب عطف البيان، فأخَّره عن التوكيد والبدل[١]، ويلتمس له العذر بقوله: «والعذر له. أنه أراد أن يجمع بين نوعي العطف في موضع يميَّز بينهما، وأن عطف البيان يشبه البدل في الصورة وأكثر مسائله محملة له، فلا ينبغي أن يحال بينهما في الذكر»[٢].

ويوافقه في عامل المنادى أنه «مفعول بفعل محذوف»[٣] ويرد على من يخالف هذا الرأي، بالحجة والبرهان[٤].

ويوافقه في عامل المفعول به، فيعلّق على قوله: «والمفعول به، وعامله فعل، واسم فاعل، ومثال، ومصدر، واسم فعل»[٥].

بقوله «وما ذكر المؤلف من أن ناصب المفعول به واحد من هذه الخمسة المذكورة، هو الصحيح، بدليل أنه يكون على حسبها، فإن كان لها مانع من

---

(١) ينظر: اللمحة البدرية: ٨.

(٢) شرح اللمحة: ١٧١.

(٣) اللمحة البدرية: ٥.

(٤) شرح اللمحة: ١١٣، ١١٤.

(٥) اللمحة البدرية: ٦ «خ».

أن يتقدم عليها من ضعف أو غيره، امتنع تقديمه، وإلاّ جاز فنحو (ما احسن زيداً)، لا يتقدّم فيه المفعول لضعفه بالجمود، ونحو ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[1] تقدّم فيه المفعول لقوة العامل»[2].

وبعد: فإذا كان ابن هشام قد تعقّب أبا حيان كثيراً، ناقداً ومستدركاً ومعيباً، فلا يدلّ ذلك على تنكّر التلميذ لأستاذه، فتأثير أبي حيان بابن هشام بارز لكلّ ذي بصيرة كما أسلفت، والناظر لكتاب (ارتشاف الضرب) لأبي حيان وما جاء في «شرح اللمحة» يرى مصداق ما اقول، فكثيراً ما ينقل ابن هشام من الارتشاف، دون أن يشير إلى ذلك.

ولا يدلّ أيضاً على عدم مقدرة أبي حيان ودرايته في علم النحو واللغة، فالثروة الفكرية التي خلّفها دليل قاطع على ذلك. هذا من جهة.

ومن جهة ثانية، أرى أنَّ مخالفة ابن هشام لأبي حيان لم تكن عن هوى أو من أجل شهرة، أو جاه، إنّما كانت عنواناً للوصول إلى الحقيقة المطلقة، بغضّ النظر عن نوعية المخالِفين، والمخالَفين، فأبو حيان لم يكن النحوي الوحيد الذي تناوله ابن هشام بالنقد والأعتراض فغيره كثيرون، وقد دفع ابن هشام إلى ذلك أعجابه بآرائه، وثقته بنفسه، وسداد تفكيره.

---

(١) من سورة الأعراف: ٧-٣٠.

(٢) شرح اللمحة: ٩٠.

بين شرح اللمحة وكتب ابن هشام الأُخرى:

تناولت في فصل سابق آثار ابن هشام بالدراسة والتحليل وحاولت أن أبرز الخصائص المميزة لأشهر تلك الآثار، وقد بدا لي من خلال ذلك، ما لابن هشام من عقلية مجددة، ونهج خاص في التأليف والتمرّس فيه، فهو وإن ألّف أكثر كتبه في علم النحو، إلاّ إنَّ الناظر لتلك الكتب يجد عدم احتذائه لمنهج معين في التأليف، فيكاد كل كتاب من كتبه بصبغة خاصة يغاير فيها الكتاب الآخر. فكتابه - مغني اللبيب - كما رأينا مزيج من لغة، وأدب، وقواعد تنظم دقائق النحو ومشكلاته، اخرج من خلاله دراسة وافية عميقة للحروف، معانيها وإعرابها فضلاً عن أنه دراسة لأحكام الجملة العربية مجملة ومفصلة، وبصورة لم يسبق إليها من قبل.

وكتابه - أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، من أشهر الشروح التي كتبت عن الألفية، استطاع فيه كما ذكرت أن يحل تراكيبها، ويبرز خفاياها، ويوسع مادتها.

وكتابه - شرح شذور الذهب - كتاب سهل المآخذ، غزير المادة غاية في التنظيم، أبرز فيه (المبنيات خاصة) إبرازاً ينتهب الباحث ويسترعي الدارس، وقام بإعراب شواهد المتن المختلفة، وأوضح المشكل من ألفاظها.

وعمله في شرح شذور الذهب ذكّرنا بما قام به في كتابه (شرح الجمل الكبرى) غير أنّه في شرح الجمل، اعتمد إعراب الشواهد الشعرية برمتها

إعراباً موجزاً، بينما ألفيناه في شرح الشذور يكتفي بإعراب موطن الشاهد فقط إعراباً مفصّلاً.

وكتابه - الجامع الصغير في النحو - عرضٌ موجز لمسائل النحو قسمه على أبواب صغيرة، استوفى فيها جميع المسائل النحوية دون الإنعام في ذكر الخلافات وايراد الاعتراضات.

وكتابه - تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد - كتاب في تفسير شواهد الألفية لابن مالك يبين فيه موضع الشاهد مع ذكر القصيدة التي ذكر فيها البيت، وما اشتمل عليه البيت المذكور من حكم نحوي، أو لغوي، ونحو ذلك.

فإذا جئنا نتبيّن خصائص كتابه (شرح اللمحة البدرية) في ضوء ما بيناه من خصائص مؤلفاته الأخرى. وجدنا ابن هشام يسلك في هذا الكتاب مسلكاً فيه من الجدة والعطاء، ما يميزه عن غالب كتبه من ناحيتين بارزتين هما:

أ) المادة العلمية.

ب) المنهج.

فأمّا من حيث المادة العلمية فتطالعنا الظواهر الآتية:

أولاً: أستوفى ابن هشام في شرح اللمحة جلَّ أبواب النحو ومسائله تقريباً بصورة تتسم بالدقة والفهم سواء في ذلك ما جنح فيه إلى التوسع

والبسط، وما سلك فيه سبيل الاختصار، والقصد، مبتعداً ما شاء عن التعقيد والاضطراب. فقد ضمَّن كتابه أحاديث مفصله عن مسائل نحوية معينة لم نألفها في أكثر كتبه، وإن وجدنا بعضاً منها فإنما نجده مسطوراً بإيجاز شديد لا يفي بحاجة الباحث، ولا يوفر عليه مشقة النظر في المراجع الأخرى. ومن هذه المباحث التي ساقها ابن هشام في شرحه وأضفى فيها وبسط بما يجلب الأنظار وينير الأفكار ما يأتي:

- الكلام في حدّ الكلمة وهي «قول موضوع لمعنى مفرد» إذ أسهب في الحديث عن كل لفظة من هذه الألفاظ واستوعب حديثه أكثر من أربع صفحات من أصل الكتاب»[١].
- الكلام في الإعراب، وبيان معانيه لغة واصطلاحاً، وخلاف العلماء في ذلك[٢].
- معاني الأسماء الستة، وفي تحقيق ما أُعربت به، وبيان ما استشكل على العلماء من ذلك.
- إعراب المثنى وما حمل عليه[٣].
- عدد الضمائر والخلاف في ذلك[٤].

---

(١) شرح اللمحة: ٢، ٦.
(٢) نفسه: ١٥، ١٦.
(٣) نفسه: ٢٧، ٢٨.
(٤) نفسه: ٣٥.

- أقسام «أل» الثمانية[١].

- تحقيق ما تعرفت به الاسماء الموصولة[٢].

- ما اختلف فيه أفعال المقاربة عن الأفعال الناقصة[٣].

- تعقبه موضع أسماء لأفعال بالنظر إلى الكلام[٤].

- حديثه عن حروف النداء[٥] والصفة المشبهة[٦] والاستثناء[٧].

- ذكر من حروف الجر مَ، مُ، مِ، والهاء[٨] ولم أجد لها ذكراً في آثاره الأخرى.

ومن الجدير بالذكر أنَّ توسّع ابن هشام في الحديث عن هذه الموضوعات وغيرها لم يبعدها عن صغار الطالبين، لما فيها من سلامة.

ثانياً: اهتمام ابن هشام بإيراد الحدود، وبيان الاصطلاحات على نحو لم نألفه في أغلب كتبه، وسأبيّن ذلك في موضع لاحق.

---

(١) نفسه: ٣٩، ٤٠.

(٢) نفسه: ٤٥.

(٣) نفسه: ٧٦.

(٤) نفسه: ١٠٣، ١٠٤.

(٥) نفسه: ١١٤، ١١٥.

(٦) نفسه: ٢١١، ١٢٢.

(٧) نفسه: ١٤٥، ١٥٥.

(٨) نفسه: ١٥٥، ١٦٣.

ثالثاً: أكثر من ايراد الشواهد القرآنية، والأحاديث النبوية كثرة متميزة قد لا نجدها بهذا الكم إلاّ في كتابيه: مغني اللبيب، وشرح الشذور.

رابعاً: لم يولِ ابن هشام اهتماماً باعراب الشواهد التي ساقها كما فعل في كتابه (شرح الجمل الكبرى) أو في كتابه (شرح الشذور).

خامساً: وقد استبان لي من خلال دراستي لكتب ابن هشام عامة وكتاب (شرح اللمحة) خاصة طلوعه فيه بآراء حول مسائل معينة تخالف ما قرّره بشأن هذه المسائل ذاتها في كتبه الأخرى ولذلك دلالته الخطيرة، فهو يدل أول ما يدلّ على ذاتية في الفكر لها طابعها المميز في التصور والتحليل، والتركيب، وعلى مراجعة المفكر لنفسه بين آونة وأخرى ليقرر المسائل المعينة انطلاقاً ممّا قد يستجد في ذاته من أمور غفل عنها ذات وقت، أو أنه أقرها حيناً، ثم رآها لا تتفق والزاوية التي ينظر من خلالها إلى المباحث العلمية، والتي يهتم بها، فراجع فيها القول وصولاً إلى الحقيقة التي ينشدها.

وممّا وقعت عليه من ذلك المباحث الآتية:

أ) في خبر «عسى» ذكر في شرح اللمحة أنَّ من شروط خبر عسى ومثلها كاد أن لا يكون إلاّ جملة، وندر مجيء خبرهما مفرداً لقولهم «عسى الغويرُ أبؤسا» وقوله: «وما كدّتُ آئباً»[1]. وذهب في كتابه مغني اللبيب إلى أن

(١) نفسه: ٧٦.

«أبؤسا» في مثل «عسى الغويرُ أبؤسا» خبر لكان أو يكون محذوفة، أي: يكون أبؤسا، والجملة خبر عسى، قال معلقاً على قول الشاعر:

أكثرتُ في اللوم مُلحّاً دائماً لا تكثرن أني عسيتُ صائماً

وقولهم في المثل «عسى الغويرُ أبؤسا» «كذا قالوا - يعني أن يأتي بعدها الخبر مفرداً كما يأتي جملة - والصواب أنّها ممّا حذف - فيه الخبر أي يكون أبؤساً، وأكون صائماً، لأنَّ في ذلك بقاء لها على الاستعمال الأصلي، ولأنَّ المرجو كونه صائماً لا نفس الصائم»[١].

ب): «لن»: قررّ في شرح اللمحة، أن «لن» تقع دعاء خلافاً لبعضهم ولا حجّة له في قولهم تعالى «فلن أكون ظهيراً للمجرمين»[٢] وحديثه في مغني اللبيب، يشير إلى قبوله مذهب مَنْ قال: إنها تقع للدعاء قال: «وتأتي للدعاء كما أتت «لا» لذلك وفاقاً لجماعة منهم ابن عصفور»[٣] والحجة في قوله: لن تزالوا كذلكُم ثمَّ لا زلتُ لكم خالداً خلودَ الجبالِ.

وأمّا قوله تعالى: ﴿قَالَ رَبِّ بِمَآ أَنۡعَمۡتَ عَلَيَّ فَلَنۡ أَكُونَ ظَهِيرٗا لِّلۡمُجۡرِمِينَ ١٧﴾ فقيل: ليس منه، لأنّ فعل الدعاء لا يسند إلى المتكلم، بل إلى المخاطب أو الغائب[٤].

---

(١) مغني اللبيب: ١-١٥٢، ٢-٢٠٢.

(٢) شرح اللمحة: ١٩٧، والآية من سورة الأعراب: ٢٨-.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٢-٤.

(٤) مغني اللبيب: مبحث «لن» ١-٢٢١.

جـ) **بناء الفعل الماضي للمجهول:** أوجب في شرح اللمحة[١] متابعاً الجمهور ضمّ فاء الثلاثي عند بنائه للمجهول مطلقاً سواء كان مضعفاً أو غير مضعف وإلى ذلك يشير قوله: «أما الفعل فيضم أوله مطلقاً في الماضي والمضارع ويكسر ما قبل آخره في الماضي ويفتح في المضارع...».

وفي مغني اللبيب ذهب مذهب الكوفيين في جواز الكسر في أول الماضي المضعف نحو: شدِّ، ومدِّ، وقال: «والحق قول بعض الكوفيين أن الكسر جائز، وهي لغة بني ضبّة وبعض تميم وقرأ علقمة: ﴿رُدِّتْ إِلَيْنَا﴾[٢]- ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾[٣] بالكسر[٤].

د) **في توكيد النكرة:** مذهب البصريين عدم جواز توكيد النكرة بغير لفظها، سواء كانت محدودة كـ«يوم، وليلة، وحول» أم غير محدودة كـ«وقت زمن»، واشترطوا اتحاد التوكيد والمؤكّد في التعريف وعندهم أنَّ جميع ألفاظ التوكيد معرفة، فيؤكد بها الواحد والجمع ولا يؤكّد بها المثنَّى، لأنّه لا يتجزأ باعتبار ذاته.

ومذهب الكوفيين واختاره ابن مالك جواز توكيد النكرة المحدودة لحصول الفائدة بذلك نحو صمت شهراً كله، وقد أنكر البصريون على الكوفيين ما استدلوا به من قول الشاعر:

---

(١) شرح اللمحة: ٥٤.

(٢) يوسف: ٩٩.

(٣) الأنعام: ٢٨.

(٤) مغني اللبيب: ٢-١٨

يـا ليتنـي كنـتُ صـبيّاً مرضـعا تحملنُـي الـذ لفـاءُ حـولا أكتعـا

على انه من صنيع نحاتهم لتعزيز مذهبهم.

وقد اضطرب ابن هشام إزاء هذه المسألة

فقد منع جـواز توكيـد النكـرة منعـاً مطلقـاً في كتابـه: شرح الـشذور[١] وجعله نادراً في: شرح اللمحة، واستشهد بالبيت أعلاه[٢]. وتابع ابن مالك في اختياره مذهب الكوفيين في كتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[٣].

هـ) أل الموصول: مثل في كتابه: أوضح المسالك لـ«أل» الموصول بـ«أل» الداخلة على الصفة المشبهة كقوله تعالى: ﴿كَٱلْأَعْمَىٰ وَٱلْأَصَمِّ وَٱلْبَصِيرِ﴾[٤] وذكر في مغني اللبيب أن «أل» على ثلاثة أوجه:

أحدها: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى الذي وفروعه وهي الداخلة على أسماء الفاعلين والمفعولين. قال: «وقيل: والصفات المشبهة ولـيس بـشيء، لأنَّ الصفة المشبهة للثبوت، فلا تؤول بالفعل ولهذا كانت الداخلة على اسم التفضيل ليست موصولة باتفاق»[٥].

---

(١) شرح الشذور: ٥٠٩.

(٢) شرح اللمحة: ١٧٧.

(٣) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٣-٢٢.

وينظر الأنصاف في مسائل الخلاف مسألة (٦٣) ٢-٢٣٩ وما بعدها، همع الهوامع: ٢-١٢٣.

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ١-٥٣ والآية من سورة هود: ١١-٢٤.

(٥) مغني اللبيب: ١-٤٧.

في حين نجده في شرح اللمحة البدرية، يمثل لـ«أل» الموصول بـ«أل» الداخله على الصفة المشبهة نحو: الحسن الوجه[١] كما فعل في أوضح المسالك، غير أنه لا يفصح عن موافقته أو عدمها، ويكتفي بان يذكر ان المازني قد زعم أنّها موصول حرفي، وزعم الأخفش ومَنْ وافقه أنَّها حرف تعريف بمنزلتها في الرجل[٢].

و) **تقدم التمييز على عامله:** منع في شرح اللمحة تقدم التمييز على عامله مطلقاً[٣] وكذلك فعل في كتابه: الجامع الصغير[٤]، وجعله في: مغني اللبيب من الضرورات[٥].

ولكنّه جوّز ذلك في كتابه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك[٦]، واستشهد بقول الشاعر:

أنفساً تطيبُ بنيل المنى وما داعي المنونِ ينادي جهراً

ز) **فعل الأمر:** قررّ في شرح اللمحة أنَّ فعل الأمر مبني وبناؤه على ما يجزم به، فنحو: «اضرب» مبني على السكون، ونحو: «اضربا» مبنيّ على

---

(١) شرح اللمحة: ٤٣.

(٢) نفسه: ٤٣.

(٣) شرح اللمحة: ١٣٨.

(٤) الجامع الصغير: ٤٥ «خ».

(٥) مغني اللبيب: ٢-٨٩، ٩٠.

(٦) أوضح المسالك: ٢-١١٦.

حذف النون، ونحو: «اغز، وأخش، وأرم» مبني على حذف آخره وعنده أن هذا هو الصحيح[١].

وكان قد قرّر ذلك في أوضح المسالك[٢]، وشرح الشذور[٣] والجامع الصغير[٤] ولكنه في المغني قرّر العكس وتابع الكوفيين فيما ذهبوا إليه من أن فعل الأمر مضارع وأنه مجزوم بلام الأمر، فهي التي جزمته ثم حذفت، وتبعها حرف المضارعه، قال: «وزعم الكوفيون وأبو الحسن أن لام الطلب حذفت للتخفيف، وتبعها حرف المضارعة، وبقولهم أقول، لأنَّ الأمر حقه أن يؤدي بالحرف ولأنه أخو النهي، ولم يدل عليه الحرف، ولأنّ الفعل إنّما وضع لتقيد الحدث بالزمان المحصل، وكونه أمراً أو خبراً خارج عن مقصوده، ولنهم قد نطقوا بذلك الأصل كقوله:

لتقمْ أنتَ يا ابنَ خير قريش كي لتقضي حوائجَ المسلمينا

وكقراءة جماعة ﴿فَبِذَٰلِكَ فَلْيَفْرَحُوا﴾[٥]، وفي الحديث «لتأخذوا مصافكم» ولأنك تقول، أغز، واخش، وارم، واضربا، واضربوا واضربي، كما تقول في الجزم، ولان البناء لم يعهد كونه بالحذف ولان المحققين على أن أفعال

---

(١) شرح اللمحة: ١٩٠.

(٢) أوضح المسالك: ١-٢٧.

(٣) الجامع الصغير: ١-٥٤ «خ».

(٤) شرح الشذور: ١٠٠.

(٥) من سورة يونس: ١٠-٥٨.

الانشاء مجردة من الزمان، كبعت، - واقسمت، وقبلت، واجابوا عن كونها مع ذلك أفعالاً بان تجردها عارض لها عند نقلها عن الخبر، و لا يمكنهم ادعاء ذلك في نحو قم، لانه ليس له حالة غير هذه، وحينئذ فتشكل فعليته فإذا أدعي أن أصله لتقم كان الدَّال على الإنشاء الَّلام لا الفعل»[1].

ح) **العطف على الضمير المخفوض**: ذهب سيبويه وتابعه البصريون إلى عدم جواز العطف على الضمير المخفوض من غير إعادة الخافض، وقد علل سيبويه ذلك بأن الضمير صار عوضاً عن التنوين فينبغي أن لا يجوز العطف عليه كما لا يجوز العطف على التنوين، وكذلك لا يجوز العطف عليه حتى لو أُكّد.

وقد جوّز الكوفيون ما منعه البصريون فيصبح عندهم: مررتُ بكَ وزيدٍ من غير إعادة الخافض.

وقد ذهب ابن هشام في شرح اللمحة مذهب البصريين في هذه المسألة واوجب إعادة الخافض، ومثل لذلك قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[2]. غير أنه في مغني اللبيب جنح إلى قول الكوفيين، ورد رأي البصريين، قال: «ولا

---

(١) مغني اللبيب مبحث «لام الأمر».

وينظر: سيبويه: ١-٢، معاني القرآن: ١-٤٦٩، مجالس ثعلب ٤٥٦-٤٦٣، الانصاف مسألة (٧٢) شرح المفصل ٧-٤.

(٢) من سورة فصلت: ٤١-١١.

يكثر العطف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض حرفاً كان أو اسماً نحو ﴿فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ﴾[١] ﴿قَالُوا نَعْبُدُ إِلَٰهَكَ وَإِلَٰهَ آبَائِكَ﴾[٢] ثم قال: وليس بلازم وفاقاً ليونس والأخفش والكوفيين عدا الفراء بدليل قراءة ابن عباس والحسن وغيرهما ﴿تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ﴾[٣]، وحكاية قطرب ما فيها غيره وفرسه»[٤].

ومن ناقلة القول أن أقول: إنَّ مراجعة الباحث لآرائه والنظر فيها، وتقليبها أمر يدل على الحركة الدائبة نحو التطور والاكتمال.

وإذا كان النقد الهادف من وسائل الوصول إلى الحقيقة فما أحرى بالباحثين أن يراجعوا أنفسهم قبل أن يؤاخذهم الآخرون، لعلّ في تلك المراجعة انعطافاً نحو جادّة الصواب.

ذلك عن المادة العلمية لكتاب شرح اللمحة البدرية، موازناً بآراء ابن هشام الأخرى، أما عن المنهج الذي سلكه في هذا الكتاب فيمكن أن نبرزه في النقاط الآتية، التّي يمكن من خلالها أن تبين موضعه من مصنَّفات الشارح التي أسلفت الحديث عنها.

---

(١) من سورة فصلت: ٤١-١١.

(٢) من سورة البقرة: ٢-١٣٣.

(٣) من سورة النساء: ٤-١.

(٤) ينظر: شرح المفصل: ٣-٧٧، ٧٨ مغني اللبيب: ١-١٨٣.

أولاً: سار ابن هشام في شرحه على نظام ابن حيان في لمحته، من ناحية تبويب موضوعات الكتاب، ولكنّه خالفه في تنظيم مباحث الأبواب، فقسّم كلَّ منها إلى فصول تبعاً لما يقتضيه جمع المعلومات وتنسيقها.

وهذا المنهج نفسه كان قد سلكه في أوضح المسالك مع فارق اشتداد المخالفة فيه، التي ابعدت ابن هشام عن الارتباط بترتيب الألفية وأكثر ما يتضح ذلك في بأبي الابدال والاعلال[1]. في حين لم يبتعد ابن هشام في شرح اللمحة عن الترتيب الذي وضعه المصنِّف، غير أنَّه ابتعد كثيراً في المادة العلمية التي ضمنّها شرحه، إذ إنّ هناك بوناً شائعاً بين المتن والشرح من هذه الزاوية.

ثانياً: لم ينسَ ابن هشام كعادته في أكثر كتبه أنْ يبيِّن الغرض الذي من أجله عكف على شرح كتاب «اللمحة»، ومثل هذا البيان قد افتقدناه في بعض شروحه المشهورة كما هو الحال في شرحه لكتاب «الجمل» للزجاجي.

ثالثاً: حرص ابن هشام في شرحه على ايراد «متن» اللمحة، ثم اعقبه بالتعليق والشرح، وهذا مالم نألفه في شرحه لألفية ابن مالك أو لجمل الزجاجي، إذ أغفل ذكر متن الكتابين، وبدأ شارحاً مباشرة.

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٣-٣١٢، ٣٤٦.

رابعاً: واهتم في بعض مواضع شرحه بذكر المراجع التي استقصى منها نقولاته وقد بينت أسماء مجموعة من هذه الكتب التي وردت في الشرح وذلك مالم أجده في شرح جمل الزجاجي، وأوضح المسالك، على سبيل المثال.

خامساً: وأكثر في شرح اللمحة من إثارة الاعتراضات، وردَّ مالا يرضاه، أو تزييفه، واعتراضاته بهذا القصد مقبولة، بله مطلوبة وممدوحة من أمثاله من العلماء الذين تمكنوا من تمثّل الآراء والنفاذ إلى الصائب منها، وبيان الضعيف بالحجة والبرهان. وذلك لم أتبينه في شرحه لجمل الزجاجي مثلاً.

سادساً: ونهج ابن هشام منهجاً مبنياً على التسلسل المنطقي في عرض المادة منطلقاً من خطة محدودة واضحة، سلكها في شرحه لجميع أبواب الكتاب، فجاء نسقاً واحداً، مرتَّباً ترتيباً منطقياً.

الروح الفقيه والجدلية عند ابن هشام من خلال شرح اللمحة البدرية

كانت البصرة - كما هو معلوم - الموطن الأول لظهور المنطق اليوناني في البلاد الإسلامية لما كانت عليه من وضع ثقافي مرموق يسمح لمثل هذا النوع من المعارف أن يظهر، وأن يكون له أنصار ومريدون، فللبصرة صلة مبكرة بالدراسات الجدلية والفلسفية لكونها مركزاً من مراكز الفلسفة الإسلامية متمثِّلة بالمعتزلة الَّذين تأثروا في مباحثهم الكلامية بالمنطق الأرسطي، ومن هنا كان اعتماد المدرسة البصرية في النحو على القياس والعقل، وخضوع أصحابها لسلطان المنطق، ومنهاجه الصارمة وابتعادهم عن مدرسة القراءات، وما تعتمده من أصول النقل والرواية دافعاً إلى أخذهم مبادئ المدرسة الكلامية وتأثرهم بأساليب المناطقة.

فقد أريد بالقياس النَّحوي، أن يحدد ويوضّح على نحو ما حدد القياس المنطقي»[1].

ولم يكن تأثر النَّحو العربي بالمنطق الأرسطي تأثراً مقصوداً لذاته من النَّحاة العرب، إذ لم تكن غايتهم ادخال أفكار منطقية معينة في علم النَّحو وإنما «انقادوا على غير عمد منهم إلى هذا الطريق بترديد أفكار السابقين

(١) ينظر تفاصيل ذلك في كتاب: في اللغة والنحو د. إبراهيم بيومي مدكور ٤٣.

حيناً، وبالخضوع للجو الثقافي حيناً آخر، وهو جوّ لم يجعل المنطق فيصلاً في النَّحو فقط، وإنما جعله في كثير من الدراسات - الإسلامية، وأهمها: التوحيد والفقه»[١]. حتَّى قال أبو حيان التوحيدي «إنَّ المنطق قد يرمي بك إلى النَّحو، والبحث عن النَّحو قد يرمي بك إلى جانب المنطق، ولولا أنَّ الكمال مستطاع لكان يجب أن يكون المنطقي نحوياً، والنَّحوي منطقياً»[٢].

فمنذ سيبويه لم تكن الدراسات النَّحوية بمعزل عن تيار الفلسفة والمنطق، وقد ظهرت هذه النزعة على تفاوت وتباين في آثار النّحاة وعلى مختلف العصور.

وإذا جئنا إلى عصر ابن هشام ألفينا أغلب النّحاة النابهين خاصة يشتطون لأنفسهم منهج القدماء في البحث والدراسة. فظلَّت مظاهر علوم الكلام والمنطق والفقه بارزة في آثارهم، زد على ذلك أنَّ الدراسات الفقهية في هذا العصر سارت جنباً إلى جنب الدراسات النحوية، وكان الفقهاء قد استعملوا بدورهم كثيراً من المصطلحات المنطقية في بحوثهم الأصولية، فتحدثوا عن الجنس والنوع، والكلّي، والجزئي، والعام، والخاص واعتبروا القياس أصلا من أصول التشريع الأربعة، وسمّوا قواعده، ونظمّوا طرقه، محاكين صنيع أرسطو في القياس المنطقي[٢].

---

(١) النحو والمنطق: د. تمام حسان مجلة الأزهر: ٧٠٥ رجب ١٣٨٠ ديسمبر ١٩٦٠ م.

(٢) في اللغة والأدب: مدكور: ٤٣.

وقد كان يعين في المدارس التي يدَّرس فيها للنَّحو في هذا العصر علماء لتدريس علوم الكلام والفقه على المذاهب الأربعة، فكلّ عالم مختصّ بمذهب معين، وكثيراً ما تلقى النحوي على بيّنه من علوم الفقه والكلام، وتلقى الفقيه والمتكلم على بيّنه من علوم النّحو واللغة والصرف، فإن ابن عقيل مثلا وهو النحوّي المشهور كان يقوم بتدريس الفقه في المدرسة الخروبية التي أنشأها بدر الدين بن محمد الخروبي سنة (٧٥٠هـ)[١].

وصاحبنا ابن هشام كما أشرت من قبل كان قد تلقّن المذهب الشافعي، وتفقّه فيه ثم تقلّد المذهب الحنبلي، وتنزل منزلة الحنابلة فدّرس في مدرستهم بالقاهرة[٢].

وإذا ما التمسنا مظاهر النزعة الفقهية والجدلية في مباحثه من خلال شرحه للمحة البدرية، وقفنا عليها بارزة في المواضع الآتية:

أولاً: في الأسلوب:

فقد شاعت في أسلوبه الألفاظ التي اعتمدها الفقهاء والمناطقة وأهل الجدل، وتداولوها في كتاباتهم، ومن هذه الألفاظ الَّتي ألفيتها مسطورة عبر صفحات شرح اللمحة على سبيل المثال لا الحصر هي: الأخصّ، والأعم،

---

(١) الخطط والآثار: للمقريزي: ٢-٢٦٩.

(٢) النجوم الزاهرة: ١٠-٣٣٦.

والكلّ والجزء، والجوهر والجنس، والمحدود، والذاتيات، والانعكاس، والماهيّة، والنظّر والعلّة، والمعلول، والاشباع، والتجريد، والمدلول، والعدمية وغيرها.

ثانياً: في تعريفاته:

ويتجلّى الاتجاه المنطقي في بعض تعريفاته التي ساير بها الفقهاء والمناطقة، كتعريفه للإنسان بأنه حيوان ناطق، قال «الإنسان حيوان ناطق، فكلما وجد الحيوان، وجد الإنسان، وكلّما انتفى الحيوان الناطق انتفى الإنسان»[1].

وفي حديثه عن الفرق بين الحدّ والعلامة يقول: «إنَّ الحدَّ يلزمه الاطراط والانعكاس والعلامة يلزمها أمر واحد، وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس وذلك كقولك، الإنسان كاتب بالفعل فإنه كلّما وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان»[2].

ثالثاً: اهتمامه بذكر الأصول العامة للمسائل النحوية:

ومحاولة تبسيطها ثم التطرق إلى المسائل الفرعية مخالفاً فيها آراء النحاة أو موافقاً، مستدلاً على صحة آرائه بالحجج والبراهين المنطقية، كما يفعل أهل

---

(١) شرح اللمحة: ٣.

(٢) نفسه:٩.

الجدل والفقه، ففي الحديث عن (المثنى) نراه يبدأ بذكره حدّه بإيجاز، يبرز من خلاله الأصول العامة لمفهوم المثنى، فيقول: «المثنى: وضابطه ما دلَّ على اثنين بزيادة صالحة للتجريد، وذلك كرجلان».

ثم يفصِّل القول في هذا الحد محاولاً تبسيطه بعرض كلّ ما يدور حوله وما يرتبط به، أو يحمل عليه، وشروطه، واختلاف النحاة في ذلك[١].

وبعدها يعكف على بسط آراء النحاة واختلافهم في إعراب المثّنى وما حُمل عليه، فيسوق أربعة أوجه خلافية، مبيّناً وجوه الاعتراض على كل واحد منها[٢].

وبعد الحديث عن عدة ألفاظ كان وأخواتها، يعقد فصلاً في بيان ما هي من الكلام الثلاث، وخلاف النحاة في ذلك يلزم نفسه بايراد آرائهم، ثم يحاول الاعتراض عليها بالحجج، والبراهين[٣].

وأمثلة اهتمام ابن هشام يذكر الأصول العامة للمسائل النَّحوية والانتقال إلى ذكر المسائل الفرعية: وتقليب وجوه النّحاة فيها، كثيرة في شرح اللمحة[٤].

---

(١) ينظر: نفسه: ٢٥-٢٧.

(٢) نفسه: ٢٨.

وينظر خلاف النحاة حول إعراب المثنى في: سيبويه: ١-٥٤، الانصاف: ١-٢٣، الايضاح: ١٣٤.

(٣) ينظر: شرح اللمحة ٧٧.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ٢٠-٢١، ٢٨، ٢٩، ٧٠-٧١، ١٨٤.

رابعاً: مزية الشمول:

استوعب ابن هشام آراء النحاة السالفين استيعاب الحاذق القطن، واستطاع أن ينجح إلى حدّ كبير في المحاورة والمنافحة، بما انقدَّ في ذهنه من تلك الآراء كأدَّق ما يكون الحوار، مع النفوذ إلى كبد الحقيقة، ولهذا اصطبغت أكثر مباحثه في شرح اللمحة وغيره من آثار بمزية الشمول، فاتسعت روايته، واستفاض حديثه وازدادت آراؤه، شأنه شأن أهل الجدل والكلام في محاوراتهم، ومناظراتهم فهو يطوف حول المسألة النَّحوية، مقلباً وجوهها مؤيداً هذا ومعترضاً ذاك[1].

وحين ينتهي مبحثه في الموضوع المعين مفصلا يسوق لنا اعتراضاته على المصنَّف لكل ما يراه مخلا، وناقصا لم يستوفِ صوره المطلوبة فيقول بعد أن استوفى الحديث عن كان وأخواتها: وفي كلام المصنَّف خدوش:

أحدها: قوله «وهي كان». والجيد: وهي أمسى لأنَّ كان عرفت وانَّما الحاجة إلى استقصاء أخواتها لا غير.

والثاني: جعله ما دام من أخواتها، والذي من أخواتها هو (دام) وما شرط لها وكذلك القول فيما بعدها.

والثالث: أنَّ كلامه ظاهر في أنَّ كلمة (ما) في الخمسة على حدَّ سواء، وإنَّما هي في (دام) ظرفية، وفي غيرها نافية.

---

(١) ينظر: على سبيل المثال باب: كان واخواتها.

والرابع: أنَّه يقتضي أن شرط دام تقدم (ما) على كل حال وإنَّما هو الظرفية.

والخامس: أنّه يقتضي مثل ذلك في (زال) وأخواتها أيضاً، وإنَّما المعتبر معهن ما النافية لا مطلق ما.

والسادس: أنَّ هذه الأربعة لا يشترط فيهن لفظة (ما) للنفي مطلقاً والنَّهي، والدعاء والاستفهام بمنزلته، وهذه كلها أمور قريبة، ولكن لا بأس عليها[١].

وحديثه عن أقسام الكلمة وتعريف الكلام[٢]، وعن: ما النافية والمشبهة بليس[٣]، وعن الحروف المشبهة بالفعل[٤]، وأقسام الفعل من حيث التعدِّي واللزوم، وأقسام الفعل المعَّدي[٥]، وغيرها عن المباحث دليل على صفة الشمول عند ابن هشام في شرحه.

خامساً: اهتمامه بالتقسيم:

وصفة الشمول في مباحث ابن هشام اقتضته أن يحسن تقسيم أبواب كتابه لتخرج آراؤه منسقة ومرتَّبة، يحدَّها نظام خاص يكفل له المنهج

---

(١) شرح اللمحة: ٧٤.

(٢) نفسه: ١٢-١٤.

(٣) شرح اللمحة: ٨٠-٨١.

(٤) نفسه: ٨١-٨٤.

(٥) نفسه: ٩٠-٩٣.

السديد في التصنيف، لذا برزت صفة الاهتمام بالتقسيم بارزة عنده، فدرج في أكثر مباحثه في شرح اللمحة على تقسيم كل مبحث إلى مقدَّمه، تليها فصول منسقة، يختمها بخاتمة في الاعتراض على المصنَّف، وبيان ما جانب الصواب فيه سواء في المادة العلمية أم في العرض والتبويب[١].

سادساً:

وكأسلوب من أساليب أهل الجدل والمنطق كثيراً ما نلقي ابن هشام يحاول أن ينبّه القارئ إلى ما يمكن أن يعترض به على ما يقرره من قواعد نَّحوية معينة، سالكاً في ذلك سبيل الحوار وآثارة الاسئلة والإجابة عنها، ليجد بعد ذلك طريقه إلى ذهن القارئ، وليصل إلى النتيجة النهائية التي ينشدها ويحاول تثبيتها، والتوكيد على صحتها، ونقض ما سواها من الاعتراضات، فهو يسأل فيجيب، ثم يعترض فيزيل الاعتراض، مثال ذلك مناقشته لتعريف أبي حيان للكمة الذي يقول فيه «أن الكلمة: قول موضوع لمعنى مفرد»[٢] فإنَّه يرى بعد تحليل مسهب لهذا الحد أن الأحسن أن نقول: الكلمة قول مفرد[٣] فهذا الحدَّ عنده أولى من وجهين:

- **أحدهما:** أنَّه اشد اقتصاراً مع تحصيله للمعنى المقصود.

---

(١) ينظر على سبيل المثال باب: الموصولات، والصفة المشبهة.

(٢) اللمحة البدرية: ٤.

(٣) نفسه: ٥.

• **والثاني**: أنّه لا يوهم غير الواقع، فإنَّ كلامه - يعني أبا حيان - ربَّما أوهم أمرين باطلين:

أحدهما: أنَّ القول غير موضوع.

والثاني: أنَّ المركب يفيد معناه بالوضع، وإنَّما هذا شأن المفردات التي يتولى بيانها اللغوي، فأما المركبات فدلالتها على معناها التركيبي، دلالة عقلية، لا وضعية، فإنّ من عرف مسمّي: زيد، وعرف مسمي: قائم، ويسمع: زيد قائم باعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام وهو نسبة القيام إلى زيد[1].

ثم يفترض اعتراضات حول ما قرره ليردَّ عليها بما يثبت ما أراد تثبيته في ذهن القاريء فيقول: «فان قلت: يعترض على هذا الحدَّ بأنّه غير منعكس، بدليل الضمائر المستترة كالتي في قولك: اذهب، وأنطلق لأنها كلمات مع أنّها ليست أقوالاً، لأنَّه هو اللفظ المستعمل وهذه ليست ألفاظاً، لأن اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض حروف المعجم و هذه ليست أصواتاً، لأن الصوت هو المسموع، وهذه ليست مسموعة يدل على ذلك الحس بدليل المشاهدة؟».

---

(١) شرح اللمحة: ٥.

قلت: قولك أنَّها ليست ألفاظاً ممنوع، لأن اللفظ أعم من اللفظ بالفعل، واللفظ بالقوة، وهذه ألفاظ بالقوة، ألا ترى أنَّها مستحضرة عند النطق بما لابسها من الأفعال استحضار الاخفاء معه، ولا لبس، فصحّت تسميتها أقوالاً بهذا الاعتبار، وإذا قد ثبت بقوله تعالى: ﴿وَأَسِرُّوا۟ قَوْلَكُمْ﴾[1]، ﴿وَيَقُولُونَ فِىٓ أَنفُسِهِمْ﴾[2] صحة تسمية ما في النفس قولا وإن لم تقترن قرينة لفظية كالقرينتين اللتين في المثالين المذكورين فما نحن بصدده أجدر بالثبوت.

فإن قلت: إطلاق القول على المسموع حقيقة وعلى المقدر مجازاً فكيف يستعمل المؤلف اللفظ في حقيقته ومجازه دفعة واحدة وكيف يستعمل المشترك في الحدّ، فاتك قد بينت أن القول يطلق على ما في النِّفس؟.

قلت: الجواب عن الأول أنَّه وإن كان مجازاً لغوياً، ولكنه حقيقة عرفية فيدعي أنه في الاصطلاح النحوي، موضوع للمسموع أو ما في قوة المسموع.

وعن الثاني: أنَّ الألفاظ وإنما تطلق بحسب معانيها في اصطلاح أهل ذلك الفن والقول في الاصطلاح لا يطلق على ما في النفس، فلا اشتراك البتة باعتبار الاصطلاح[3].

---

(١) الملك: ٦٧-١٣.

(٢) المجادلة: ٥٨-٨.

(٣) شرح اللمحة: ٥-٦.

وينظر: باب أقسام الكلمة.

سابعاً:

وهو في وضعه تلك الأسئلة واصطناعه أسلوب المحاورة والجدل لم يبغِ تثبيت ما يريده في ذهن القاريء، وتعطيل أقوال من يخالفهم الرأي فحسب وإنّما كان يسلك هذه الطريقة لا وجه يقوم عليها بحثه في المسائل المعينة، أنه يضعها لتقريب الاتجاه إلى البحث فيردّه عليها القارئ إلى الإيمان بأنَّ ما يقوله هو الكلام الصحيح الذي لا يقبل الجدل أو المعارضة لهذا نجده يكشف عن الاعتراضات التي أثارها النحاة من قبله ما قرره، ثم يردّ عليها. يعلّق على قول أبي حيان في أفعال المقاربة حين يذكر أن «من باب كان أفعال المقاربة، لكن خبرها يكون مضارعاً...»[1] فيقول: «وقوله وهو من باب كان..... هو قول الجمهور، وقد خالف في ذلك أبو العباس المبرد، إذا اقترن خبرها بأن نجعلها من باب الفعل والفاعل والمفعول، لأنَّ المصدر لا يخبر به عن الجثَّة لا نقول: زيد القيام»[2].

ويردّ على هذا الاعتراض بقوله: «ويلزمه أن يقول بذلك في: لعلك أن تفعل، ولا سبيل إليه، وحجتنا أنه إذا ظهر الاسم مفرداً لم يظهر مصدراً بل اسماً كقوله: إني عسيتُ صائماً»[3].

وأمثلة ذلك كثيرة[4].

---

(١) اللمحة البدرية: ٤ «خ».

(٢) شرح اللمحة: ٧٧.

(٣) نفسه: ٧٧.

(٤) ينظر على سبيل المثال شرح اللمحة: ٦٥، ١١٣، ١١٤، م/ ١٠ ابن هشام.

ثامناً:

ولم يقف ابن هشام في تعزيز صحة آرائه وتثبيتها وتعطيل ما يخالفها بالحجج والبراهين المنطقية فحسب، وإنّما يلتمس ما عند خصومه من الأدلة التي يمكن أن تنقض ما يقوله، وتدفع آراءه، ثم يرد عليها ويفندها[١].

تاسعاً:

وجدل ابن هشام ونقاشه المألوف قد تعدّى المسائل النحوية وخلاف النحاة حولها، وما وقع فيه أبو حيان من سقطات ومزالق في لمحته من ناحية مادتها العلمية، وثبوتها ومنهجها إلى ملاحقته حتى في أسلوبه، فكثيراً ما اعترض عليه، وصحح ما رآه شططاً في الأسلوب، وناقشه في ذلك مفنداً ما قد يعترض عليه[٢].

ابن هشام واللغة من خلال شرح اللمحة:

امتاز ابن هشام بحس لغوي دقيق هيأ له الوقوف على أسرار العربية وأن تكون له جولات في ميادينها تدلّ على تمكّن وحذق، وقد وقفت له على كتب كثيرة يغلب عليها الطابع اللغوي، وأكثرها لم ينتظمه سفر خاص، وإنما تناثر في مصنفات من جاءوا بعده.

---

(١) ينظر على سبيل المثال: باب العلم وباب الفاعل.

(٢) ينظر على سبيل المثال باب: الصفة المشبهة.

ولقد ذكرت في فصل سابق جملة من آثار صاحبنا في اللغة ومن هذه الآثار شرح قصيدة بانت سعاد، وشرح قصيدة البردة، وشرح الشواهد الكبرى، وشرح الشواهد الصغرى، وشرح أبيات ابن الناظم، وغير ذلك من عشرات الرسائل والكتيبات التي تعقب فيها اللغويين ناقدوا وموجها.

وعلى الرغم من أن كتابه «شرح اللمحة البدرية» كتاب تغلب على مادته المباحث النحوية، إلا أن المتأمل فيه يستطيع أن يخرج بتصور هام عن صاحبه وهو أنه عالم رحب الفكر، لم تقطعه الدراسة النحوية عن النَّظر في المسائل اللغوية، نظراً سديداً فيه بصيرة ثاقبة، واحساس مرهف، وتوفيق في إصدار الأحكام، وأصابة الغرض، ويتجلى ذلك في النقاط البارزة الآتية:

أولاً: عكف ابن هشام على ايراد الحَّد اللغوي لكلِّ موضوع من مواضيع النَّحو التي تحدَّث عنها قبل التعريف باصطلاحه النحوي.

ثانياً: وكثيراً ما نجده يحلّل تحليلا قويا الألفاظ اللغوية ويبيّن معانيها واشتقاقها وينبَّه على مواضع استعمالاتها، وينقل أراء العلماء فيها موضَّحاً كل ذلك الأمثلة والشواهد[1].

والناظر للدراسة التي عقدها ابن هشام لحروف الجرّ في كتابه شرح اللمحة يدرك مدى غزارة مادته اللغوية، ومعرفته بما تتضمنه تلك الحروف من معان واستعمالات، تكشف عن عطاء لغتنا وحيويتها[2].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: باب الأسماء الستة وباب التوكيد.

(٢) نفسه: ١٥٦، ١٦٣.

ثالثاً: وله في بعض الألفاظ رأي يخالف ما ذهب إليه بعض النَّحويين، واللغويين مثل ذلك ما ذهب إليه من أن لن بسيطه وفاقا لسيبويه، وخلافا لرأي الخليل والفراء في كونها مركبة، فيقول: «....وليست مركبة من «لا أن» خلافاً للخليل، ولا أصلها «لا» فابدلت نونين خلافاً للفراء»[١] وعن (ليس) يقول: إنَّها فعل وزنه -فِعَل- بالكسر، ثم التزم تخفيفه كما قالوا في (علم) علْم، وألزم فيها التخفيف لكثرة استعمالها، وإنما لم نقدِّره (فعَل) لأن الفتحة لا تخفَّف، ولا فعل، لأنه ليس في اليائي العين «فعل» إلا «هيوء»[٢].

رابعاً: وكثيراً ما يلتفت ابن هشام إلى ما في بعض الألفاظ من لغات سمعت من العرب، فيفاضل - كعادته المتَّقدمين - بينها، ويصنفها إلى لغات عليا، وسفلى، وضعيفة، ويغلّط بعضها، ويجدّ بعضها الآخر، وقد شاعت في ثنايا سطوره ما ينسب لهذيل[٣] أو عقيل[٤]، أو كعب بن

---

(١) شرح اللمحة: ١٩٧.

(٢) شرح اللمحة: ٧١ وهيؤ: صار هيئة حسنة.

وينظر مغني اللبيب مباحث: اذن، لات، ليس، مهما، الصفحات: ١/ ١٩، ١/ ٢٠٣، ١/ ٢٢٧، ٢/ ١٠ على التوالي.

(٣) شرح اللمحة: ١٥٩.

(٤) نفسه: ١٥٩.

ربيعة[١]، أو طي[٢]، أو كناية[٣] من لغات في ألفاظ معينه، وذلك يدلّ على المامه بما قرّره النحاة واللغويون من قبله، واستقراؤه عن العرب، ومن ذلك حديثه عن «آمين» من أسماء الأفعال السماعية إذ يقول فيها: «إنَّها بمعنى «استجب» وليست اسماً من أسمائه تعالى، وتقديره يا آمين، خلافاً لبعضهم، وإلا لضّمت على النَّداء ولأن أسماءه تعالى لا توجد إلا بالتوقيف، ولم يرد لأنه لو كان كذلك لضم لأنه منادى معرفة».

وعن أبي علي أنَّه تأوَّل هذا القول على أن في (آمين) ضمير الله تعالى وهو حسن، وفيه لغتان، القصر، وهو الأصل والمَّد، وليس من ابنية العرب، بل هو من الأوزان الأعجمية كـ«هابيل» و «قابيل» قيل: والوجه أن تكون اشبعت الفتحة فنشأت الألف، ولا يكون خارجاً عن الأوزان العربية فيه نظر، لأنَّ الأشباع بأبه الشعر[٤].

وبعد فموقف ابن هشام من المسائل اللغوية لا يقتصر فيما مثَّلت به، ففي شرحه كثير منه[٥]، ولكنني لم أجد سواء فيما سطرته أو فيما أحلت عليه ما يشير

---

(١) نفسه: ١٥٨.

(٢) نفسه: ٢٢.

(٣) نفسه: ٢٢.

(٤) نفسه: ١٠٤.

وينظر: «كلا وكلتا» في باب المثنى.

(٥) ينظر شرح اللمحة: ٣٧، ٥٤، ٩١، ١٠٦، ١٥١، ١٨٠، ١٩٢، ٢٢٠.

إلى مظاهر استقلال في نظرة ابن هشام للغة، ولم أعثر كذلك على ما يكشف لي عن تجديده في تفسير الظواهر اللغوية، فهو دارس للغة، متمثل لواعدها لا مجدّدا فيها.

الأسلوب اللغوي لابن هشام وطريقة عرضه للمسائل النحوية

ممَّا لا ريب فيه أنَّ ابن هشام صاحب ملكة لغوية وحسٍّ دقيق، وأصالة في التعبير، هيأت له هذه الصفَّفات مجتمعة أن يخرج مصنَّفات تتسم أغلبها بالدقة والوضوح والبساطة، والبعد عن الاضطراب والاستكراه، فهو متنأنق في أسلوبه، متبتّل في التنسيق بين ألفاظه وعباراته يحاول جهده أن يزاوج بين العبارة والعبارة، ويقابل بين التعبير والتعبير ما وجد سبيلا إلى ذلك.

ولعَّل أبرز سمات أسلوبه من خلال شرحه للمحة تتحدد في النقاط الآتية:

أولاً: استطاع ابن هشام بما أُتي من رشاقة الأسلوب أن يخرج الحقائق العلمية سافرة جليَّة بعبارات سهلة بسيطة بعيدة عن التكلف والتقعير. وذلك شأنه في أكثر كتبه، مما يكشف عن عقليته المبَّسطة التي تعرض المسائل النَّحوية بأقرب الطرق وأيسرها على القاريء، فهو يصف، ثم يحَّلل، ثم يربط، متخذاً الأسلوب التعليمي في العرض والتساؤل والاستفسار طريقاً إلى ذلك، وقد رأينا أنه في إثارته للأسئلة وأجابته عليها إنَّما يفعل ذلك لتقريب اتَّجاه القاريء إلى البحث، وشدّة إلى المادة

التي يقرأ فيها وصولا إلى الفائدة المرجوة، وبوضوح ويسر ولم أر ما يخالف هذه الحقائق إلا في كتابه: مغني اللبيب، إذ بدأ فيه أسلوب ابن هشام في أكثر من موضع صعبا يدفع القاريء إلى أن يكدَّ الذهن في الاستنباط ومتابعة ما يقرأ من مباحث[١].

ثانياً: ومن مظاهر تأنّقه في الأسلوب، وحسن عرضه للمسائل النَّحوية محاولته أن يجمع المتشابه من الموضوعات في موضع واحد، ثم تفريع هذا الموضع إلى فصول عدة، وقد حرص على هذا التقسيم في أكثر المسائل التي ساقها في شرحه، ومن مظاهر ذلك صنعه في دراسة حروف الجر[٢] وحروف العطف[٣]، وأنواع الأفعال المتعدية[٤] وأسماء الأفعال وأقسامها[٥]، وقد أشرت إلى ذلك في موضع سابق[٦].

---

(١) ينظر على سبيل المثال: مغني اللبيب مباحث: الألف: ١/ ٩-١٨ «لا» ١/ ٢٩٤-٢٠٣ «من» ٢/ ١٤-٢١، والجمل التي لا محل لها من الاعراب (الجملة المعترضة) ٢/ ٤٩-٥٦، روابط الجملة بما هي خبر عنه: ٢/ ١٠٦-١١٢.

(٢) شرح اللمحة: ١٥٦-١٦٣.

(٣) نفسه: ١٨٦-١٩١.

(٤) نفسه: ٩٠-٩٣.

(٥) نفسه: ١٠٢-١٠٦.

(٦) ينظر الصفحة رقم ٧٧ من هذه الدراسة.

ثالثاً: لا يخلو أسلوب ابن هشام في شرحه من السطور التي يبدو من خلالها صعباً، بعيد النيل[١].

رابعاً: وصفة الاستطراد مظهر بارز في شرح اللمحة، فقد أوغل ابن هشام فيه أحياناً، ولكنه مهما استطرد فقد دار في حلقة واحدة مترابطة، مما أكسب أبحاثه تسلسلا منطقياً غير مخل.

واستطراد ابن هشام هذا نتيجة طبيعية لما دأب عليه في معالجة المسائل النحوية معالجة العالم المتمكن الذي يريد الاحاطة بكل ما يتَّصل بالمادة التي يبحثها، يوسِّع دائرتها، ويلمَّ شتاتها، ويستقصي شواردها، ويقَّلب آراء النحاة فيها، فجاء كتابه لهذا كتاباً علمياً من الطراز الأول، مملوءاً بالتعليلات المنطقية والشروح المسهبة، والتخاريج الطويلة، التي تمتاز بها كتب النَّحو. على الرغم من إنّه صرَّح أكثر من مرة بأن كتابه مختصر يضيق عن الأطالة والاستقصاء[٢].

خامساً: وهو وأن أوغل في الاستطراد في أغلب مسائل كتابه، إلا أننا نجده في بعض المواضع قد جنح إلى الاختصار، والقصد دون التوسع والبسط، ولكنَّه حتّى في سلوكه سبيل الاختصار، أستطاع أن يعرض الحقائق العلمية عرضاً متناسقاً يتَّسم بالدَّقة وليس بعيداً عن كلّ مالا يفيد المتعلم من ذكره،

---

(١) ينظر على سبيل المثال: حديثه عن حدّ أبي حيان للاستثناء.

(٢) شرح اللمحة: ٢٩، ٤٨، ١٩١.

وقد صرح ابن هشام نفسه من أن كتابه لا مكان فيه لكلّ ما هو «عديم الفائدة طويل الذيل»[١].

وهو في اختصاره لبعض المسائل يسلك سبلاً مختلفة أبرزها الآتي:

أ) أنّه يعرض عن ذكر تفاصيل المسألة المعينة التي يتحّدث عنها ويكتفي بالإشارة إلى بعضها مع التنبيه إلى ما فيها من مذاهب وطرق أخرى[٢].

ب) وأنّه لا يمعن أحياناً في ذكر وجوه الخلاف وأقوال النّحاة في بعض المسائل كأن يرى فيها جدلاً لا مبرر له لعدم قيامه على حجة أو ذوق، مثال ذلك حديثه عن خلافهم في الجار والمجرور، والواقع نائب فاعل، وتصريح بأنَّ في هذا الجار والمجرور ضمير مستتر هو نائب الفاعل لا غيره وقد اختلفوا على من يعود ذلك الضمير، قال ابن هشام «ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم على حجة، ولا يشهد لها ذوق، فلا نطيل بها»[٣].

جـ) ونراه في بعض المواضع يقتصر على أصَّح الآراء في نظرة أو يذكر بعض الأقوال حول المسألة التي يبحث فيها دون التطرق إلى آراء أصحابها وما يعترض به عليهم، وما يجره ذلك من حديث طويل[٤].

---

(١) نفسه: ٤٨.

(٢) ينظر على سبيل المثال: باب جمع المذكر السالم، وباب الفاعل.

(٣) ينظر على سبيل المثال باب: المنادى.

(٤) نفسه: ١٥٦.

وهكذا نجد أسلوب ابن هشام أسلوباً متميزاً بالوضوح واليسر، سواء في استطراده أم في اختصاره، فأنَّما على الاستقراء الدقيق للمسائل دون تكرار، أو حشو، ولقد كانت ثقافته وتفكيره السديد معيناً على التزامه هذا الأسلوب الرشيق الذي عرف عنه.

المبحث الثالث

ابن هشام والمدارس النحوية

وآراؤه الاجتهادية من خلال شرح اللمحة البدرية

من الواضح أنَّ ابن هشام قد تمثّل مذاهب النّحاة عميقاً، واستطاع بما أوتي من ذكاء وفطنة أن يتبين وجه الحقيقة من غيره في كلّ ما وقعت عليه عيناه، ولهذا وجدناه حُراً في اختياراته، لا يقف عند حدود النحو البصري ويرفض أن تنماع شخصيته في البصريين على الرغم من كثرة موافقته لهم في آرائهم وقواعدهم إذ أنّه كثيراً ما ينقلب عليهم.

ويخالفهم ويعترض بعض مسائلهم، ولايضاح موقفه هذا من أشهر نحاتهم كلّ على انفراد.

أ. وجوه الوفاق:

أولاً: في اشتقاق الاسم[١].

ثانياً: أصل الاشتقاق[٢].

ثالثاً: فعلية: نعم، وبئس، وليس وعسى[٣].

رابعاً: نصب جمع المؤنث السالم على الكسرة نيابة عن الفتحة[٤].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ٨، الأنصاف مسألة (١) أسرار العربية: ص١٧٣.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٨ الأنصاف مسألة (٢٨)، الايضاح في علل النحو: ٥٦ وما بعدها.

(٣) ينظر: شرح اللمحة، ١١، الانصاف مسألة (١٤).

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٨، الأشموني: ١/ ٩٢.

خامساً: عدم جواز تقدُّم الفاعل على الفعل[١].

سادساً: عدم جواز تقدُّم نائب الفاعل على الفعل[٢].

سابعاً: الابتداء هو عامل الرفع في المبتدأ[٣].

ثامناً: اعتماد الوصف الذي يرفع فاعلا يسدُّ مسدَّ الخبر على نفي، أو استفهام اسمياً كان أو حرفياً[٤].

تاسعاً: عدم تضمُّن خبر المبتدأ المحض الاسمية لضمير يرجع إلى المبتدأ[٥].

عاشراً: حرفية ضمير الفصل[٦].

حادي عشر: عامل المشغول عنه الصواب هو فعل مقدّر يفسره المذكور[٧].

ثاني عشر: الاسم المرفوع الواقع بعد كان مرفوع بها على التشبيه بالفعل[٨].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ٥١، اللمع، ٢٧ (ر)، الخصائص ٢/ ٣٨٥، الأشموني: ٢/ ٤٣.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٥٥.

وينظر: الاسموني: ٢/ ١٤٣.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٥٦-٥٧، الانصاف مسألة (٥)، أسرار العربية: ٧٦.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ٥٨، همع الهوامع: ١/ ٩٨.

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ٢٦١، الانصاف مسألة (٧)، شرح المفصل: ١/ ٨٧.

(٦) ينظر: شرح اللمحة: ٦٥، الانصاف: مسألة (١٠٠)، شرح المفصل: ٣/ ١٠٩.

(٧) ينظر: شرح اللمحة: ٦٧، معاني القرآن: ٢/ ٢٠٧، الانصاف مسألة (١٢)، شرح المفصل: ٢/ ٣٠.

(٨) ينظر: شرح اللمحة: ٧٠، معاني القرآن، ١/ ١٢، همع الهوامع: ١/ ١١١-١٥١.

ثالث عشر: اسمية أسماء الأفعال[١].

رابع عشر: المنادى المفرد مبني على ما كان ترفع به ولو كان معرباً، وموضعه النصب لأنه مفعول به[٢].

خامس عشر: المفعول له منصوب بالفعل على تقدير لام العلّة[٣].

سادس عشر: أنَّ العامل لا خير في التنازع أولى بالعمل لقربه من المعمول[٤].

سابع عشر: عدم جواز العطف على الضمير المخفوض[٥].

ثامن عشر: منع العطف بـ(لكن) في الايجاب واشتراط وقوعها بعد النفي[٦]، والنهي خاصة للعطف بها[٧].

تاسع عشر: الأفعال بحسب الزمان ثلاثة: ماض، مضارع، وأمر[٨].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٠٣-١٠٤، المقتضب: ٣/ ٢٠٢، الخصائص: ٣/ ٤٦.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ١١٢، سيبويه: ١/ ٣٠٣، المقتضب: ٤/ ٢٠٤، الانصاف مسألة (٤٥).

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ١٤١-١٤٢، الارتشاف: ٦٩٩.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٥٨: الانصاف مسألة(١٣).

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ١٨٣، سيبويه: ١/ ٣٨٩، الانصاف مسألة (٦٥).

(٦) ينظر: شرح اللمحة: ٨٩، الانصاف مسألة (٦٨).

(٧) ينظر: شرح اللمحة: ١٩٠، سيبويه: ١/ ٢، معاني القرآن: ١/ ٤٦٩، مجالس ثعلب: ٤٥٦، ٤٦٣، المفصل: ٧/ ٤.

(٨) ينظر: شرح اللمحة: ٤١، في النفع، ٢٧٣، البحر المحيط: ٧/ ٤٩٥.

ب. وجوه الخلاف:

أولاً: في: نون اللَّذان واللتان: إذ منع البصريون تشديد النون في حالتي النصب والجر، وأجازهُ ابن هشام[١].

ثانياً: عطف البيان يكون في النكرة خلافاً لما ذهب إليه البصريون من أنه لا يكون إلا معرفة تابعاً لمعرفة[٢].

ثالثاً: دام لا تتصرف[٣].

رابعاً: عدم جواز تقديم خبر (ليس) عليها، وإجازة البصريون.

خامساً: جواز تقديم خبر (مازال) عليها وما كان في معناها من أخواتها وقد منعه البصريون[٤].

سادساً: رافع المضارع هو نفس تجرده من الناصب والجازم، ومذهب البصريين أن رافعه هو وقوعه موقع الاسم[٥].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٨٢، شرح المفصل: ٣/ ٧٢، المغني: ٢/ ١٧٣.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٧١، أوضح المسالك: ١/ ١٦٧، همع الهوامع: ١/ ١١٤.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٧٣، الخصائص ١/ ١٨٨، الإنصاف مسألة (١٨)، الاشباه والنظائر في النحو: ١/ ٥٨.

(٤) شرح اللمحة: ٧٣، الانصاف مسألة (١٧).

(٥) شرح اللمحة: ١٩٦، الانصاف مسألة (٧٤)، شرح المفصل: ٧/ ١٢.

جـ. مع أشهر النحاة البصريين:

ولبيان الصورة الحقيقية لموقف ابن هشام من المدرسة البصرية لا بدَّ أن أعرض موقفه من نحاة هذه المدرسة وخاصة المشهورين منهم، إذ أنَّ لكل واحد منهم بعض الآراء التي انفرد بها وخرج فيها عن اجماع علماء مدرسته، فرأينا ابن هشام يتأمل مثل هذه الآراء فيذهب مذهبها حيناً، ويجانبها حيناً آخر وسنلمس هذه الظاهرة في السطور الآتية:

أولاً: يونس بن حبيب:

أ) أجاز يونس تعريف الحال وردَّ ابن هشام ذلك[١].

ب) وأجاز زيادة النون والواو على (من) في الوصل[٢].

وقد خرّج ابن هشام ذلك على الضرورة.

ثانياً: الخليل:

أ) مذهب الخليل أنَّ (أل) برمتها كلمة موضوعةٍ للتعريف بمنزلة (قد) والهمزة قطع، وعند ابن هشام تبعاً لسيبويه أن حرف التعريف هو اللام فقط، والهمزة وصل[٣].

---

(١) شرح اللمحة: ١٣٢، شرح المفصل: ٢/ ٦٣.

(٢) شرح اللمحة: ٢١، سيبويه: ١/ ٤٠٢، شرح المفصل: ٤-١٦.

(٣) شرح اللمحة: ٣٨، سيبويه: ٢/ ٦٤، ٢٧٢-٢٧٣، شرح.

ب) كان الخليل لا يجوِّز تأخر المبتدأ وجوَّزه ابن هشام[١].

جـ) (لن) عند الخليل مركَّبة من (لا أن) ولن عند ابن هشام تبعاً لسيبويه بسيطة لا مركَّبة[٢].

ثالثاً: سيبويه:

أ) وافق ابن هشام سيبويه في رأيه القائل بتقدير علامتي الرفع والنصب في حالة الألف في الأفعال المعتَّلة الآخر نحو: يرجو، ويخشى، كما تُقدَّران في الاسم المقصور[٣].

ب) وكان سيبويه يقيس اسم الفعل من الثلاثي على وزن (فَعَالِ) نحو: نزال، بمعنى انزل، واختاره ابن هشام[٤].

جـ) ألف المقصور الموقوف عليه عند سيبويه من التنوين إنْ كان منصوباً، وإنْ كان مرفوعاً أو مجروراً فهي التي كانت في الوصل. وبه أخذ ابن هشام[٥].

د) (إذ ما) حرف شرط مثل (إنْ) الشرطية تماماً وفاقاً لسيبويه وليست ظرف زمان خلافاً للمبرد والفارسي[٦].

---

(١) المفصل: ٩/ ١٧، التسهيل: ٤٢.

(٢) شرح اللمحة: ٥٩.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٣١-٣٢.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٠٥، سيبويه: ٢/ ٣٧، المقتصب: ٣/ ٣٦٨، شرح المفصل: ٤/ ٤٩.

(٥) ينظر: شرح اللمحة: ٢١٤، شرح المفصل.

(٦) ينظر: شرح اللمحة: ٢٠٠-٢٠١، مغني اللبيب: (إذ ما).

ولم يمنع وقوف ابن هشام مع سيبويه من مخالفته أحياناً والاعراض عن آرائه إلى آراء غيره «فليس كلُّ داء يعالجه الطبيب» كما يقول ابن هشام نقلا عن الفارسي، وما دام الأمر كذلك فمخالفته لبعض آراء سيبويه واقعة تدلّ على أنه ينتخب لنفسه ما يراه متفقاً وما يؤمن به.

- فمن ذلك أنَّ سيبويه يذهب إلى جواز مجيء اسم المفعول من كان، يقال: كائن، ويكون كما كان، ضارب ومضروب ابن هشام لا يرى هذا الرأي[١].

- ومن المعروف أنَّ الحال إذا كان اسماً غير مصدر لم يكن بالألف واللام، فأحوج ذلك سيبويه والخليل أن جعلا (الجمَّاء) في قولهم: جاءوا الجمّاء الغفيرَ حالاً على تقدير: جاءوا الجمومَ الغفرَ. وابن هشام لا يذهب هذا المذهب فيقدَّر في الجماء معنى: جميعا[٢].

ونسب ابن هشام لسيبويه أنه كان يرى أنَّ المثنى معرب جراً ونصباً بالتغير والانقلاب وفي الرفع بغير علامة، وقد ردَّ ابن هشام هذا القول[٣]. ولم يصرّح سيبويه بما نسب إليه.

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ٧٢، سيبويه: ١/ ٢١، الارتشاف (ر): ٥٢١.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ١٣٣، سيبويه: ١/ ١٨٨.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٢٨، سيبويه: ١/ ٤، المقتصب: ٣/ ١٥٣.

رابعاً: الأخفش الأوسط:

الأخفش من أئمة النحو البصري بعد سيبويه، وهو الطريق إلى كتابه، وأول من فتح باب الخلاف على سيبويه وقد انتخب ابن هشام كثيراً من الآراء التي تخالف ما ذهب إليه الأخفش ومنها:

- ذهب الأخفش إلى أنَّ الكسرة في جمع المؤنث السالم في حالة النصب حركة بناء لا حركة اعراب. وقد ردَّ ابن هشام ذلك[١].
- وكان يونس وتابعه الأخفش يذهبان إلى إجازة أعمال (لكنْ) المخففة وقد ردَّه ابن هشام[٢].
- و(ما) التعجبية عند الأخفش بمعنى (لا) موصولة بمعنى الذي، وأنّها نكرة موصوفة بالجملة، وكان ابن هشام يرى أنَّها مبتدأ نكرة تامة بمعنى: شيء وهو قول سيبويه[٣].
- وذهب الأخفش وتابعه المبرد إلى أنَّ الممنوع من الصرف مبني في حالة دون حالة فهو معرب رفعاً ونصباً، ومبني جراً، قال ابن هشام: «ولا علَّة لذلك»[٤].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٨: صناعة الاعراب: ٤٢٨، المقتضب: ٣/ ٣٣١.

(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٥٣، الارتشاف (ر): ٥٢٨.

(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٨٤، شرح المفصل: ٨/ ٨٠، البحر المحيط: ١/ ٦، ٣-٣٢٧.

(٤) ينظر: شرح اللمحة: ١٩٤، سيبويه: ١/ ٣٧، شرح المفصل: ٧/ ١٤٨، ١٤٩.

خامساً: أبو عثمان المازني:

- ذهب المازني إلى أنَّ ألف الاثنين، وواو الجماعة، ونون النسوة ليست من الضمائر، وإنّما هي علامات دالة على الفاعل المستتر تؤذن بالتثنية والجمع بذلك تنقص هذه الثلاثة من عدد الضمائر عنده، وقد عارض ابن هشام هذا الرأي[١].
- وكان المازني يرى أنّ الواو والألف في الأسماء الستة نشأت عن اشباع الحركات السابقة لها وأذن فاعرابها انما هو بتلك الحركات، فمثل: جاء أبوك تعرب (أبوك) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة، والواو اشباع. وقد ردّ ابن هشام ذلك[٢].
- وذهب المازني إلى أنَّ الألف، والواو، والياء في المثنى، وجمع المذكر السالم ليست حروف إعراب، وإنّما هي دالة عليه، وردَّ ذلك ابن هشام[٣].

سادساً: أبو العباس المبرد:

كان المبرد يُسمّي اسم كان إذا اقترن بـ(أن) فاعلاً وخبرها مفعولاً، لأنَّ المصدر لا خبر به عن الجثة لا تقول: زيدٌ القيام، وقد ردَّ ابن هشام ذلك[٤].

وقد أجاز المبرد عمل (حتى) الجارّة في المضمر، وخالفه ابن هشام[٥].

---

(١) ينظر: شرح اللمحة: ١٩، شرح المفصل: ١/ ٥٨.
(٢) ينظر: شرح اللمحة: ٣٥-٣٦، شرح المفصل: ١/ ٦.
(٣) ينظر: شرح اللمحة: ٢٨-٣٠، الانصاف مسألة (٣).
(٤) ينظر: شرح اللمحة: ٧٧، همع الهوامع: ١/ ١١١.
(٥) ينظر: شرح اللمحة: ١٦١، مغني اللبيب: مبحث (حتى).

٢. موقفه من المدرسة الكوفية:

أ) أوجه الوفاق:

وافق ابن هشام الكوفيين في مسائل كثيرة كنت أشرت إلى بعضها في الحديث عن مواضع مخالفته للبصريين، وبقي منها مواضع أخرى إليك بيانها:

أولاً: من الجارة يجوز استعمالها لإبتداء الغاية الزمانية والمكانية على حدٍّ سواء[١].

ثانياً: (أو) العاطفة تأتي بمعنى الاضراب، وبمعنى الواو[٢].

ثالثاً: الإعراب أرجح عند اضافة اسم الزمان المبهم إلى فعل معرب أو جملة، يجوز البناء[٣].

ب) وجوه الخلاف:

أولاً: رافع الاسم الواقع خبراً لـ(أنَّ) واخواتها هو (أنَّ) نفسها وكان الكوفيون يرون أنها لا ترفع الخبر وإنما تعمل النصب في الاسم لا غير[٤].

---

(١) شرح اللمحة: ١٥٧، الانصاف مسألة (٥٤)، أوضح المسالك: ٢/ ١٢٨.

(٢) شرح اللمحة: ١٨٢، الاشموني: ٢/ ١٣٠.

(٣) شرح اللمحة: ٢٠٨، سيبويه: ١/ ٤٦١، التيسير: ١٠١، معاني القرآن: ١/ ٣٢٦.

(٤) شرح اللمحة: ٨٢، سيبويه: ١/ ٨٠، الانصاف مسألة (٢٢)، شرح المفصل: ١/ ١٠٢.

ثانياً: اشتراط تقدم النفي، أو الاستفهام على الوصف العامل والكوفيون لا يشترطون ذلك[١].

ثالثاً: أعمال صيغ المبالغة جميعاً، والكوفيون يمنعون أعمالها جميعاً[٢].

رابعاً: عدم جواز ندبة النكرة وقد أجازه الكوفيون[٣].

خامساً: عدم جواز ترخيم المضاف وقد أجازه الكوفيون[٤].

سادساً: أجاز الكوفيون تعريف التمييز، وردَّ ابن هشام ذلك تبعاً للبصريين[٥].

سابعاً: لا يجوز إعراب معمول الصفة المشبهة إذا كان معرفة تمييزاً كما ذهب الكوفيون[٦].

ثامناً: سوى لا تكون إلا ظرفاً، وأجاز الكوفيون مجيئها اسماً وحرفاً[٧].

تاسعاً: (افعل) في التعجب فعل لا اسم كما يرى الكوفيون[٨].

---

(١) شرح اللمحة: ٩٦، مجالس ثعلب: ٤٥٦، ٤٦٣، شرح المفصل: ١/ ٧٩.

(٢) شرح اللمحة: ٩٧، سيبويه: ١/ ٣٢٤، الانصاف مسألة (٥١).

(٣) شرح اللمحة: ١١٧، سيبويه: ١/ ٣٢٤، الانصاف مسألة (٤٨).

(٤) شرح اللمحة: ١١٨، الانصاف مسألة (٤٨).

(٥) شرح اللمحة: ١٣٥-١٣٦، الارتشاف: ٦٧٨ (ر)، التسهيل: ١١٥.

(٦) شرح اللمحة: ١٢٢، الجمل: ٢١-٢٢، شرح المفصل: ٦/ ٨٥.

(٧) شرح اللمحة: ١٥١: الانصاف مسألة (٣٩).

(٨) شرح اللمحة: ١٩٤، الانصاف مسألة (١٥).

عاشراً: لام الجحود لا تعمل في المضارع بنفسها كما يرى الكوفيون[١].

حادي عشر: عامل المفعول به هو الفعل وحده وليس هو الفاعل كما ذهب إليه ابن هشام الضرير، ولا خروجه عن وصف الفعل كما قال الكسائي، ولا الفعل والفاعل جميعاً ما قال الفراء[٢].

ثاني عشر: عدم جواز توكيد النكرة بغير اللفظ سواء كانت محدودة أو غير محدودة وقد أجاز الكوفيون التوكيد لحصول الفائدة[٣].

ثالث عشر: ربَّ حرف وليست اسماً كما يرى الكوفيون[٤].

جـ - ابن هشام ونحاة الكوفة:

أولاً: الكسائي: ذهب الكسائي وتابعه الكوفيون إلى جواز تقديم معمول اسم الفعل عليه. وأباه البصريون وتابعهم ابن هشام[٥].

- وذهب الكسائي إلى أن الرافع للمضارع هو حروف المضارعة، وهذا ما يرفضه ابن هشام[٦].

---

(١) شرح اللمحة: ١٩٩، الانصاف مسألة (٨٣).

(٢) شرح اللمحة: ١٧٧، همع الهوامع: ٢/ ١٢٣.

(٣) شرح اللمحة: ١٧٧، الانصاف مسألة (٦٣)، شرح المفصل: ٣/ ٤٤-٤٥.

(٤) شرح اللمحة: ١٥٩، الانصاف مسألة (١٢١)، شرح المفصل: ٨/ ٢٧.

(٥) شرح اللمحة: ١٠٥، شواذ القرآن: ٢٥، الانصاف مسألة ٢٧.

(٦) شرح اللمحة: ١٩٦، الانصاف مسألة: (٧٤).

ثانياً: الفراء: ذهب الفراء إلى أن المضاف إلى الشيء في مرتبة دونه مطلقاً، وقد ردَّ ابن هشام ذلك.

- أجاز الفراء أفراد (كلّ) في حالة التوكيد بها وخالفه ابن هشام[١].

- أصل (لن) عند الفراء (لا) فابدلت نوناً، وهي عند ابن هشام بسيطة لا مركبة[٢].

ثالثاً: هشام الضرير: أجاز هشام نصب جمع المؤنث السالم بالفتحة فيما حذفت لامه في المفرد. ولم ترد في الجمع كـ(لغات، وبنات) وقد مال ابن هشام لهذا الرأي[٣].

رابعاً: ثعلب: مذهب ثعلب في رافع المضارع هو نفس مضارعته للاسم وقد نقض ابن هشام هذا الرأي[٤].

وعلى هذا النحو يقف ابن هشام من الكوفيين كما وقف من البصريين، مؤيداً حيناً ومعارضاً حيناً آخر، وهو في تأييده أو مخالفته إنّما يصدر عن وعي وفطنة جُبِلَ عليهما، وعُرِف بهما.

---

(١) شرح اللمحة: ١٧٨، البحر المحيط: ٧/ ٤٦٩، المغني: ١/ ١٦٥.

(٢) شرح اللمحة: ١٩٧، شرح المفصل: ٨/ ١١٢.

(٣) شرح اللمحة: ١٨.

(٤) نفسه: ١٩٦.

٣. موقفه من نحاة بغداد والأندلس وجمهور المتأخرين

وعلى نحو ما كان ابن هشام ينتخب لنفسه من الآراء البصرية والكوفية ويعارضهم في بعض منها، كان ينتخب من آراء البغداديين والأندلسيين والمصريين ما صح عنده ويخالفهم فيما يراه بعيداً عن الصواب وإليك بيان ذلك:

أ) وجوه الوفاق:

أولاً: ذهب أبو علي الفارسي من البغداديين وتابعه كثير منهم إلى أنّ الباء تأتي بمعنى التبعيض وأجاز ابن هشام ذلك[١].

ثانياً: وكان البغداديون يذهبون إلى أن المضارع منصوب بأن مضمرة وجوباً حين يقع بعد (حتى) أو (أو) أو (الفاء السببية) أو (المعية) وإليه ذهب ابن هشام[٢].

ثالثاً: ذهب الفارسي إلى أنَّ غير منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وهي حال من المستثنى منه وإليه ذهب ابن هشام[٣].

---

(١) شرح اللمحة: ١٦٠.

(٢) شرح اللمحة: ١٩٩، الخصائص: ٣/ ٢٦٠، ١/ ٢٦٣ وما بعدها.

(٣) شرح اللمحة: ١٥٢، التسهيل: ١٠٦، همع الهوامع: ٢٣١١.

رابعاً: ذهب ابن هشام الخضراوي من الأندلسيين إلى أن (حتى) العاطفة يتحتّم أن يكون معطوفها ظاهراً لا مضمراً، كما أنَّ ذلك شرط مجرورها ووافقه ابن هشام[١].

خامساً: وافق ابن مالك في ذهابه إلى أنَّ (على) تأتي بمعنى مع[٢].

سادساً: ووافقه في أنَّ (الكاف) الجارة تأتي للتعليل[٣].

سابعاً: وكان ابن هشام يذهب مذهب الجزولي، وابن عصفور ابن مالك في أن (عيوناً) في قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ تميز لا حال كما ذهب إليه الشلوبين[٤].

ثامناً: ورأى ما رآه الشلوبين وابن خروف وابن مالك في أن الإعراب لفظي لا معنوي[٥].

ب) وجوه الخلاف:

أولاً: لا يجوز تعريف الحال كما زعم البغداديون تبعاً ليونس[٦].

---

(١) شرح اللمحة: ١٨٦، المغني: ١/ ١١١.

(٢) شرح اللمحة: ١٥٨، المغني: ١/ ١٢٥.

(٣) شرح اللمحة: ١٦٠، المغني: ١/ ١٥١.

(٤) شرح اللمحة: ١٣٧، شرح الجمل لابن عصفور (ر): ٢/ ٢٢٧، التوطئة للشلوبين (خ) ١٥٣-١٥٤، التسهيل: ١١٤. والآية من القمر: ١٢.

(٥) شرح اللمحة: ١٥، التوطئة (خ): ٦، الارتشاف (ر): ٢٦١.

(٦) شرح اللمحة: ١٣٢، شرح المفصل: ٢/ ٦٣، الارتشاف (ر): ٦٤٢.

ثانياً: زعم أبو علي الفارسي من البغداديين أنّ أدوات النداء ليست حروفاً وإنّما هي أسماء أفعال، وأنَّ المنادى مشبّه بالمفعول به وقد ردَّ ابن هشام ذلك[١].

ثالثاً: أجاز ابن جنّي من البغداديين تقديم المفعول معه على الفاعل وقد رفض ابن هشام ذلك[٢].

رابعاً: وذهب ابن جنّي وابن الشجري إلى أن (لا) العاملة عمل ليس تعمل المعارف وقد أنكر ابن هشام ذلك[٣].

خامساً: وكان الزمخشري من البغداديين يرى أنَّ (لن) تفيد تأكيد النفي وتأبيده، وخالفه ابن هشام فزعم أنها لا تقتضي تأبيداً ولا توكيداً[٤].

سادساً: وذهب بعض الأندلسيين أنّ أسماء الأفعال قسم برأسه خارج عن الكلم الثلاث وسمّاه (خالفه)، وقد ردَّ ابن هشام هذا الرأي[٥].

سابعاً: أجاز بعض المغاربة تنازع العاملين في المعمول المتقدم، ومال إليه الرضي في الشرح الكافية وذهب ابن هشام إلى عدم جواز ذلك[٦].

---

(١) شرح اللمحة: ١١٤.
(٢) شرح اللمحة: ١٤١، الخصائص: ٢/ ٣٨٣.
(٣) شرح اللمحة: ٨٥، الأمالي الشجرية: ١/ ١٨٢، الارتشاف (خ): ٥٦٩.
(٤) شرح اللمحة: ١٩٧، شرح المفصل: ١/ ١١١.
(٥) شرح اللمحة: ١٠٣-١٠٤، أرسرار العربية: ٣، شرح المفصل: ٤/ ٢٥.
(٦) شرح اللمحة: ١٠٨، أرضي على الكافية: ١/ ٨٣.

ثامناً: جوزَّ ابن عصفور مجيء ما قبل ضمير الفصل فكرة وقد رفض ابن هشام هذا الرأي[١].

تاسعاً: زعما ابنا طاهر وخروف أنَّه يجوز أعمال صيغ المبالغة بمعنى الماضي.

ولم يجز ذلك في اسم الفعل واستدلا بالسَّماع والقياس، وقد ردَّ ابن هشام زعمهما[٢].

عاشراً: عارض ابن هشام رأي الأندلسيين القائل إنَّ نصب (غير) في الاستثناء كنصب المستثنى بـ(ألا) وكان يرى أنَّ (غير) الاستثنائية منصوبة على الحالية وهو رأي الفارسي واختيار ابن مالك[٣].

---

(١) شرح اللمحة: ٦٤، الارتشاف: (خ): ٣٢٤.

(٢) شرح اللمحة:٩٨.

(٣) شرح اللمحة: ١٥٢، المغنى: ١/ ١١٨، ١٣٨، همع الهوامع: ١/ ٢٣١.

آراء ابن هشام الاجتهادية

ليس كل ما يشكّل مادة ابن هشام النَّحوية هو ما انتخبه لنفسه من آراء النحاة وأقوالهم وما وافق فيها هذا. وخالف فيها ذاك، على الرغم من أنه كان في موافقته أو مخالفته لا يصدر إلّا عن نظر سديد، وتعمق لمسائل النحو، واستقراء متكامل، وتتبع دائب لها، فغالباً ما كنا نراه حين يرجّح رأيا معيناً أو يخالفه يدلي بما يوثّق رأيه في الموافقة والرفض، ملتمساً لذلك الحجج والبراهين التي يحاول عبرها توكيد ما يقوله وتثبيته.

ولقد أفرغ ابن هشام جهداً كبيراً رغبة في اعطاء بعض مباحثه وآرائه نوعاً من الجدَّية والتفرد، ولا ننسى أنَّه من أولئك النحاة القلائل الذين جعلوا النَّحو في خدمة التفسير القرآني، وكتاباه مغني اللبيب، وشرح اللمحة وغيرهما من آثاره وشاهد على ذلك.

وله بجانب ذلك آراء اجتهادية من بنات أفكاره، تدلّ على تفهمه وتمثله للقواعد النّحوية تمثلاً دقيقاً، وهذه الآراء الاجتهادية شأنها شأن كل ما استجد من آراء النَّحاة المتأخرين تمثّل فرعاً من أصل ثابت، استقر، ورسخ وبان في مؤلفات البصريين والكوفيين الأوائل وعلى رأسهم مصنف أمام النّحاة سيبويه، ولكنَّها مع كونها فرعاً من أصل، فأنَّما تمنح أصحابها مظهراً من مظاهر الاستغلال الفكري، وبعْداً في الفهم، والاستيعاب، والتحليل، وإعطاء الأحكام قلَّما نجده عند أكثر متأخري النحاة.

ومن تلك الآراء الاجتهادية التي ألفيتها عند ابن هشام في كتابه : شرح اللمحة الآتي:

أولاً: الخبر بعد لولا:

اتفق جمهور النَّحاة على خبر المبتدأ الواقع بعد لولا إذا كان كوناً مطلقاً نحو: لولا زيد لا كرمتك، محذوف وجوباً، أي: لولا زيد موجود. قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ۝٣١﴾[1]، أي لولا أنتم موجودون لكنَّا مؤمنين.

ويخرج ابن هشام عن تقدير الجمهور، ويرى أن الأولى أن يقدَّر: لولا أنتم اضللْمتونا لكنا مؤمنين، ثم يقول: «وعلى هذا فيكون الحْذف على سبيل الجواز وكذا في كل خبر كان كوناً خاصاً ودلَّ عليه دليل، فإن لم يدل وجب ذكره...»[2].

ثانياً: الجر بإضافة الظرف:

وعن المجرور يذكر أبو حيان أنه: «أما بحرف أو بإضافة، أو بتبعيه» ويعلِّق ابن هشام على ما ذكره أبو حيان قائلا: «أن قول المصَّنف: بالإضافة، تعمَّ إضافة الاسم نحو: غلام زيد، وإضافة الظرف نحو: عند

---

(١) من سورة سبأ: ٣٤/ ٣١.

(٢) شرح اللمحة: ٦٣-٦٤.

زيد....وأنَّ المفهوم في تصاريف الأقدمين أن الجر بالإضافة أو بالظرف، أو بالحرف وهو تسامح، إذ الظرف من حيث هو لا تأثير له، وإنَّما التأثير للإضافة وكذلك يجري على السنة المعربين أن يقولوا: زيد من «غلام زيد»، و «عند زيد» أنه في الأول مجرور بالإضافة، وفي الثاني مجرور بالظرف والتحقيق ما بيَّنه»[1].

ثالثاً: (ها) جارة:

عدَّ بعض النحاة «ها» من حروف الجر، وابن هشام يرفض ذلك: زاعماً أنها «ها» التنبيه، كقوله (ها الله لأخرجنَّ) قال: «والصواب أن لا تعدّ في حروف الجرّ، فإن الجار على الأصَّح حرف القسم، وهي سادة مسَّدة لفظاً كما سدّت الواو مسدّ ربّ.

في قوله:

وليلٍ كموجِ البْحر أرخى سدَولَهُ»[2].

رابعاً: تثنية ألفاظ التوكيد:

أجاز الكوفيون وقوم البصريين والمتأخرّين أن تثنّي (أجمع) وأخواتها في التوكيد، فتقول: أجمعين، وجمعاوين، وكذا في أخواتها.

---

(١) شرح اللمحة: ١٥٦.

(٢) شرح اللمحة: ١٦٠-١٦١.

وقد خالف في ذلك ابن هشام، فذهب انسجاماً مع أغلب البصريين إلى أنَّ: «أجمع وأخواتها لا تثنى بل يكتفي بـ:(كلا وكلتا) عن التثنية، لأن فيهما معنى التثنية، فلا يقال عنده: جاء الجيشان أجمعان، ولا جاء القبيلتان جمعاوان»[١].

خامساً: المعطوف بحتى

وكان يتفرد مع ابن هشام الخضراوي الأندلسي في أن المعطوف بـ«حتى» لا يكون إلا ظاهراً لأن الأصل في «حتى» أن تكون خافضة والخافضة لا تجرّ إلا المضمر، فكذلك فرعها[٢].

سادساً: في (أو) و (أم) العاطفتان:

ذهب أبو حيان إلى أن «و» و«أم» العاطفتان يشركان في الإعراب دون الحكم، وقال ابن هشام: «وهو المشهور في التصانيف والصحيح خلافه»[٣].

وبعد. فهذا كل ما عثرتُ عليه من آراء ابن هشام الاجتهادية وهو قليل من كثير، مبثوث في مصنفاته الأخرى[٤].

---

(١) شرح اللمحة: ١٧٨.
وينظر: الانصاف مسألة (٦٢) ٢/ ٢٣٥، أسرار العربية: ٢٨٦-٢٨٩.
(٢) شرح اللمحة: ١٨٦.
(٣) نفسه: ١٨٩.
(٤) ينظر في ذلك: مغني اللبيب: ١/ ٩٤، ٢/ ٩٢، ٩٤، شرح شذور الذهب: ٢٦٠، ٣٠٦، همع الهوامع: ١/ ١٨.

كلمة أخيرة

وبعد هذه الرحلة الطويلة مع ابن هشام، مع كتبه عامَّة وكتابه (شرح اللمحة) خاصة، وموقفه من أصول النَّحو والمدارس النَّحوية، لا بد لنا أن نتساءل.

أ) ماذا بدا لنا من الخصائص المنهجية للدراسة النَّحوية عنده؟

ب) وأين نضعه، ونحن نقف به أمام هذه المدارس المختلفة الآراء، المتشبعة الأفكار، المتضاربة القواعد؟، أبصري أم كوفي، أم بغداديّ وأين شخصيته من خلال شرحه؟.

جـ) وأخيراً ما الذي قدّمه للدراسات النَّحوية، وللتراث العربي؟.

أ) فأما خصائص منهجه النحوي فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية:

أولاً: أنّه غالباً ما يحددّ ملامح كتابه، ويبيِّن الغرض الذي دفعه إلى القيام بتأليفه وقد بدأ ذانك فيما بدا في مقدمته لكتابه الذي نحن بصدده كما مَّر.

ثانياً: لقد تناول أغلب موضوعات النحو بطريقة علمية تدلّ على سعة أفقه وبعد نظره فجاءت دراساته شاملة مستوفاة لكلّ ما يتصل بالموضوع قيد البحث على الرغم من التزامه الإيجاز، وعدم الإسهاب في العرض والتحليل.

ثالثاً: وإذا ما تأمَّلنا طريقته في تناول الموضوعات النحوية لرأيناها تتَّسم بخصائص ثلاث بدت جلية واضحة في شرحه للمحة وهي:

أ) مرحلة التأمل والنَّظر في آراء السابقين وتمثَّلها تمثلاً عميقاً.

ب) مرحلة التحليل والكشف، فلم يكن ناقلاً، أو جامعاً، ولكنَّه أستطاع أن يحلّل ويمحّص تلك الآراء ليقَّدم قواعد ومسائل منظمة انطلاقاً من عقلية مبسّطة لا تمعن في التأويل ولا تسرف في التعليل ولا توغل فيه.

جـ) مرحلة التدليل على صحة ما يقرره من قواعد وآراء، فهو لا يكتفي ببيان الصحيح من الخطأ في المسائل المعينة، وإنَّما يحاول أن يعَّلل لأسباب تأييده أو رفضه...

رابعاً: لقد حاول ابن هشام وهو في حومة العرض والشرح أن يجد توافقاً وانسجاماً بين فروع المسألة المعيَّنة التي يتحدّث فيها ليخرج أخيراً بما يشبه القاعدة أو الضابط النحوي.

خامساً: ومحاولته إيصال المعلومات النّحوية إلى أذهان المتعلمين دفعتْه كما رأينا إلى استخدام وسائل تعليمية معينة، فهو تارة يثير الأسئلة ليجيب عليها، وتارة يضيع التمارين الإعرابية، وتارة أخرى يعرض الاحتمالات الإعرابية ويبيَّن وجوه الإعراب في بعض الشواهد والأمثلة منبهاً على مواطن كي لا يقع فيها الدّارس.

سادساً: اهتّم ابن هشام بشواهده، سواء كانت قرآنية أو شعرية أو أحاديث نبوية كريمة، أو من كلام العرب وأمثالهم. وكان القرآن الكريم المنبع الرئيس لشواهده، فالتجأ إليه كثيراً، وحام حول القراءات - واستشهد بالمشهور منها والشاذ على السواء، ثم يلي القرآن الكريم الشعر العربي، فالأحاديث النبوية، فأقوال العرب وأمثالهم.

سابعاً: اهتم ابن هشام بأصول النحو من سماع وقياس وعلل، وعوامل، وبدا من خلال شرحه موقفه آزاء هذه الأصول جليّاً واضحاً.

ب) أمّا الجواب عن السؤال الثاني وهو عن انتمائه لإحدى المدارس النحوية المتعددة فأقول:

لا يمكن وضع ابن هشام في صَّف مدرسة نحوية معينة، فلم يكن بصرياً، أو كوفياً ، أو بغدادياً، فهو في مجال الدراسات النحوية شخصية مستقلة تجري وراء الحقيقة العلمية تأخذها عن أي وعاء شاءت وبغض النظر عن بصريته أو كوفيته أو بغداديته وبغض النظر عن كونه لنحوي طارت شهرته، أو لنحوي لم تنعال صياحته.

لقد سلك صاحبنا في دراساته النحوية مبدءاً قائماً على الاختيار المبني على الفهم والاستيعاب، والمسّور بالدليل والحجة لكل ما يختاره وما يرفضه.

وإذا كان قد بدا لنا مدافعاً عن آراء البصريين، ومجارياً لهم، فلم يكن انسياقه هذا بارداً لا حياة فيه، ولا تأمّل، وإنّما هو انسياق صادر عن فكر

حر متجرد عن كل عصبية لذلك وقف في كثير من الأحيان بجانب الكوفيين، مؤيداً آراءهم ومحتّجاً لها، ومن هنا يبدو عمق الرجل وتمكنه من المنافحة والمحاججة.

وكأنَّ ابن هشام قد فطن إلى أنَّ البصريين على الرغم من تصدرهم عالم النحو باعتبارهم أوائل مَنْ سنّوا أحكامه وبنوا قواعده، إلا أنّهم ليسوا أئمة النَّحو الذين لا يأتي آراءهم بُعد، أو يعتريها زلل، فلكلَّ جماعة أخطاؤها وهفواتها، ونحن إذا أسلمنا باحتكار البصريين للنحو، لما احتجنا إلى الدراسات والأبحاث ولا نبهمت علينا ثروة كبيرة في هذا الضّرب من العلوم.

ومن نافلة القول أن أُقررَّ أنَّ إنسياق ابن هشام وغيره من المتأخرين اندلسيين ومصريين وراء آراء البصريين وتأييدهم لها، لا يعني بصريتهم، لأنَّهم لم يكونوا في تأييدهم ذلك يسلكون مسلكاً مقصوداً، إنَّما غاية الأمر هو توافق في المبدأ العلمي في الاختيار والدرس، والدليل على ذلك أننا نجد هؤلاء في مواضع كثيرة يشتطون لأنفسهم مسلكاً يخالف ما ذهب إليه نحاة البصرة.

لقد وجدنا ابن هشام مثلاً، لا يغالي في تأويل ما لم يسمع عن العرب إلاّ نادراً كما فعل البصريون، ولكنَّه في ذات الوقت لا يتطرف في طلب الشواذ كما فعل الكوفيون، وإذا كان قد انتخب من آراء أية مدرسة حيناً فانّما

وجدناه يشاهرها الخلاف حيناً آخر، وبذلك تبدو شخصيته المستقلة التي تلتمس الدليل أنّى وجد، وترفض أن تنماع وسط هذا الجو المشحون بالخلافات، وتعدد الآراء والاتجاهات.

وإذا جاز القول بوجود (مدرسة نحوية مصرية) فيكون ابن هشام إمام هذه المدرسة وعلمها، وأنبه تلاميذها بدون منازع وآيته في ذلك تراثه الضخم الذي شغل الدارسين ولا يزال يشغلهم على مدى القرون الماضية؛ لأنّه يحمل في ثناياه أصالة العمل الجاد، وعمق الأفكار، والجديد المبتكر في أسلوب التأليف النَّحوي. ونشمّ ظلال ذلك بوضوح في كتابه شرح اللمحة.

وإذا كانت الدراسات النَّحوية في مصر التي بدأت مبكرة كما أسلفت قد وضحت معالمها عند ابن مالك، والتحمت بأبي حيان فقد بلغت غايتها وتفويقها، وجديتها بابن هشام، ولا أغالي إذا ما قلت إنَّ الأمة الأسلامية لم تقدّم نحوياً مثل ابن هشام على امتداد القرون السبعة المنصرمة. فهو الشخصية النَّحوية التي ظلّت متميزة عن غيرها منذ أن عرفت، ولقد تجَّلت في مصنفات لا تزال نابضة بالعطاء. وبدت سافرة مكشوفة يمكن تحديد ملامحها بالنقاط لآتية:

أولاً: أنَّ ابن هشام من أولئك النّحاة المتأخرين القلائل الذين استقلوا في نظرتهم لمسائل النَّحو على نحو يجعله متميزاً عن غيره من الجامعيين

وأصحاب الحواشي والهوامش والنقولات، فهو حين يتخير من آراء النّحاة لا يكون كحاطب الليل، وشتان ما بين ناقل ما تقع عليه عيناه في كتب السابقين دون نخل أو تخير، ودون ترتيب أو تبويب ثم يركم نقوله ركماً لا أثر فيه لعقليته وشخصيته، وبين عالم متأمل فيما يقرأ ويقول، عالم خصب التفكير، قوي الذهن والحجة، يربي دراساته من ثاقب فكره ما يوسمها بالجدّية والأصالة.

ثانياً: وأنّه لم يجرِ في حلبة مدرسة بذاتها، ولم يقتفِ أثر نحوي بعينه كما قلت، فهو على انتصاره لمذهب البصريين، لم يرصد الأبواب بوجه آراء غيرهم من الكوفيين والبغداديين والأندلسيين إنْ وجدها جديرة بالاتباع.

ثالثاً: ووضحت شخصيته في تعليقاته ومناقشاته للنحاة، ونقده لآرائهم وترجيحه ما يراه منسجماً مع ما يفكر به، وقد ساعدته على ذلك ثقافته الواسعة التي هيأت له ذوقاً رفيعاً، وقوّة خلاقة، وتمكن من أغوار المسائل النّحوية ودقائقها.

رابعاً: وبدت شخصيته أيضاً فيما استدركه على من سبقوه من النّحاة من أحكام وآراء اجتهادية هي من بنات أفكاره، ونتاج ثقافته.

خامساً: وابن هشام شخصية نحوية جريئة ما في ذلك شك، نجد أثر هذه الجرأة شائعاً في ثنايا صفحات شرحه، لا يكاد يغيب على المتأمل فيه، وجرأته هذه هي التي هيأت له تسليط الأضواء على أفكار النّحاة السابقين

له والمعاصرين، مهما ذاع صيتهم وطارت شهرتهم، وكثيراً ما اتخذ في شرحه موقف (الأستاذ) الذي لا يبارى، والَّذي من حقَّه إلزام الآخرين بقبول واعتبار ما يخالفها سفهاً وخطلاً.

سادساً: وابن هشام إلى جانب هذا كلّه يبدو من خلال شرحه (حادّ المزاج) وهذا النوع من الناس يقوي بروز شخصياتهم فيما يكتبون، أو يقولون وما يعالجون من علوم.

لا سيَّما إذا كانوا معتدين بأنفسهم، صادقين (باعتبارهم) فيما يقرِّرون.

جـ) وأمَّا ما قدَّمه ابن هشام للدراسات النَّحوية وللتراث العربي، فهما لا غبار عليه أنّ ظهوره يمثِّل مرحلة جديدة في عالم النَّحو، تنبئ عن تجديد ما انقطع من تراث السابقين، بعد أن راح جلّ المتأخرين يلهثون وراء هذا الرأي وذاك دون التماس للحجة أو طلب للدليل، أو استقلال للفكر، فكان ظهور ابن هشام مظاهرة جديدة نشطة سارت بالدراسات النَّحوية خطوات حثيثة دائبة، خلصت وراءها حركة مستمرة من التأليف لا توجد في مسيرتها هدأة، ولا بين أجزائها قطعية، انتظم تحت رايتها كثير من علماء مصر بصورة خاصة أمثال: ابن عقيل المتوفى سنة (٧٦٩هـ) وابن الضائع[1]

(١) ترجمته في: شذرات الذهب: ٦/ ٢٤٨.

المتوفى سنة (٧٧٦هـ) الدماميني[١] المتوفى سنة (٨٣٧هـ) والشمني الاسكندري[٢] المتوفى سنة (٨٧٢هـ) وخالد الأزهري[٣] المتوفى سنة (٩٠٥هـ) والسيوطي المتوفى سنة (٩١١هـ) والأشموني[٤] المتوفى سنة (٩٢٩هـ) والشنواني المتوفى سنة (١٠١٩هـ) والشيخ يس المتوفى سنة (١٠٦١هـ) ومحمد الأمير صاحب حاشية المغنى المعروفة، والصَّبان المتوفى سنة (١٢٠٦هـ) والدسوقي المتوفى سنة (١٢٣٠هـ).

فكلّ هؤلاء وغيرهم مدينون لابن هشام بغزارة العلم، وثراء العطاء، فما من مصَّنف لأيّ منهم إلاّ وابن هشام أحد مشاربه البارزة.

وبعد:

أليس من حقي أن أقول: إنَّه إذا كان النحو العربي قد بدأ في البصرة بسيبويه، فإنَّه قد انتهى في القاهرة بابن هشام.

---

(١) ترجمته في شذرات الذهب: ٧/ ١٨١.

(٢) ترجمته في شذرات الذهب: ٧/ ٣٢٦، الضوء اللامع: ٧/ ٦٥٥.

(٣) ترجمته في شذرات الذهب: ٨/ ٢٦، الضوء اللامع: ٣/ ٦٦١.

(٤) ترجمته في: شذرات الذهب: ٨/ ١٦٥، الضوء اللامع: ٦/ ٥.

نتائج البحث

أولاً: نحّى البحث عقابيل الزمن من عمل جليل من أعمال ابن هشام، وخلص إلى اعتبار اظهار المخطوط إلى الوجود كسباً للتراث النَّحوي لما اشتمل عليه من مّادة علمية رصينة يرقى بها إلى صفّ أشهر آثار ابن هشام.

ثانياً: وقف البحث عند كتاب (اللمحة البدرية) لأبي حيان فكشف عن مادته ومنهجه، وشروحه والغاية من تأليفه، وبيَّن رأي ابن هشام فيه ووجوه مخالفته له بالتفصيل.

ثالثاً: عرَّف البحث ابن هشام مفصلا، عصره، وحياته، وبين مظاهر الحركة الثقافية في ذلك العصر، وأسباب نشاطها، واتِّجاهات الدراسات النَّحوية فيه، ثم وقف مليَّاً عند نشأته وأسرته، وثقافته، ومذهبه الفقهي، ونشاطه العلمي، وشيوخه وتلاميذه.

رابعاً: فصَّل البحث القول في مؤلفات ابن هشام، فدرس أسباب كثرتها وعيَّن المطبوع منها والمخطوط والمفقود، وأشار إلى أماكن الكتب المخطوطة، ووقف عند أشهر المؤلفات مبيِّناً مادتها العلمية ومنهج ابن هشام فيها.

خامساً: وسَّع البحث القول في دراسة كتاب (شرح اللمحة البدرية) فثبت عنوانه ووثق نسبته وأشار إلى زمن تأليفه، وبيَّن مصادره وأسلوب صاحبه ومنهجه وأبرز الروح الفقهيه والجدلية عند مؤلفه.

سادساً: عقد البحث موازنة بين منهج شرح اللمحة ومادته العلمية وبين أشهر كتب ابن هشام الأخرى، وكشف الآراء التي قرّرها ابن هشام في الشرح مخالفاً ما قرره بشأنها في بعض مصنفاته، وأوضح ما وراء ذلك من الدلالات والاسباب.

سابعاً: تحدَّث البحث عن بعض الوسائل المنهجية التي اتبعها المؤلف لتقريب المادة العلمية لأذهان المتعلمين، كالتدريب على الإعراب، وايراد الاحتمالات الإعرابية المتعددة لبعض الشواهد والتنبيه على الصائب منها، والاهتمام بالحدود النَّحوية واصطلاحاتها.

ثامناً: درس البحث موقف ابن هشام من المدارس النَّحوية المختلفة، وبيَّن وجوه مخالفته وموافقته لآراء كلّ منها، ثم حدد موقفه من قواعدها المتضاربة المتشبعة.

تاسعاً: استقصى البحث آراء ابن هشام الاجتهادية، وكشف عن شخصيته الإستقلالية في الدراسة والبحث، وبيّن ملامح هذه الشخصية وأبعادها العلمية، ومنهجها في البحث والاستقصاء والنقد وأشار إلى ما قَّدمته للدراسات النّحوية وللتراث العربي من عطاء متعدد الجوانب والوجوه.

النسخ المعتمدة في التحقيق

حظي كتاب (شرح اللمحة البدرية في علم العربية) بوجود ثلاث نسخ منه هي كلّ ما وقع بين يدي، وجميعها محفوظ في مكتبات مصر العربية، وقد أشار كارل بروكلمان إلى وجود نسختين هما النسختان الموجودتان في دار الكتب المصرية وأغفل ذكر النسخة الثالثة والموجودة في مدينة سوهاج بالجنوب المصري[1].

وقد اعتمدت النسخ الثلاث في تحرير النّص وتحقيقه بعد أن جعلت نسخة مدينة سوهاج أصلاً في هذا العمل. وإليك بياناً بأوصاف كلّ نسخة.

أولاً: نسخة الأصل:

وهي موجودة في مكتبة بلدية سوهاج برقم (١٣٨ نحو) وفي معهد أحياء المخطوطات التابع لجامعة الدول العربية بالقاهرة صورة مصغرة عنها (ميكروفيلم) تحت رقم (٩٨ نحو) استطعت أن أحصل على نسخة له بالتصوير الشمسي.

تقع هذه النسخة في مئتين وخمس عشرة صفحة، متوسطة الحجم، مقاسها ١٩×١٤سم، ومسطرتها واحد وعشرون سطراً في كل سطر منها حوالي احدى عشرة كلمة.

(١) تاريخ الأدب العربي كارل بروكلمان (النص الالماني) ٢/ ١١٠، الملحق ٢/ ١٣٦.

خطّها نسخي دقيق متوسط الجودة، وغير مشكل، لم يختلف إلاّ في صفحة واحدة هي الصفحة رقم (٦٠) إذ كتبت بخط مغاير لبقية صفحات الكتاب، فهو خطٌّ كوفي متَّسم بالاعتناء والجودة.

وكاتب هذه النسخة كما هو مدّون على بعض صفحات المخطوطة وخاتمتها هو حفيد ابن الشارح محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الأنصاري.

تبدأ الصفحة الأولى من الكتاب بأبيات كتبت بخط كبير وهي:

جُمَلٌ أتتْ ولها محلّ معربُ ... سبعٌ لأن حَّلت محلَّ المفردِ
خبريةٌ حاليةٌ محكيُّةٌ ... وكذا المضافُ لها بغير ترددِ
ومعَّلقٌ عنها، وتابعُهُ لما ... هو معربٌ، أو ذو محل فاعدد
وجوابُ شرطٍ جازم بالفاء أو ... بإذا وبعضٌ قال: غيرُ مقيّد

وهذه الأبيات الأربعة وغيرها وجدتها مسطورة في كتاب الأشباه والنظائر للسيوطي وقد نسبها للشيخ بدر الدين بن أمّ القاسم.

وتحت الأبيات المذكورة مباشرة كتب وبأحرف كبيرة عنوان الكتاب واسم المؤلف بالشكل الآتي:

شرح اللمحة البدرية في علم العربية

الشيخ الأمام العالم العلامة

جمال الدين بن هشام الأنصاري رحمه الله

وعلى الصفحة نفسها جملة تملكات أولها سنة (٩٣٨هـ) كتب: ملكه من فضل ربِّه الجليل محي الدين سعد بن علي بن ناصر الدين.

ثم تشَّرف بملكها الفقير لله يحيى الشهاوي سنة (١٠٣٥هـ) ثم انتقلت إلى موسى بن عبد الله الحنبلي سنة (١١١٠هـ) ثم وقفت لمحمد بن رفاعة زمناً، ثم آلت إلى مكتبة الأمير فاروق بمدينة سوهاج كما هو مبيَّن في الختم الموجود على الصفحة الأولى، وفي صفحات أخرى.

وفي الطرف الأعلى من الزاوية اليسرى كتبت عبارة: (شرح اللمحة البدرية في علم العربية للجد رحمه الله)، وقد تكرّرت هذه العبارة في الموضع نفسه في الصفحات: ٦١، ٨١، ١٠١، ١٢١، ١٤١، ١٦٥.

أما الصَّفحة الأخيرة من المخطوط فتنتهي بقول ابن هشام: «الحمد لله أولاً وآخراً وصَّلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلَّم».

وبعده تاريخ الإنتهاء من النسخ فقد كتب الآتي: «نجز ذلك على يد كاتبه حفيد ولد الشارح رحمه الله محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله الشارح بن هشام الأنصاري الحنبلي لطف الله به وبالمسلمين وذلك في اليوم المبارك الثاني عشر من شهر الله المحرم سنة (٩١٥هـ) وحسبنا الله ونعم الوكيل».

وتحت تاريخ النسخ دوّن الدعاء الآتي: «اللّهم نجز لي الأمر رزقي واعصمني من الحرص ومن التورط فيه ومن الهم به، ومن الذلّ للخلق بسببه، ومن التفكير والتدبير في تحصيله، ومن الشحَّ والبخل بعد حصوله، وأجعله سعياً لاقامة العبودية ومشاهدة أحكام الربوبية اللَّهم تولَّ أمري بذاتك، ولا تكلني إلى نفسي طرفة عين ولا أقل من ذلك، واهدني إلى

الصراط المستقيم صراط الله الذّي له ما في السموات وما في الأرض، ألا إلى الله تصير الأمور، وصلى الله على سيدنا وآله وصحبه وسلَّم».

وقد اعتمدت هذه النسخة أصلاً في التحقيق على الرغم من وجود نسخة أخرى تسبقها في تاريخ النسخ، وهي نسخة (ب) لاعتبارات معيَّنة أجملها في الآتي:

أولاً: قلّة السقط فيها والتحريف، فهي متكاملة يكاد الباحث يقطع بكاملها على الرغم مما عملت بها عوادي الزمن من تهويشات، إذ أتت الرطوبة على كثير من صفحاتها، واختلطت حروفها مع بعضها البعض وجعلت العسير على الباحث قراءتها إلاّ بصعوبة، وتفحص دقيق، فكان وجود النسختين الأخرين عوناً على تدوين النص بصورته المرجوة.

ثانياً: ناسخها حفيد ابن الشارح محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله أحد النابهين في علم النّحو في زمانه، يدلّ على ذلك هوامشه السديدة التي نثرها في مواضع متفرقة من صفحات الكتاب.

ثالثاً: يبدو أنّ ناسخها قد قابلها على الأصل المنقولة عنه بوعي وادراك، أو أنَّه قد ملك نسخاً عديدة استقصى منها نصّه المهذب، بدليل اشارته إلى ذلك في هوامش النسخة التي اعتمدتها، وذلك بأن يذكر قوله: «وفي نسخة الأصل، وفي الأصل كذا ولعلّه هو الصواب....الخ».

رابعاً: كثرة الهوامش والتقييدات الصائبة في هذه النسخة، التي تعكس فهم الناسخ العميق لمسائل النّحو، وهذا ما يطمئن الباحث ويكسب المخطوط ثقة وأمانة.

ثانياً: نسخة (ب)

توجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٥٨٨) ضمن مجموعة مكونة من ثلاثة كتب:

أولها: الكتاب الَّذي نحن بصدده.

وثانيها: كتاب شرح الشذور لابن هشام أيضاً.

وثالثها: كتاب زوائد الشذور بشرح زوائد الشذور لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن زيد الدين الشافعي البرماوي المتوفى سنة (٨٣٦هـ).

ورقها صقيل يضرب إلى الصفرة وخطها نسخي دقيق متوسط مقاسها ١٩×١٤سم ومسطرتها (٢١) سطراً في كلّ سطر حوال (١٣).

تبدأ الصفحة الأولى بعنوان الكتاب فقد دوّن الآتي: شرح اللمحة البدرية في علم النّحو تأليف الأمام العالم العلامة جمال الدين أبو محمد بن عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام رحمة الله عليه.

وتحت اسم المؤلف كتب: «توفى رحمه الله تعالى في يوم الجمعة خامس ذي القعدة سنة احدى وستين وسبعمائة (٧٦١هـ)».

وتحته: «ومنه أيضاً كتاب شرح الشذور لابن هشام وكتاب زوائد الشذور للبرماوي» وفي الزاوية العليا من الجهة اليمنى كتب: «ملكت هذه الكتب الثلاثة في جمادى الآخر سنة ثلاث وستين وتسعمائة».

وفي الزاوية العليا من الجهة اليسرى كتب: فضل الله حسن للتومرتشي، وتحته كتب اسم: أحمد بن محمد الفيومي.

وتنتهي الصفحة الأخيرة من المخطوط بقول الشارح: «والحمد لله أولاً وآخراً ظاهراً وباطناً سراً وعلانية، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه وسَّلم تسليماً كثيراً، ورضي الله عن أصحاب رسول الله أجمعين».

وتحته كتب الآتي: نجز تعليقه في شهر جمادى الأولى سنة (٨٧٦) من الهجرية النبوية.

وفي الطرف الأيمن من منتصف الصفحة الأولى كتب الآتي:

«تم نسخها في سابع صفر عام (٨٧٦هـ) على يد الفقير لله تعالى محمد بن محمد ابن أبي بكر البلبيسي غفر الله له ولولديه».

وأهم ما يلاحظ على هذه النسخة هو الآتي:

أ) كثرة السقط والتحريف ممّا لا يطمئن المحقق إليها.

ب) يغفل الناسخ ذكر متن اللمحة ويكتفي بايراد اسم الباب ويتبعه بعبارة: إلى آخره.

جـ) كثرة الأخطاء الإملائية والنَّحوية مما يدل على أنَّ ناسخها كان ضعيفاً في علمه ولغته وإليك أمثلة مما عثرت عليه من هذه الأخطاء.

لها (حالتين) بدل (حالتان)، وفيها (ضميراً مستتراً) بدل (ضمير مستتر)، فلا (يخل) بدل (يخلو) لا يصوغ بدل (لا يسوغ). نكراة بدل (نكرات) وزلزلة بدل (زلزلت).

فضلاً عن وجود كلمات كثيرة لم تكتب على ما نعرفه اليوم من قواعد الاملاء فهؤلاء كتبت غير مرة (هاولاء) على حين حذفت الهمزة من (يسأل) و(مسألة) و(جاءني) فكتبت: يسل، ومسلة، جانى.

والنّاسخ كذلك لا يميل إلى اثبات الهمزة المتفرقة بعد ألف المد مثل: أشياء، وابتداء واسماء وأجزاء.

د) تقديم بعض الأسطر على بعض، واضطراب الجمل، واستعمال ألفاظ لا تتناسب والمعنى المطلوب، تدوّن دون فهم لسياق الكلام.

ثالثاً: نسخة (جـ):

توجد هذه النسخة في دار الكتب المصرية برقم (١٢٢٢ نحو) وتقع في مائة وستين صفحة من الحجم المتوسط، مقاسها ٢٥×١٨سم، ومسطرتها (٢١) سطراً في كلّ سطر منها حوالي (١٢) كلمة.

خطّها نسخي دقيق متوسط الجودة، وغير مشكل، ولم يختلف إلاّ في الأسطر الأخيرة للصفحتين ١٤٣، ١٤٥.

تبدأ الصفحة الأولى من المخطوط بأبيات من الشعر الشعبي المصري مرتبك الوزن والقافية، ويبدو أنَّ ناسخ هذه النسخة قليل الدراية بعلم لغته كصاحبه ناسخ (ب) والأبيات تقول:

أنا (ايش) حيلتي يا محبوبٌ في أمر تقَّدرْ ومنْ ذايرّد المكتوبَ إذا ما تسطر
فريقُ أهل اليمن عندكمُ خبرُ شجوني أنا ما نسيتُ أحبابي هم نسوني
وهل عندكُم ما عندي وإلاّ سلوني فقلْ لي على ما تعَّهد فيك سكوني
فريقُ اليمن مذْ خفقَ فعاتبتُ قلبي فقالَ لي عيونكُم تعشقُ أنا

(ايش) كان ذنبي

ألا يا عيوني مهلا كم تصبْى فلا الجفنُ يكففُ دمعهٌ ولا همْ
ألا يا عيوني مهلاً كم تصبْى فلا الجفنُ يكفف دمعه ولا هم

(يجونى)

أنا (ايش) حيلتي يا محبوب في أمر تقدَّرْ ومنْ ذايرّد المكتوب إذا ما تسطر
ألا يا فؤادي الملهوفَ كم (تبص) على بعد الأحباب سريعاً (يجونى)

وتحت هذه الأبيات كتب عنوان الكتاب على الوجه الآتي:

«شرح اللمحة لأبي حيان الأندلسي»

وفي أعلى الصفحة نجد تاريخ النسخ وهو: نهار (الاثنين) في سادس عشر من رمضان المعظم من سنة عشر بعد الألف.

وتحته عبارة: «الحمد لله نوى نحسن».

أما الصفحة الأخيرة فتنتهي بقول الناسخ: «آخر ما سطره البنان بعون مدد الملك الحنان من هذا الشرح المفرد في مباحث دقيقة، ونكت لطائف وحقائق على يد الفقير الملتجيء إلى الله المنَّان الحقير مصطفى بن سليمان الكردي عفا عنهما آمين، وذلك نهار (الثلاثاء) في سادس عشر من رمضان المعظم سنة عشر بعد الألف أحسن الله ختامها آمين».

وفي الطرف الأيسر من الجهة اليسرى دون الآتي:

دعاء الجوهر والسلطان والوزير وأبيه:

وكمْ لله من لطف خَفِي ... يدقُّ خفاه عن فهم الذكِّي
وكم عزٍ أعاد اللهُ يسراً ... (وفي لوعة الصِّب الشجى)
وكم أمرٍ تشابهَ صباحاً ... وتعقَّد بالمَّرة بالعشي
إذا ضاقتْ بكَ الأسباب يوماً ... فثقْ بالواحد الصمدِ العلي
توسَّل بالنبي في كلِّ صعْب ... يهونُ إذا تُوسل بالنبي

وما قلناه من الملاحظات العامة حول نسخة و(ب) من كثرة السقط والتحريف، وكثرة الأخطاء الإملائية والنّحوية، واضطراب الجمل، يمكن أن يقال عن هذه النسخة مضافاً إليه الآتي:

أ) توزعت صفحات هذه النسخة على ثمانية كراريس في كل كراس عشرون صفحة.

ب) لم تخلُ هذه النَّسخة من بعض الهوامش والتقييدات لإبراهيم شاكوري الطرابلسي، منقول بعضها عن شرح اللمحة البدرية لشمس الدين البرماوي اشرت إليها متى وجدت في ذلك فائدة.

جـ) يشير الناسخ بعبارة (راجع نسخة أخرى) إلى سقوط بعض الجمل والعبارات.

د) يرمز أحياناً لسيبويه بـ(س).

منهج التحقيق

لما كانت الغاية من التحقيق هي إحياء تراثنا الفكري الضخم وتهيئوته بين أيدي أكبر مجموعة من المطلعين والدارسين، خدمة للعربية، ووفاء لأصحاب ذلك التراث، واعترافاً بما قدّموه من اعمال رفيعة خلافة للثقافة العربية، كان لزاماً على المحقق أن يدلّ على وفائه هذا باحترام النصّ واخراجه صحيحاً سليماً كما وضعه المؤلّف دون المساس بجوهره إلاّ بما تقتضيه أصول القواعد اللغوية والإملائية المعروفة، هذا التزمت في تحقيق الكتاب بعد تحريره مسلكاً واضحاً حرصت على أن يكون من أبرز سماته ما يأتي:

أولاً: تحرير النّص بدّقة وأناة، على وفق القواعد المتبعة اليوم فلم أتقيد بالنَّص الأصلي في هذا المجال.

ثانياً: طابقت نسخة الأصل المعتمدة في التحقيق مع النسختين الأخريين وأثبتت أوجه الخلاف ونبَّهت على مواضع الخطأ والسقط في كلّ نسخة.

ثالثاً: أشكلْت النص بما يتّفق وقواعد الإعراب، وقمتُ بتصحيح ألفاظ وردت في المتن تخالف تلك القواعد، وأشرت إلى ذلك في الحواشي.

رابعاً: إذا كان الساقط من نسخة الأصل اثبته بين معكوفين متقابلين (....) وضعت عند بداية النقض معكوفاً يعلوه رقم ثمّ اغلقته عند نهاية النقص ووضعت الرقم ذاته، وما رسمته في النص رسمته في الحاشية غير إنني وضعت الرقم داخل المعكوفين وقلت: ساقط من الأصل.

فإن كان الساقط من نسخة (ب)، أو (جـ) فقد وضعته بين معكوفين متخالفين).....(ووضعت الرقم فوق المعكوف الأول والثاني، وقلت في الحاشية: ساقط من كذا إلى المعكوف الآتي:

خامساً: الاعتناء بتخريج الشواهد الواردة في المتن من آيات قرآنية كريمة وأحاديث نبوية شريفة، ونصوص شعرية ونثرية، سالكاً في ذلك المنهج الآتي:

أ) بالنسبة للشواهد القرآنية:

- أشرت إلى رقم السورة ورقم الآية.
- أكملت الآية إن كان ثمة ضرورة، أو دّونت منها ما يدلّ على المعنى المطلوب.

- قمتُ بضبط الآية ضبطاً تاماً.
- عدت إلى كتب القراءات مشيراً إلى أصحاب القراءة، ومن خالفهم مدلاً على ذلك بمراجع تلك القراءة في أكثر من مصدر متى ما وجدت إلى ذلك سبيلا.
- فسرت بإيجاز ما صعب من بعض ألفاظ الآية.
- قمتُ بتخريجها من كتب الأحاديث المعروفة وفي أكثر من مصدر ذاكراً رواياتها المختلفة أنْ وجدتْ.
- أتممت ما رواه الشارح منها ناقصاً.
- بيّنت موضع الشَّاهد فيها إنْ كان غامضاً.

جـ) الشواهد الشعرية:

- قمتُ بضبطها بالشَّكل وبينت وزن كلّ منها.
- أشْرت إلى اسم قائلها، وعّرفت به مختصراً، وأحلت إلى بعض مراجع ترجمته وأنْ وجد للقائل ديوان أشْرت إلى موضع البيت منه.
- بينت موضع الشاهد متى ما وجدت لذلك ضرورة.
- شرحت الألفاظ المبهمة والصعبة فيها، وبينت المعنى العام لبعضها.
- ذكرت المواطن التي ورد فيها البيت كاملاً أو ناقصاً ومنسوباً لقائل معين. ثم ذكرت المواطن التي ورد فيها البيت كاملاً أو ناقصاً وبلا نسبة.
- اختلفت رواية بعض الأبيات فبينت ذلك مفصلاً.

جـ) أقوال العرب وأمثالهم:

خرّجتها من أهم كتب الأمثال، وبينت سبب اطلاقتها واسم قائلها إنْ وجدت لذلك أصلاً، فإن كان الكلام الوارد في المخطوط غير موجود في كتب الأمثال بينت أهم الكتب النّحوية التّي ورد فيها، أو خرَّجته من كتب التاريخ والسيَر.

سادساً: عرَّفت بأعلام المتن، وأشرت إلى أشهر المؤلفات التي ترجمت لهم، وحاولت ترتيبها بحسب قدمها معتمداً سنة وفاة مؤلفها أساساً في ذلك. وإذا تكررّ العلم في موضع آخر - وهذا ما يحصل كثيراً - اكتفيت بالترجمة الأولى واحلت عليها.

سابعاً: تتبعت الآراء والأقوال التي طرحها المؤلف وأشرت إلى أماكنها في أكثر من مصدر، مبتدءاً بمؤلف صاحب الرأي إنْ وجدت له مؤلفاً.

ثامناً: قمت بالتعليق على بعض المسائل التي طرحها الشارح من وجهة نظر واحدة، وبينت مسائل الخلاف فيها وأشرت إلى أهمَّ الكتب النّحوية التّي تكفلت بايراد هذا الخلاف. وحاولت تبسيط القول فيما ذكره الشّارح عن بعض المسائل إنْ رأيت في كلامه غموضاً وصعوبة.

تاسعاً: حاولت إحالة القارئ إلى أشهر المراجع النّحوية لأكثر المسائل التي خاض فيها الشّارح وخاصة في دراسته للحروف على اختلاف أنواعها.

عاشراً: وردت في المتن ألفاظ تحتاج إلى الشّرح والتفسير فشرحها وفسَّرت معانيها.

حادي عشر: ألفيت في المتن بعض الألفاظ القليلة غير مستقيمة فحاولت تقويمها بما يتناسب وسياق الكلام من زيادة كلمة أو حرف ونبّهت على ذلك في الحاشية.

الثاني عشر: أشرْت بخطين مائلين وسط الكلام إلى إنتهاء صفحة الأصل المخطوط وإبتداء صفحة أخرى ووضعت رقم الصفحة المنتهية بينهما.

ثالث عشر: تيسيراً على المطلعين ولعدم وجود عناوين لأكثر المواضيع التي ضمّها الكتاب فقد قمتُ بوضعها محصورة بين معكوفين متقابلين.

رابع عشر: بينّت نوع المرجع إنْ كان مخطوطاً أو مصَّوراً أو رسالة جامعية فرمزت للمخطوط بالحرف (خ) وللمصّور بالحرف (م) وللرسالة بالحرف (ر) ورمزت للمجلات المعتمدة في الدراسة بالحرف (د).

خامس عشر: أعطيت لهوامش نسخة الأصل ما اعطيته في المتن من الجهد والبذل، فخرجت الأقوال، والشواهد، وعرفت بالاعلام وفعلت مثل ذلك فيما وجدته سليماً من هوامش النسختين الأعربين.

سادس عشر: ختمتُ التحقيق بفهارس لكلّ ما ورد في الكتاب من شواهد مختلفة، وأعلام وقبائل، وكتب، واتبعت ذلك بفهرس خاص بمسائل الكتاب.

القسم الثاني
الكتاب محققا

بسم الله الرحمن الرحيم

(وصلّى الله على سيدنا محمد وآله)[١] (ربِّ يسِّر وأعِنْ)[٢].

قال الشيخ الإمام العلاّمة أستاذ المتأخرين، لسان العرب[٢] (وترجمان الأدب) فريد دهره ووحيد عصره وسيبويه زمانه[٢]، جمال الدين أبو محمد عبد الله (بن يوسف بن أحمد بن عبد الله)[٣] بن هشام الأنصاري (تَغمَّده الله برحمته، واسكنه فسيح جنته، بمنِّه وكرمه بمحمد وآله)[٤]:

أمَّا بعدُ:

حمداً لله حقَّ حمده، والصلاة والسلام على سيدنا (محمد نبيه وعبده)[٥]، وآله وصحبه وبعده.

فهذه نكت حررّتها على اللمحة البدرية في علم العربية، لأبي حيان الأندلسي[٦]، مكمّلة من أبوابها ما نقص، ومبسلة من أذيالها ما قلص، ومستهدية لواضعها من أُولي الألباب دعاء يستجاب، وثناء يستطاب،

---

(١) زيادة من: ب،جـ.

(٢) ساقط من: ب،جـ.

(٣) زيادة من: ب، جـ.

(٤) كذا في الأصل: جـ. وفي ب: «رضي الله عنه».

(٥) كذا في: ب، جـ. وفي الأصل: «وعبده محمد...».

(٦) هو أثير الدين أبو محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان النفري الأندلسي.

والله المسئول منه[١] حسن التوفيق، وأن يسلك بنا إلى الخيرات أسهل طريق بِمنّه وكرمه[٢].

(١) سقطت «منه» في: ب.

(٢) في جـ: «ويمنه».

الكلمة والقول

قال:

«الكلمة قول موضوع لمعنى مفرد».

أقول:

قدَّم النظر في الكلمة قبل النظر في الكلام، لأنَّ المفرد سابق على المركب طبعاً، فانبغى أن يسبقه وضعاً، ومن ثم عيب على الجزولي[1] وابن معط[2]

---

(١) الجزولي: هو أبو موسى عيسى بن عبد العزيز يللبخت بن عيسى البربري الجزولي المراكشي، وجزول بطن من البربر، ويللبخت اسم بربري معناه: ذو الحظ، أحد نحاة الأندلس ومن تلاميذ ابن بري وهو شيخ أبي علي الشلوبين وابن معطي، متوفى بمراكش عام (٦٠٧هـ) وقيل عام (٦٠٥هـ)، له القانون - ويسمّى - بالمقدمة- وهي حواش على جمل الزجاجي.

ينظر: ترجمته في: أنباه الرواة: ٢/ ٢٣٦ -٢٣٧، البلغة في تاريخ أئمة اللغة للفيروزابادى: ١٧٩.

(٢) ابن معطي: هو أبو الحسن يحيى بن معطي بن عبد العزيز زين الدين الزواوي، المغربي النحوي، كان مبرزاً في العربية، قرأ على الجزولي، واقرأ النحو بدمشق مدة ثم بمصر، ولد سنة (٥٦٤هـ) ومات سنة (٦٢٨هـ). ومن آثاره:ألفيتهُ، والفصول الخمسون (محقق) وشرح أبيات سيبويه وغيرها.

ينظر ترجمته في: معجم الأدباء: ٢/ ٣٥-٣٦، وفيات الأعيان: ٥/ ٢٤٣، البداية والنهاية: ١٣/ ١٢٩، مرآة الجنان: ٤/ ٦٦، بغية الوعاة: ٢/ ٣٤٤.

فأنهما عكسا هذا المنهاج، وربّما حسن بعضهم صنيعتها[١]؛ لأنّ الكلام هو المطلوب بالذات؛ لأنّه الذي يقع به التخاطب، فتقديمه أهم. ويبقى النظر في هذين المرجحين أيهما أولى بالاعتبار؟[٢].

وأعلم أنه إذا أُريد تعريف حقيقة الشيء وتمييزه تمييزاً ذاتياً فالسبيل الموصل إلى ذلك هو الحدُّ، وطريقه أن يؤتى بالمحدود ثم يؤتى بالجنس، وهو اللفظ الدال على جوهر[٣] المحدود دلالة عامة ولا يتصور أن يكون إلا واحداً / ٢/ والقريب أولى من البعيد، لأن فيه إخلالا ببعض الذاتيات، ثم يؤتّى بالفصل، وهو اللفظ الدال على جوهر المحدود دلالة خاصة، ويكون واحداً فأكثر بحسب الحاجة[٤]. وشرط الحدّ الحقيقي أمران:

---

(١) سبب تقديم الكلام عند ابن معط هو لكونه - أي الكلام - مقصوداً في الحقيقة لحصول التفاهم بين الناس به، وقد حدّه بأنه «اللفظ المفيد المركب من كلمتين أُسندت أحداهما إلى الأخرى، وتسمى جملة» فالكلام والجملة عنده مترادفتان. وقد سلك الجزولي مسلك ابن معط هذا وحدَّ الكلام بأنه «اللفظ المركب المفيد بالوضع». وقد وافقهما في ذلك ابن عصفور في المقرب، وابن مالك في ألفيته.

ينظر: شرح ألفية ابن معطي: لأبي العباس بن الحسين الشهير بابن الخباز ص٥ مصور بدار الكتب المصرية برقم ١٨٢٣ نحو، و«للقانون في النحو» المسمى «بالمقدمة الجزولية» ص٢ مخطوطة دار الكتب برقم ٣٦٢ نحو تيمور، والمقرب لابن عصفور: ١/ ٤٥.

(٢) في: ب،جـ «الامتياز».

(٣) سقطت: «جوهر» من: جـ.

(٤) مفاد هذا الكلام: أنَّ الجنس لفظ يدلُّ على الحقيقة من حيث هي، ويشمل الألفاظ المعنوية والمهملة فدلالته لهذا عامة شاملة، وتعدد المعاني للفظ الواحد يكون متجهاً نحو الخفاء، ومبتعداً عن الايضاح، فإذا ما جئنا -بالفصل - وهو فرع من الجنس الذي هو الأصل، وضح المحدود وتخصص بمعنى معين.

وينظر: شرح المفصل: لابن يعيش: ١/ ١٩-٢٠.

أحدهما: الاطراد، وهو أنّه كلّما وُجِد وَجد المحدود.

والثاني: الانعكاس، وهو أنه كلّما انتفى، انتفى[١].

مثال ذلك: الإنسان حيوان ناطق، فكلّما وُجد الحيوان الناطق وجد الإنسان، وكلّما انتفى الحيوان الناطق، انتفى الإنسان، ومن ثم سمي حداً؛ لأنّه يمنع المحدود من الخروج عنه، وغيره من الدخول فيه[٢].

والحدُّ في اللغة المنع، ومن ثم سُمّي البواب حداداً لمنعه الأجانب من الدخول، والسّجان سجاناً لمنعه المسجونين من الخروج. قال الشاعر: (طويل)

يقولُ ليّ السجَّان وهو يسوقُني

إلى السِّجن لا تَجْزعْ فما بِكَ من بْأسِ[٣]

---

(١) أي كلما: انتفى المحدود انتفى الحد.

(٢) في هامش -ب-: «التعريف بالحد هو أن يكون جامعاً للشروط مانعاً من دخول الغير فيه، مثال قولك: الإنسان حيوان ناطق، فلا يدخل الصاهل ولا الناهق».

(٣) البيت من المنسوب إلى قيس بن الخطيم بن عدي بن عمرو بن ظفر الأوسي ويكنى أبا زيد، سُمّي أبوه الخطيم لضربه كانت خطمت أنفه. وهو شاعر مخضرم لم يسلم.
ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء: ٨٩-٩٠، والأغاني ٣/ ١، ط.دار الكتب، ومعاهد التنصيص: ١/ ٦٧، والخزانة: ٣/ ١٦٨، والبيت في ديوانه: ١٦٩، وشعره عن أبي السكيت ٤٤ أيضاً واللسان (بأس) ٧/ ٢٢١ واللسان مادة (وحد) ٤/ ١١٨، وتاج العروس: ٢/ ٣٣٠ وروايته في ديوانه شعره عن ابن السكيت وغيره (يقودني) بدل (لا تجزع).

وقد اشتمل هذا الحد[١] المذكور[٢] على أربعة ألفاظ اصطلاحية وهي: القول، والوضع، والمعنى، والمفرد، فنشرحها: أولاً ثم نفسّر الحدَّ.

فأمَّا القول، فهو في الأصل مصدر - قال - إذا نطق بلفظ مستعمل فمسماه الحقيقي نفس ايجاد اللفظ المستعمل، ثم نقل في عرف النحويين إلى الشيء المقول، وهو المراد هنا وعلى هذا فحدهُ، إذن: إنَّه اللفظ المستعمل. وذلك كـ(زيد، ورجل، وقام)، وهذا بخلاف دينْ ورفعج.

مقلوبي زيد، وجعفر، فلا يسميان قولاً؛ لأنَّهما غير مستعملين ويسميان لفظاً؛ لأنَّ اللفظ هو الطرح، ثم نقل إلى الشيء المطروح، وهذان مطروحان بلسان اللافظ إلى سمع السامع، وقد ظهر أنَّ كلَّ قول لفظ ولا ينعكس[٣].

فأمّا الوضع، فهو جعل اللفظ دالاً على المعنى[٤]، كجعل رجل دالاً على

---

(١) في الأصل: «لا تخرج» وما اثبته من: ب،جـ.

(٢) قصد به حدَّ المواضع.

(٣) سقطت «المذكور» في: جـ.

(٤) اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية، ويقع على كلِّ ملفوظ حرفاً أو أكثر ويشمل القول والكلام والكلمة والكلم، ويطلق على المهمل والمستعمل، قال المرادي(١): «إنَّ تصدير حد الكلمة بالقول أولى من تصديره باللفظ؛ لأنَّ اللفظ يقع على المهمل والمستعمل بخلاف القول فإنه لا يتناول المهمل».

أمّا الكلمة فهي في اصطلاح النحاة: لفظ وضع لمعنى مفرد وقد أُطلقت في اللغة على الكلمة مجازاً من باب تسمية الشيء بأسم بعضه كقوله عليه الصلاة والسلام: اصدق كلمة قالها شاعر كلمة لبيد:

ألا كلُّ شيء ما خلا اللهَ باطلُ
وكلُّ نعيم لا محالةَ زائلُ

=

الذكر من بني آدم، وفرس دالاً على الحيوان الصاهل[١].

وأمّا المعنى، فله معان، والمراد به هنا المفهوم. تقول: معنى: الدِّسار[٢]، المسمار، أي: مفهومه.

وأمّا المفرد، فلهم فيه اصطلاحات، والمراد هنا مالا يدلُّ جزؤه على جزء معناه حين هو جزؤه، كـ«رجل» و«فرس»، وامرئ القيس «وبعلبك» بخلاف: غلام زيد فإنه مركّب، وقولي: هو جزؤه مدخل لنحو خمسةَ عشَر، فإنَّ كلاّ منهما[٣] والحالة هذه لا يدل على معنى وإن كان في وقت آخر يدلّ على جزء هذا العدد، وكذلك عبد الله علما[٤].

=وكتسمية القصيدة بالقافية في قول الشاعر:

وكم علّمتُهُ نظمَ القوافي
فلما قال قافيةً هجاني

ينظر: شرح التسهيل على ابن مالك: حسن بن أم قاسم المرادي ج١/ ٢، ومخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٣ نحو).

(١) الوضع: هو تخصيص شيء بشيء والمراد هنا تخصيص اللفظ بالمعنى الذي يقصده المتكلم لهذا لا يُسمّى كلام النائم وما يعلم من الطيور قولاً لأنه غير مقصود.

(٢) الدّسار: -بالكسر- واحد الدسر، وهي خيوط تشد بها ألواح السفينة وقيل هي المسامير. قال تعالى في١٣/ القمر: «وحملناه على ذات ألواح ودسُر أيضاً مخففاً».

(٣) زادت جـ: «فيه».

(٤) كذا في الأصل: جـ. وفي ب.«من جزءيه».

إذا عرفت هذا فنقول: قوله: الكلمة هي المحدودة[١] و(أل) فيها لبيان الحقيقة، وتسمى أيضاً المعرَّفة للماهية[٢]، وليست للإستغراق خلافاً لمن وهم، وهي كالتي في قوله سبحانه وتعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٣] أي من هذه الحقيقة، وفيها ثلاث لغات: كَلِمة على وزن نَبِقَة وهي لغة أهل الحجاز[٤] وكَلْمة على وزنِ سِدْرَة، وكَلُمة على وزن ضَرْبَه، وهما تميمتان.

وقوله: «قَولْ» هو أول الحدِّ، وهو جنس يشمل ثلاثة أمور: الأقوال المفردة كـ«رجَل»، والمركّبة والمفيدة كـ«قام زيد» وغير المفيدة كـ«غلام زيد».

---

(١) تبسيط القول فيما ذهب إليه الشارح نقول: إنّ أجزاء لفظه - رجل- مثلاً وهي الراء والجيم واللام، لا يدل كل منها على ما دل عليه اللفظ بأحرفه مجتمعه؛ لأنّ جزء المفرد لا يدل على جزء معناه.

أمّا -غلام زيد- فهو معنى مفرد يدل على مملوكية لزيد لا مفرداً فإذا اخرجناه عن أصله بأن أطلقناه على رجل من الرجال صار هذا القول علماً وكان من قبيل المفرد مثل عبد الله، وعبد الرحمن وغير ذلك من الاعلام.

وينظر: شرح المفصل: ٥/ ١٩.

(٢) -أل- هذه هي التي يعبر عنها بـ«الجنسية» أو لبيان الماهية، أو لبيان الحقيقة، وعلامتها أن لا يصحّ حلول «كل» محلها. -وسيأتي تفصيل ذلك في موضع لاحق.

(٣) من سورة الأنبياء: ١/ ٣٠.

(٤) وهي اللغة الفصحى، وبها جاء التنزيل في مواضع كثيرة منها قوله تعالى: «كلا إنَّها كلمة هو قائلها» - من سورة المؤمنون: ٢٣/ ١٠٠، وقوله تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَةُ رَبِّكَ لَأَمْلَأَنَّ جَهَنَّمَ مِنَ الْجِنَّةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ ﴿١١٩﴾﴾ - من سورة هود: ١١/ ١١٩، وقوه تعالى:»وجعلها كلمةً باقية» - من سورة الزخرف: ٤٣/ ٢٨، وقوله تعالى: ﴿كَبُرَتْ كَلِمَةً تَخْرُجُ مِنْ أَفْوَاهِهِمْ﴾ - من سورة الكهف:١٨/ ٥.

وينظر الخصائص لابن جنى: ١/ ٢٧.

وإنّما قلنا إنّ هذا ليس بمفيد لأنّا نعني بالمفيد ما يحسن السكوت عليه[1]، وخرج بذكر القول الخط والإشارة وغيرهما، ممّا ليس بلفظ أصلاً، وخرج اللفظ الذي ليس بمستعمل كـ«ديز» لما تقدم من أن القول إنّما ينطق على المستعمل.

وقوله: «موضوع المعنى مفرد»، مجموعة فصل مخرج للمركبات كـ«غلام زيد»، وليس قوله: «موضوع لمعنى» وحده فصلاً كما قد يتوهّم من لا نظر له؛ لأنّ ذلك يقتضي أنّ القول أعمُّ من الموضوع للمعنى وغيره، وأنه احترز عن غير الموضوع. فهذا خطأ لما ذكرناه آنفاً من أنَّ القول لا يكون إلّا موضوعاً، وأشد من هذا فساداً من يتوهّم أنَّ قوله: «موضوع» وحده فصل و«لمعنى» فصل ثان، وفساد ذلك لأمرين.

• **أحدهما**: ما ذكرناه.

• **والثاني**: أنَّ الوضع لا يكون إلا لمعنى ونلخص أنَّه لا فائدة لقوله: «موضوع لمعنى»؛ لأنَّ ذلك مستفاد من الجنس، فلو قال: «الكلمة قول مفرد، لكان أولى»[2] من وجهين:

---

(١) أراه بالمفيد فائدة يحسن السكوت عليها، بحيث لا يحتاج في استنباط المعني إلى لفظ آخر لاشتمال المفيد على المحكوم به والمحكوم عليه.

(٢) لم يشترط ابن هشام في تعريف الكلمة أو الوضع؛ لأنَّه أخذ بالقول جنساً للكلمة والقول على رأيه - خاص بالموضوع- أمّا الذين عرّفوا الكلمة بأنها «لفظ وضع لمعنى مفرد»، فقد احتاجوا إلى الوضع احترازاً من غير الموضوع بإعتبار أن اللفظ الذي اتخذوه جنساً للكلمة ينقسم إلى موضوع - ومهمل.

أحدهما: أنّه أخصر[١] مع تحصيله للمعنى المقصود.

والثاني: أنّه لا يوهم غير الواقع، فإنَّ كلامه ربَّما أوهم[٢] أمرين باطلين:

أحدهما: أنَّ القول غير موضوع.

والثاني: أنَّ المركب[٣] معناه بالوضع، وإنما هذا شأن المفردات التي يتولَّى بيانها اللغوي فأمَّا المركَّبات فدلالتها على معناه التركيبي دلالة عقلية لا وضعية، فإنَّ مَنْ عرف مسمّى[٤] زيد، وعرف مسمّى قائم، ويسمع (زيد قائم) بإعرابه المخصوص فهم بالضرورة معنى هذا الكلام، وهو نسبة القيام إلى زيد.

فإنْ قلت: يعترض على[٥] هذا الحمد بانه غير منعكس[٦] بدليل الضمائر المستترة كالتي في قولك «اذهب» و«انطلق» لأنَّها كلمات باتّفاق مع أنها ليست أقوالا؛ لأنَّ القول هو اللفظ المستعمل، وهذه ليست ألفاظاً؛ لأنَّ

---

(١) كذا في الأصل، جـ، وفي ب «اخص» وهو تحريف.

(٢) في ب: «لا يوسم» وهو تحريف.

(٣) كذا في الأصل. وفي:ب،جـ «لايفيد».

(٤) سقطت «مسمى» من: ب.

(٥) سقط حرف الجر «على» من:ب.

(٦) كذا في الأصل وفي جـ. وفي: ب «متمكن» وهو تحريف.

اللفظ هو الصوت المشتمل على بعض حروف المعجم، وهذه ليست أصواتاً؛ لأنَّ الصوت هو المسموع، وهذه ليست مسموعة، يدلّ على ذلك الحِس «(بدليل المشاهدة)[1]» قلت: قولك: إنَّها ليست ألفاظاً ممنوع؛ لأنَّ اللفظ أعمُّ من اللفظ بالفعل، واللفظ بالقوة، وهذه ألفاظ بالقوة[2]، ألا ترى أنها مستحضرة عند النطق بها لابسها من الأفعال استحضاراً لاخفاء معه ولا ليس، فصحَّت تسميتها أقوالاً بهذا الاعتبار، وإذ قد ثبت بقول الله تعالى[3] ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ﴾[4] - و- ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ﴾ -[5] صحّة تسمية ما في النفس قولاً وإنْ لم تقترن به قرينة لفظية «كالقرينتين اللتين[6] في المثالين المذكورين[7]، فما نحن بصدده، أجدرُ بالثبوت، فإنْ قلت: اطلاق القول على المسموع حقيقة، وعلى المُقدَّر مجازاً، فكيف يستعمل[8] المؤلف اللفظ في

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) عرف «القول» عند بعض النحاة بأنه: «لفظ بالفعل أو بالقوة دال بجملته على معنى بالوضع».

(٣) في: ب، جـ: «سبحانه».

(٤) من قوله تعالى في سورة الملك: ٦٧/ ١٣ ﴿وَأَسِرُّوا قَوْلَكُمْ أَوِ اجْهَرُوا بِهِ إِنَّهُ عَلِيمٌ بِذَاتِ الصُّدُورِ ﴿١٣﴾﴾.

(٥) من قوله تعالى في سورة المجادلة: ٥٨/ ٨ - ﴿وَيَقُولُونَ فِي أَنفُسِهِمْ لَوْلَا يُعَذِّبُنَا اللَّهُ بِمَا نَقُولُ حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ يَصْلَوْنَهَا فَبِئْسَ الْمَصِيرُ ﴿٨﴾﴾.

(٦) في ب: «كالقرينة التي...».

(٧) هما: «اذهب» و«انطلق».

(٨) في: ب،جـ «تستعمل».

حقيقته ومجازه دفعة واحدة، وكيف يستعمل المشترك في الحدَّ فإنَّك قد بينت أنَّ القول يُطلق على ما في النفس؟

قلت: الجواب عن الأول، إنَّه وإنْ كان مجازاً لغوياً لكنّه حقيقة عرفية فيدعى أنه في (الاصطلاح النحوي)[1] موضوع للمسموع أو ما في قوة المسموع[2].

وعن الثاني، أنَّ الألفاظ إنّما تطلق بحسب في اصطلاح أهل ذلك الفن، والقول في الاصطلاح (لا يطاق)[3] على ما في النفس، فلا اشتراكَ البتّةَ باعتبار الاصطلاح».

---

(١) في جـ: «اصطلاح النحويين».

(٢) المراد بها في قوة المسموع - ما يحمل على الاعتقاد وما يساور النفس والمقدّر من الألفاظ، فعندما تقول: انطلق، فكأنّما انعقاد الكلام بلفظتين؛ لأنَّ الضمير بمنزلة الاسم الظاهر. وينظر الخصائص: ١/ ١٨-٢٩.

(٣) كذا في الأصل. وفي ب، جـ «لاينطلق».

(أقسام الكلمة)

قال:

«وهي: اسم، وفعل، وحرف»

أقول:

لما انتهى من تعريف الكلمة / ٦/ شرع في ذكر أقسامها وهي ثلاثة باتفاق مَنْ يَعتدُّ به[1]: اسم، وفعل، وحرف، والدال على ذلك أمران:

أحدهما: الاستقراء من أئمة اللغة كأبي عمرو[2]، والخليل[3]،

---

(١) عدَّ بعض النحاة اسم الفعل قسماً رابعاً من أقسام الكلمة واطلقوا عليه اسم - الخالفة-. وينظر أسرار العربية لابن الأنباري ص٣.

(٢) أبو عمرو: هو زبان بن عمّار بن عبد الله بن الحسين المازني التميمي أحد القراء السبعة المشهورين، كان إمام البصرة في القراءات والنحو واللغة قرأ على سعيد بن جبير ومجاهد، وروى عن أنس بن مالك وعنه أخذ يونس بن حبيب وغيره من مشايخ البصريين. مولده بمكة سنة (٧٠هـ) وعاش ومات بالبصرة سنة (١٥٤)...

ينظر في ترجمته، مراتب النحويين واللغويين: ١٣-٢٠، أخبار النحويين البصريين: ١٣-٢٠ طبقات النحويين: ٢٨-٣٦،٣٤، نزهة الالباء: ٣١-٣٨، معجم الأدباء ١١/ ١٥٩-١٦٠ طبقات القراء: ٢٨٨-٢٩٢، معرفة القراء: ٣٨-٨٨، التيسير في القراءات السبع/ ٥، لطائف الإشارات:١/ ٩٥، الذريعة: ١/ ٣١٨.

(٣) الخليل: هو أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم الفرهودي، أو الفراهيدي الأزدي، ولد سنة (١٠٠هـ) وتوفى بالبصرة ينة ١٧٥هـ وله:كتاب العين.

ينظر في ترجمته: أخبار النحويين البصريين: ٣٠-٣١، مراتب النحويين: ٢٧-٤١، طبقات النحويين: ٤٣-٤٧.

وسيبويه[١]. ومَن بعدهم. ويقال: إنْ البادئ بهذه المقالة أمير المؤمنين علي ابن أبي طالب رضي الله عنه[٢].

والثاني: القسمة الدائرة بين النفي والاثبات ولهم[٣] فيها طرق أفسدها طريق ابن معط في (فصوله)[٤]، وهي أنَّ الكلمة إمّا أن يُخبر عنها وبها وهي الاسم أو لا يخبر عنها ولا بها، وهي الحرف، أو يخبر بها لا عنها، وهي الفعل[٥]، ووجه فسادها أنّها غير حاصرة إذ بقى منها ما يخبر عنه لا به.

---

(١) سيبويه: هو عمرو بن عثمان بن قنبر إمام النحو وصاحب (الكتاب) توفى في بغداد سنة (١٧٧هـ) وقيل (١٨٠هـ).

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين/ ٦٥، أخبار النحويين: ٣٧-٣٨، طبقات النحويين: ٦٦-٧٤.

(٢) تضاربت آراء الدارسين منذ القديم في بيان حقيقة هذه المسألة الوثيقة الصلة بمسألة -نشأة النحو العربي- فمن زاعم أنَّ البادئ هو علي بن أبي طالب (رضي) ومَنْ قائل إنه أبو الأسود الدولي، وقيل هو نصر بن عاصم الليثي، وقيل غير ذلك، ولكل صاحب قول آراء تؤيدّ وجهة.

نظره ليس هذا مجال ذكرها. راجع تفاصيل ذلك في سيبويه: ١/ ٥٢، أخبار النحويين/ ٢، ١٤،٢١، طبقات النحويين/ ١٩، أنباه الرواة: ١/ ٣٤٣،١٧٣،٥، البيان والتبين للجاحظ: ٢/ ١١٥ ٧.

(٣) زيادة من: ب،جـ.

(٤) الفصول الخمسون في النحو، هو أشهر مؤلفات ابن معط مشتمل على مهمات النحو.

(٥) ينظر: الفصول الخمسون/ ٢ (خ).

وأحسنها أن يقال: إن الكلمة إمّا أن يصحَّ إسنادها إلى غيرها أو لا، إنْ لم يصح فهي[1] الحرف، وإنَّ صحَّ، فإمّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا فإن اقترنت فهي الفعل وإلا فهي الاسم، وهذه الطريقة إلى اختارها ابن الحاجب[2]، وهي أن تدلّ على معنى في نفسها أولا، الثاني الحرف[3]، والأول إمّا أن يقرن بأحد الأزمنة أولاً، والثاني الاسم، والأول الفعل[4]، وذلك لسلامة الطريقة التي اختارناها من أمرين مشكلين اشتملت عليهما هذه الطريقة:

---

(١) في ب،جـ «فهو».

(٢) ابن الحاجب: هو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس جمال الدين أبو عمرو المعروف بأبن الحاجب الكردي، ولد أواخر سنة ٥٧٠هـ، باسنا من الصعيد المصري، كان الأغلب عليه النحو، توفي في الاسكندرية سنة ٦٤٦هـ، من تصانيفه: لكافية وشرحها ونظمها، الوافية وشرحها، الأمالي في النحو، شرح ايضاح الفارسي وشرح كتاب سيبويه وغيرها.
ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٣١٤، البداية والنهاية لابن كثير: ١٣/ ١٧٩، المطالع السعيدة: للأفودي/ ١٨٨،١٦.

(٣) في: ب،جـ «الاسم».

(٤) قال ابن الحاجب: «الكلمة جنس تحته ثلاثة أنواع، الاسم والفعل والحرف، فهي بهذا الاعتبار جنس لشمولها لكل واحد منها، وكل واحد منها نوع، إذ حقيقة الجنس موجودة فيه، وهي الكلمة والدليل على الحصر أن الكلمة إمَّا أن تدل على معنى في نفسها أو لا والثاني الحرف، والأول إما أن تدل على الاقتران بأحد الأزمنة أولاً، والثاني الاسم، والأول الفعل، وقد علم بذلك حد كل واحد منهما».
ينظر الايضاح: شرح ابن الحاجب على المفصل الزمخشري ورقة٢ظ، مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٨٥٥) نحو.

أحدها: دعوى دلالة الاسم والفعل على معنى في نفس اللفظ، وهذا يقتضي بظاهرة قيام المسميات بالألفاظ الدالة عليها، وذلك محال؛ لأنَّ ذات زيد لم يقم[1] بلفظ الزاي، والياء، والدال قطعاً، وكذلك ذات الحدث والزمان/ ٧/ لم يقم بلفظ نحو: قام، وذهب، وهذا وإن كان جوابه ممكناً إلاّ إنَّه أقلُّ ما فيه الابهام.

والثاني: دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره وهذا وإن كان مشهوراً عند النحويين إلاّ إنَّ الشيخ بهاء الدين بن النحاس[2] نازعهم في - التعليقة-[3] وزعم أنَّه دال على معنى في نفسه[4]، وتابعه المؤلف في شرح

---

(١) من هنا ساقط في جـ: وحتى لصفحة ٢١٩.

(٢) ابن النحاس: هو محمد بن إبراهيم بن محمد بن أبي نصر الأمام أبو عبد الله بهاء الدين ابن النحاس الحلبي النحوي، شيخ الديار المصرية ولد سنة (٦٢٧هـ)، ومات سنة (٦٩٨هـ) قال السيوطي: لم يصنف شيئاً إلاّ ما أملاه شرحاً لكتاب «المقرب».
ينظر ترجمته في: طبقات القراء: ٢/ ٤٦، والبغية: ١/ ١٣-١٤.

(٣) التعليقة: كتاب صنّفه ابن النحاس، ولم تعثر عليه، ولعله، شرح على (المقرب) لابن عصفور. قيل: إنَّ ابن النحاس لم يصنف شيئاً إلا ما أملاه شرحاً لكتاب - المقرب-، وقد ذكره السيوطي في الأشباه والنظائر، وهمع الهوامع، ونقل عنه كثيراً.
وينظر بغية الوعاة: ١/ ١٤.

(٤) ينظر: الهمع ١/ ٤، والأشباه والنظائر: ٢/ ٤.

التسهيل[١]، وهو موضع يحتاج إلى فضل نظر ليس هذا موضعه[٢].

واعلم أنهم كما أجمعوا - إلاّ مَنْ لا يعتدُّ بخلافه - على انحصارها في هذه الثلاثة، اجمعوا على أمرين آخرين:

أحدهما: تلقيبها بهذه الألقاب، فيلقبون[٣] نحو: «رجل» بالاسم؛ لإنّه سما بمسّماه لما أوضحته وكشف معناه، أو لأنّه سما على قسيميه لكونه يسند

---

(١) شرح التسهيل: هو كتاب للتذييل والتكميل في شرح التسهيل، لابن مالك، في عشرة مجلدات ضخمة مفقود بعضها، والموجود منه لا يزال مخطوطاً ومحفوظاً بدار الكتب المصرية بالأرقام (٦١،٦٣،٤٦٠،٤٦٥نحو) وفي معهد المخطوطات التابع للجامعة العربية -مكروفيلم للجزء العاشر من الكتاب برقم (٦٥ نحو).

(٢) حجّة ابن النحاس في دلالة الحرف على معنى في نفسه هي أنه إذا خوطب بالحرف من لا يفهم موضوعه لغة كان كذلك وأن خوطب به من يفهمه فإنه يفهم منه معنى عملاً بفهمه موضوعه لغة، كما إذا خوطب بهل من يفهم أن موضوعها الاستفهام، وكذا سائر الحروف، قال: «والفرق بينه وبين الاسم والفعل أنَّ المعنى المفهوم منه مع غيره أتم من المفهوم منه حال الافراد بخلافهما، فالمفهوم منهما في التركيب عين المفهوم منهما في الافراد».

وهذا ما ذهب إليه أبو حيان أيضاً في التسهيل كما ذكر الشارح وزعم ابن النحاس وأبي حيان، مردود، بأعتبار أنّ الحرف لا يعطي معنى بسبب نفسه، كما هو معلوم، فأفادة معناه الذي وضع له لا تبرز إلاّ بأنضمامه إلى غيره من الأسماء والأفعال وهذا ما قصده سيبويه حين قال: فالكلم اسم وفعل وحرف جاء «لمعنى».

ينظر الكتاب: ١/ ٢، شرح الكتاب للبيرافي ١/ ٥١ مخطوطة في دار الكتب المصرية برقم (١٣٦ نحو) أسرار العربية / ٣ط١٩٥٧، التذييل والتكميل: ١/ ٢و.(خ).

(٣) في: ب،جـ «فيقولون» وهو تحريف.

ويسند إليه، ونحو «قام» بالفعل تسمية باسم أصله وهو المصدر، فإن الفعل مشتق من المصدر في قول البصريين. وهو الصحيح[١]، فقام مشتق من القيام الذي هو «الفعل الحقيقي» أي اسم الفعل الحقيقي، ونحو «هل» و«بل» بالحرف؛ لأنه طرف وفضله يتمّ الكلام بدونه، وحرفُ كلِّ شيء طرفه.

والثاني: ترتيبها هذا الترتيب، أعني أنَّهم يبتدئون بالاسم؛ لأنَّه أشرف لأنَّ له فائدتين في باب الاسناد، وهما: اسناده، والإسناد إليه. ويثنّون بالفعل؛ لأنَّ له فائدة واحدة وهي: اسناده؛ ويثلثّون بالحرف لأنه لا يسند، ولا يسند إليه. فإن قلت: فقد أسندت إلى الفعل حيث قلت: لا يسند إليه؟ قلت: إنّما أسندنا إلى قولنا: «والفعل» وذلك اسم مسماه فعل، ونحن لم نسند إلى المسمّى.

فإنْ قلتَ: فإنَّك تقول: قام فعل ماضي، فتخبر/ ٨/ عن نفس الفعل.

قلتُ: إنّما هذا اخبار عن لفظه «قام» لا عن معناها الذي هو الحدث، والزمان، وهي إنّما تكون فعلاً إذا استعملت في معناها لا إذا أُريد بها اللفظ، وكذلك تقول في الجواب عن قولنا في الحروف: مِنْ حرف[٢] جرّ.

---

(١) للكوفيين رأي يخالف وجهة نظر البصرية، فقد ذهبوا إلى أنَّ الفعل أصل والمصدر مشتق منه وفرع عليه. ولهم في تعزيز رأيهم هذا حجيج كثيرة.

وينظر: الانصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري مسألة (٢٨) جـ١/ ط٣ وأسرار العربية: له أيضاً ص١٧٣، الايضاح في علل النحو للزجاجي/ ٥٦.

(٢) في ب «حد» وهو تحريف.

(علامات الاسم)

قال:

«فيعَّرف الاسمُ بالالف، واللام، وبالجرِّ، والتنوين؛ نحو: بالرجل ويزيد».

أقول:

لما ذكر أنّ أقسام الكلمة ثلاثة، احتاج إلى ذكر ما يتميز[1] به كلٌّ من الثلاثة عن قسيميه، وبدأ بالاسم كما بدا به في التقسيم لما ذكرناه من شرفه، وقد أكثر الناس في حدود الكلم الثلاث حتى لقد رأيت لبعضهم كتاباً موضوعاً في استقصاء حدودها خاصة، وسيبويه -رحمه الله- لم يحد الاسم بل قال: «الاسم رجل وفرس»[2]، ولم يحدّه المصّنف أيضاً بل ذكر له ثلاث علامات[3].

والفرق بين الحدِّ والعلامة، أنَّ الحدَّ يلزمه الاطراد والانعكاس والعلامة يلزمها أمر واحد، وهو الاطراد خاصة دون الانعكاس، وذلك كقولهم: الإنسان كاتب بالفعل. فإنه كلَّما وجد الكاتب بالفعل، وجد الإنسان، ولا يلزم من انتفائه انتفاء الإنسان[4].

---

(١) في: ب «يتبين».

(٢) في سيبويه: ١/ ٢ «الاسم رجل، وفرس، وحائط».

(٣) لا تنحصر علامات الاسم فيما ذكره المؤلف وتابعه الشارح، إذ أوصل بعض المتأخرين علامات الاسم إلى ثلاثين علامة.

ينظر شرح التسهيل للمرادي: ١/ ٤ وخ والأشباه والنظائر: ٢/ ٤.

(٤) ينظر شرح المفصل: ٦/ ٣.

العلامة الأولى: الألف واللام، فكلُّ ما قَبِلَهُما فهو اسم كـ«فرس» و«غلام» و«كتاب» وليست الأسمية منتفية عمَّا لا يقبلها كـ«زيد» و«أنا» و«ذلك» لما بيناه في بيان العلامة. فإن قيل: ما ذكره من أنَّ[1] الألف واللام علامة للاسم ليس بمطرد والعلامة من شرطها الاطراد كما ذكرتم، ودليل عدم إطّرادها قول الشاعر:

ما أنتَ بالحَكَمِ التُرْضَى/ ٩/ حكومتُهُ[2]

ولا الاصيلِ ولا ذي الرأي والجدلَ

وقول الآخر[3]:

ما كاليروحِ ويغدو لاهياً فرحاً

مُشمِّراً[4] مستديمَ الحزمِ ذا رَشِدٍ[5]

---

(١) سقطت «أن» من: ب.

(٢) البيت من المنسوب للفرزدق في هجاء أعرابي فضَّل جريراً عليه وعلى الأخطل في مجلس عبد الملك، ولم أعثر عليه في ديوانه. والبيت منسوب له في الانصاف: ٢/ ٢٧١، المقرب: ١/ ٦٠، النكت الحسان: ٦٩/ و(خ)، تخليص الشواهد: ٢٤/ ظ، شرح الشذوذ: ٢٠، الخزانة: ١/ ٣٢، الهمع: ١/ ٨٥.

(٣) لم اقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين، وهو غير منسوب في تخليص الشواهد: ٢٤/ ظ، الهمع: ١/ ٨٥، الدرر: ١/ ٦٨، الخزانة: ١/ ١٤.

(٤) في ب: مشمر.

(٥) في ب: ذو رشد.

قلت: هذا من الضرورات المستقبحة عند المحققين، حتى قال الأمام عبد القاهر[١] إنَّ استعمال مثله خطأٌ باجماع، وما هذه سبيله، فلا يعترض به[٢]، لا سَّيما في مثل هذا المختصر الذي ليس محلاً للاستيفاء. العلامة ... الثانية، الجر، والمراد به كون الكلمة مجرورة سواء كان الجر بالحرف، أو بالإضافة، أو التبعية، وقد اجتمعت الثلاثة في البسملة الشريفة، فبسم[٣] مجرور بحرف جر، وهو الباء، والجلالة المعظمة: بالإضافة إليها، والرحمن الرحيم بالتبعية؛ لأنهما نعتان للجلالة والنعت يتبع المنعوت في إعرابه.

وقوله: «بالجرِّ» أولى من قول عبد القاهر، «حرف الجر» لأمرين:

---

(١) عبد القاهر: هو أبو بكر عبد القادر بن عبد الرحمن الجرجاني، من أعلام البلاغة والبيان والنحو في عصره. أخذ عن أبي الحسين بن محمد بن عبد الوارث توفى سنة (٤٧١هـ) وقيل (٤٧٤هـ) من آثاره في النحو: العوامل المائة (مطبوع) والمقتصد في شرح الايضاح تحت التحقيق، والعمدة في التصريف، وكتاب الجمل وغيرها.

(٢) دخول (أل) على الفعل مختص بالضرورة عند مَنْ أجاز ذلك. وعلى رأي الجرجاني أنَّ ذلك ليس بضرورة لتمكّن الشاعر في البيت من أن يقول: ما أنت بالحكم المرضى حكومته، قال: أن (أل) من خواص الاسم؛ لأنها موضوعه للتعريف، ورفع الابهام، وإنّما يقبل ذلك الاسم واستعمالها مع الأفعال خطا، أما (أل) الموصولة فغالب دخولها على الاسماء وتدخل على الأفعال على قلّة...

ينظر المقتصد في شرح الايضاح للجرجاني ٢ظ مخطوطة بدار الكتب المصرية برقم (١٠٣ نحو) والفاخر في شرح جمل عبد القاهر لشمس الدين أبي الفتح (ت٧٠٩هـ) ورقة ١٣ظ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٢٢٧ نحو).

(٣) في ب: «فاسم».

أحدهما: أن الجر أعلمُ كما بيناه.

والثاني: أنَّ حرف الجرَّ قد يدخل في اللفظ على غير الاسم نحو عجبت من أن تفعل. وقد اشتمل تمثيل المصنف بقوله: «الرجل» على العلامتين: الجرّ والألف واللام[1].

(١) لم يمثّل الواضع ولا الشارح لعلامة التنوين، وهي من علامات الاسم اللفظية والمراد التنوين هنا هو (تنوين التمكين) نحو: رجل، وفرس، وزيد، ولا يكون ذلك إلاّ في الاسماء، فهو من خواصها؛ لأنَّه دخل الفرق بين ما ينصرف وما لا ينصرف من الاسماء، فلذلك كان خصيصاً بها...

ينظر: شرح المفصل: ١/ ٢٥.

(علامات الفعل)

قال:

«ويعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة، وبالياء، وبلم نحو: قامت[١]، وقومي، ولم يضرب».

أقول:

«لما فرغ من تعريف الاسم شرع في تعريف الفعل، ولم يحدُّه أيضاً وقد حدَّه سيبويه - رحمه الله -»، فقال: «وأمَّا الأفعال فأمثلة أُخذت من لفظ أحداث الاسماء، فبينت لما مضى ولما يكون، ولم يقع ولما هو كائن، لم ينقطع. انتهى»[٢].

وهو كلام حسن عال، وعرَّفه المصنف أيضاً بذكر علامات / ١٠/ ثلاث من علاماته:

أحدها[٣]: تاء التأنيث الساكنة: وهي مختَّصة بالأفعال الماضية كـ«قامت» و«قعدت»، وقوله: «الساكنة» - احتراز من المتّحركة، فإنها خاصة بالاسم

---

(١) زادت: بـ«وتقومين». ولم أجده في متن (اللمحة).

(٢) سيبويه: ١/ ٢.

(٣) في الأصل: «إحداها».

كـ«رحمة» و«نعمة» و«قائمة» و«قاعدة»[١][٢]، ومن الداخلة على الحروف نحو: لاتَ وربَّت وثمت[٣]، وبهذه العلامة استدلَّ المحققون على فعليه نعم وبئس وليس، وعسى، لقولهم: نعمتْ، وبئستْ، وليستْ، وعستْ؛ فوصلوا بها هذه التاء، وهي لا تتصل إلاّ بالأفعال الماضية، بدليل الاستقراء في غير محل النزاع، وذلك يرد على على من زعم في: نِعْم، وبئس أنهما اسمان، وفي ليس، وعسى أنَّهما حرفان، فكل ذلك مردود بما ذكرناه[٤].

---

(١) التاء في هذه الأسماء تاء التأنيث، متحرّكة بحركة الإعراب، نقول: جاءت نعمة، ورأيت نعمة، ومررت بنعمة، وهي ليست التاء المتحركة التي تتصل بالفعل الماضي والتي تكون مضمومة للمتكلم، ومفتوحة للمخاطب ومكسورة للمخاطبة، تقول احسنت - بضم التاء - واحسنت - بفتح التاء، واحسنت - بكسر التاء.

(٢) إلى هنا ساقط من: جـ.

(٣) سقطت: «ثمت» من: جـ.

(٤) للقول:بفعليه «بئس ونعم» قول البصريين والكسائي من الكوفيين واتصال تاء التأنيث الساكنة بهما احدى الحجيج التي قال بها هؤلاء استدلال على فعليتها، وذهب سائر الكوفيين إلى أنهما اسمان، أمَّا «ليس وعسى» ففيهما خلاف أيضاً، فيذهب الجمهور إلى فعلية «ليس» ويرى ابن السراج. وأبو علي الفارسي وجماعة أنها حرف واختلفوا في «عسى» أيضاً، فمذهب البصريين أنها فعل في كل حال، ومذهب الكوفيين، أنّها حرف. وفي هذه المسائل خلاف طويل، سيأتي الشارح على شيء منه في موضع لاحق.

ينظر: المقتضب: ٤/ ٨٧، شرح المفصل: ٧/ ١١٥، ١٢٧ أرتشاف الضرب: ٥٣٩-٥٤٠ الايضاح للعكبري ٧٥.

العلامة الثانية: (الياء)؛ والمراد بها ياء المخاطبة، وتتصل بالأمر والمضارع كقوله سبحانه: ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا﴾[1]. وكقولك: تقومين، وتذهبين، ولو أفصح عنها فقال: وياء المخاطبة لكان أولى لئلا يتوهّم دخول ياء المتكلم وهي غير خاصة بالفعل، بل تتصل بالكلم الثلاث. وقد اجتمع ذلك في قوله سبحانه: ﴿إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي﴾ فكأنه اعتمد التمثيل[2]، وليس بشيء.

الثالثة: «لم»؛ وتختصّ بالفعل المضارع نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾[3]. وظاهر كلامه أنَّه أراد بهذه العلامات الثلاث أنْ يذكر لكلّ نوع من أنواع الفعل علامة تخصُّهُ. ولم يسلم له ذلك، فإنَّ الياء كما ذكرنا لا تختصُّ بالأمر، بل هي مشتركة بينه وبين المضارع[4].

---

(١) من سورة مريم: ١٩/ ٦، وتمامها ﴿فَكُلِي وَاشْرَبِي وَقَرِّي عَيْنًا فَإِمَّا تَرَيِنَّ مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا فَقُولِي إِنِّي نَذَرْتُ لِلرَّحْمَٰنِ صَوْمًا فَلَنْ أُكَلِّمَ الْيَوْمَ إِنسِيًّا ۝٢٦﴾.

(٢) من سورة الأنعام: ٦/ ١٦١ وتمامها: ﴿قُلْ إِنَّنِي هَدَانِي رَبِّي إِلَىٰ صِرَاطٍ مُّسْتَقِيمٍ دِينًا قِيَمًا مِّلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا وَمَا كَانَ مِنَ الْمُشْرِكِينَ ۝١٦١﴾.

(٣) الاخلاص: (ك) ١١٢/ ٣.

(٤) ينظر في علامات الفعل: الأشباه والنظائر: ٢/ ٩.

(علامات الحرف)

قال:

ويعرَّف الحرف بأن يُعرَّى[1] عن خواص الاسم والفعل

أقول:

لما انتهى تعريف / ١١/ الاسم والفعل شرع في الحرف، فذكر العلامة المشهورة له. وهي ألاّ يقبل شيئاً من علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، كـ«هل» و«قد»[2]، ألا ترى أنّهما لا يقبلان الألف واللام، ولا الجرّ، فليسا باسمين، ولا تاء التأنيث الساكنة ولا ياء المخاطبة، فليسا بفعلين، وإذا انتفت الاسمية والفعلية تعيّنت الحرفية، إذ لا رابع كما تقدّم، ونظير ذلك جعل النحاة عدم العلامات علامة للحرف، جعل واضع الخط علامة الحاء إخلاؤها[3] عن النقطة؛ لأنّه لما وضع صورتها وصورة الجيم، والخاء متحدة، وأراد الفرق

---

(١) في ب: «يعدي».

(٢) قال الزنجاني: «وسُمّي الحرف حرفاً إما لانحرافه من مذهب الاسم والفعل في أكثر عوارضهما كالإعراب، ودخول حروف الزيادة والإسناد، والتصرف وأمّا لأنه لما لم يسند إليه صار طرفا في الكلام غير عمدة، والحرف في اللغة الطرق».

ينظر: شرح الكافي على الهادي ١/ ١٨٧ مخطوطة الدار المصرية برقم ٢٠٠٢ نحو.

(٣) في: ب: «اخلاوءها».

بينهن جعل للجيم نقطة سفلى، وللخاء نقطة عليا، فتميزت كلٌّ منهما عن الأخرى، فجعل إهمال الحاء من النقطة علامة لها.

واعلم أنَّ قول المصنف بأن يعَّرى[1] عن خواص الاسم والفعل.

أمَّا أنْ يريد جميع خواصها أو الخواص المذكورة. فإنْ أراد الأوَّل فهو إحالة على مجهول؛ لأنه لم يذكر جميع الخواص، وإن أراد الثاني فلنا كلمات لا تقبل الخواص التي ذكرها، وليست حروفاً بالاتفاق بل هي أسماء نحو: إذ[2] ولكاع، وغُدار[3]، ولكع، وغدار، أو أفعال نحو «أفعل» في التعجب،

---

(١) في: ب «يعدى» وهو تحريف.

(٢) تكون (إذ) اسماً عندما تعني الزمان، وهي في اسميتها تكون للزمن الماضي ولها في هذا المعنى أربعة استعمالات أن تكون ظرفاً للزمن الماضي بمعنى (حين)، ومفعولا به، وبدلاً من المفعول به، ومضافا إليها. وترد اسماً للزمن المستقبل وهي حينئذ ظرف زمان لا غير. وتكون حرفية عندما تعني التعليل والمفاجأة، وهي في حرفيتها لا عمل لها، ولا محل لها من الإعراب.

وينظر في (إذ) سيبويه ١/ ٥٤-٥٤، المقتضب ٢/ ٣،٥٤/ ١٧٧، المغني: ١-٧٦ وما بعدها.

(٣) في المفصل ص١٥٧: «هذه اسماء أفعال معدولة عن الصفة، وإنّما عدلت عن الصفة لضرب من المبالغة كقولهم: يا فساق، ويالكاع، كما عدلوا عن راحم إلى الرحمن، ولا تستعمل هذه الأسماء إلا في النداء غالباً وإنما اختص به النداء؛ لأنَّه معرفة بالقصد، كتعريف رجل في قولك: يا رجل...» وفي الجمهرة: ٣/ ١٣٦ «لكاع: معدول لكاء، يقال رجل لكع أي لئيم وامرأة لكعاء، وقد لكع لكاعة فهو الكع، ولكع معدول عنه وفي الحديث أهل البيت لا يحبّنا الكع». والغدر ضدّ الوفاء، وتقول غدر إذا نقض العهد، ورجل غادر، وغدار، وغدير، وغدور معدول عن غادر. ومنه حديث عاتكة «يللغدار ويا لفجار».

وينظر: النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الاثير: ٣/ ١٥٠.

وخلا، وعدا، وحاشى، وإذا نصبت[1] والخواص جمع خاصة، والخاصة عرض لازم لطبيعة واحدة كـ «الضحك» بالقوة للإنسان[2].

(١) سيأتي الشارح على بيان هذه (الأفعال) في موضع لاحق.

(٢) سقطت «الإنسان» من جـ.

(الكلام وأقسامه)

قال:

«والكلام قول دال على نسبة إسنادية، وهو طلب نحو: «أضرب» و«لاتضرب»، وخبر نحو: «زيد قائم»، وإنشاء نحو: «بِعْت».

أقول:

لما فرغ من حَدَّ الكلمة، وبيان أقسامها، شرع في حدِّ الكلام وبيان أقسامه.

فأما حدُّه / ١٢/ فهو: قول دال على نسبة إسنادية. فالقول قد مضى تفسيره، وهو جنس يشمل سائر الأقوال، ويخرج عنه الخط والإشارة. ونحو ذلك مما تقع به الفائدة، ولا يُسمّى ذلك في اصطلاحنا كلاماً، تأمَّل لطف قولنا: «يخرج عنه» ولم نقل: «إنّه مخرج؛ لأنَّ الأجناس لا تذكر لأن يحترز بها، إذ ليس قبلها شيء غير المحدود، ولكن إذا ذكر جنس بعينه آذن بأن المحدود خارج عن ماهيته ما عدا ذلك الجنس أنَّه مخرج لكذا»[1]، ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

قوله: «دال على نسبة إسنادية» فصل أول مخرج للمفردات كـ«زيد» و«عَمر» و«قام» و«هل» فإنَّها لا تدلّ على نسبة، وقوله: «إسنادية» فصل

(١) زادت: جـ «وكذا».

ثاني مخرج ما بقى ممّا عدا الكلام، وهي المركبات التي لا تفيد مع اشتمالها على نسبة لكونها غير إسنادية وأعني - بالاسنادية- نسبة الشيء إلى الشيء على سبيل الاستقلال[1]، فخرج بذلك النسب الناقصة كنسبة المضاف للمضاف إليه كـ«غلام يزيد»، والنعت للمنعوت كـ«زيد الخياط» إذا لم تقدره خبراً، والعامل للمعمول نحو: «ضارب زيداً» فهذا حدّه؛ ومقتضاه أنَّ الكلام لا يختصُّ بالمفيد؛ لأنَّ الحد، صادق على كلِّ جملتي الشرط والجزاء، والجملة الواقعة صلة مع أنَّ كلاّ من ذلك غير مفيد، والمصّنف في هذا موافق للزمخشري[2]، في مفصّله[3]، وابن الحاجب في كافيته[4]، وذهب

---

(١) تركيب الإسناد: هو أن يمون لاحدى الكلمتين تعليق بالأخرى على السبيل يحسن وقع الجزء وتمام الفائدة.

(٢) الزمخشري: هو محمود بن عمر بن محمد أبو القاسم الزمخشري جار الله فخر خوارزم. كان إماماً في التفسير والنحو واللغة والأدب. مغزلي المذهب مجاهراً بذلك.
ولد الزمخشري من أعمال خوارزم سنة (٤٦٧هـ) وأخذ الأدب عن الأصبهاني والنيسابوري وغيرهما. توفى بزمخشر سنة (٥٢٨هـ).
من آثاره: الكشاف في تفسير القرآن، وله في النحو: كتاب المفصل/ ط، وكتاب الأمالي، والأنموذج في النحو/ ط، وغير ذلك.
ينظر ترجمته نزهة الألباء: ٢٩١-٣٩٣ معجم الأدباء: ١٩/ ١٢٦-١٣٥، أنباة الرواة: ٣/ ٢٦٥-٣٧٢، الأنساب للسمعاني:٢٧٧، المنتظم لابن الجوزي، وفيات سنة (٥٣٨)، مفتاح السعادة: ١/ ٤٣١-٤٣٢، تاريخ أبو الفدا: ٣/ ١٦، وبغية الوعاة: ٢/ ٢٧٩-٣٨٠.

(٣) في المفصل ص٧ «الكلام هو المركّب من كلمتين أُسندت إحداهما للأخرى، وذلك لا يتأتّى إلا في اسمين أو فعل واسم، وتسمى جملة».

(٤) ابن الحاجب: «الكلام ماتضمن كلمتين بالاسناد ولا يتأتّى ذلك إلا في اسمين أو فعل واسم».
ينظر: الكافية لابن الحاجب: ص٢ط١/ ١٣٠٣.

جماعة إلى أنَّ شرط الكلام الافادة. وهو اختيار الجزولي وابن مالك[١] وابن مُعط، والحريري[٢]، وغيرهم[٣].

وأمّا أقسامه فثلاثة كما أنَّ أقسام الكلمة / ١٣/ ثلاثة، وهي طلب، وخبر، وإنشاء، وبيان ذلك أنَّ الكلام إمَّا أنْ يحتمل التصديق والتكذيب، أو لا.

---

(١) ابن مالك: هو محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي الجياني النحوي ولد بجيان على بعد سبعة عشر فرسخاً من قرطبة سنة (٦٠١هـ) وقيل سنة (٦٠٠هـ) وقيل سنة ٥٩٨هـ وتوفى سنة (٦٧٢هـ).

من آثاره المعروفة. الكافية على الشافيه/ ط، والخلاصة أو الألفية. وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وعمدة الحافظ وعدة اللافظ وتحت التحقيق، وغيرها في اللغة والعروض والحديث.

ينظر في ترجمته: البداية والنهاية: ١٢/ ٢٦٧، وفيات الأعيان:٦/ ٥٤، النجوم الزاهرة ٧/ ٢٤٣، نفخ الطيب ٧/ ٣٥٧.

(٢) الحريري: زيادة من.ب،جـ، وهو أبو محمد القاسم بن عثمان الحريري صاحب المقامات المشهور ولد في حدود سنة (٤٤٦هـ) ومات بالبصرة سنة (٥١٦هـ). من آثاره النحوية: ملحة الإعراب وشرحها/ ط، ودرة الغواص في أوهام الخواص.

ينظر ترجمته في نزهة الألباء: ٣٦٢-٣٦٥، معجم الأدباء ١٦/ ٢٦١-٢٩٢ أنباه الرواة: ٢/ ١٣٦، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢٧-٢٣١، البلغة في تاريخ أئمة اللغة ١٨٧، تاريخ أبي الفدا: ٢/ ٢٣٥، بغية الوعاة: ٢/ ٢٧٥-٢٥٩.

(٣) ينظر اشتراط (الافادة) عند هؤلاء في:

أ- الكافية الشافية:٢/ ط مخطوطة الدار رقم (٢٣٩).

ب- القانون في النحو: ص٢ (خ).

جـ- شرح ملحة الإعراب للحريري ص٣.

د- الفصول الخمسة: ص١(خ).

فالأوّل: الخبر، نحو: «قام زيد» و«ما قام زيد» وقولنا: التصديق، والتكذيب. أوْلى من قول كثيرين. الصدَّق والكذب لدخول خبر الصادق فيما قلناه، وخفاه ظهوره[١] على ما قالوه[٢].

والثاني: إمَّا أن يتَّحِد[٣] النطق به مع وقوع معناه، أو لا، إنْ اتحد فهو الإنشاء، نحو: «بِعت» و«اشتريت» إذا قالهما منشيء البيع والشراء، وإلاّ فهو طلب، نحو: «اضرب» و«لا تضرب» فأضرب طلب للفعل، ولا تضربْ طلب للترك. وانقسام الكلام إلى طلب، وخبر وإنشاء مشهور[٤]، وبعضهم أسقط الإنشاء، وقال ابن مالك في كافيته، طلب، وخبر[٥]، وليس بشيء؛ وقال المحققون: خبر وإنشاء[٦]، وهو الصحيح، ووجهه أنَّ الكلام[٧] إمّا أن يكون لنسبه خارج أو لا؛ فالأوَّل[٨]: الخبر، والثاني: الإنشاء[٩].

---

(١) في ب،جـ «دخوله» وهو تحريف.

(٢) في هامش (جـ): «عن مسألة الفرق بين الصدق والكذب، وبين التصديق والتكذيب، وأنَّ التعبير بالثاني في حدّ الخبر أولى، لأنَّ على ما قالوه يحتاج إلى احتمال خبر الصادق للكذب وإلى تجريده عن خصوصية المخبر والمخبر عنه».

(٣) كذا في الأصل. وفي ب: «يحدا» وفي جـ «اتحدا».

(٤) في ب، جـ: «هو المشهور».

(٥) شرح الكافية: لابن مالك: ١/ ٧.

(٦) الارشاف: ٢٦٠.

(٧) ساقط من: ب.

(٨) في ب: والأول.

(٩) ينظر: دلائل الاعجاز: ص٢٠٢، ٢٠٦، وما بعدها (الطبعة الأولى).

وقال قطرب[١]: الأقسام أربعة: خبر، واستخبار[٢] ونداء[٣]. أدرج الأمر والنهي تحت الطلب، وليس بشيء الاستخبار داخل تحت الطلب أيضاً[٤]؛ لأن نحو: بعت واشتريت خارج منه، وقال الأخفش[٥]: ستة: خبر، واستخبار وأمر، ونهي، ونداء، وتمنّي وزاد بعضهم سابعاً، وهو التعجب، ورُدَّ بأنه يحتمل

---

(١) قطرب: هو أبو علي محمد بن المستنير النحوي المعروف بقطرب. والقطرب دويبه تدب على الأرض لا تفتر، ويقال سيبويه لقبه بذلك لمباكرته إياّه مع الأسحار، قال له يوماً: ما أنت إلاّ قطربُ ليل، فلّقب به. توفى سنة ٢٠٦هـ له: العلل في النحو. وكتاب الاشتقاق والتصريف، وكتاب الاضداد، وكتاب المثلث/ ط.

ينظر في ترجمته من النحويين/ ٦٧، أخبار النحويين/ ٣٨، الفهرست:١-٢نزهة الألباء: ٩١-٩٢، معجم الأدباء: ٩١-٥٢-٥٤.

(٢) الاستخبار: معناه هنا «الاستفهام».

(٣) ينظر: الارتشاف: ٢٦٠(خ)، همع الهوامع: ١/ ١٢.

(٤) سقطت (أيضاً) في: ب،جـ.

(٥) الأخفش: هو أو الحسن سعيد بن مسعدة، مولى لبني مجاشع، من مشهوري نحوي البصرة، وأحدق تلاميذ سيبويه، والطريق إلى كتابه على الرغم من مخالفته له في مسائل كثيرة. توفى بالبصرة سنة (٢١٥هـ) وقيل سنة (٢٢١هـ).

ذكر له المؤرخون: كتاب الاشتقاق، وكتاب «المقاييس»، وكتاب المسائل الكبيرة، وغيرها.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٦٨-٦٩، أخبار النحويين ٣٩، طبقات النحويين: ٤٧-٣٦، نزهة الألباء ١٣٣-١٣٥ أنباه الرواة: ٢/ ٣٦-٤٣، معجم الأدباء:١/ ٢٤٤-٢٣٠، روضات الجنات: ٣١٣.

وينظر ما نسب إليه في: الارتشاف ٢٥٩(خ).

الصدق والكذب، فهو خبر؛ لأن قولك: ما أحسن زيداً، معناه: هو حَسِن جداً، وفيه نظر[1].

(١) جعل بعض العلماء - صيغة التعجب - داخله في الإنشاء غير الطلبي بأعتبار أنّ التعجب لا يستلزم مطلوباً حاصلاً في اعتقاد المتكلم وقت التعجب وقد عدّ بعضهم التعجب داخلاً في الخبر بأعتبار أن صيغة التعجب في نحو: ما أحسنَ زيدا. تعني: هو حسن جداً، وهو خبر.

وينظر الهمع: ١١/ ١٢. دلائل الاعجاز: ٤٠٦، الجوهر المكنون في المعاني والبديع ٥٧ وما بعدها.

(الإعراب)

قال:

«الإعرابُ تغيير في الكلمة لعامل».

أقول:

يقال: أعرب زيد غير مُتعدَّ / ١٤/ بمعنى تكلَّم بالعربية أو أعطى العربون)[١]، أو صارت له خيل عَراب[٢] وأعرب عمَّا في نفسه: بيَّن، وفي الحديث: «والأيمُ تُعربُ عن نفسها»[٣]، واعربتَ الشيء حسنته، والفرس أجلتها في مرعاها، وأعرب اللهُ معدَّة البعير وغيرها.

فهذه سبعة معان لأعرب، ومصدرها كلُّها: الإعراب على القياس، وهذه معاني الإعراب لغة[٤].

---

(١) ساقط من: جـ.

(٢) في: ب «اعراب» وهو تحريف.

(٣) تمامه: البكر تستاذن وأذنها صماتها، والشيب يعرب عنها لسانها، وروايته في مسند ابن حنبل: ٤/ ١٩٣ ط ١٩٤٨: «عن رسول الله صلى الله عليه وسلم: الثيب تعرب عن نفسها والبكر رضاها صمتها». وكذا في ابن ماجه: ١/ ٦٠٢ ح ١٨٧٢.

(٤) ينظر في حدّ الإعراب لغة: الخصائص: ١/ ٣٥، وأسرار العربية ١٨-١٩ واللسان، مادة (عرب ٢/ ٧٤).

أمَّا معانيه اصطلاحاً، فقد اختلفوا فيه، فقيل: هو الأثر الذي يجلبه العامل في آخر الكلمات، كالحركات في قولك: «جاء زيدٌ»، و«رأيت زيداً» و«مررت بزيدٍ»، والإعراب عند هؤلاء لفظي وهذا اختيار الشلوبين[١]، وابن خروف[٢]، وابن مالك، وابن الحاجب[٣]، وقيل: هو تغيير في الكلمة

---

(١) الشلوبين: عمر بن محمد بن عمر بن عبد الله أبو علي الأندلسي الشلوبين أو الشلوبيني - يتصل نسبه بازد اليمن، وينتسب إلى وادي -شلوبينية- جنوبي إشبيليه ولد عام ٥٦٢هـ نشأ بأشبيلية وأخذ عن السهلي والجزولي وأبي مضاء، وابن هشام الخضراوي.
حتى أصبح إمام عصره في علوم العربية بلا مدافع وأخذ عنه عشرات من طلاب العلوم. منهم: ابن أبي الربيع، وابن مالك، وابن الناظر. توفى في إشبيلية سنة ٦٤٥هـ، من آثاره المحفوظة: كتاب التوطئة في النحو، وشرحان على المجزولية هما المعروفان بالشرح الكبير والشرح الصغير.
ينظر ترجمته في: أنباه الرواة: ٢/ ٣٣٢-٣٣٥، البداية والنهاية: ١٣/ ١٧٣، البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٧٢، مرآة الجنان: ٤/ ١١٣-١١٤، وبغية والوعاة: ٢/ ٢٣٤-٢٢٥.

(٢) ابن خروف: علي بن محمد بن علي بن محمد بن يوسف نظام الدين أبو الحسن ابن خروف الأندلسي القرطبي، كان إماماً في العربية، توفى سنة (٦٠٩هـ) وقيل (٦٠٦هـ) صنّف: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، وكتاب في الفرائض.
ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: ١٥/ ٧٥-٧٦، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٢ البلغة في تاريخ أئمة اللغة: ١٦٤، الغصون اليانعة في محاسن شعراء المائة السابعة لابن سعيد الأندلسي: ١٣٨-١٤٤، بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٣-٢٠٤.

(٣) قال الشلوبين في تعريف الإعراب: «الإعراب حكم في آخر الكلمة يوجبه العامل».
وقال ابن مالك: «الإعراب ما جيء لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون»، وقال ابن الحاجب: «الإعراب اختلاف أواخر الكلم لاختلاف العامل».
ينظر: التوطئة للشلوبين ص٦ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (٦٦٨نحو) التسهيل لابن مالك ص٧. والايضاح: لابن الحاجب ص١١ مخطوطة دار الكتب المصرية برقم (١٨٥٥نحو).
وينظر في ابن خروف: الارتشاف: ٢٦١ «ر».

لعامل، والإعراب عند هؤلاء معنوي، وهو اختيار عبد القاهر[١]، والأعلم[٢]، ومتأخّري المغاربة ومنهم المصنف[٣]. قيل: ويدلُّ لهم ظاهر كلامنا حركات الإعراب فيضيف[٤] الحركات إليه فدلَّ على أنهما غيْران، وليس بشيء، لأنَّ الحركات أعمُّ من الإعراب فهو كقولك[٥]: خاتم فِضَّة[٦].

وقوله: تغيير في الكلمة جنس يشمل تغير الأول، والوسط والأخير وَيعُمُّ التغيير الظاهر، كالذي في زيد نحو: «جاء زيد» و«رأيت زيداً»

---

(١) ينظر حدّ الإعراب عند الجرجاني في: المقتضد ٤/ و(خ).

(٢) الأعلم: هو يوسف بن سليمان بن عيسى الشنتمري الأندلسي أبو الحجاج المعروف بالأعلم، علم الأدب واللغة والأشعار ولد بشنتمرية سنة (٤١٠هـ) ومات باشبيلية سنة (٤٧٦هـ) من مصنفاته: شرح الشعراء الستة ط، تحصيل عين الذهب في شرح ديوان زهير ابن العبيد/ ط وغيرهما.
ينظر: في ترجمته: معجم الأدباء: ٢٠/ ٦٠-٦١، وفيات الأعيان ٦/ ٧٩ البلغة: ٢٩٢، نكث الهميان: ٣١٣، مرآة الجنان: ٣/ ١٥٩ بغية الوعاة: ٢/ ٣٥٦.
وينظر فيما نسب إليه: الارتشاف/ ٢٦١ (خ).

(٣) ينظر الارتشاف: ٢٦١ (خ).

(٤) في: ب،جـ: «فنضيف».

(٥) في: ب،جـ: كقولنا.

(٦) استدل القائلون بمعنوية الإعراب على إنّه يقال: حركات الإعراب فلو كانت الحركة الإعراب لامتنعت الإضافة، إذ الشيء لا يضاف إلى نفسه وقد عبَّر ابن هشام عن ذلك بقوله: فدلَّ على إنهما - أي الحركة والإعراب غيران - أي مختلفان. ثم قيل إنه ليس بشيء بإعتبار أنَّ الحركات أعمُّ من الإعراب فهي بمثابة الجزء من الكل أو الخاتم من الفضة.
وينظر الأشباه والنظائر: ١/ ٧٤.

و«مررت بزيدٍ»، والتغيير المقدّر كالذي في: موسى. قوله: «العامل» فصل مخرج لتغيير الأول والحشو كالتغيير للتصغير، والتكسير في نحو: رجيل[١]، ورجال، ولتغيير الآخر إذا لم يكن لعامل / ١٥/ كالتغيير الذي في آخر مِنْ، فإنك تقول أخذت مِن ابنك، فتكسر النون، وأخذت مِنَ الغلام فتفتح، ومنّ أمامه ينقل حركة الهمزة وأعلم أنَّ النحاة جرت عادتهم بالنص على محلِّ الإعراب، وهو لعامل»[٢]، فليس بإعراب.

واعلم أنَّ النحاة جرت عادتهم بالنص على محل الإعراب، وهو الآخر، وقد حاد المصنف عن هذه الطريقة فأبهم محلَّه وليس ذلك بحسن، وإن كان العامل لا يؤثّر إلاّ في الآخر.

وقد يقال: إنَّ لما فعله وجهاً من الحسن؛ لأنَّ الإعراب قد يكون في غير[٣] الآخر، وذلك في الأمثلة الخمسة نحو: تفعلان، فإن علامة رفع الفعل هي النون وليس في الآخر، ولكن في شيء اتصّل بالآخر وهو الفاعل، وإنما صحّ ذلك لتنزل[٤] الفعل والفاعل عندهم منزلة الكلمة الواحدة، والذي يظهر أنَّ

---

(١) في الأصل: «رجل» وما اثبته من: ب،جـ.

(٢) في: ب «ليس له عامل».

(٣) سقطت (غير) من: ب.

(٤) في: ب «تنزيل».

الأحسن أنْ يقال: تغير في[1] الآخر وما ينزل منزلة الآخر، أو يقال في الآخر حقيقة ومجازاً[2].

(١) سقط حرف الجر من:ب.

(٢) أختص الإعراب بالآخر لأنَّ مجموع الكلمة دال على الذات، والإعراب على الأحوال العارضة، وكما يجب تقدم الذات على أحوالها طبعا يجب تقدم ما يدل على الذات على ما يدل على الأحوال وضعاً، فلا يُؤتى بالإعراب إلّا بعد تمام الحروف، وأيضاً فاختلاف حال الحروف من الأول والثاني للدلالة على اختلاف آخر الكلمة وبها تختلف المعاني، وكذا غيرهما ممَّا قبل الحرف الأخير، فلم يبق لقبول الأحوال الإعرابية إلا الحرف الأخير، من الكلمة ولا يدخل في الإعراب ما يتحرك لالتقاء الساكنين.

وينظر في ذلك: الايضاح في علل النحو: للزجاجي ص٧٦، وشرح المفصل: ١/ ٥١.

وشرح الكافية للرضي: ١/ ٢٥.

(أنواع الإعراب)

قال:

«ألقابه رفع ونصب في الاسم والفعل، نحو: زيد يقوم وإنَّ زيداً لن يقوم، وجرّ ويختصّ بالاسم نحو: بزيد، وجزم ويختّص بالفعل نحو: لم يضربْ».

أقول:

لما فرغ من تعريف الإعراب، شرع في تبين أنواعه وبيان مشتركها وخاصها، والحاصل أنَّ الإعراب جنس تحته أربعة أنواع: رفع، ونصب، وجر، وجزم، وأنَّ أنواعها الأربعة منها نوع تشترك فيه الاسماء والأفعال، وهو الرفع والنصب، تقول: «زيد يقوم» وإنَّ زيداً لن يقوم؛ ونوع لا اشتراك / ١٦/ فيه وهو: الجر والجزم، -فالجر تستأثر به الاسماء نحو: «بزيد»؛ والجزم تستأثر به الأفعال نحو «لم يقم»؛ ونقلوا عن عثمان[1] المازني،

---

(١) المازني: هو بكر بن محمد بن بني مازن شيبان بن ذهل، من نحاة البصرة المشهورين لزم الأخفش مدة، وأخذ عن الأصمعي، وأخذ عنه أبي العباس المبرد. توفى بالبصرة سنة ٢٤٨هـ وقيل ٢٤٩هـ. له: كتاب التصريف، وكتاب الألف واللام، وغيرهما.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٧٧-٨٠ أخبار النحويين: ٥٧-٦٥، الفهرست لابن النديم: ١/ ٧٥، نزهة الالباء: ١٨٢، معجم الأدباء: ٧/ ١٠٧-١٣٨، طبقات القراء: ١/ ١٧٩.

أنَّ الجزم ليس بإعراب، فأنواعه عنده ثلاثة[١]؛ وقولنا: أنواعه، أولى من قول المصنف تابعاً لابن عصفور[٢]؛ «ألقابه؛ لأنّ اللقب يساوي الملقب، وقولنا: رفع مثلا لا يساوي قولنا: الإعراب بل اخص منه، والإعراب أعمُّ فثبت أنَّ هذه الأمور أنواع داخلة تحت الإعراب، - والإعراب جنس لها، لا أنها ألقاب له»[٣] وهو ملقب بها.

وقوله: «في الاسم والفعل» ينبغي أنْ يقيدهما، فيقول: في الاسم المتمكّن[٤] والفعل المضارع السالم من نون الأناث ومن نون التوكيد المباشرة[٥].

---

(١) مذهب المازني: أنَّ الفعل المضارع المجزوم بأحد الحروف الجازمة إنما هو مبني كما هو الحال في الشرط والجواب، قال: «الشرط والجواب غير مجزوم وإنما هو مسكن على حكم الأفعال في أصلها من التسكين، وفي ذلك ما يخالف سيبويه الذي يعدّ علامات الإعراب ثمانية كل منها أطلق عليه اسم (مجرى)».
ينظر: الكتاب: ١/ ٢-٣، شرح السيرافي ١/ ٣٤(خ)، الارتشاف: ٢٦٣«ر».

(٢) ابن عصفور: هو علي بن مؤمن بن محمد بن علي بن عصفور الحضرمي الإشبيلي أبو الحسن، حامل لواء العربية في الأندلس في عصره، توفى بتونس سنة (٦٦٩هـ). من مصنفاته: المقرب في النحو/ ط، الممتع في التصريف، شرح جمل الزجاجي (محقق) سرقات الشعراء، شرح الحماسة، المفتاح، وغيرها.

(٣) ينظر: المقرب لابن عصفور في الدكتور عبد الستار الجوادي: ١/ ٤٧.

(٤) ينقسم الاسم إمّا إلى متمكّن أمكن وهو المنصرف، كزيد، وإمّا إلى متمكّن غير أمكن وهو المعرب - غير المتصرف- نحو: أحمد، ومساجد، ومفاتيح وإمّا غير متمكن ولا أمكن وهو الاسم المبني، ولهذا استدرك الشارح على الواضع عدم حده للاسم المعرب بـ«المتمكن».

(٥) ينظر: سيبويه: ١/ ٣.

(علامات الإعراب)

قال:

«فالرفع بالضمة، والنصب بالفتحة، والجرّ بالكسرة والجزم بحذف الحركة».

أقول:

لكلٍّ من الأنواع الأربعة[1] علامات تدلّ عليها، وهذه العلامات على قسمين؛ علامات أصول، وعلامات فروع[1]، فالعلامات الأصول أربعة: الضمة للرفع، والفتحة للنصب، والكسرة للجرّ والسكون للجزم؛ وقد مضى تمثيل ذلك كلّه.

والعلامات الفروع على ضربين؛ إمّا حركة نائبة عن حركة، وذلك في بابين، أو حرف نائب عن حركة وذلك في خمسة أبواب منها ثلاثة أبواب في الأسماء، وبابان في الأفعال، فهذه ترجمة أبواب الفروع إجمالاً، وسيأتي شرحها مفصلاً باباً باباً.

---

(١) ساقط: من:ب.

(جمع المؤنث السالم)

قال:

«وما جُمِعَ بألف وتاء مزيدتين ينصب بالكسرة نحو: رأيت الهْداتِ».

أقول:

هذا الباب الأوّل / ٧/ من البابين الذين نابت فيهما حركة عن حركة، وهو ما نابت فيه الكسرة عن الفتحة، وهو ما جمع بألف وتاء مزيدتين، سواء كان جمعاً لمؤنث كـ«هندات» و«زينبات» أو لمذكّر كـ«حمامات» و«سرادقات» و«اصطبلات»[1] وسواء سلمت فيه بينه الواحد كما مثلنا أم تغيّرت كسجدات، وركعات، فإنَّ وسطهما تغير بحذف التاء من سجدة، وركعة، وبتحريك الوسط بعد السكون.

واشترط[2] أنْ يكون الألف والتاء زائدتين احترازاً[3] عن نحو بيت، وأبيات، فأن التاء لام مفردها[4]، فهي[5] أصلية، ونحو: غزاة، وقضاة، فأنَّ

---

(١) في المقتضب: ٢/ ١٦٠ «تجمع هذه الاسماء بألف وتاء، لأنَّ كلَّ جماعة من غير الآدميين ترجع الى التأنيث»

(٢) في: ب: «ما اشتراط».

(٣) في: ب: «احترازاً».

(٤) في: ب: «مفردهما».

(٥) في الأصل: «فهو».

ألفهما أصلية (لأنها)[١] منقلبة عن لام الكلمة في المفرد، ألا ترى أنَّ الاصل قضية وغزوة، فتحرَّكت الواو والياء وانفتح ما قبلها فقلبتا ألفين، فهذا النوع الذي شرحناه يرفع بالضمة ويجرّ بالكسرة على الأصل فيهما، وينصب بالكسرة على خلاف الأصل فيهما، حملوا نصبه على خفضه كما فعلوا في جمع المذكر السالم لئلا يفصل (الفرع عن الأصل)[٢]، قال الله سبحانه: ﴿خَلَقَ ٱللَّهُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾[٣]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ﴾[٤]، وذهب الأخفش والمبرد[٥] إلى أن الكسرة فيه حالة النصب حركة بناء لا حركة إعراب[٦]: ولا وجه له.

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) في ب: «النوع الأصل».

(٣) من سورة العنكبوت: ٢٩/ ٤٤.

(٤) من سورة هود: ١١/ ١١٤.

(٥) المبرد: هو أبو العباس محمد بن يزيد بن عبد الأثير، والمبرد لقب له، يقال إنَّ المازني أسبغه عليه، ومعناه المثبت للحق. وهو من أئمة المدرسة البصرية وإليه انتهت زعامتها، عاصر ثعلب المتوفى، وكان بينهما منافرة، قبل ٢٧١ ولد في البصرة عام (٢١٠هـ)، وتوفى عام ٢٨٥هـ على أرجح الأقوال. له: المقتضب، والكامل، والفاضل وغيرها كثير.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين:٨٢، أخبار النحويين: ٧٢-٨٠، طبقات الزبيدي: ١٠٨-١٢٠، نزهة الألباء: ٢١٧-٢٢٧، معجم الأدباء: ٩/ ١١١-١٢٢، ووفيات الأعيان: ١/ ٤٩٥.

(٦) ذكر ابن جني في سر الصناعة/ ٤٢٨ قوله:«ألا ترى أنّ أبا الحسن -يعني الأخفش- وأبا العباس يعني- المبرد- ومن قال بقولهما ذهبا إلى أنَّ كسرة التأنيث في موضع النصب أنها هي علامة بناء لا حركة إعراب..».

=

وقوله: «ينصب بالكسرة» أي: على سبيل التحتم؛ ولا عن الكوفيين اجازة نصبه بالفتحة، فتقول: «رأيت الهندات» ولا شاهد له على ذلك[1].

=ولم أجد رأياً للمبرد يقول بهذا الذي ذكره ابن جني والشارح من بعده، فقد تحدث في غير موضع عن إعراب جمع المؤنث السالم وليس في حديثه ما يشير إلى اعتباره الكسرة حركة بناء، قال في المقتضب: ٣/ ٣٣١: «فهذا الجمع في المؤنث نظير ما كان بالواو في التثنية، والتاء دليل التأنيث، والضمة علم رفع، واستوى خفضه ونصبه كما استوى ذلك في مسلمين».

وقد نسب ابن جني في الخصائص ٣/ ٣٠٥ إلى المازني للجنس مثل «لا مسلمات لك».

وينظر: المقتضب: ١/ ٦، الخصائص: ٣/ ٣٠٥، القول بوجوب بناء جمع المؤنث السالم على الفتح مع لا النافية الاشموني ١/ ٩٢.

(١) مذهب البصريين أنّه لا يجوز نصب المؤنث السالم بالفتحة، وقد جوّز الكوفيون والبغداديون ذلك مطلقاً، وقد اتجه ابن مالك من المتأخرين وجهة البصريين، قال:

وما بتا وألف قد جُمعا
يكسرُ في الجرِّ وفي النصب معا

وفي كلام ابن جني في الخصائص: ١/ ١١١ وما يشير إلى وقوفه مع وجهة النظر الكوفية، في هذه المسألة قال: «اعلم أنّ العرب تؤثر التجانس والتشابه وحمل الفرع على الأصل، ألا ترى أنهم لما أعربوا بالحروف في التثنية والألف والرفع في الجمع الواو، والجر فيهما الياء، وبقي النصب لاحرف له فيجاز به فجذبوه إلى الجر، فحملوه عليه بدون الرفع... ثم لمّا صاروا إلى جمع التأنيث حملوا النصب أيضاً على الجر، فقالوا: ضربت الهندات كما قالوا: مررت بالهنداتِ، ولا ضرورة هنا، لأنهم كانوا قادرين على أن يفتحوا التاء فيقولوا: رأيت الهنداتَ، فلم يفعلوا ذلك مع إمكانه وزوال الضرورة التي عارضت في المذكر عنه، فدلَّ دخولهم تحت هذا - مع أنَّ الحال لا تضطر إليه على إيثارهم واستحبابهم حمل الفرع على الاصل وأن عرى من ضرورة الأصل».

وينظر شرح المفصل: ٥/ ٨.

وعن هشام[١] أنَّ ذلك جائز فيما حذفت لامه في المفرد/ ١٨/ ، ولم تُرَد في الجمع كـ«لغات» و«بنات»[٢] ويشهد له ظواهر من السّماع. قرأ بعضهم: ﴿وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ الْبَنَاتِ﴾ بالفتح[٣].

---

(١) هشام: هو هشام بن معاوية الضرير، النحوي الكوفي ويكنى أبا عبد الله أخذ عن الكسائي وكان مشهوراً بصحبته؛ توفى سنة (٢٠٩هـ). له من الآثار المفقودة: مختصر في النحو، وكتاب القياس، وكتاب الحدود.

ينظر في ترجمته: طبقات الزبيدي: ١٤٧، نزهة الألباء: ١٦٤، أنباه الرواة: ٣/ ٣٦٤، إشارة التعيين: ٥٧ تلخيص ابن مكتوم: المقتبس: ٣٠٢، بغية الوعاة: ٣٢٨.

(٢) ينظر: الارتشاف: ٢٦٦-٢٦٧ «ر».

(٣) سقطت (بالفتح من:جـ) ولم أتبين موطن هذه القراءة فيما رجعت إليه من كتب القراءات. وينظر: شرح المفصل: ٥/ ٨: الهمع: ١/ ٢٢.

(ما ينصرف وما لا ينصرف)

قال:

«وغيرُ المنصرف يجرُّ بالفتحة نحو: بأحمدَ».

أقول:

هذا الباب الثاني من البابين المذكورين، وهو ما نابت فيه الفتحة والكسرة، وهو لا ينصرف، وضابطه ما وجد فيه على وجه خاص علّتان فرعيتان من تسع أو واحدة منها تقوم مقامها.

فالأول كـ«فاطمة» فإن فيه علتين هما: التأنيث والتعريف وهما فرعان على التذكير والتنكير.

والثاني نحو: مساجد فإنه جمع لا نظيرَ له في الآحاد العربية وهو مُنَزَّل عندهم منزلة جمعين؛ لأنَّه جمع انتهت إليه الجموع ووقفت عنده فلم تجاوزه[1]، فكأنه جمع مرتين؛ وقولي: على وجه خاص، ليس كل ما فيه[2] علتَّان فرعيتان مطلقاً ممتنع صرفه، ألا ترى أنَّ نحو: قائمة فيه الصفة والتأنيث، وهما فرعان على الجمود والتذكير إلا أنَّ الواضع لم يعتبر التأنيث

---

(١) في ب، جـ: «تتجاوز».

(٢) في: ب، جـ:«كلها».

الذي[١] بغير الألف إلاّ مع العلمية؛ لأنه لا يكون لازماً إلاّ معها. إذا عرفت هذا، فنقول: هذا النوع أعني مالا ينصرف يرفع بالضمة وينصب بالفتحة على الأصل فيها، ويجرُّ بالفتحة نيابة عن الكسرة، حملوا خفضه على نصبه على العكس من الباب الأوّل وذلك لعلّه تذكر[٢] إنْ شاءَ الله تعالى في باب مالا ينصرف.

قال تعالى: ﴿فَحَيُّوا۟ بِأَحْسَنَ مِنْهَآ﴾[٣]، وذهب الرجلان[٤] إلى أنَّ هذا الباب مبني في حالة دون حالة، فهو معرب رفعاً ونصباً، ومبني جراً، ولا علَّة لذلك[٥].

وفي كلام المنصف نقص، واتمامه أنْ يقال: إلاّ إنْ أُضيف أو دخلته (أل) فأنه يجر حينئذ بالكسرة[٦] نحو: ﴿وَأَنتُمْ عَٰكِفُونَ فِى ٱلْمَسَٰجِدِ﴾[٧] ... ﴿فِىٓ أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ ۝٤﴾[٨].

---

(١) سقطت «الذي» من: ب، جـ.

(٢) سقط في: جـ.

(٣) من سورة البقرة: ٢/ ١٨٧.

(٤) هما: الأخفش والمبرد.

(٥) في المقتضب: ١/ ٢٤٨: «ولذلك كان مالا ينصرف إذا كان مخفوضاً فتح، وحمل على ما هو نظير الخفض...».

وفي شرح المفصل: ١/ ٥٨: «...على أنَّ أبا الحسين وأبا العباس رحمهما الله ذهبا إلى أن غير المنصرف مبني في حال فتحه إذا دخله الجار والمحققون على خلاف ذلك..».

(٦) في سيبويه: ١/ ٦: «وجمع مالا ينصرف إذا أدخل عليه الألف واللام أو أضيف الجرَّ؛ لأنَّهما اسماء أُدخل عليها ما يدخل على المنصرف وأدخل فيها المجرور كما يدخل في المنصرف....».

(٧) من سورة البقرة الآية: ١٨٧.

(٨) التين: ٥/ ٤. وتمامها: «لقد خلقنا الإنسانَ في أحسنِ تقويم».

فإن قلت: لعلّه يرى أنَّ مالا ينصرف إذا دخلته (أل) أو أُضيف صار منصرفاً كما هو مذهب طائفة من النحويين، فلهذا لم يستثنه من غير المنصرف؛ لأنه لم يدخل فيه؟

قلت: ليس ذلك رايه، ألا تراه يقول فيما سيأتي من هذا الكتاب، غير المنصرف لا ينَّون ولا يكسر، فإن أُضيف، أو دخلته الألف واللام كسر، نحو: بـ(إبراهيمكم) وبـ(الأبيض).

فإنْ قلتَ: فإذا ثبت أنه استثنى ذلك (في باب مالا ينصرف)[1] لم يحسن اعتراضكم عليه؟

قلتُ: يتجّه حينئذ[2] الاعتراض عليه من ثلاث جهات:

أحدها: تأخير الشيء عن موضعه. قال الشاعر[3]: (بسيط)

سَهمٌ أصاب وراميه بذي سَلم

مَنْ بالعراق لقد أبعدتَ مُرماكا

والثانية: تكررٌ المسألة في هذا المختصر المجحف.

---

(١) في جـ: «فيما ينصرف».

(٢) سقطت «حينئذ» في: ب،جـ.

(٣) لم أعثر على قائل معين لهذا البيت ولم أجد له ذكراً فيما رجعت إليه من كتب.

وروايته في: ب،جـ «ابعدت مرماك» بدل: «أبعدت مرماكا».

والثالثة: أن تمثيله بـ«إبراهيمكم» غير سديد؛ لأنَّ العَلَمَ لا يضاف حتى ينكّر، فهو والحالة هذه بمنزلة قولك: (الجام)[1] في إنَّه ليس فيه غير العجمة، والعجمة وحدَها لا تؤثر.

(١) في الجمهرة: ٢/ ١١١: اللجام معروف، وذكر قوم أنّه عربي، وقال آخرون بل هو معرب، ويقال إنّه بالفارسية: لغام.
ينظر: المعرب/ ٣٠٠، واللسان الجم ١٦/ ٦.

(الأسماء الستة)

قال:

«وأخوه، وأبوه، وحموه، وفوه، وذو مال، وهنوها تُرفع بالواو، وتنصب بالألف، وتجرُّ بالياء، نحو: قام أبوه، ورأيتُ أباه، ومررت بأبيه».

أقول:

انقضى ذكر البابين اللذين نابت فيهما حركة عن حركة وشرع في ذكر الأبواب الخمسة التي ثابت فيها الحروف عن الحركات باعتبار الظاهر.

أحدها: الأسماء الستة، وهي: أخوك واخواته، فأنها في حالة الرفع بالواو وفي حالة النصب بالألف، وفي الجر بالياء، والكلام على هذه الأسماء في فصول:... أحدها، في عدّتها فالجمهور على أنها ستة؛ وقال الفراء[1]: خمسة.

---

(١) الفراء: هو أبو زكريا يحيى بن زياد المعروف بالفراء، إمام نحاة الكوفة أخذ عن الكسائي ويونس بن حبيب، وأخذ عنه سلمة بن عاصم. ولد بالكوفة سنة (١٤٤هـ) وتوفى سنة (٢٠٧هـ).

من آثاره: معاني القرآن، والمقصود والممدود، وأفعل وافعل والحدود، وغيرها كثير.

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٨٦-٨٨، الفهرست: ١/ ٩٦-١٠٠ نزهة الألباء/ ٩٨، معجم الأدباء:٢-٩-١٤، وفيات الأعيان:٥/ ٢٢٥.

أسقط منها الهنَ[١] وتبعه الزجاجي[٢]، وهما محجوبان بنقل سيبويه وأبي الحسن. نعم ينبغي أن لا يسُوى بينه وبين الخمسة في الذكر كما نَقَل هذا المصنف[٣] لئلا يتوهم أنَّ الحكم فيهن على حدٍّ سواء، وليس كذلك بل الأكثر في كلامهم أنْ يكون (الهَنُ) منقوصاً، معرباً بالحركات كما يكون في حالة الافراد؛ وفيه لغة قليلة أنّه يعرب بالحروف[٤]؛ وقيل سبعة، والسابع

---

(١) ينظر: الارتشاف/ ٢٦٣ «ر» التوطئة: ١٥(ح).

(٢) الزجاجي: هو عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي ولد بفارس ونشأ بها وانتقل منها إلى بغداد ولزم الزجاج وقرأ عليه النحو وكان من أنبه تلاميذه فنسب إليه، ثم انتقل إلى الشام وأقام بحلب مدة ثم رحل إلى دمشق، توفى بطبريه عام (٣٣٧هـ) على أصح الروايات. ومن آثاره المعروفة: آمالي الزجاجي، والايضاح في علل النحو، وكتاب: الجمل وغيرها.

وينظر ترجمته في: طبقات الزبيدي: ١٢٩، ٣١٠ نزهة الألباء: ٣٠٧-٣٠٨، أنباه الرواية: ٢/ ١٦٠، مرآة الجنان: ٢/ ٣٩٠ مفتاح السعادة: ٢/ ١٤٠-١٤٢، الفلاكة والمفلكون: ٧١.

(٣) اتفق أكثر النحاة على الحاق - هن- بالأسماء المذكورة في الإعراب بالحروف، حكاه سيبويه وقال: قال ابن هشام إنها لغة قليلة ولقلّتها لم يطلع عليها الفراء ولا أبو القاسم الزجاجي.

ينظر سيبويه٢/ ٨٠، الارتشاف:٢٦٣(خ).

(٤) جرت عادة النحاة أن يذكروا لغات هذه الأسماء، ففي -هُن- النقص، وهو الأعراب بالحركات وهو فيه أشهر من الإعراب بالحروف، نحو «هذا هنُ زيد، ورأيت هنَ زيد، ومررت بهنِ زيد».

(مَنْ) في حكاية النكرة في الوقف، فإنَّكَ تقول لمن قال: (جاءني رجل). مَنُو، ولمن قال: (رأيت رجلا): مَنَا، ولمن قال: (مررت برجل مِنَي). قال ذلك الجوهري[1]، في كتاب له في النحو[2]، وليس ذلك بشيء؛ لأنَّ هذا ليس بإعراب لأوجهٍ:

أحدها: أنَّه يثبت وقفاً ويحذف وصلاً، تقول في الوصل: مَن يا هذاه لا

---

(١) الجوهري: هو إسماعيل بن حماد الجوهري، صاحب الصحاح، أصله من بلاد الترك من (فاراب) وهو إمام في اللغة والأدب، قرأ في بغداد على أبي علي الفارسي وأبي سعيد السيرافي، ورحل إلى الحجاز، وطوف بين القبائل العربية وقفل راجعاً إلى خراسان، ووضع كتاب صحاح اللغة المعروف، وله مقدمة في النحو أيضاً، وكتاب في العروض توفي سنة (٣٩٣هـ).

ينظر في ترجمته: نزهة الألباء ٣٤٤-٣٤٦، أنباه الرواة: ١/ ١٩٤-١٩٨، معجم الأدباء:٦/ ١٥١-٦٦٥، مفتاح السعادة ١/ ٩٩-١٠٣، سلم الوصول إلى طبقات الفحول لحاجي خليفة/ ٣٩٤.

(٢) ذكر الجوهري (مقدمة في النحو) لم نعثر عليها.

ينظر: نزهة الألباء: ٣٤٤-٣٤٦، أنباه الرواة: ١/ ١٩٤. بغية الوعاة: ١/ ٤٤٦.

وينظر: بشأن ما نسب للجوهري: الصحاح (متن) ٦/ ٢٢٠٧-٢٢٠٨، ومَن اللسان ١٧/ ٣٠٧.

يجوز غير ذلك، فأمَّا قول الشاعر[١]: (وافر)

أتـوا نـاري فقلـتُ: مَنُـون أنْـتم؟

فقالوا: الجِنُ. قُلت: عُمُـوا ظَلامـا

فضرورةٌ، خلافاً ليونس[٢] في اجازته ذلك قياساً.

الثاني: أنَّ الإعراب إنّما يكون لعامل يدخل على الكلمة في الكلام الـذي هي فيه[٣]، وليست هذه الحروف مجتلبة لعامل في هـذا الكـلام؛ لأنَّ (مَـنْ)

---

(١) البيت لجذع بن سنان الغساني، قال صاحب الخزانـة: لا أعلـم خلافـا في أنـه لجـذع بـن سنان. وابن سنان شاعر جاهلي قديم، وغسان قبيلة من الازد، خرج من خرج مـن الازد قبل سيل العرم، وجاءوا الشم.

ينظر الخزانة:٣/ ٧. ونسبه بعضهم إلى شمير بن الحارث الضبي أحد الشعراء الجاهلية.

واستشهد به على زيادة الواو والنون على (من) في الوصل ضرورة والقياس أن يقول من أنـتم. وهي حالة شاذ فيها النحاة أقوال كثيرة والمعنى: أنّ الجِن قد طرقته وقد أوقد نارا لطعامه.

وقد ورد البيت منسوباً على اختلاف فيما تقـدم ذكـره في شرح المفـصل٤/ ١٦، والنـوادر لابي زيد ١٢٤، والخزانة: ٢/ ٣٦٤ والعيني في الخزانة: ٤/ ٤٩٨. ولم ينسب في: سـيبويه:١/ ٤٠٢، المقتضب: ٢/ ٣٠٧، الخصائص: ١-١٢٩، منازل الحروف: للرماني/ ٦٤.

(٢) يونس: هو يونس بن حبيب أبو عبد الرحمن الضبي، تلميذ لي عمرو بن العلاء الأخفـش الأكبر، وأحد رواة اللغة والغريب.ت سنة (١٨٣هـ).

ينظر ترجمته في: مراتب النحويين: ٢١-٢٢، أخبار النحويين: ٢٧ نزهة الألباء:٥٩.

(٣) ينظر سيبويه: ١/ ٤٠٢، وشرح المفصل: ٤/ ١٦.

مبتدأ، والمبتدأ معمول للإبتداء فلا يكون إلاّ مرفوعاً لفظاً أو محلاً، وإنّما هذه الحروف والحركات قبلها حركات حكاية[١].

الثالث[٢]: أنَّ (مَنْ) وضعها وضع الحروف فلا تستحق الإعراب. وقيل سبعة، وزيد فيها ذو الموصولة[٣] في لغة بعض طئ[٤] قال شاعرهم[٥]:

---

(١) سقط من: ب.

(٢) في ب: «الثالثة».

(٣) سقطت (الموصولة) من: ب، جـ.

(٤) نسبت إلى طئ؛ لأنَّه لا يستعملها موصوله إلا هم أو مَنْ تشبّه بهم من المولدين كأبي نواءس وحبيب الطائي، وهي تستعمل عندهم بمعنى -الذي- أو- التي- وتثنيتها وجمعها، فيقال: رأيت ذو فعلَ، وذو فعلت، وذو فعلا، وذو فعلنا، وذو فعلوا، وذو فعلن، ومن مجيئها بمعنى -الذي- قولهم- فلا وذو- وتقول في تثنيتها ذوا في الرفع، وذوى في النصب والخفض، وفي جمعها ذوو في الرفع، وذوي في النصب والخفض. شرح التسهيل (بتصرف) ٢/ ٤٢.

وينظر شرح ملحة الاعراب/ ٢١.

(٥) البيت من كلام منظور بن سحيم بن نوفل بن نضلة الأسدي الفقعسي: من شعراء الحماسة، مخضرم لم تذكر المصادر سنة ولادته أو وفاته.

ينظر ترجمته: معجم الشعراء:٣٧٤، الخزانة:١/ ١٢٧، والشاهد في قوله - من ذي- فعامل- ذي الموصولة معربة. على لغة طئ. والبيت منسوب في تلخيص الشواهد معاملة -ذو- التي هي من الاسماء الستة ومعنى هذا أنها ٤/ ظ، أوضح المسالك:١/ ١٠٩، ٣٠ (عجزة) ابن عقيل: ١/ ١٣١، ٤٢، الاشموني:١/ ١٧٥، ابن الناظم: ٣٥، العمدة في صناعة الشعر: ٧٢.وهو في الاصل «من ذو» ولا شاهد حينئذ على ماذكره الشارح.

فأمَّـا كِـرامٌ مـوْسِرون لقيْـتُهم[١]

فَحسبْي مِنْ ذي[٢] عندَهم ما كَفانيا

«فأما جمهورهم فلا يستعملونها إلاّ مبنية»، ويروى: فحسبي مِنْ ذو عندهم على البناء.

الفصل الثاني: في أصولها، تقول: أصل أب، وأخ، وَحَم وَهَن، مِنْ: أبوه، وأخوه، وحموه، وهنوه؛ بلامات محذوفة وهي واوات بدليل قولك في التثنية، أبوان، وأخوان، وحموان، وهنوان واصل فم: فوه، بدليل أفواه، وفويه، وأصل ذو: ذوي لا ذوو لقلة ماهيته ولأنه واوان[٣].

الفصل الثالث: [٤]في شرط استعمالها بالواو، والألف والياء فتقول: يشترط أنْ تكون مفردة، فلو ثنيت أُعربت إعراب المثنى بالألف والياء. ولو جمعت جمع المذكر السالم أعربت اعرابه، بالواو[٥]

---

(١) صدر البيت زيادة من: جـ.

(٢) سقطت (من ذى) من: ب،جـ.

(٣) ينظر في أصولها أيضاً: سيبويه: ٢/ ٨١-٨٣. المقتضب: ١/ ٢٢٧، ٢٣٤، ٢٧٠، ٣/ ١٥٨-١٥٩، شرح المفصل: ١/ ٥٢-٥٣.

(٤) ساقط من: جـ.

(٥) سقطت (بالواو) من: ب،جـ. وفي الأصل: «بالياء».

رفعاً وبالياء جراً ونصباً، تقول: جائني أبون[١]، ورأيت أبِيْن ومررت بأبِيْنْ، وكذلك أخون، وهنون، وذوون[٢]، ولم يسمع في بقية الاسماء وقُرِئ شاذاً، «قالوا نعبد الهك واله أبائك»[٣] والأصل (أبين) فحُذفت النون للإضافة، ولو كُسِّرت[٤]، نحو: آباء وآخاء وأحماء.

وأنْ تكون مُكبَّرة، فلو صغَّرت أُعربت بالحركات نحو: هذا أب، ورأيت أباً، ومررت بأبِ.

ولهذا الشرط؛ شرطٌ، وهو أنْ يكون المضاف إليه غير ياء المتكلم، فلو كان ياء المتكلم، أُعربت بالحركات مقدرة[٥]، نحو: هذا أبي ورأيت أبي، ومررت بأبي[٦] وهذا الشرط، والذي قبله ذكرهما في (ذو) الموصوله

---

(١) في: جـ «أبوان».

(٢) في: ب«ذوو».

(٣) من سورة البقرة: ٢/ ١٧٣، «الجمهور على آبائك على جمع التكسير (ابراهيم وإسماعيل وإسحق) بدل منهم. ويحيى بن يعمر: أبيك وفيه وجهان، أحدهما هو جمع تصحيح حذفت منه النون بالاضافة وقد قالوا: ويزاد به الجمع أو مفرداً في اللفظ والمعنى فعلى هذا يكون إبراهيم بدل منه وإسماعيل وإسحق عطفا على أبيك، تقديره: وإله أسمعيل وإسحق».

ينظر: شواذ القرآن لابن خالويه ص٩، التبيان في إعراب القرآن: ١/ ٤٣.

(٤) أي: لو جمعت جمع تكسير.

(٥) سقطت (مقدرة) من: ب،جـ.

(٦) وإنّما أُشترط اضافتها إلى غير الياء المتكلم، أن المقطوع منها عن الاضافة محرك

=

خطأ؛ لأنها تضاف أصلاً، ولا يحتاج إليها في (ذي) التي بمعنى صاحب؛ لأنَّها لا تستعمل إلاّ مضافة لغير الياء، بل لا تضاف لمضمر أصلاً[1]، فأما قوله[2]: (الرمل)

أفضل المعروف ما
لم تُبْتَذَل فيه الوجُوه[3]
إنَّما يَعْرفُ ذا الفضـ
ـل مِنَ الناس ذَووه

(١) ينظر تفاصيل ذلك في شرح المفصل: ١/ ٥٣.

(٢) البيتُ لأبي العتاهية أبو إسحاق إسماعيل بن القاسم بن سويد الشاعر المشهور نشأ بالكوفة وسكن بغداد، واشتهر بحب (عتبه) له في الزهد وأشعار كثيرة، وهو من مقدمي طبقة المولدين، في طبقة بشار وأبي نواءس، كانت ولادته سنة ١٣٠هـ ووفاته سنة ٢١٣ وقيل سنة ٢١١هـ، ترجمته في طبقات الشعراء: ٢٢٨، وفيات الاعيان١/ ٢٠٠-٢٠٤ الفهرست:١/ ١٦٠، البداية والنهاية:١٠/ ٦٥-٢٦٦، والبيت في الديوان/ ٢٩٥، وقد ورد بلا عزو في: شرح المفصل:١/ ٥٣، ٣/ ٣٨، الارتشاف:٨٣٢، شرح الهادي على الكافي:١/ ٧٣، اللسان (ذوو) ورود عجزه في:الدرر:٢/ ٦١، عيون الأخبار:٣/ ١٩٥. وهو في الديوان: إنما (يصنع المعروف في) الناس ذووه.

(٣) ساقط في: ب،جـ.

فشاذٌ[١] عند قوم. ولحنٌ عند آخرين. وممّا يؤثر في الأدعية: اللهم صَلِّ على محمد وذويه[٢].

وشرط (الفم) ألاَّ يعَّوض من عينه ميم[٣].

الفصل الرابع: في معانيها، والمشكل منها لفظان، حَمْ، وهَن.

فأما -الحمُ- فالعامة تظنُّه أبا الزوج، وإنَّما هو أقاربه مطلقاً وقد قالت عائشة رضي الله تعالى[٤] عنها عند منصرفها من البصرة: «إنَّه والله ما كان بيني وبين عليّ إلاَّ ما يكونُ بين المرأة وأحمائها»[٥].

---

(١) في: جـ «مفاسد».

(٢) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٥٤.

(٣) يشترط في إعراب -ثم- بالحروف زوال الميم منه لموضع الاضافة ثم أبدلوا منها في الافراد الميم لقرب المخرجين، فقالوا: تقول هذا فو زيد ورأيت فا زيد، بزوال الميم منه فأن لم تزل اعرب بالحركات نحو: هذا فم، ورأيت فماً، ونظرت إلى فم.

ينظر: المقتضب: ١/ ٢٣٩، شرح الكافي: ١/ ٦٨.

(٤) زيادة من: جـ.

(٥) في الكامل في التاريخ لابن الآثير: ٣/ ٥٨ - دار صادر ١٣٨٥ - ١٩٦٥ ما نصه «قالت عائشة يابني لا يعتب بعضنا على بعض، والله ماكان بيني وبين علي وقال علي، صدقت والله ما كان بيني وانه على معتبتي لمن الأخياء، وقال علي، صدقت والله ماكان بيني وبينها إلا ذاك وأنها لزوجة نبيكم في الدنيا والآخرة».

وينظر تاريخ الطبري: جـ/ ٥٤٤.

قال ابن مالك: «وربَّما أطلق على أقارب الزوجة[١]، وقال ابن مكّي[٢]: قال أهل اللغة: كلُّ ما كان من أقارب الزوج فهم الأحماء أو الزوجة فهم الأختان والأصهار[٣] يجمعهما[٤].

قلت: لأنّه من الصهر وهو الاختلاط، قال تعالى: ﴿يُصْهَرُ بِهِۦ مَا فِى بُطُونِهِمْ وَٱلْجُلُودُ ۝٢٠﴾[٥].

وأمَّا -الهَنُ- فكناية عن أسماء الأجناس، وقيل عمَّا يُستقبح التصريح

---

(١) شرح التسهيل: ٣١/ ظ (خ).

(٢) ابن مكي: هو ابو محمد بن مكي بن أبي طالب حموش بن مختار القيسي، أصله من القيروان، وسكن قرطبة، من أهل التبحر في علوم القرآن والعربية، ولد سنة ٣٥٥هـ وتوفى في مكة سنة ٤٣٧هـ له: مشكل اعراب القرآن، الهداية إلى بلوغ النهاية. والتبصرة في القراءات وغيرها.

ينظر ترجمته في: نزهة الألباء:٣٤٧، طبقات القراء: ٢/ ٣٠٩، أبناه الرواة:٣/ ٣١٣-٣١٦، بغية الوعاة: ٢/ ٣٥٨.

(٣) في:ب «الاطهار» وفي هامش: جـ«أي لفظ الأصهار».

(٤) ينظر: الصحاح مادة «حمأ»١/ ٤٥.

(٥) من سورة الحج: ٢٢/ ٢٠، وفي اللسان مادة «صهر» ٦/ ١٤١، الصهر القرابة، والأصهار أهل بيت المرأة، ولايقال لأهل بيت الرجل إلا الأختان، ومن العرب من يجعل الصهر من الاحماء والأختان جميعاً. ويصهر مافي بطونهم أي يذاب.

وأمَّا -الهَنُ- فكناية عن أسماء الأجناس، وقيل عمَّا يُستقبح التصريح به، وقيل على الفرج خاصة، قال الشاعر[١]. (سريع)

وقد بدا هنكِ مِنَ المئزر

وكان المصنف يرى ذلك، ولعلّه إنما قال: «هنوها لأجل ذلك؛ وليس بشيء؛ لأنه لا يختصَّ عند أحد بفرج المؤنث[٢]، ومن كلامه عليه أفضل[٣] الصلاة والسلام: مَنْ تعزَّى بعزاء[٤] الجاهلية فأعضوه بهنُ أبيه ولا تكنوه[٥]»[٦]. ومن كلام علي رضي الله عنه: «إن من يطل هُن[٧] أبيه ينتطق[٨] به».

---

(١) هذا عجز بيت من الرجز وصدره، رحتُ وفي رجليك وما فيها... وقد نسبة صاحب الخزانة: ٢/ ٢٧٩ إلى الأقيشر الأسدي، وهو المغيرة بن عبد الله الأسدي، شاعر إسلامي. ينظر ترجمته في معجم الشعراء/ ٥٦، سمط اللالي: ١/ ٦١، الموءتلف والمختلف/ ٥٦، والخزانة:٢/ ٢٨٠.

وقد نسبة ابن الشجري في أماليه: ٢/ ٣٧ إلى الفرزدق ولم أعثر عليه في ديوانه والبيت غير منسوب في: سيبويه: ٢/ ٢٩٧، الخصائص: ١/ ٢،٧٣/ ٣١٧، المحتسب: ١/ ١١٠.

(٢) ينظر: الصحاح -هنو- ٦/ ٥٣٦، واللسان-هنا- ٢٠/ ٢٤١-٢٤٣.

(٣) سقطت «أفضل» في:ب،جـ.

(٤) في: ب«بعز».

(٥) في: جـ «تكنوه».

(٦) في مسند الامام أحمد بن حنبل: ٥/ ١٣٦. والشاهد فيه الهن: فأنه استعمل منقوصاً معرباً بالحركات الظاهرة. وإذا استعمل الهن غير مضاف كان منقوصاً بالاجماع.

(٧) في الأصل: و:ب «بهن» وما أثبته من:ب.

(٨) في الأصل: و:جـ «يبطئ» وما أثبته من:ب.

ولو أنه فعل ذلك في الحمَ، فقال: وحموها. لكان أحسن.

الفصل الخامس: في تحقيق ما أُعربت به هذه الأسماء؛ وقد أختلفُ في ذلك على ستة مذاهب:

أحدها: أنَّها معربة بالحرف وهذا هو المشهور في التصانيف، ويردُّه أنَّ الإعراب على الكلمة، فيلزم، كون (فيك) و(ذي مال) معربين، وهما على حرف واحد ولا نظير له في العربية[1].

الثاني: بالحركات التي قبل الحروف، والحروف حروف[2] إشباع[3] ويُردُّ بما ذكرناه؛ لأنَّ حرف الإشباع زائد، وبأن الإشباع مختصّ بالشعر كقوله[4]:

=وفي المستقصي: ٢/ ٣٦٤ (١٣٤١): «ومن يطل ذيله ينتطق به».بلا عزو والمغنى مَنْ أكثر أُخوته اشتد ظهره وعزم بهم.

وينظر: الفائق في غريب الحديث: ١/ ٥٣، الصحاح (هنو).

(١) نسب هذا الرأي إلى قطرب والزيادي والزجاجي من البصريين، والفراء، وهشام من الكوفيين.

وينظر: شرح المفصل: ١/ ٥٢، أسرار العربية/ ٢٣، شرح التسهيل: للمرادي: ١/ ١٢و(خ).

(٢) سقطت (حروف) من:ب.

(٣) هذا راي المازني واختيار الزجاج.

ينظر: شرح المفصل:١/ ٥٢.

(٤) هذا البيت عن الشواهد التي لم تنسب إلى قائل معين.

ينظر شرح الجمل لابن عصفور: ١/ ٢٩، رصف المباني في شرح حروف المعاني للمالقي/ ١٣(ر) ارتشاف الضرب: ٣٨٣/ (ر) الضرائر الشعرية ٢٨٥، البحر المحيط ٨/ ٢٩٠، والشائلات: جمع شائلة من شال يشيل: رفع وصف به العقرب وهي واحدة لأنه قصد الجنس.

أعـــوذُ بـــاللهِ مِـــنَ العقْـــرابِ

الـــشائلاتِ عُقَـــدَ الأذْنـــابِ

الثالث: بالحركات المذكورة منقولة منَ الحروف[١]، ويرده أنَّ نقل حركة الإعراب إنّما تكون لساكن، وفي الوقف (وهذا متحرك وفي الوصل)[٢].

والرابع: بالحركات[٣] والحروف معاً ويُردُّ بما رُد به الأول[٤]، وإنَّا لم نجد العاملُ يحدث علامتي إعراب.

---

(١) هذا رأي الربعي.

ينظر: الانصاف مسألة (١٢)، شرح المفصل: ١/ ٥٢، شرح الكافي:١/ ٧٠(خ).

(٢) كذا في الأصل، وفي:ب «وهو المتحرك في الوصل» وفي جـ ساقط: وهو متحرك في الوصل.

(٣) سقط حرف الجر من: ب.

(٤) هذا مذهب الكوفيين، وعندهم أنَّ الحركات تكون علامات حين تقطع هذه الأسماء عن الإضافة، تقول: جاء أب، ورأيت أباه، وسلمت على أب، فإذا أضيفت بقيت الضمة على ما كانت عليه قبل الإضافة، فوجب أن تكون علامة أيضاً، تقول: جاء أبوك، ورأيت أباك، وسلمت على أبيك، وهذا الرأي لا ينفك من ضعف؛ لأنَّ الإعراب إمارة على المعنى وذلك يحصل بعلامة واحدة فلا حاجة إلى أكثر منها.

ينظر: الارتشاف: ١/ ١٢-١٣ شرح المفصل: ١/ ٥٢.

الخامس: بتغير وانقلاب[1]، ويردّه عدم النظير ولزوم تجردها مِنْ علامة في الرفع.

السادس: بحركات مقدّرة في الحروف، وما قبل الحروف ابتاع فإذا قيل: جاءني أخوك، فأصله -أخوُكَ- يوزن (هذا حملُك) ثم ابتعت الخاء إلى الواو ثم سكنت الواو تخفيفاً. وإذا قيل: مررتُ بأخيك، فأصله: بأخوك على وزن -بَحمِلْك- ثم أُتبعت ثم أسكنت، ثم قلبت الواو تخفيفاً فانقلبت (ياء) لسكونها بعد كسرة، كما في: ميقات، وميزان، وهما مِفعال مِنَ: الوقت، والوزن وإذا قيل: رأيت أخاك. فأصله: أخوك قيل: فقلبت الواو ألفاً فلا

---

(١) يُنسب هذا القول إلى الجرمي وهشام، إذ قالا إنَّ إعرابها إنّما هو بالتغير والانقلاب من الواو إلى الألف والياء في حالتي النصب والجر فقط وبعد هذا الانقلاب في حالة الرفع.

وهذا فاسد أيضاً. قال الكعبري: أنَّ أوجه فساده هي:

الأول: أنَّ الرفع لا انقلاب فيه مع أنه معرب.

الثاني: أنّ الانقلاب لو كان لاكتفى بواحد كما في التثنية.

الثالث: أنَّ الانقلاب في المقصور ليس باعراب وكذلك هاهنا.

ينظر اللباب: للكعبري: ص٣٢ (بتصرف) (خ)

وينظر: المقتضب: ٢/ ١٥٣، شرح المفصل: ١/ ٥٢، شرح التسهيل: ١/ ١٢و(خ).

اتْباع، وقيل: بَلْ تقدر فتحه غير هذه للاتباع طرداً للباب، ثم قلبت الواو ألفاً فلا اتباع، وهذا رأي سيبويه وأبي علي[1] -رحمهما الله تعالى-[2].

---

(١) أبو علي: هو الحسن بن أحمد بن عبد الغفار..... الفارسي المشهور، تلميذ الزجاج وابن السراج ومبرمان، واستاذ ابن جني والربعي، أحد أعلام مدرسة البصرة توفي في بغداد سنة (٣٧٧هـ)

وله: الايضاح العضدي، والإغفال، ومسألة الكثيرة.

ينظر ترجمته في: نزهة الألباء:٣١٥-٣١٧، الفهرست/ ٩٥ معجم الأدباء:٧/ ٢٣٢-٢٦١، أنباه الرواة:١/ ٢٧٣-٢٧٥، طبقات القراء: ١/ ٢٠٦-٢٠٧، المنتظم:٧/ ١٣٨.

(٢) سقطت (تعالى) من: ب.

وينظر بشأن ما نسبه الشارح إلى سيبويه وأبي علي: سيبويه: ٢/ ٨٠، المقتضب: ٢/ ١٥٤، شرح المفصل:١/ ٥٢، الانصاف مسألة (٢) ١/ ١٠-١٩ اللباب للكعبري: ٣٠-٣١ (خ) الرضى على الكافية: ١/ ٣٢-٤٢، همع الهوامع٣/ ٥٩.

(المثنى)

قال:

«والمثنى يُرفع بالألف ويُنصب ويجر بالياء نحو: قام الزيدان ورأيتُ الزيدينَ، ومررتُ بالزيدينِ».

أقول:

هذا الباب الثاني مما نابت فيه الحروف عن الحركات. وهو المثنى، وضابطه ما دلَّ على اثنين[1]، بزيادة صالحة للتجريد وذلك كـ«رجلان» فأنه دلَّ على رجل ورجل[2] بزيادة الألف والنون وهو صالح لتجريده منهما، فيقال: رجل؛ واحترزنا[3] بقولنا: ما دلَّ على اثنين ممَّا دلَّ على أقل أو أكثر كـ(رجال) وبقولنا: بزيادة مما دل على اثنين بذاته لا بزيادة، نحو: كلا وكلتا[4]

---

(١) في هامش: جـ «المثنى مادلَّ على اثنين وأغنى عن المتعاطفين».

(٢) سقطت (ورجل) من:ب،جـ.

(٣) في: ب،جـ: واحترز.

(٤) كلا وكلتا: اسمان ثنائيا الوضع ثم حُولا إلى الثلاثة بزيادة ألف في آخرهما تقوية للفظهما وبُعدا عن مشابهة كلمة (كل) إذا خفيت الضمة فيها وهما على رأي البصريين اسمان مثنيان لفظاً، وعلى رأي الكوفيين أنهما مثنيان معنى. قال ابن الأنباري: «والصواب عند البصريين بدليل جواز وقوع الخبر عنهما مفرداً كقولك: كلا أخويك قائماً وممَّا يدلُّ على إفرادهما من جهة اللفظ جواز اضافتهما إلى المثنى نحو: جاءني كلا الرجلين.... ولو =

ونحو: وشفع[١] وزكاً، وبالتنوين اسم للشيئين، قال ابن دُرَيد[٢] يصف السيف[٣]: (رجز)

اقامت تثنيتهما على الحقيقة لم يجز ذلك؛لأنّ والشيء لا يضاف إلى نفسه، ومما يدلّ على إفرادهما أيضاً أنك متى ما أضفتهما إلى ظاهر كان بالألف مطلقاً وليس المثنى كذلك، ولهذا كله أُجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى واعتبار اللفظ فيفرد وقد اجتمعا في قول الفرزدق يهجو جريرا قال:

كلاهما حين جدَّ الجري بينهما

قد أقلعا وكلا أنفيهما راب»

إلّا إنّ اعتبار اللفظ أكثر وبه جاء التنزيل في قوله تعالى: ﴿كِلْتَا ٱلْجَنَّتَيْنِ ءَاتَتْ أُكُلَهَا﴾ ولم يقل: اتتا.

وينظر: الانصاف: ٢/ ٢٣٥،وما بعدها، أسرار العربية ٢٨٧، شرح المفصل: ١/ ٥٤.

(١) في الجمهرة (سمع) ٣/ ٦٠ «يقال شَفْع ووتر، فالشفع خلاف الوتر شفعت للرجل إذا كان وترا فصرت له ثانيا فشفعته شفعا وإنا شافع له، وشفعت له إذا كنت متوسلا له، وأنا شافع له وشفيع وقد تسمت العرب شفيعاً وشافعاً».

(٢) ابن دريد: هو ابو بكر محمد بن دريد عتاهية، وينتهي نسبة إلى الأزد بن الغوث، ومنه إلى قحطان، وهو أبو قبائل اليمن ولد بالبصرة عام (٢٢٣هـ) ونشأ بها وتعلم فيها، وتوفى في بغداد عام (٣٢١هـ) كان واسع الرواية كثير الحفظ، وله شعر راق قال بعض المتقدمين: ابن دريد أعلم الشعراء وأشعر الحكماء، وإليه انتهى علم لغة البصريين وكتاباه (الجمهرة) و(الاشتقاق) شاهدان على طول باع في اللغة.

ينظر في ترجمته: مراتب النحويين/ ٨٤، نزهة الألباء/ ٢٥٦-٢٥٠ طبقات القراء/ ١١٦، جمهرة الانساب، الفلاكة والمفلوكون:٧٣.

(٣) في:ب: «السرف» وهو تصحيف.

إذا هَوى في جُثَّةٍ غَادَرَها

مِنْ بعد ما كانتْ خساً وهي زكا[١]

والخسَا اسم للواحد، وبقولنا: صالحاً للتجريد (احتراز)[٢] من نحو: اثنان، واثنتان، فإنه لايقال: اثنْ، ولا اثنة.

وزاد ابن مالك في الحدِّ «وعطف مثله عليه» بعد قوله: صالحاً للتجريد[٣]، ورأى أنَّ نحو: القمرين، والعمرين في الشمس والقمر، وفي أبي بكر وعمر[٤]، فتعطف عليه مباينة[٥] مغايرة[٦] لا مماثلة.

---

(١) لم أعثر عليه في ديوانه بتحقيق (السيد محمد بدر الدين العلوي) وقد وجدته ضمن مقصورته وشرحها له أيضاً: ص٩٦، والعرب تقول: خسا للمفرد، وللزوجين زكا وقيل لهما زكا لأنّ الاثنين أزكى من واحد بقول روءية:

حيرانُ لا يشعر من حيث أتى

عن قَبْضِ من لاقى أخاسٍ أم زكا

أي لا يشعر أفردٌ هو أم زوج.

ينظر: الجمهرة: ٣/ ٩٧، ٣/ ٥١٣٧.

اللسان مادة (خسا): ١٤/ ٢٢٧.

(٢) زيادة اقتضاها السياق.

(٣) ينظر: التسهيل لابن مالك تحقيق محمد بركات ص١٢.

(٤) زادت:ب،جـ «وليس بمثنى، لأنّه استعمله بالعطف فإنّما يقال: شمس وقمر، وأبو بكر وعمر».

(٥) سقطت (مباينة) من: جـ.

(٦) سقطت (مغايرة) من: ب.

والذي أراه أنَّ النحويين يسمّون هذا النوع مثنى وإلا لذكروه فيما حُمل على المثنى، وإنما غايته أنَّ هذا مثنى في أصله تجوز[1] إذا عرفت هذا فتقول: استعمال المثنى بالألف رفعاً وبالياء المفتوح جراً ونصباً، ويلي ألفه وياءه نون وكسرة مع الألف/ ٢٥/ كـ(جاء الزيدان) وقد تُضم فيقال: هذان خَليلانُ.

---

(١) اشترط النحاة في كلّ ما يثنّى ثمانية شروط هي: الاعراب والافراد وعدم التركيب والتنكير، واتفاق اللفظ واتفاق المعنى، وعدم الاستغناء بتثنية غيره فلا تثنى سواء لانهم استغنوا عنه بتثنية سي فقالوا: سيان، وأن يكون له ثان في الوجود.

وقسموا التثنية إلى ثلاثة أضرب.

أحدها: تثنية لفظية لا صناعية كالمضمرات الدالة على المثنى والموصولات والمبهمات.

ثانيها: التثنية المعنوية: وقد وردت بلفظ الجمع كتثنية أحاد مافي: الجسد كالأنف والوجه، تقول: رأيت ظهور الجملين، فتجمع وأنت تريد (ظهرين) ومن العرب من يعطي هذا حقه من التثنية فيقول: ضربت ظهريهما، وحكى الفراء أن ذلك لا يجوز إلا فيما ليس من خلق الإنسان، فيجوز أن تقول: السارق والسارقة فاقطعوا يمينهما، لأن المعنى: اليمين من كل واحد.

ثالثها: تثنية لفظية كان حقها التكرير بالعطف، وتُسمّى بتثنية التغليب وذلك أنّهم أجروا المختلفين مجرى المتفقين، بتغليب أحدهما على الآخر لخفته أو شهرته، جاء ذلك مسموعاً كقولهم: للشمس والقمر: القمران، ولأبي بكر وعمر: العمران.

ينظر: معاني القرآن للفراء: ١/ ٣٠٦-٣٠٧، وإعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٧٨٩ (خ) والأمالي الشجرية، لابن الشجري/ ١٤.

قال الشاعر[١]: (رجز)

يـــا أبتـــا أَرقنـــي القِـــذاَّنُ

فـــالنومُ لا تألفُـــهُ العينـــانُ

ولا تفتح خلافاً لبعضهم، وقوله[٢]: (رجز)

أعـــرف مـــنهما الجِيـــدَ والعينْانـــا

وَمنخـــرينِ أشـــبها ظبيانـــا[٣]

---

(١) البيت لسحيم بن وثيل الرياحي بن عمر بن رياح اليربوعي التميمي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والإسلام، كان مقداً في قومه له مع زياد بن أبيه أخبار، وتوفى سنة (٦٠هـ).
ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء:١٩١، الخزانة:١/ ١٢٦-١٢٩. واستشهد به على ضم نون المثنى شذوذاً. ولم أعثر على البيت في ديوانه. وقد ورد منسوباً له في: الهمع:١/ ٤٩، الدرر/ ٤٩ وغير منسوب في: شرح التسهيل للمرادي:١/ ١٥ظ في شرح الاشموني ١/ ٦٤، القذان: بكسر القاف وتشديد الذال المعجمة: البراغيث واحدتها قذة وقذذ: ويروي:«القذان» بالدال المهملة.

(٢) البيت من منسوب إلى روءية بن الحجاج، وهو من بني تميم، ومن كبار رجاز الدولة الأموية وقد لحق الدولة العباسية كبيراً.
ينظر ترجمته في: (الشعر والشعراء٢/ ٥٩٤-٦٠١، طبقات الشعراء:٥٧١، ٥٧٩-٥٨١، الاغاني: ١٨/ ١٢٢-١٢٥ ونسبه صاحب النوادر لرجل من بني ضبة. وهذا خلاف ما ذكرته كتب النحاة في نسبة البيت لروءية. واستشهد به على فتح نون المثنى بعد الألف شذوذاً. وظبيان في هذا الموضع اسم رجل. وأراد منخري ظبيان، فحذف. والبيت منسوب لروءية في: ملحقات ديوانه: ١٨٧وهو برواية: (اعرف منها الانف) بدل (الجيد) في الهمع١/ ٤٩.

(٣) عجز البيت تكملة من: جـ.

لا حجّة فيه، وهو مصنوع[١].

ومع الياء، كرأيت الزيدين، ومررت بالزيدين. وقد تفتح في لغة حكاها الفَّراء[٢]، قال[٣]: (طويل)

---

(١) ما ذكره ابن هشام من كسر نون المثنى هو المشهور عند النحاة، وقد اورد السيرافي في شرح الكتاب:١/ ٩٧ أسباب كسر النون فقال:«كسرت نون الاثنين لعلتين:
أحدهما: التقاء الساكنتين وهما الألف والياء في قولك مسلمان ومسلمين، والنون وحكم التقاء الساكنين ان يحذف الأول منهما أن كان حرفاً من حروف المد واللين، كقولك: هذان غلاما القاسم، وتكسر الأول إن لم يكن حرفاً من حروف المد واللين، وكسروا الثاني، وأما ترك حذفهم الأول فإنه علامة التثنية والنون لازمة لها أو ما تقوم مقامها من الإضافة فلو حذفوه بطل علامة التأنيث فلم يتبين المثنى من غيره».
والثاني: الفصل بين حركة النون الداخلة على المثنى وحركة النون الداخلة على الجمع، فكسروا نون الاثنين وفتحوا نون الجمع، وقد فعلوا ذلك لانه لما كانت حركة النون فتحة أو كسرة وكانت الكسرة أثقل من الضمة والجمع أثقل من التثنية جعلوا الأثقل للأخف والأخف للأثقل حتى يعتدلا، ولا يجتمع عليهم شيء واحد. في أثقال وترادفه.
وينظر: ليس في كلام العرب/ ٦٤.

(٢) ينظر: أبا حيان في الارتشاف: ١٤٨-(١٤) «ر» وقد.

(٣) البيت لحميد بن ثور بن توبة بن عبد الله بن عامر بن أبي ربيعة الهلال أحد الشعراء المخضرمين الذين ادركوا الجاهلية والاسلام أُشتهر بوصف القطاة.
ينظر ترجمته في (الشعر والشعراء:١/ ٣٩٠-٣٩٥، الأغاني:٤/ ٣٥٦، سمط اللالي:١/ ٣٧٦، معجم الأدباء:١١/ ١٣٨. والشاهد فيه قوله: على احوذيين) بفتح النون على لغة.
ينظر الارتشاف: ١٤٨-١٤٩(ر) والبيت ضمن قطعة وصف قطاة جاءت في ديوانه/ ٥٥، والأحوذيان مثنى وأحادي، وهو الخفيف السريع والمقصود هنا جناح القطاة واستقلت: ارتفعت وحلقت في الهواء والعشية: ما بين الزوال إلى المغرب وهو في العيني برواية على أحوذيين استقت (عليهما) (نجاة فتبدو تارة وتغيب).

عـلى أحـوذيينَ اسـتقلَّتْ عـشيةً

فـما هـي إلاَّ لمحـةٌ وتَغيـبُ

وقد حملوا على المثنى أربعة ألفاظ، لفظين[١] بلا شرط، ولفظين بشرط، فالأولان[٢]، اثنان. واثنتان (فحكمهما حكم المثنى)[٣] سواء[٤] أفرداً، أو ركبا، أو أضيفا، فمثال المفرد) [كقوله تعالى][٥] ﴿شَهَٰدَةُ بَيۡنِكُمۡ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلۡمَوۡتُ حِينَ ٱلۡوَصِيَّةِ ٱثۡنَانِ﴾[٦] فشهادة مبتدأ، واثنان خبر مرفوع بالألف، وهو على حذف مضاف أي شهادة اثنين[٧].

---

(١) سقطت (لفظين) من: ب.

(٢) في: ب،جـ «فالأول».

(٣) كذا في الأصل: وفي:ب،جـ «فحكموا لهما بحكم المثنى».

(٤) سقطت (سواء) من: ب.

(٥) ساقط من: ب.

(٦) من سورة المائدة: ٥/ ١٠٦.

(٧) قال الشارح في شرح الشذور/ ٧٣ معلقاً على قوله:«شهادة بينكم....إلى آخر الآية. فاثنان مرفوع. إمّا على إنه خبر للمبتدأ وهو الشهادة، وذلك على أن الأصل شهادة بينكم، شهادة اثنين فحذف المضاف وأقيم المضاف إليه مقامه، فارتفع ارتفاعه، وإنما قدرنا هذا المضاف لأنَّ المبتدأ لابد أن يكون عين الخبر نحو زيد أخوك أو مشبها به نحو:«زيد أسد» والشهادة ليس نفس الاثنين ولا مشبهة بها، وإما على أنه فاعل بالمصدر، وهو الشهادة والتقدير: ومما فرض عليكم أن يشهد بينكم اثنان».

وينظر معاني القرآن:١/ ٣٢٣.

ومثال المركب: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾[١] اثنتا: فاعل مرفوع بالألف، وعشرة: مبني على الفتح لتضمنه معنى واو العطف، إذا الأصل: اثنتان وعشرة.

ومثال المنصوب، «وبعثنا منهم اثنى عشر نقيبا» والمخفوض كذلك[٢].

ومثال المضاف نحو[٣]: اثناك، واثناكم.

(فرع منه)[٤]، يقال: جاء القوم ثلاثتهم.

ولا يقال[٥] جاء الرجلان اثناهما، فما الفرق؟

الجواب أن ضمير التثنية نص فيها، فإضافة الاثنين إليه إضافة الشيء إلى نفسه، وضمير الجمع ليس نصًّا في ثلاثة، ولا في أربعة ولا أكثر مِنْ ذلك، فإضافة العدد إليه من باب إضافة الخاصّ إلى العام.

والاثنان الآخران: كلا، وكلتا، وحكمهما حكم المثنى إنْ أضيفا إلى مضمر[٦]، نحو: جائني كلاهما، ورأيت كليهما، ومررت بكليتهما فإن

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ٦٠.

(٢) ساقط من: ب.

(٣) سقطت (نحو) من: ب.

(٤) زيادة من: جـ.

(٥) في: ب «ولا يجوز».

(٦) في: ب «ضمير».

أُضيفا إلى ظاهر[١] كانا بالألف مطلقاً[٢] رفعاً ونصباً وجراً[٣]، معربين بحركات مقدّرة كما في سائر الأسماء المقصورة نحو، موسى وعيسى نحو[٤]: كلا أخويك، وكلتا أختيك. هذه اللغة الفصحى وفيها لغتان[٥] أُخريان:

أحدهما: أنْ يجريا كـ(موسى) مطلقاً مع الظاهر والمضمر، وحكاها الفرَّاء وجعل منها: كلاهُما وتمراً[٦] أي أعطني وزدني تمراً[٧]، وأنشد[٨]:

---

(١) في الأصل، جـ «لظاهر».

(٢) زيادة من: جـ.

(٣) زيادة من: جـ.

(٤) في: جـ خ و«نحا».

(٥) سقطت (لغتان) من: جـ.

(٦) في مجمع الأمثال: ٢/ ٦٥. وقائله عمر بن حمران بن الجعدي. والشاهد فيه حكاية الفراء عن اجراء (كلا) مجال المقصور مع المضمر والظاهر. ورفع كلاهما على معنى: لك كلام ونضج (تمرا) على معنى ازيدك تمرا. وقد روى: كليهما وفقاً على معنى اطعمك كليهما تمرا. وقال قوم من رفع حكم الرجل قال انلني ممّا بين يدك، فقال: عمرو ايما احكم اليك، زبد ام سنام فقال الرجل: كلاهما وتمرا، أي مطلوب كلاهما وازيد معهما تمرا. او زدني تمرا.

وينظر المثل في: فصل المقال / ٩٩، فرائد الآل:٢/ ١٨٨.

وينظر أيضاً ١/ ١٤.

(٧) ساقط من ب،جـ.

(٨) البيت من الشواهد التي لم أوفق في العثور على نسبتها لقائل والشاهد فيه قوله «كلانا» حيث جاء به الشاعر بالألف حالة الجر مع كونه مضافاً إلى الضمير دلالة على أن هناك من العدل يعاملون (كلا) معاملة المقصور فيعربون بحركات مقدرة. والياء من شواهد الاشموني: ١/ ٤٥، وعمدت: قصدت: والمطيقات سميت بذلك لأنّها تمطو في سيرها.

نِعْمَ الفتى عَمدت إليه مطيَّتي

في حين جَدَّ بِنا المسيرُ كِلانا

الثانية: اجراؤها مجرى المثنى مطلقاً، حكاها الفرَّاء عن كلام وحكاها الكسائي[١]، ولم يعزها، قال ابنُ طاهر[٢]، وقوم لا[٣] يجيزون أنْ يقال: كلاهما قام بالإفراد؛ لأنَّهم جعلوها مثنين حقيقة[٤].

---

(١) الكسائي: هو علي بن حمزة بن عبد الله، كان إماما في اللغة والنحو والقراءة، ومن أهل الكوفة ومن أعلام مدرستها النحوية أخذ عن الخليل ويونس. توفى بالري سنة (١٨٨هـ) وقيل (١٨٩هـ) عن سبعين عاما.

ينظر ترجمته: مراتب النحويين:٧٤،طبقات الزبيدي: ١٣٨-١٤٢، طبقات القراء:١/ ٥٣٥-٥٤٠، الانصاف:٢/ ٢٣٨.

(٢) ابن طاهر: هو محمد بن أحمد بن طاهر الأنصاري الإشبيلي أبو بكر المعروف (بالخدب) أي: الرجل الطويل، وهو تلميذ ابن الرماك المتوفى سنة (٥٤١هـ) وشيخ ابن خروف، كان يقرئ بفاس، هو من حذاق وأئمة المتأخرين، توفى عشر الثمانين وخمسمائة للهجرة له حواش على الكتاب. قال السيوطي: أنه وقف عليه بمكة المشرفة وهي مشهورة اعتمدها تلميذة ابن خروف في شرحه.

ينظر في ترجمته: بغية الوعاة:١/ ٢٨.

(٣) سقطت لا من: ب.

(٤) الذين قالوا باجرائها مجرى المثنى مطلقاً أعرضوا عن الجانب اللفظي فيهما، وغلبوا جانب المعنى خلافا لمن أجراها مجرى القصور مطلقاً وقد ستدلوا بقول الاسود بن يعفر:

إنَّ المنية والحتوف كلاهُما

توفي المخارمَ يرقبان سوادي

فقد جعلوا (كلاهما) هنا توكيدا للمنية وما عطف عليها، وهذا بعده والجملة من المبتدأ وخبره جملة خبره جملة (ان) وبهذا يكون اللفظ على مردود لاننا تمكن أن نعرب (كلاهما) مبتدأ خبره الجملة الفعلية الفصحى.

وينظر شرح الجمل لابن عصفور:١/ ١٦٢، والبحر المحيط ٦/ ٣٠٨.

وقد أُختلف فيما (أُعرب به المثنى)[١] وما حُمل عليه. على[٢] أربعة كلُّها مُشكل.

أحدهما[٣]: وهو المشهور أنَّ إعرابها بالحروف[٤]، ويردهَ أنَّ - الإعراب إذا قدر سقوطه لم يخلِ بالكلمة، وهذه الحروف إذا أسقطت[٥] أختلّت الكلمة[٥]؛ ولأنَّها دالة على التثنية فلا تدل على الإعراب؛ لأنَّ دلالة الحرف في وقت واحد على معنين غير معهود.

---

(١) كذا في: ب. وفي الأصل و:جـ: «به إعراب المثنى».

(٢) سقط حرف الجر من: ب،جـ.

(٣) في الأصل «أحدهما».

(٤) قال بهذا الراي جمهور المتأخرين ومنهم ابن مالك وقد نسب إلى الكوفيين وقطرب والزجاج والزجاجي، ونسبة قوم إلى سيبويه، قالوا أن الألف والياء في التثنية والواو في الياء في الجمع هي الإعراب نفسه وهي بمنزلة الضمة والكسرة والفتحة في دال زيد، واحتج عليهم بأنَّ هذه الحروف إذا حذفت بطل معنى التثنية والإعراب إنّما يدخل الكلمة بعد تمامها. وقد دافع هؤلاء عن وجهة نظرهم بأنه قد يجوز أن تكون الحرف من نفس الكلمة ويكون أيضاً إعراباً، فإذا جاز أن يكون الإعراب بحذف شيء من نفس الكلمة جاز أن يكون باثباته. وفي هذه المسألة كلام طويل.

ينظر سيبويه:١/ ٤، شرح السيرافي:١/ ٩١ خ والانصاف:١/ ٢٣، أسرار العربية/ ٢٢، الإيضاح في علل النحو/ ١٣٤.

(٥) سقط حرف العطف من: ب.

والثاني: بحركات مقدَّرة في الحروف، ويردَّه أنه يلزم منه على حرف العلَّة إلاّ أنْ تكون قبله حركة مجانسة، ويلزم على هذا قلبها ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها[1].

والثالث: أنَّه معرب جراً ونصباً بالتغيير والانقلاب، وفي الرفع بغير علامة، وهو قول الجرمي[2]، وينسب لسيبويه[3]، واختاره ابن عصفور[4]، ورُدَّ

---

(١) نسب هذا الراي إلى سيبوية خطأ.
وينظر الايضاح في علل النحو/ ١٣٢، ١٣٣، ١٤١، وشرح الاشموني:١/ ٤٧-٤٩ وهمع الهوامع:١/ ٤٨.

(٢) الجرمي: هو صالح بن إسحق أبو عمر الجر مولى لجرم بن زيان، وجرم من قبائل اليمن من أئمة البصرة، واحد تلاميذ الأخفش، كان لسنا قوى الحجة، قدم بغداد وناظر القراء وعليه قرات الجماعة كتاب سيبويه، توفى سنة (٢٢٥هـ) له من الآثار المفقودة: المختصر في النحو، وكتاب الأبنية والتنبيه، وغيرها.
ينظر في ترجمته: مراتب النحويين:٧٥-٧٧ أخبار النحويين:١٤٣-١٤٥ أنباه الرواة: ٢/ ٨٠-٨٣ معجم الأدباء: ١٢/ ٥-٦.

(٣) في المقتصب ٣/ ١٥٣ «وكان الجرمي يزعم أنَّ الألف حرف الإعراب كما قال سيبويه وكان يزعم أنَّ انقلابها هو الإعراب».
وينظر: الخصائص٣/ ٧٣، شرح اللمع للواسطي/ ٢٣.
ولم يصرّح سيبويه بأنَّ الانقلاب إعراب، وعنده أنَّ الألف حرف الإعراب وكذلك الياء في الخفض والنصب قال في:١/ ٤ «واعلم انك اذا ثنيت الواحد لحقته زيادتان: الأولى منهما حرف المد واللين، وهو حرف الإعراب غير المتحرك ولا منون وتكون في الرفع الفاً ولم تكن واواً ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حد التثنية، وتكون في الجر تاء مفتوحا ما قبلها... وكذلك تكون في النصب».

(٤) في شرح الجمل: ١/ ٣٠ «واما من ذهب إلى انها معربة بالتغيير، والانقلاب فمذهبه فاسد؛ لأنَّ هذه الأسماء من جملة المفردات كـ:«غلام زيد» و«صاحب عمرو» وسائر المفردات انما
=

بمخالفته النظائر، وبأنَّ الرفع أقوى وجوه الإعراب فَجَعْلُ علاماته[١] عدمية مناف لذلك[٢].

والرابع: أنَّه مَعْرب بحركات مقدَّرة في لام المفرد، وحرف التثنية دالٌّ عليه؛ ورُدَّ[٣] بأنَّ الحرف المزاد في الكلمة لمعنى لا يخلُّ بالإعراب على ما قبله، كالمزيد فيه ياء النسب وتاء التأنيث[٤].

=تعرب بالحركات فلو كانت معربة بالتغيير والانقلاب لادّى ذلك إلى خروجها عن نظائرها من المفردات فلم يبح إلا أنها معربة في الحروف وهو الصحيح قياسا على نظائرها في الاسماء المفردة» ومن هذا نتبين أن رأي ابن عصفور مخالف لما نسبه إليه الشارح.

(١) في: ب،جـ «علامته».

(٢) في الإنصاف: ص٢١-٢٢ «أفسد هذا الرأي بعض النحويين من وجهين:

أحدها: أنَّ هذا يؤدي إلى أنْ يكون الإعراب بغير حركة ولا حرف وهذا لا نظير له في كلامهم...».

والوجه الثاني: أنَّ هذا يؤدّي إلى أن تكون التثنية والجمع في حال الرفع مبين؛ لأنَّ أول أحوال الاسم والرفع ولا انقلاب له، وأن يكونا في حال النصب والجر معربين لانقلابهما، وليس مذهب الجرمي أن التثنية والجمع مبنيان في حال من الأحوال).

(٣) في: جـ «ويرد».

(٤) ما ذكره الشارح من قول بعضهم إنّه معرب بحركات مقدرة في لام المفرد يُنسب إلى المازني والأخفش، قالوا:إنَّ هذه الحروف دليل إعراب وليست بإعراب ولا حروف إعراب، وفي الانصاف١/ ٢١: «وهذا القول فاسد؛ وذلك لأنَّ قولهم: إنَّ هذه الحروف تدل على الإعراب لا يخلو إمَّا أن تدلّ على إعراب في الكلمة، أو في غيرها، فإن كانت تدل على إعراب في الكلمة فوجب أن تقدر في هذه الحروف لأنها أواخر الكلمة، فيوءول هذا القول إلى أنها حروف الإعراب كقول أكثر البصريين، وإن كانت تدل على إعراب في غير الكلمة فوجب أن تكون الكلمة مبنية، وليس من مذهب أبي الحسن الأخفش وأبي العباس المبرد وأبي عثمان المازني أنّ التثنية والجمع مبنيان».

(جمع المذكر السالم)

قال:

«وجمع السلامة في المذكر يُرفع بالواو ويُنصبُ ويجرُّ بالياء نحو: قام الزيدون، ورأيتُ الزيدين، ومررتُ بالزيدين».

أقول:

هذا الباب الثالث مما نابت فيه الحروف عن الحركات، وهو جمع المذكر السالم، ولتعلم[1] أنَّ الجمع على قسمين: جمع تكسير وهو ما تغيّرت فيه صورةُ الواحد وذلك بأحد ستة أمور:

إمَّا بزيادة فقط، نحو: صنو وصنوان[2]، وقِنو وقنوان[3] أو بنقصان فقط نحو: تخمة وتخم، أو تبدل شكل نحو: أسدٌ أُسدٌ، ووثن ووثُنٌ، أو بزيادة وتغير شكل نحو: رجل ورجال أو بنقصان وتبدل شكل نحو: رسول ورسول، أو بمجموع ما ذكرناه نحو: غلام غلمان.

---

(١) في الأصل: «وبعلم».

(٢) في اللسان (صنا) ١٩/ ٢٠٤: «الصنو: الأخ الشقيق والعم والابن والجمع صنوان والانثى صنو».

(٣) في اللسان (قنا) ٢٠/ ٦٧-٦٨ «ما يقايمني هذا الشيء وما يوافقني ويقال: هذا يقاني هذا أي: يوافقه، وكل شيء خالط شيئاً فقد قاناه، ويقال قنوان وقنوان ومثله: صنوان».

وحكم هذه الأنواع الثلاثة أنْ تُعرب بالحركات كما تعرب الأسماء المفردة[١].

وجمع التصحيح[٢]، وهو ما سلم[٣] فيه[٤] الواحد[٥] وهو ضربان: جمع مؤنث كـ«هندات»، وقد مضى، وجمع مذكر كـ«زيدون» وهذا حكمه أنْ يكون في الرفع بواو مضموم تليها نُون مفتوحة تُكسر في ضرورة كقولهم مضموم تليها نُون مفتوحة تُكسر في ضرورة

---

(١) في جمع التكسير ما يوجد في أخره ألف وتاء، وقد يتوهم البعض أنه من قبيل جمع المؤنث السالم الذي لا تفتح تاؤه في النصب وذلك مثل: أبيات وأخوات وأموات فهذه الثلاثة من نوع جمع التكسير، ويدخل تاءها النصب فتقول: انشدت أبياتاً من الشعر وجمعت أقواتاً للشتاءوالدلالة على إنّها جمع تكسير أنَّ لفظ واحدها هو: بيت، وميت وقوت لم يسلم في هذا الجمع.

وينظر بشأن أبنية جمع التكسير: شرح ملحمة الإعراب للحريري: ٣٠-٣٣.

(٢) في:ب،جـ «تصحيح».

(٣) سقطت (ما) من: ب.

(٤) في: ب «اليه».

(٥) في هامش الأصل: «قال الجدّ رحمه الله في التوضيح، ويشترط في كل ما يجمع هذا الجمع ثلاثة شروط:

أحدها: الخلو من تاء التأنيث فلا يجمع «كلمة» و«علامة».

والثاني: أنْ يكون لمذكر، فلا يجمع نحو «زينب» و«حائض».

والثالث: أن تكون لعاقل، فلا يجمع نحو «اشتق» علما لكلب و«سابق» صفة لفرس، ثم قال: فلا يجمع نحو: «كبرق نحره» و«معد يكرب» «وجريح وصبور وسكران» وأحمر».

وينظر: أوضح المسالك:١/ ٣٦.

كقوله[1]:

أكــلُّ الــدَّهرِ حِــلٌّ وار تْحَــالُ

أمَــا يُبقــي عــليَّ ولا يَقينــي

(١) هذا البيت من الشواهد التي اختلف في نسبتها، فقد عثرت عليه في ديوان جرير/ ٤٧٥ ضمن أبيات يهجو فيها أحدهم وقد أوعده بالقتل. ولم أجد في كتب النحو من ينسبه لجرير. وقد نسبه بعضهم إلى العجاج، ولم أعثر عليه في ديوانه. ونسب أيضاً للعرجي، للمثقب العبدي. ولعلَّ أشهر الأقوال ما ينسب فيها البيت إلى سحيم بن وثيل الرياحي من قصيدة يمدح فيها نفسه ويتعرض بالابيراد ابن عمه. وسحيم هذا أحد الشعراء المخضرمين، عاش الجاهلية والاسلام.

ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء: جمهرة الانساب:٢٢٧، فوات الوفيات:١/ ٣٨٨-٣٤٠، والخزانة:١/ ٢٦٥.

والشاهد في البيت، كسر نون الاربعين لأن العدد ليس له واحد، فجاء به على الأصل ضرورة. وورد منسوباً (على اختلاف فيما تقدم ذكره) في:ديوان جرير: ٤٧٥، وديوان المثقب العبدي: ١٩١، ٢١٤، شرح المفصل: ٥/ ١١، الموشح للمرزباني:١٨-٢١ نقد الشعر: لقدامة بن جعفر:ص٢١١، الاصمعيات ص١٩، - حماسة البحتري:ص٧، الخزانة:١/ ٢٦٠، ٣/ ٤١٥ سمط اللالي/ ٥٥٨، ولم ينتسب في: المقتضب ٣/ ٣٣٢، ٤/ ٣٧، مجالس ثعلب/ ٢١٣، كشف المشكل في النحو: ٢٨٤، شرح اللمع لابن برهان:١٥٦/ و، أمالي السهيلي/ ٦٥، تخليص الشواهد ١٦ اخ، الفاخر في شرح جمل عبد القاهرة: ١/ ٤٦ ظ (ح) أوضح المسالك١/ ٥٠، ٤٤ همع الهوامع:١/ ٤٩، والبيت الأول زيادة من: جولا شاهد فيه، وروى البيت الثاني في الاصمعيات وفي سمط اللالي: وماذا (يدري)...(راس الأربعين).

وفي أمالي السهيلي: (سن) الاربعين بدل (حد).

ومـــاذا يبتغـــي الـــشُّعراء مِنِّـــي

وقـــد جـــاوزتُ حـــدَّ الأربعـــين

وحملوا على هذا الجمع: أولى، وعالمين، وأرضين وسنين، ونحو عشرين وأخواته إلى التسعين، وهذا المختصر يضيق عن استقصاء القول في ذلك، والأقوال المذكورة في تحقيق ما يعرب به المثنى ثابتة بعينها في الجمع[1].

---

(١) أعلم أنَّ أولى وعالمين وأرضين، وستين، وأهلين ونحوه قد حملت على جمع المذكر السالم حملاً لأن كل منها اخلال ببعض شروطه فأما أولى فليس بجمع وإنّما اسم جمع لا مفرد له من لفظه وإنما له واحد من معناه وهو (ذو) واما (عالمون): فهو اسم جمع أيضاً مخصوص بمن يعقل، ومنهم من جعله جمعاً لم يستوف الشروط من حيث إنّ عالما اسم جنس وليس بعلم ولا صفة سواء قلنا ان اشتقاقه من العلم او العلامة. وبالجملة فهو ملحق بجمع المذكر السالم في اعرابه، وأمّا (ارضون) فهي لما لايعقل «تقول: هذه ارضون ورأيت أرضين ومررت بارضين. وأما (ستون) وبابه وما بعده وما قبله من العقود فهي اسماء جموع أيضاً لاجموع.

ينظر: أسرار العربية: ٥٨-٥٩ شرح ملحة الإعراب: ٢٦-٢٣». شرح الشذور: ٧٨ وما بعدها.

(الأمثلة الخمسة)

قال:

«والأمثلةُ الخمسة تُرفع بالنون، وتنصب وتجزم بحذفها، نحو: تقومان، ويقومان، وتقومون، وتقومون، (ولن يقوما، ولم يقوما)»[1].

أقول:

لما انقضى الكلام على ما خرج عن الأصل باعتبار الظاهر من[2] الأسماء فأعرب بالحروف. وهو ثلاثة أبواب، قد شرع في ذكر ما خرج عن الأصل من الأفعال، وهو بابان، أحدهما: باب الأمثلة الخمسة، وضابطه كلَّ فعل مضارع اتصل به ألف الاثنين لمخاطبين كـ«تفعلان» يازيدان أو مخاطبتين كـ«تفعلان يا هندان» أو غائبين نحو: «الزيدان يفعلان» أو غائبتين كـ«الهندان تفعلان»، أو واو جمع حاضر كـ«تفعلون» أو غائب كـ«يفعلون» أو مخاطبة كـ«تفعلين»، فهذه هي الأمثلة الخمسة.

ومعنى تسميتها أمثلة أنَّها ليست أفعالاً بأعيانها كما أنَّ الأسماء الستة أسماء بأعيانها، وإنما هي/ ٢٩/ أمثلة يُكنَّى بها عن كل فعل كان بمنزلتها، فإنَّ يفعلان كناية عن يذهبان وينطلقان، ويستخرجان وغير ذلك، وكذلك

---

(١) في:ب،جـ، ولم يقوما. ولن يقوما.

(٢) في جـ «عن».

البواقي، وسميت خمسة على ادراج المخاطبتين [والأحسن أنْ تُعدَّ][1] ستة، اسقط الشيخ رحمه الله ادراج الغائبتين تحت الغائبين مع ذكره لذلك في التمثيل في الضابط الذي ذكره، وعلى هذا فينبغي أن تُعدُّ سبعة على مقتضى رأيه).

فهذه الأمثلة علامة رفعها ثبوت النون، وعلامة جزمها ونصبها حذف النون، تقول: هما يفعلان، ولم يفعلان[2]، ولن يفعلا حملوا النصب على الجزم، كما حملوه على الجرِّ في المثنى، وجمع المذكر السالم؛ لأنَّ الجزم نظير الجر في الاختصاص، وتفعلان كالزيْدان ويفعلون كالزيدون، وتفعلين كالزيدين، هذا تقرير الجمهور، وذهب الأخفش، وابن درستويه[3] إلى أنَّ الاعراب مقدَّر قبل هذه الحروف لأنه آخر الفعل. وإنّما حقُّ الإعراب أنْ

---

(١) ساقط من:ب،جـ.

(٢) ورد شاذا عن العرب ثبوت النون في حالة الجزم كقول الشاعر:

لولا فوارسُ من نِعم وأسرتهم

يومَ الصليعاءِ لم توفون بالجارِ

ينظر: شرح المفصل: ٧/ ٨-٩، التسهيل لابن مالك/ ٢٣.

(٣) ابن درستوريه: هو عبد الله بن جعفر بن محمد بن درستويه بن المرزبان الفارسي النحوي، أحد تلاميذ المبرد وعبد الله بن مسلم بن قتيبة وثعلب كان مفنا في علوم كثيرة من علوم العربية، بصري النزعة، كان مولده سنة (٢٥٨هـ) ووفاته في بغداد سنة (٣٤٧هـ) في خلافة المطيع.

من آثاره المفقودة: الارشاد في النحو: وغريب الحديث وغيرها.

ينظر في عرجمية: طبقات الزبيدي: ١٢٧، الفهرست لابن النديم/ ٩٣، نزهة الألباء: ٣٧٣-٣٨٥ أنباه الرواة: ٢/ ١١٣-١١٥.

يكون في الآخر، وزعموا أنَّ النون ليست باعراب، ولكنها دليلٌ على ذلك الإعراب المقدر[١] وذهب السهيلي[٢] إلى أنَّ الإعراب كما زعما[٣]، ولكنَّه لم يجعل النون دليلا عليه، بل قال: إنَّما يثبت رفعاً لشبه يقومان، ويقومون، وتقومين، بقائمان وقائمون وقائمين، ولما دخل الجازم والناصب[٤] قامت المشاكلة، فزالتِ النون، وذهب الفارسي إلى أنها معربة[٥] ولا إعراب فيها[٦].

---

(١) ينظر الارتشاف: ٢٦٧ «ر».

(٢) السهيلي: هو عبد الرحمن بن رضوان بن عبد الله بن أحمد بن أبي الحسن السهيلي ويكنى بأبي القاسم وأبي زيد ولكنه اشتهر بأبي الحسن، وسهيل قرية من عمل المالقة. أحد نحاة الاندلس، ولد سنة (٥٠٨هـ) وتوفي بمراكش سنة (٥٨١هـ) له: أمالي السهيلي وهو مطبوع ونتائج الفكر في النحو وقد حقق، ولم يطبع وغيرها.

ينظر ترجمته: طبقات القراء. ٣٧١، أنباه الرواة: ٢/ ١٦٢، بغية الوعاة: ٢/ ٢٤٢.

(٣) في: ب،جـ «زعم».

(٤) في: جـ «دخل الناصب والجازم».

وينظر: نتائج الفكر للسهلي/ ٦٨، والارتشاف/ ٢٦٧ (٨).

(٥) ساقط من: ب.

(٦) ينظر الارتشاف/ ٢٦٨ «ر». وفيه أن ابن درستورية زعم أنه في حالة اتصال نون الاناث به وتبعه السهيلي. وسيبويه يخالف.

ينظر سيبويه: ١/ ٦.

(الأفعال المعتلّة الآخر)

قال:

«نحو يغزو، ويخشى، ويرمي، يجزم بحذف/ ٣٠/ الواو والألف والياء، نحو: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم».

أقول:

هذا الباب الثاني مما خرج عن الأصل من الأفعال، وهو الفعل المعتل الآخر، نحو: يدعو، ويرمي، ويخشى؛ وتلخيص القول فيها[1] [أنَّ هذه الحروف الثلاثة وهي الواو والألف والياء الساكنة الأواخر، في حالة الرفع، تقول: هو يدعو، ويرمي ويخشى محذوفة الأواخر في حالة الجزم]، تقول: لم يغز، ولم يخش، ولم يرم.

فأمَّا قولُهُ تعالى - ﴿لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾[2] فلا الثانية نافية والواو للاستئناف أي[3]: وأنت لا تخشى، أو الواو للعطف ولا ناهية.

---

(١) كذا في الأصل و:ب، وفي جـ: «إنَّها في حالة الرفع ساكنة الأواخر نحو: يدعو وترمي ويخشى، وفي حالة الجزم محذوفة الأواخر، تقول...».

(٢) من سورة طه: ٢٠/ ٧٧ وتمامها قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَوْحَيْنَا إِلَىٰ مُوسَىٰ أَنْ أَسْرِ بِعِبَادِي فَاضْرِبْ لَهُمْ طَرِيقًا فِي الْبَحْرِ يَبَسًا لَّا تَخَافُ دَرَكًا وَلَا تَخْشَىٰ ۝٧٧﴾.

(٣) في: ب«واي».

وحذفت الألف، وهذه ألفٌ أخرى أُجتلبت للفواصل مثل الألف في الظنون والرسولا[١].

وأمَّا حالة النصب، فحرف العلة فيها مفتوح الآخر إنْ كان الآخر واواً أو ياء، نحو: لن يدعو، ولن يدعو، ولن يرمي، وساكن ان كان ألفاً نحو[٢] لن نخشى، قال تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوَا۟ مِن دُونِهِۦٓ إِلَٰهًا﴾[٣].

واختلف النحويون فيها في حالة الرفع، وفي الألف في حالة النصب، هل تقدَّر الضمة والفتحة أم لا؟

فقال سيبويه ومن تبعه تُقدَّر كما تُقدَّر في موسى والقاضي[٤] وقال ابن

---

(١) قرأ الجمهور (لاتخاف) وهي جملة في موضع الحال من الضمير فاضرب، وقيل في موضع الصفة للطريق وحذف العائد أي لا تخاف فيه. وقرأ الأعمش وحمزة وغيرها (لاتخف) بالجزم على جواب الا أو النهي مستأنف أمّا «(لا تخشى) فعلى أنّه مرفوع مثل المعطوف عليه، ويجوز أن يكون التقدير وأنت لا تخشى وتجوز أن يكون التقدير فاضرب لهم غير خاش».
التيسير/ ١٥٢، البحر المحيط٦/ ٢٦٤، املاء ما من به الرحمن ٢/ ٧٧.
وينظر سيبويه:١/ ٤٥١.

(٢) في: ب، «نحو» وهو تحريف.

(٣) من سورة الكهف: ١٨/ ١٤.

(٤) زادت: ب،جـ «فقط».

السرَّاج[١] ومَنْ تبعه لا تقدَّر لأنَّا إنما قَدرنْا في موسى والقاضي؛ لأنَّ الإعراب في الاسم أصل فيجب المحافظة عليه، فيجب تقديره، وفي الأفعال فرع فلا حاجة لتقديره إذا لم يوجد[٢]، وانبنى على هذا النظر فيها في حالة الجزم، فعلى قول سيبويه لما دخل الجازم، وحذفت الضمة المقدَّرة واكتفى بها، ثم لما صارت صورة المجزوم والمرفوع واحدة فرَّقوا بينهما بحذف حرف العلة، فحرف العلة محذوف عند الجازم لا به وعلى قول ابن السراج[٣] (الجازم حذف حرف العلة نفسه، ويقول): الجازم كالمسهل، إن وجد فضله أزالها، وإلاَّ من قوى البدن، وهذا[٤] هو الذي يجنح إليه جمهور النحويين، والتحقيق قول سيبويه لما

---

(١) ابن السراج: هو أبو بكر بن السري بن سهل النحوي المعروف بابن السراج نسبة إلى عمل السروج، صحب المبرد، عنه أخذ الزجاجي والسيرافي والفارسي، والرماني، توفى سنة (٣١٦هـ). أشهر آثاره كتاب (الأصول الكبير) وهو محقق مطبوع. وله أيضاً كتاب (الاشتقاق)، وشرح كتاب سيبويه وغيرها.

ينظر في ترجمته أخبار النحويين/ ٨٠، الفهرست/ ٩٢، نزهة الألباب:٢٤٩-٢٥٠ معجم الأدباء ١٨/ ١٩٧.

(٢) ينظر الأصول في النحو لابن السراج، ٢/ ١٣٧ (ر).

(٣) كذا في الأصل، جـ وفي ب: «حذف حرف العلة نفسه هو الجازم كالمسهل».

(٤) في الأصول: ٢/ ١٣٧ : «وإنّما حذفت الياء في الجزم لم تصادف الجازم حركة يحذفها فحذفت الياء والواو لان الحركة منهما وليكون للجزم دليل، وقد نص الانباري في أسرار العربية على حكاية الشارح في هذا الصدد» قال: «وحكى عن ابن بكر السراج أنه شبه الجازم بالدواء، إذا صادف فضله حذفها وإن لم تصادف فضله أخذ من نفس الجزم فكذلك إذا دخل على الفعل إن وجد حركة أخذها وإلا أخذ من نفس الفعل».

ينظر...أسرار العربية: ٣٢٣-٣٢٤.

شرحناه[1]: (وافر)

إذا قالــتْ حَــذامِ فــصدِّقوها

فــأنَّ القــولَ مــا قالــتْ حَــذامِ[2]

ذكر هذا النوع في معرض ما خرج عن الأصل، وإنّما يكون خارجاً عنه لأنه لم ينصّ على التقدير في المقصور وهو متفق عليه، وكان ينبغي اختيار مذهب ابن السَّراج لأنه ينص[3] في هذا الكتاب على تقدير الضمة فيهن رفعاً، والفتحة في الألف نصباً، إلاّ أنَّ هذا لا ينبغي أنْ يفهم عنه؛ لأنَّه لم ينصّ على التقدير في المقصور وهو متّفق عليه، وكان ينبغي له ألاّ يخل بذلك فانه ضروري.

---

(١) في: ب«كما».

(٢) ينسب هذا إلى لجيم بن صعب بن علي بن بكر بن وائل أحد شعراء الجاهلية، وترجمته في: الاشتقاق:٤٤ والخزانة: ٤/ ٣٧٠-٣٧١، وقيل إلى دسيم بن ظالم الأعصري، وقيل لدسيم بن طارق، والأول أشهر. ويُروى البيت في كتب النحاة شاهداً على بناء (حذام) على الكسر في الموضعين على مذهب أهل الحجاز. وحقها الرفع لكونها فاعلاً ولا شاهد نحويا في رواية الشارح لهذا البيت وحذام امرأة الشاعر، وورد البيت منسوباً (على اختلاف فيما تقدم ذكره في: العقد الفريد ٣/ ٣٦٣، معجم الشعراء/ ٢٥٣، اللسان (رقش) ٨/ ١٩٥، العيني: ٤٠/ ٣٧٠ وغير منسوب في: الخصائص ٢/ ١٧٨٧، وشرح السيرافي١/ ٤٤ ظ (٨) وما ينصرف/ ٧٤، أمالي ابن الشجري: ٢/ ١١٥ شرح ملحة الاعراب: و١٥٠ شرح المفصل ٤/ ٦٤ أوضح المسالك:٣/ ١٥٣ شرح الشذور:١٣٢ ابن عقل: ١/ ٩٢ الصحاح: (رقش)٣/ ١٠٧.

(٣) في ب «لانها».

(النكرة والمعرفة)

قال:

«باب النَّكرة ما وضع شائعاً نحو رجل، والمعرفة ما وضع خاصاً وهي: مضمر، وعَلَمَ، ومُبهم، ومعرّف بالألف واللام، ومضاف».

أقول:

الاسم ينقسم بحسب التنكير والتعريف إلى قسمين: نكرة وهو الأصل، ومعرفة وهي الفرع والنكرة والمعرفة في الأصل مصدران لنكرته، وعرفته، فنقلا وسمي بهما الاسم المنكور والاسم[1] المعروف. فالنكرة[2] اسم لما وضع شائعاً في أمته غير مقصود به قصد شيء بعينه، كـ(رجل) و(فرس)؛ والمعرفة ما وضع خاصاً لمعين كـ(زيد) و(عمرو) وهنا تنبيهان.

الأول: أنَّه لا يشترط في النكرة كثرة المعاني في الوجود بل العبرة الصلاحية بدليل أنَّ شمساً اسم للكوكب النهاري وقمراً اسم للكوكب

---

(١) سقطت: (الاسم) من: ب.

(٢) في: جـ «والنكرة».

الليلي المعروف نكرتان مع أنه لا ثاني لكل منهما في الوجود. وأمّا قوله[1]:

حَمِـيَ الحديـدُ علـيهمُ فكأنَّـهُ

لمعـانُ بـرقٍ أو شـعاعُ شُـموسِ

وقوله[2]:

وجـوهُهُم كأنهـا أقـمار

---

(١) البيت للأشتر النخعي، وهو مالك بن الحارث بن عبد يغوث الكوفي، شاعر مخضرم أدرك الجاهلية والاسلام، وشهد مع الامام على موقعتي الجمل وصفين توفى سنة (٣٨هـ).

وينظر ترجمته في: معجم الشعراء/ ٣٦٢، وسمط الالي:٢٧٧-٢٧٨: والبيت منسوب في- شرح الحماسة- للمرزوقي: ١/ ١٥١، اللسان مادة (شمس) ٧/ ٤١٨، تاج العروس (شمس٤/ ٤/ ١٧٣.

وروايته في اللسان: (ومضان) بدل (لمعان).

(٢) هذا عجز بيت من المنسرح لم أُوفق في العثور على قائل له، وقد وجدت ضمن أبيات مسطورة في البحر المحيط ما يوحي إلى تمامه قال أبو حيان: أنشد ابن الانباري:

والله لـولا صـبيةٌ صـغارُ

(كـأنّما وجـوههم أقـمار)

وبعده:

تـضمُّهمُ مـن الفتيـك دارُ

أخـاف أنْ يـصيبَهم إقتـارُ

والفتك ركوب ما هم من الأمور، يقال: فتك يفتك فتكا ومفتوكا. والفاتيك الجرى والفتر والتقتير، الرمقة من العيش، واقتر الرجل، افتقر.

ينظر البحر المحيط:٦/ ٩٣.

فأنَّ العرب قد تنسب إليهما التعدد باعتبار الأيام والليالي وأنْ كانت حقيقتها واحدة، فيقولون: شمس هذا اليوم أحرُّ مِنْ شمس أمس، وقمر هذه الليلة (أكثر نوراً من قمر ليلة أول ذلك الشهر)[1].

الثاني: أنَّ الاشتراك العارض لا يمنع دعوى التعريف والاختصاص، ألا ترى أنَّ غالب الاعلام تجدها مشتركة، كـ(زيد) و(عمرو) ولا ترى منها خاصاً ألا النَّزر اليسير كـ(مكة) و(بغداد).

واعلم أنَّ أنواع المعارف ستة، والمصنف إنَّما ذكر خمسة، وهي: المضمر كـ(أنا، وأنت، وهو)[2] والعَلم كـ(زيد) والمبهم كـ(ذا وذلك) والمعروف بأل كـ(القاضي، والذي) والمضاف لواحد من هذه الأربعة وبقي عليه اسم الجنس المقبل عليه في النداء، نحو: يا رجل، إذا أردت به معيناً.

قال الشاعر، وهو الأعشى[3]: (بسيط)

قالتْ هَرِيْرة لما جئتَ زائرها

وَيلي عليكَ، وويلي منكَ يا رجلُ

---

(١) كذا في الأصل و: ب، وفي جـ «أكثر من قمر الليلة الأولى ذلك الشعر».

(٢) سقطت (هو من: جـ).

(٣) الأعشى: هو ميمون بن قيس بن جندل. شاعر مخضرم، أدرك الإسلام في آخر عمره، وأسلم وهو من أشهر شعراء الخمرة بين الجاهلين توفى سنة ٧هـ.

ينظر ترجمته في طبقات الشعراء ٤٣-٥٤، الشعر والشعراء:١/ ٢٤٧-٢٦٦، والبيت منسوب في ديوانه:ص٥٧.

قيل: وهو أخنث[1] بيت قالته العرب، وعكسُهُ قولُ الآخر[2]: (وافر)

أمــرُّ عــلى الكتيبــة لا أُبــالي

أَحَتْفِــي كــانْ - فيهــا أم سِــواها

فهذا قيل اشجع بيت قالته العرب.

---

(١) في الأصل و: جـ «أخبث» وما اثبته من: ب.

ينظر بشأن ما قالته العرب والخزانة: ٤/ ٥٤٥.

(٢) البيت للعباس بن مرداس ابن أبي عامر بن عبس الصحابي من الشعراء المخضرمين أدرك الإسلام وأسلم قبل الفتح. أمّه الخنساء الشاعرة كان من المؤلفة قلوبهم.

ينظر ترجمته في: معجم الشعراء / ٢٦٢، الشعر والشعراء: ١/ ٣٠٠، وهو منسوب في: شرح الحماسة للمرزوقي: ١/ ١٥٨، وحماسة البحتري: ٢/ ٦٠، والخزانة: ٢/ ٦٠، ٣٨٨ ويورى في الانصاف ١/ ١٦٧ والخزانة: (اكر) على الكتيبة لا أبالي (أفيها كان حتفي) أم سواها وفي معجم الشعراء: (اشد) بدل (امر) وهو اولى...

(الضمائر)

قال:

«والمضمر نحو: أنا، وأنت، وهو».

أقول:

لما فرغ من ذكر المعارف شرع في ذكر سرد تفاصيلها باختصار مجحف على ما وضع عليه كتابه، وبدأ فيها بالمضمر؛ لأنَّه أعرفُ المعارف، وسمعتُ مَنْ ينقل أنَّه قد قيل في كلّ من المعارف الخمسة أنه أعرف المعارف، وهو غريب، وأنا وقفت عليه في العلم، ورأيتُ من عزاه إلى سيبويه وكأنَّه اختيار ابن معطي في: فصوله فلهذا قدَّمه[1].

---

(١) أُختلف في أعرف المعارف، فالجمهور وأغلب المتأخرين يرون أن المضمر أعرفها وقد بدا هؤلاء بالعلم، والخلاف بين الكوفيين والبصريين في العلم والمبهم بعد المضمر، فقال البصريون. العلم أعرف، وقال الكوفيون المبهم أعرف.

وفي كشف المشكل ص١٧-١٨ «خ» أنَّ المضمر أعرف المعارف؛ لأنّه لم يضمر إلا بعد أن عرف ولذلك استغنى عن النعت، لأن النعت زيادة في البيان، وناهيك أن تعريفه حين يذكر ينتشر إلى ما يرجع إليه ويفسره.

ولم يحدّ سيبويه أعرف المعارف بل قدم الأعلام، قال: «فالمعرفة خمسة أشياء: الاسماء التي هي اعلام خاصة، والمضاف إلى المعرفة (إذا لم ترد معنى التنوين) والألف واللام، =

واعلم أنَّ المضمر والضمير اسمان لما دلَّ عليه متكلّم، أو مخاطب أو غائب، كـ(أنا، وأنت، وهو) وتسميته مضمر أجرى على قياس التصريف[١]؛ لأنَّه من اضمرته أي[٢]: اخفيته، فهو مضمر؛ وأما الضمير فعلى حدِّ قولهم عقدت العسل فهو عقيد، أي معقد والكوفيون يسمونه كناية ومكنيّا؛ لأنَّه ليس بالاسم الصريح، والكناية ما يُقابل الصريح[٣].

=والاسماء المبمه والاضمار فأما العلامة اللازمة المختصة فنحو: زيد وعمرو وعبد الله وما أشبه ذلك وانما صار معرفة لانه اسم وقع عليه يعرف به بعينه دون سائر امته...»

وذكر أبو حيان في الارتشاف / ١٠٢ (ر) أنَّ أبا محمد بن الحزم ذهب إلى أنَّها لا تتفاوت وأنها كلها متساوية. وابن معطي يجعل العلم اعرفها.

وينظر سيبويه: ١/ ٢١٩، الايضاح: ١/ ٧٨، الانصاف مسألة(١١) ٢/ ٢٧٦الفصول الخمسون: ٨٢(خ).

(١) في جـ: «التصريف».

(٢) في: ب«اذا».

(٣) في شرح المفصل: ٣/ ٨٤ «لا فريق بين المضمر والمكني عند الكوفيين، فهما من قبيل الاسماء المترادفة فمعناها واحد وأن اختلفا من جهة اللفظ وأمّا البصريون فيقولون المضمرات نوع من المكنيات، فكل مضمر مكنى، وليس كلّ مكنى مضمرا...».

وينظر: مجالس ثعلب: ٣٣٤.

قال ابنُ هانيء[1]: (طويل)

فصرِّح بمَنْ تَهوى ودَعنْي من الكُنى

فلا[2] خيرَ في اللّذات من دونها سِتْرُ

وينقسم الضمير بحسب بروزه في[3] اللفظ واستتاره إلى قسمين: مستتر ولا يكون إلاَّ (مرفوع الموضع)[4] كالضمير في قم، وأقوم، ويقوم، والتقدير: قم أنت، وأقوم أنا، ويقوم هو.

---

(١) ابن هاني: هو أبو الحسن بن هاني الازدي يتصل نسبه من جهة ابيه بالمهلب بن صفرة، ولد باشبيلية سنة ٣٢٠هـ وقيل ٣٢٦هـ وتوفي في ظروف غامضة. ترجمته في جذوة المقتبس:١٥٧، المطرب لابن دحية: ١٩٢-١٩٥، مطمع الأنفس: ٨٤/ ٨٩. ولم أعثر على البيت المذكور في ديوانه إلا إنّي وجدت له قصيدة طويلة بالوزن والقافية نفسيهما في مدح المعز وذكر فتح مصر على يد القائد جوهر ومطلعها:

تقولُ بني العباس هل فُتحتْ مصرُ

فقل لبني العباس قد قُضي الأمرُ

ومنها:

أفي الشمس شكٌّ أنَّها الشمسُ بعدما

تجلّت عيانا ليس (من دونها سِترُ)

وليس فيه شاهد على ما أورده الشارح. والبيت من شواهد الاشباه والنظائر: ٣/ ٢٤٩، التصريح على التوضيح ١/ ٩٥. وهو في الاشباه برواية (ابح باسم) بدل (فصرح بمن).

(٢) في جـ «ولا».

(٣) في الأصل: «إلى».

(٤) في: جـ «مرفوعا».

وبارز، وينقسم إلى قسمين[١] متّصل بعامله[٢] وهو الأصل ولهذا لا يعدل عنه مهما أمكن إلاّ في مسائل تستثنى، ويكون - الضمير مرفوع الموضع أو منصوبة، أو مجرورة[٣] كالتاء من: قمت والكاف من: أكرمك، والهاء من اكرمته[٤].

ومنفصل عنه كـ(أنا، وأنت، وهو، وإياك، وإيّاه)[٥]:

ولا يكون إلاّ مرفوعاً، أو منصوباً، ويكون المتصل مرفوعاً، أو[٦] منصوباً أو مجروراً وقد بينت ذلك بالأمثلة[٧] المذكورة؛ فهذه خمسة أقسام، ثلاثة للمتصل/ ٣٤/ واثنان للمنفصل، ولكلٍّ من هذه الخمسة اثنا عشر لفظة واحدة للمتكلم وحده، وواحد له ولمن معه، وخمسة للمخاطب، وواحد[٨] للمذكر، وواحد[٩] للمؤنث، وواحد[١٠] لتثنيتهما وواحد لجمع الذكور، وواحد لجمع الأناث، وخمسة للغائب كذلك.

---

(١) سقطت «قسمين» من: ب.

(٢) سقط من: ب.

(٣) ساقط من ب،جـ.

(٤) في جـ «اكرمه».

(٥) زادت: جـ «وهو القسم الثاني».

(٦) في: ب «و».

(٧) في: ب «في الأمثلة».

(٨) سقط حرف العطف من: ب.

(٩) في: جـ «وواحدة».

(١٠) في: ب«لمثنيهما».

وإذا ضربنا خمسة في اثني عشرَ خرج منها ستون.

أمثلة المرفوع المتصل؛ قمتُ، قمتَ، قمتما؛ قمتمُ، قمتنَّ، قام، قامتْ، قاما؛ قاموا، قمْنَ.

والمرفوع المنفصل: أنا، نحن، أنتَ، أنتِ، أنتما، أنتم، أنتنَّ، هو، هي، هما، هم، هُنَّ.

والمنصوب المتصل: أعطاني، أعطانا، أعطاكَ، أعطاكِ، أعطاكما، أعطاكم، أعطاكنَّ، أعطاه، عطاها، أعطاهما، أعطاهم، أعطاهن.

والمنصوب: إيّاي، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إيّاكما، إيّاكُم، والمنصوب المنفصل: إيّايَ، إيّانا، إيّاكَ، إيّاكِ، إياكما، إياكمُ، إياكُنَّ، إياهُ، إيّاها، إياّهم، إيّاهنَّ.

والمخفوض: بي، بنا، بكَ، بكِ، بكما، بكم، بكن، به، بها، بهما، بهن.

فهذه الستون متّفق في اثباتها؛ وزاد سيبويه في ضمائر الرفع المتصلة ياء الخطاب في تقومين، وقومي، وخالفه الأخفش والمازني، ذاهبين إلى أنها[1] علامة[2] تأنيث[3]، والفاعل مستتر كما يستتر[4]

---

(١) في جميع النسخ «انها» وما اثبته من هامش الأصل.

(٢) في: ب «علامات».

(٣) في: جـ «تثنية».

(٤) في: جـ «استتر».

ضمير المفرد في المذكر، نحو: يقوم، وقم[1].

وقيل: يلزمها الجمع بين علامتي التأنيث في تقومين، وليس بشيء؛ لأنَّ التاء للخطاب مثلها في أنت تقوم، والياء وحدها للتأنيث، وقد تلخص أنَّ الضمائر عند سيبويه واحد وستون ضميراً، فإن قلت: زعم المازني أنَّ الألف والواو والنون[2] في نحو: قاما، ويقوموا، وقمن علامة تثنية وجمع، فعلى قوله تنقص هذه الثلاثة من عدد الضمائر فلا يكون انتهاء الضمائر إلى ستين متّفقاً عليه.

قلت: ليس كذلك، فأنَّ الضمائر المستترة تخلف هذه الثلاثة عند ضرورة وأنَّ الفعل لا يخلو من فاعل فهو مقدّر معنى: أنتما: في تقومان، ومعنى: أنتم

---

(١) اختلفوا في عدد الضمائر والراي الغالب أنّها ستون كما صرح الشارح، وقد قال بعضهم أنّها نيفٌ وستون، وجعلها علي بن سليمان الحيدرة في كتابة كشف المشكل في النحو سبعين ضميرا، وقد عدَّ سيبويه الياء في نحو تضربين من الضمائر باعتبارها فاعلا دالة على التأنيث، وعند الأخفش والمازني أن الياء هي الدالة على التأنيث والفاعل المضمر، قال الواسطي في شرح اللمع: «ولو كانت كما قال- يعني الأخفش لثبتت في التثنية ولم تحذف».

ينظر سيبويه:١/ ٥، شرح السيرافي ١/ ٢ خ كشف المشكل في النحو:ص٨٢٠ الجمل الهادية لابن بابشاذ:ص٣٨.

(٢) في جميع النسخ: «والياء».

في: تقومون، ومعنى: أنتِ في: تقومين[1].

فإن قلت: فأن أنتما، وأنتم، وأنتَ قد عددتموها مَّرة فلا تعدّوها أُخرى، قلت: عددناها بارزةً منفصلة، وهذه مستترة فهما غَيْران في التقدير، ويوضّح لك هذا أنّا نعدُّ لفظه (هم) في: هم فعلوا مع عَدِّنا إيّاها في: أعطيتهم لتغايرهما في التقدير ألا ترى أنَّ المنفصل غير المتصل، وما أكثر ما يعثر في العربية على الشيئين يتّحدان لفظاً ويختلفان تقديراً.

---

(١) مذهب المازني وجماعة من النحويين أنَّ الألف في نحو: قاما ويقومان حرف مؤذن بأن الفعل لجماعة وإنّك إذا قلت الزيدان قاما والزيدون، قاموا فالفاعل ضمير مستتر في الفعل كما كان في الواحد من نحو: زيد قام إلاّ أنَّ مع الواحد لا تحتاج إلى علامة إذ قد علم أن الفعل لا يخلو من فاعل، فأما إذا كان لاثنين أو جماعة افتقر إلى علامة اذ ليس من الضرورة أن يكون الفعل لأكثر من واحد. وكان سيبويه يزعم ان هذه الحروف لها حالتان: حالة تكون فيها أسماء دالة على التثنية والجمع، فإذا قلت الزيدات قاما فهذه الألف اسم وهي عنده ضمير الزيدين، وكذلك الواو في الزيدون قاموا، وإذا قلت قاما أخواك فهذه الألف حرف وليست اسما ادخلت علامة مؤذنة بأن الفعل لفاعلين، وكذلك إذا قلت قاموا أخوتك، فإن الواو حرف دخلت مؤذنة بأن الفعل لفاعلين ومثل الألف والواو في التثنية والجمع النون لجماعة المؤنث والياء للمؤنث المخاطبة، قال ابن يعيش: «ورأي سيبويه هو الصحيح لأنك إذا قلت الزيدان قاما فقد حلت هذه الألف محل غلامهما إذا قلت: الزيدان قام غلامهما، فلما حلت محل مالا يكون إلا اسما قضى بأنها اسم».

وينظر سيبويه: ١/ ٥-٦، شرح السيرافي: ١/ ١٠٢ خ، شرح المفصل: ٧/ ٦.

(العَلَمُ)

قال:

والعلم نحو زيد وأسامة، ويكون منقولا كـ(جعفر) ومرتجلا كـ(غَطفَان).

أقول:

هذا النوع الثاني من المعارف، وهو العلم وقد مضى لنا عن بعضهم أنَّه أوّل المعارف، وزعم الكوفيون، أنَّه ثالثها، وأنَّ اسم الإشارة قبله في الرتبة، ونقل ابن بابشاذ[1] ذلك عن ابن السراج[2].

---

(١) ابن بابشاذ: هو طاهر بن أحمد بن داود سليمان بن إبراهيم أبو الحسن النحوي المصري، أحد أئمة النحو في عصر المستنصر الفاطمي، توفي في مصر سنة (٤٦٩هـ) وقيل سنة (٤٥٤هـ) من مصنفاته: المقدمة في النحو وشرحها، والجمل الهادية: وغيرها.
ينظر في ترجمته: نزهة الألباء:٣٦١، معجم الأدباء: ١٢/ ١٧-١٩، أنباه الرواة: حسن المحاضرة: ١/ ٢٢٨.

(٢) صرح ابن السراج في أصوله أن المضمر اعرف من المبهم ثم العلم ثم ما فيه الألف واللام، قال: «اعرف المعارف خمسة أشياء: الاسم المبني (ويعني المضمر) والمبهم والعلم وما فيه الألف واللام وما أُضيف إليهن». وقال: «ان المضمر هو أعرف المعارف». وعلى هذا فابن السراج يوافق سيبويه والجمهور فيما ذهبوا إليه من أنَّ أعرفُ المعارف المضمر. ونقل ابن الانباري في الانصاف أنَّ (المبهم) أعرفها عند ابن السراج ثم المضمر ثم العلم، وهذا بخلاف ما قرره ابن السراج في الأصول.
ينظر الأصول في النحو:٢/ ٢٦٤ (ر) الانصاف: مسألة (١٠١) ٢/ ٣٧٧.ارتشاف الضرب/ ١٠٠ (ر) الجمل الهداية لابن بابشاذ/ ٣٩(خ).

والعلم في اللغة العلامة، وعلم الجبل والثوب[١]، قال الشاعر[٢]: (مديد)

ربـــما أوفيـــتُ في عَلَـــمَ

تْـــرفعْنَ ثـــوبي شَـــمالاتِ

ونقله النحويين للاسم الذي علق في أوّل أحواله على شيء بعينه محظورا استعماله فيما أشبه مسمّاه، فقولنا: الاسم، جنس، وقولنا الذي علق على شيء بعينه، فصل أخرج النكرات، وقولنا: في أول أحواله اخرج بذلك ذو الأداة كـ(الرجل): والإضافة كـ(غلام زيد).

---

(١) في التهذيب: ٢/ ٤١٩ «مادة «علم» يقال لما يبنى في جواد الطريق من المنار التي يستدلّ بها على الطريق: أعلام. واحدها علم، والعلم الراية التي يجتمع إليها الجند، والعلم علم الثوب، ورقمه في اطرافه، والمعلم: ما جعل علامة وعلما للطريق والحدود...».

(٢) المشهور في هذا البيت أنه لجذيمة الأبرش وهو مالك بن فهم التنوخي القضاعي ثالث ملوك الدولة التنوخية في العراق.

ينظر: الأغاني: ١٤/ ٧٢-٧٦، المؤتلف / ٣٩، وقد نسبة بعضهم إلى تابعا شرا، وقيل انه لعمرو بن هند الملك بن امرئ القيس وهند امه، جاهلي.

ينظر الشعر والشعراء: ١/ ٣٤، معجم الشعراء/ ١١، ويرد هذا البيت في كتب النحاة شاهدا على ادخال النون ضرورة في ترفعن. ولا شاهد نحويا في ايراد الشارح للبيت. والشمالات: جمع الشمال من الرياح وخصها لأنّها تهب بشدة في أكثر أحواله. وصف أنّه يحفظ أصحابه في راس جبل اذا خافوا من عدو فيكون طليعة لهم ممّا يدلّ على شهامة النفس وحدة النظر والبيت منسوب في: سيبويه والشنتمري: ٢/ ١٥٣، شرح المفصل ٩/ ٤٠، الخزانة: ٤/ ٥٦٧، المرتجل: ٢٨٤، الخزانة: ٤/ ٥٦٧، طبقات الشعراء: ٢١، المؤتلف: ٣٩، الصحاح (شمل) ٥/ ١٤٠.

وقولنا: محظوراً إلى آخره فصل ثان مخرج للضمير والإشارة وإنّما سُميّ هذا النوع علما؛ لأنَّ يرفع مسمّاه؛ ويجلبه للعيان كما ينجلي الشيء المرتفع، وينقسم إلى: منقول، وهو ما ثبت له أصل في النكرات كـ(فضل، وسعد، وأسد)، ومرتجل: وهو مالم يثبت له ذلك كـ(غطفان، وسعاد) هذا هو المشهور؛ وفي المسألة مذهبان آخران، فزعم بعض النحاة[1] أنَّ الأعلام كلَّها منقولة، وهو ظاهر قول سيبويه[2] وعن الزجاج[3] أنَّها كلَّها مرتجلة.

وينقسم العلم أيضاً إلى: شخصي كـ(زيد، وعمر)[4]، وجنسي: وهو ما عيّن مسمّاه تعيين ذي الأداة الجنسية، أو الحضورية:

فالأول نحو قولك[5]: أسامة أجرأ من ثُعالة، فهذا نظير قولك: الأسد أجرأ من الثعلب.

---

(١) في جـ «العلماء».

(٢) سيبويه: ١/ ٢٦٣.

(٣) الارتشاف: ٣٢٨ (ر).

(٤) العلم الشخصي هو الدال على مسمّاه دلالة مطلقة من غير تكلم أو إشارة أو صلة وهو ضربان: علم بالوضع، كـ(يوسف وابراهيم) وعلم بالغلبة كالمضاف، ومصحوب (أل) العهدية إذا غلب كل منهما على مشاركية، تقول: (الكتاب) فقد غلب على سيبويه (وابن جني) فقد غلب على عثمان بن جني.

(٥) زادت: جـ «هو».

والثاني: نحو قولك: هذا أسامة مقبلاً، وهو نظير قولك: هذا الأسد مقبلاً، وكثير من الضعفاء يستشكل التعريف في علم الجنس، وربما غلَّط بعضهم النحاة في ذلك سفها بغير[1] علم، ومن استشكل[2] ذلك فليستشكل التعريف بالألف واللام الجنسية، أو الحضورية فيما مثَّلنْا به فإنَّ علم الجنس لا يستعمل إلاّ هذين الاستعمالين[3].

(١) في: جـ«في غير».

(٢) في: جـ«وليستشكل».

(٣) اسم الجنس ما وضع للماهية من حيث هي، أي: من غير تعيين في الخارج والذهن، كأسد اسم للسبع أي: لماهيته.

(أسماء الإشارة)

قال:

«والمبهم إذا، وذاك، وذلك، وذان، وذاتك، وذانِّك وذي وتيك، وتلك، وتانِ، وتانْك، وتانَّك[١]، وأولا، وأُلاكَ، وأولائك»[٢].

أقول:

هذا النوع الثالث من أنواع المعارف، وهو اسم الإشارة، ويسمى المبهم، وهو ما يدلّ على مسمّى وإشارة إليه، وهو (إمّا لمفرد)[٣] أو مثنى، أو مجموع، وكلٌّ من هذه الثلاثة إمّا لمذكر أو لمؤنث، صارت ستة وكلٌّ من هذه الستة، إمَّا قريب المسافة، أو متوسطها، أو بعيدها صارت ثمانية عشرَ فللمفرد المذكر: ذا للقريب، وذاك للمتوسط / ٣٧/ وذلك للبعيد والكاف في هذين وشبهها من اسم الإشارة حرف خطاب لا موضع له من الإعراب[٤]، ولمثناه (ذان) للقريب و(ذانك)[٥] بتخفيف النون للمتوسط، وذانِّك بتشديدها للبعيد.

---

(١) سقطت: «تانك» من: ب، جـ.

(٢) في: ب «واوليك».

(٣) في: جـ «المفرد».

(٤) في المقتضب ٣/ ٢٧٥: «وإذا خاطبت زدت الكاف الذي تكمله، ودلَّ الكلام. بوقوعها على أن الذي تومئ إليه بعيد، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراقي زدت كافاً للمخاطبة؛ لأنّك تحتاج أن تنبه بها المخاطب على بعد ما تومئ إليه».

(٥) ساقط من: جـ.

ولجمعه (اولاء) للقريب، ويمد في لغة الحجاز وبلغتهم جاء- التنزيل، و(أولاك) بالقصر للمتوسط، و(أولائك) المد للبعيد[١].

والمفرد المؤنث: ني، تي للقريب، وتيك للمتوسط، وتلك للبعيد. وللمثنى[٢]: تان للقريب، وتانك بالتخفيف[٣] للمتوسط وتأنِّك بالتشديد[٤] للبعيد، ولجمعه: اولا للقريب، وأولاك: للمتوسط وأولئك للبعيد[٥]، كما قدمنا في جمع المذكر، والمؤنث قال الله تعالى: ﴿وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ۝٥﴾[٦]، ﴿هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِي﴾[٧].

---

(١) ينظر: المقتضب: ٤/ ٢٧٨-٢٧٩، والمخصص لابن سيده: ١٤/ ١٠١، والبحر المحيط: ١/ ١٣٨.

(٢) في: ب «والمثناه».

(٣) سقطت (بالتخفيف) من: جـ.

(٤) كذا في الأصل و:ب، وفي: جـ«بتشديد النون».

(٥) ساقط من جـ.

(٦) من سورة البقرة: ٢/ ٥.

(٧) من سورة هود: ١١/ ٧٨.

(المعرف بأل)

قال:

«والمعرَّف بأل العهدية، نحو: جاء القاضي، وللجنس نحو: اسقني الماء».

أقول:

هذا النوع الرابع من أنواع المعارف، وهو المعرَّف بأل كـ: (الفرس والغلام)، وفي ذلك فصلان.

• **أحدهما**: في تحقيق ما يحصل به التعريف، فنقول: لاخلاف أنَّ نحو: الرجل، والغلام، معرفة بسبب ما دخل عليهما من الأداة؛ واختلفوا في الحرف المعرف ما هو؟

فقال الخليل[1]: (أل) برمتها كلمة موضوعة للتعريف بمنزلة قد والهمزة همزة قطع حذفت في الدرج تخفيفاً لكثرة الاستعمال، ولم يكن التخفيف في الإبتداء إذ لا يُبتدأ بساكن.

وقال سيبويه [رحمه الله][2] حرف التعريف[3] هو اللام فقط، والهمزة همزة وصل تثبت في الإبتداء، وتحذف في الدرج على قياس همزات الوصل،

---

(١) سيبويه: ٢/ ٦٤، ٢٧٢-٢٧٣.

(٢) زيادة من: ب.

(٣) سقط (التعريف) من: جـ.

وهـذا هـو الظـاهر فـلا ينبغـي العـدول عنـه إلاّ بـدليل. ولـبعض/ ٣٨/ المتأخرين مخالفة للناس في نقل الخلاف عن الرجلين ليس هذا موضعه[١].

• **الثاني**: في أقسام (أل) من حيث هي نقول: أقسامها ثمانية:

أحدهما: أنْ تكون[٢] لاستغراق أفراد الجنس وضابطها أن يصحَّ حلـول كلٍّ محلها على سبيل الحقيقة[٣] نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلْإِنسَٰنَ لَفِى خُسْرٍ ۝٢﴾[٤].

---

(١) حديث الشارح هن (أل) ترديد لما ذكره سيبويه ومفاد كلامه أنَّ (أل) هي أداة التعريـف والهمزة للوصل جيء بها للنطـق بالـساكن، ويقـل سـيبويه عـن الخليـل أنـه يعتـبر أداة التعريف ثنائية الوضع وهي (أل) وأنها بمنزلة قد، تنفصل بنفسها، وأنها في الاسماء المنزلة (سوف) في الأفعال، وقد نقل ابن إياز في شرح ألفية ابـن معطـي أنَّ حجّـة سـيبويه فـيما ذهب إليه من وجهين: أحدهما أنّ التعريف يعارض التنكير ودليل التنكير التنـوين وهـو حرف واحد وكذلك التعريف. والثاني: أنّه إذا كان اللام وحدها اشـتد اتـصاله بالاسـم والحجة «الخليل» من وجهين أيضاً، أحدهما، أنَّ (أل) من خصائص الاسماء كما أن قد من خصائص الأفعال وتلك على حرفين فكذلك هذه. والثـاني: أنّهـم سـوّوا بيـنهما في إفـادة التذكير فقالوا: (أل) كما قالوا (قد) وقد ذهب أكثـر المتـأخرين مـذهب سـيبويه وذهـب بعضهم ومنهم ابن كيسان مذهب الخليل.

ينظر سيبويه: ٢/ ٦٤، ٢٧٢، شرح المفصل: ٩/ ١٧ وما بعـدها، التـسهيل لابـن مالـك: ٤٢، المقدمة المحسنية في شرح الألفية: ١٠ خ، الارتشاف/ ٢٤٤، ٨.

(٢) في: ب «تكن».

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ١٣٨.

(٤) العصر: ١٠٣/ ٢، وخسر أهله ونفسه يخسرها خسرا: أي: أضاعها واهلكها.

الثاني: أنْ تكون لاستغراق صفات الجنس[١]، وضابطها أن يصحَّ حلول كلِّ محلَّها على سبيل المجاز، نحو: زيد الرجل، فأنه لو قيل: زيد كلُّ رجل، لصحَّ على[٢] معنى أنه اجتمع فيه ما افترق[٣] في غيره من الرجال من الخصال المحمودة.

والثالث: أن تكون لبيان الحقيقة، وضابطها أن يُشار بها وبمضمونها إلى الماهية[٤] من حيث هي: نحو: أحبُّ الطيب وأشتهي اللحم[٥]، وقوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنَ الْمَاءِ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾[٦].

الرابع: أن تكون لتعريف العهد الذهني بطريق من الطرق غير المشاهدة[٧]، نحو[٨] -﴿إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ﴾-[٩] ﴿إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ الشَّجَرَةِ﴾[١٠].

---

(١) (أل) هذه تأتي لشمول خصائص الجنس لقصد المبالغة.

(٢) سقطت (على) من: جـ.

(٣) كذا في الأصل، وفي: ب «تفرق» وفي: جـ «اقترن» وهو تحريف.

(٤) في: ب «للماهية».

(٥) بصرف النظر عن الافراد ومدخولها في معنى علم الجنس، وبهذا تكون (أل) الجنسية على ثلاثة انواع، للاستغراق، وللمجاز، وللحقيقة.

(٦) الأنبياء: ٢١/ ٣١.

(٧) الفرق بين تعريفي الجنس والعهد، ان الجنس لما ثبت في الاذهان، وتعريف العهد لما ثبت في الاعيان.

ينظر: شرح الفية ابن معطي / ٩٧ (خ) والاشباه والنظائر: ٢/ ٤٤.

(٨) زادت ب «قوله».

(٩) من سورة التوبة: ٩/ ٤٠.

(١٠) من سورة الفتح: ٤٨/ ١٨.

الخامس: أن تكون لتعريف العهد الحضوري[١] نحو: جاءني هذا[٢] الرجل، وجاء زيد الساعة، وقوله تعالى: ﴿ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ﴾[٣].

والسادس: أن تكون لتعريف العهد الذكري[٤]، نحو قوله تعالى: ﴿فِيهَا مِصْبَاحٌ ٱلْمِصْبَاحُ فِى زُجَاجَةٍ ٱلزُّجَاجَةُ﴾[٥] وقوله تعالى: ﴿كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا ﴿١٥﴾ فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ﴾[٦].

والسابع: أن تكون اسماً موصولاً بمعنى «الذي» وفروعه، وذلك نحو: الضارب والمضروب، وقد مضى في صدر هذا الشرح أنَّها تدخل في الضرورة على المضارع كقوله[٧]:

ما أنت بالحكم التُّرضَى حكومته

---

(١) ينظر: المغنى اللبيب: ١/ ٤٨.

(٢) سقطت: «هذا» من: ب.

(٣) من سورة المائدة: ٥/ ٣.

(٤) ضابطها أن يتقدم ذكر نكرة فيعاد ذكرها بالألف واللام كما في مثال الشارح إذ ذكر تعالى في الآية لفظه مصباح نكرة ثم اعقبها باللفظ معرفاً، وكذلك (زجاجة) و(رسول) في الآيتين الكريمتين.

(٥) من سورة النور: ٢٤/ ٣٥.

(٦) من سورة المزمل: ٧٣/ ١٥-١٦.

(٧) مضى الحديث في هذا البيت.

الثامن: أن تكون حرفاً/ ٣٩/ زائداً، وهي على قسمين، مفيدة المعنى وهي التي للمح الصفة وهي[1] الداخلة على الأعلام التي نقلت من الصفة المجردة من (أل)؛ وإنَّما دخلت بعد ثبوت العلمية إشارة إلى قيام ذلك المعنى الذي نقلت الكلمة عنه[2] بالمسمى حقيقة أو تفاؤلا كـ(الحسن، والحسين).

وغير مفيدة وهي قسمان:

إمَّا داخلة على نكرة كالتي في قوله[3]: (بسيط)

دُمتَ الحميدَ فما تنفكُ مستنصرا

إذ لم تزلْ لاكتسابِ الحمدِ مُبتدرا

والحميد حال، و(أل) فيه زائدة لا معرفة، لأن الحال واجب التنكير، أو

---

(١) زادت: ت«على قسمين».

(٢) في: جـ «من» وهو تحريف.

(٣) البيت غير منسوب لقائل معين، وهو من شواهد الاكتاشف/ ٣٤٤ (خ)، تخليص الشواهد ٧٢(خ) الدرر:١/ ٥٣، التصريح:١/ ١٠٨، وقد ورد صدره في الهمع:١/ ٨٠ وهو في تخليص الشواهد والدرر برواية «على العدى في سبيل المجد والكرم» وفي التصريح برواية «بلغت صنع امرئ برا الخالكخ»، «إذ لم تزل لاكتساب الحمد مبتدرا».

وتبادر القوم: اسرعوا، وبادره اعجله.

على معرفة كالتي في قوله[١]: (رجز)

ياعـد[٢] أمَّ العمـر[٣] مـن أسـيرها

حـراسُ أبـواب عـلى قُـصُورها

فأدخلها على عمرو من[٤] أم عمرو، وهي معرفة بالعلم؛ لأنَّ المكنى من باب الأعلام لكن الضرورة اقتضت ذلك.

وهنا أُحجية، وهي أن يقال لنا: أل داخلة على الفعل الماضي[٥] وهمزتها همزة قطع باتفاق، فما هي؟

---

(١) البيت لأبي النجم العجلي كما في شرح المفصل. وهو الفضل بن قدامه ابن عجل بن بكر بن وائل أحد مشهوري الرجاز في العصر الأموي ومن الطبقة الأولى توفى سنة (١٣٠هـ).
ينظر ترجمته في: طبقات الشعراء / ١٤٩-١٥٠، الشعر والشعراء:٢/ ٦٠٣-٦٠٩، معجم الشعراء/ ٣١٠ معاهد التنصيص:١/ ١٨. واستشهدوا به على زيادة (أل) في الضرورة، وعلى أن عمرا إذا دخلته اللام للضرورة لا تلحقه الواو المميزة بينه وبين عمر، والأسير: المشدود بالاسار، وهو الرباط المسجون والبيت منسوب بالهمع: ١/ ٨٠، الدرر:١/ ٥٣، العين: ١/ ٣٠٠ وغير منسوب في: الانصاف: ١/ ١٧٨، الارتشاف:٤٤٦، المغني:١/ ٥٠ الهمع:١/ ٨٠، اللسان: ٧/ ١٣٣. وورد صدره غير منسوب في المقتضب: ٤/ ٤٩، سر صناعة الاعراب: ٢/ ١٣٤.

(٢) في:جـ «ما».

(٣) في: جـ «العمرو».

(٤) في الأصل: «في».

(٥) في الأصل «المضارع» وما اثبته من: ب، جـ.

والجواب[١] أنَّ قُطرباً حكى في (هل فعلتَ): أَلْ فعلتَ، أبدل[٢] الهاء همزة فهذه هي[٣].

(١) في جـ «الجواب».

(٢) في: ب، جـ «فابدل».

(٣) ينظر المغني: ١/ ٥٢.

(الموصولات)

قال:

«ومن ذلك الموصولات: الـذي، والتـي، واللـذان، واللتـان، والـذين، واللائي، ومَنْ، وما، وأيٌّ، والأُلى. وتُوصل بظـرف وبمجـرور، وبجملـة، نحو: قام الذي عندك، أو في الدار، أو خرج أبوه».

أقول:

هذا باب الموصولات الاسمية والكلام يستدعي فصولا:

أحدها في: تعريف الموصول، وذلك إمَّـا بالحـدِّ أو بالـسرد والعـدَّ. أمَّـا الحد[1]، فقال[2] أبو عمـرو بـن الحاجـب: «الموصـول مـا لا يـتمُّ جـزءا إلاّ بصلة/ ٤٠/ وعائد»[3] ومعناه: أنك إذا قلت: «قام الذي» فلا تـتم فاعليـه الذي إلاّ بقولك: قام أبوه، أو خرج أخوه، ونحو ذلك، وهذا الحدُّ حَسَنٌ؛ وهو أولى من قول الزمخشري: مالا يتم اسما إلاّ بصلة، وعائد[4] فقد ردَّ أبـو

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) زادت: ب«الشيخ».

(٣) ينظر: ايضاح ابن الحاجب / ٨٩ ظ.

(٤) في المفصل / ١٤٢: «والموصول مالا بد له في تمامه اسما من جملة تردفه مـن الجمـل التـي تقع صفات من ضمير فيها يرجع وتسمى هذه الجملة صلة ويسميها سيبويه الحشو....».
وينظر:شرح المفصل: ٣/ ١٥٠.

عمرو، بأنَّ «الذي» ثابت الاسمية في نفسه مع قطع [النظر عن][1] الصلة[2].

وأمَّا السرد، فإنّي أرتّبه إنْ شاء الله تعالى[3] ترتيباً بديعاً فأقول: أعلم أولاً أنَّ الموصولات[4] على قسمين: نصّ، ومشترك؛ إمَّا النص فللمفرد والمذكر، عالماً كان أو غيره كـ«الذي»[5] نحو: ﴿وَالَّذِيٓ أَخۡرَجَ ٱلۡمَرۡعَىٰ ۝٤﴾[6] وقوله: ﴿ٱلَّذِيٓ أَنقَضَ ظَهۡرَكَ ۝٣﴾[7] وللمفرد المؤنث عاقلة كانت أو غيرها نحو ﴿ٱلَّتِي تُجَٰدِلُكَ فِي زَوۡجِهَا﴾[8] وقوله تعالى[9]: ﴿عَن قِبۡلَتِهِمُ ٱلَّتِي كَانُواْ عَلَيۡهَاۚ﴾[10].

---

(١) ساقط من: ب.

(٢) الايضاح لابن الحاجب/ ١٤٣ (خ).

(٣) زيارة من: (ب).

(٤) إنَّ المقصود بالموصولات هنا هي الموصولات الاسمية لأنَّها من المعارف وما سيذكره الشارح من الموصولات الحرفية استطراد منه.

(٥) مذهب البصريين: أنَّ (الذي) اسم موصولا دائما، بينما يرى الفراء: من الكوفيين أنَّها قد تكون موصولا حرفياً، قال في معاني القرآن: ١/ ٣٦٥ معلّقاً على قوله تعالى في سورة الأنعام: «ثم آتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسن»: إنْ شئت جعلت «الذي» على معنى «ما» تريد: تماماً على ما أحسن موسى، فيكون المعنى تماما على إحسانه «غير» أنَّ الفراء لم ينكر كون مجيء «الذي» اسما موصولا.

وينظر الهمع: ١/ ٨٣.

(٦) الأعلى: ٨٧/ ٤.

(٧) الشرح: ٩٤/ ٣.

(٨) من سورة المجادلة: ٥٨/ ١٠ وما بين ( ) من: جـ.

(٩) زيادة من: جـ.

(١٠) من سورة البقرة: ٢/ ١٤٢.

ويجوز في يائها أمران، أحدهما: الاثبات مع التخفيف والتشديد والثاني: الحذف مع ابقاء كسر ما قبلها، أو اسكانه[١].

وقد أوقعوا (الذي) على الجمع كقوله[٢]: (طويل)

---

(١) في أسرار العربية/ ٣٨٠ «في الذي أربع لغات هي (الذي) بياء ساكنة و(الذي) بياء مشددة، و(الذ) بكسر الذال من غير ياء و(الذ) بسكون الذال من غير ياء، وكذلك في (التي) أربع لغات (التي) بياء ساكنة (والتي) بياء بياء مشددة و(اللت) بسكون التاء من غير ياء».
وينظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٣.

(٢) تمامه:

. . . . . .

هم القوم كل القوم يا أم خالد

والبيت من شواهد سيبويه، وينسب للأشهب بن رمية أحد الشعراء المخضرمين، ادركوا الجاهلية والاسلام، واسلم، وهو أحد أخوة أربعة ورميلة أمهم، أبوه يدعي ثور من أغزة الجاهلية وكان الأشهب بهاجي الفرزدق.
ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء: ١٩٢-١٩٣، والخزانة٢/ ٥٠٩، الأغاني:٩/ ٢٦١-٢٦٣). «استشهد به على النون من الذين استحذفا لطلو الاسم بالصلة من الذين قال الاعلم: والدليل على انه أراد الجمع قوله: دماوءهم، ويجوز أن يكون الذي واحداً تؤدي معنى الجمع...».وفلج: اسم بلد، وقيل:واد بين البصرة والكوفة، والحين: الهلاك، وحانت دماؤهم: لم يؤخذ لهم بدية ولا ثار، وكل القوم صفة لقوم دالة على كمالهم، ويا أم خالد ويا ابنة القوم خطاب للنساء لحثهن على البكاء وهو من عادات العرب. والبيت منسوب في سيبويه والأعلم: ١/ ٩٦، المقتضب: ٤/ ١٤٦، المحتسب: ١/ ١٨٥، الجبال والأمكنة والمياه للزمخشري: ١٣٦ المؤتلف والمختلف: ٣٣ معجم البلدان ٤/ ٢٧٢، لج الزانة٢/ ٥٠٠، ٥٠٧، ٣/ ٤٧٣ ولم ينسب في: أمالي الشجري: ٢/ ٣٠٧، شرح ملحة الإعراب: ١٠٦، المغني ١/ ١٦٤ الهمع: ١/ ٤٩،وهو في جـ: وإن الذي (حلت) وفي البيان والتبين: وإنّ (الالي)...وفي المنصف (فان) الذي....

وإنَّ الـذي حانـت بِفلْـج دمـاؤهُم

(هُـمّ القـوم .....)[١]

فقيـل عـلى حـذف النـون، وقيـل التقـدير: وإنَّ الجمـع الـذي، وقـال الأخفش: الذي مشترك بين المفرد والجمع[٢].

ولتثنيتهما[٣]، اللذان، واللتان رفعاً، وبالياء جراً ونـصباً؛ ويجـوز تـشديد نونها رفعاً بالاتفاق، وجّراً ونصبا خلافا للبصريين، فقد قُريء في المتواتر[٤] قولـه: ﴿أَرِنَا ٱلَّذَيْنِ﴾[٥] مخففـاً ومـشددا[٦]، وحـذف النـون لغـةٌ حارثيـة كقوله[٧]: (وصل)

---

(١) زيادة من: جـ.

(٢) الارتشاف: ٣٥٢ «ر».

(٣) في: «وتثنيتهما».

(٤) في: ب«التواتر».

(٥) من سورة فصلت: ٤١/ ٢٥.

(٦) في غيث النفع / ٢٧٣ «قرأ المكي اللذين بتشديد النون وله فيها المد والتوسط والقصر، وهو مذهب الجمهور، والباقون بالتخفيف وليس لهم في الوصل إلاّ القصر ولهم في الوقف الثلاثة كما هو ظاهره».

وينظر: البحر المحيط: ٧/ ٤٩٥.

(٧) البيت من سواهد سيبويه، وينسب للأخطل غيات بن غوث من ثعلب أحد كبار الشعراء الأمويين، توفى عام (٩٠هـ) وترجمته في: طبقات الشعراء: ٢٥٠، ٣٨٦، الأغاني: ٧/ ١٦٩ ونسبة ابن يعيش إلى الفرزدق وهو خطأ، واستشهد به على حذف النون من اللذين تخفيفا لطول الاسم بالصلة، وبنو كلب بن يربوع هم رهط جرير. وقد هجاه الشاعر في قصيدة منها هذا البيت، ولبيت في الديوان/ ٤٤.

أبَنِـــي كليـــبَ إنَّ عمَّـــي اللـــذا

قـــتلا الملـــوكَ، وفككَّـــا الأغـــلالا

ولجمع «الذي» ثلاثة ألفاظ:

أحدهما: «الذين»[1]، ويختص بالعاقل، نحـو (قولـه تعـالى)[2] ﴿وَٱلَّذِينَ جَٰهَدُواْ فِينَا﴾[3] ومـا نُـزل منزلتـه / ٤١/ نحـو: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ عِبَادٌ أَمۡثَالُكُمۡۖ﴾[4] وهي بالياء مطلقا في الفصحى، وفي لغة عقيـل بـالواو رفعـاً كقوله[5]:

---

(١) في جـ «اللذين».

(٢) زيادة من: جـ.

(٣) من سورة العنكبوت: ٢٩/ ٦٩.

(٤) من سورة الأعراف: ٧/ ١٩٤.

(٥) هذا البيت من شواهد التي اختلف في نسبتها، فقد نـسب لأبي حـرب الأعلـم مـن بنـي عقيل، وقيل لليلي الأخيلية، وقيل للطماح، ونبه بعضهم إلى العقيلي، وقال آخرون إنه لرؤية بن العجاج ولم أعثر عليه في ديوانه، واستشهد به على أجراء (الذين) مجرى المـذكر الـسالم حيث رفع بالواو في حالة الرفع على لغة بني عقيل، وقيل على لغة هذيل، ويوم النخيل اسم موضع دارت فيه معركة. والبيت منسوب (على اخـتلاف فـيما تقـدم ذكـره) في: المغنـى: ٢/ ٦٢، الهمع: ١/ ٦٠، الدرر: ١/ ٣٦، الجبال والأمكنة والمياه/ ١٥٣، النـوادر/ ٤٧، ولم ينسب في: «أوضح المسالك»: ١/ ١٠٢ (وقـد ورد صـدره فقـط) في شرح الألفيـة لابـن الناظم/ ٣٤، شرح ابن عقيل: ١/ ١٢٥. وقد روى «صدره فقط» في: ب، جـ.

نحـنُ الـذونَ صـبَّحوا الـصباحا

يـومَ النخيـلِ غـارةً مِلحاحـا

الثانية: «الأُلى»[١] وتُكتب بغير واو، والأشهر فيها القصْر كقوله[٢]: (طويل)

رأيـتُ بنـي عمّـي الأُلى يخـذلونَنَي

عـلى حَـدثانِ الـدهرِ إذْ يتقلّـبُ[٣]

وقد تُمدُّ كقوله[٤]: (طويل)

أبـى اللهُ للـشمِّ الألاء كـأنَّهم

سيوفٌ أجادَ القـينُ يومـاً صِـقالَهَا

---

(١) الألى: بمعنى «الذين» كقولك: هم الألى قالوا كذا. أي الذين.

(٢) البيت لبعض بني فقعس كما جاء في الخزانة، وفي شرح الحماسة للمرزوقي واستشهد به على قصر (الألى) وهو الأشهر عندهم. وهو في: الخزانة ٣/ ٣٠، وشرح الحماسة للمرزوقي: ١/ ٥٠، والموالي ها هنا: ابناء العم وهو في الخزانة وشرح الحماسة برواية:
(رأيت موليَ الأولى) يخذولني.....بدلاً من رأيت بني عمي الالي

(٣) البيت ساقط من: ج.

(٤) البيت لكثير بن عبد الرحمن بن الأسود الخزاعي، أبو صخر المعروف بكثير عزة، أحد الشعراء العشاق والمشهورين من أهل المدينة، أكثر اقامته بمصر، توفى سنة (١٠٥هـ) ترجمته في (طبقات الشعراء/ ١٨٢ معجم الشعراء/ ٢٤٢، وفيات الأعيان: ٣/ ٢٦٥-٢٧٠.
والشاهد فيه: قوله: «الالاء» فانه اسم موصول بمعنى الذين وقد استعمله بالمد على لغة بعضهم، والشم بالضم، جمع اشم مأخوذ من الشم وهو استواء قضبة الأنف مع ارتفاع قليل من ارنبته، وذلك ما يعد عند العرب من علامات السؤدد في الرجال، والقين: الحداد، وصقالها: أراد به صنعتها وأجادة الحداد في ذلك، وهو منسوب في الديوان ص٨٧.

والغالب اطلاقها على العقلاء كما في «الذين» وقد تُطلق على غير العاقل كقوله[١]: (طويل)

تُهيّجنـــي للوصـــلِ أيامنُـــا الألَى

مَـــرَرْنَ علينـــا والزمـــانُ وريـــقُ

وقد تطلق على جمع المؤنث كقوله[٢]: (طويل)

محـا حبُهـا حـبَّ الأُلى كـنَّ قبلَهـا

وحلَّت مكاناً لم يكنْ حل مِن قبـلُ

والثالثة: «اللائي» وتختص بلغة هُـذيل، وهـي باليـاء مطلقـاً وبعـضهم يقول: «اللاؤون رفعاً».

لجمع التي احدى عشرة لفظة: اللاى، والـلاتي، واللـواتي وبـلا يـاءات[٣] فيهن، واللا بالقصر، واللَّواءِ بالمد والقص واللاتي بالياء الساكنة واللَّات[٤].

---

(١) لم أعثر على قائل هذا البيت فيما رجعت إليـه مـن المـصادر وقـد ورد بـلا غـزو في: شرح التصريح: ١/ ١٣٣.

والشاهد فيه قوله: «ايامنا الالي» اذا استعمل اسم الموصول (الالي) لغير العاقل وهو (ايامنا).

ويقـال: شـجرة ورقـة، ووريقـة، أي: كثـيرة الأوراق، وأورق الـشجرة، ارخـج ورقـة والوارقة، الشجرة الخضراء.

(٢) البيت منسوب لمجنون ليلى وقيس بن الملوح. وهو أحد العشاق المشهورين.

ترجمته في: الشعر والشعراء٣/ ٥٦٣، مسمط الال:١/ ٣٥٠ الخزانة: ٢/ ١٧٠، الاغاني: ٢/ ١.

(٣) في الأصل :«يا ايات».

(٤) ينظر شرح المفصل: ٣/ ١٤٢، والمقرب: ١/ ٥٧.

والمشترك ما يطلق بلفظ واحد على المفرد المذكر العاقل وفروعه وهو ثلاثة أقسام:

• **أحدها**: ما أتفق على اشتراكه والتكلم به وهو أربعة ألفاظ.

أحدها: «مَنْ»؛ وتختصُّ بواحد من ثلاثة أمور، وهي للعاقل، نحو: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَقُولُ﴾[1] والمشبّه بالعاقل نحو: ﴿وَمَنْ أَضَلُّ مِمَّن يَدْعُوا مِن دُونِ ٱللَّهِ مَن لَّا يَسْتَجِيبُ لَهُۥ﴾[2] فإنَّها أُطلقت على الاصنام لمَّا كانت[3] مدعوةً.

والمختلط بالعاقل. والاختلاط/ ٤٢/ ضربان: اختلاط فيما وقعت عليه (مَنْ) نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰ رِجْلَيْنِ﴾[4] لأنه يشمل الانسان والطائر، واختلاط في عموم فصل بمن[5] نحو: ﴿وَمِنْهُم مَّن يَمْشِى عَلَىٰٓ أَرْبَعٍ﴾[6] فإنه اختلط بالعاقل في عموم كل دابة؛ لأنَّ الدابة لغة كل ما دبَّ عاقلاً كان، أو غيره بدليل: ﴿إِنَّ شَرَّ ٱلدَّوَآبِّ عِندَ ٱللَّهِ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا﴾[7].

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ٨.

(٢) من سورة الأحقاف: ٤٦/ ٥.

(٣) في: جـ «لانها».

(٤) من سورة النور: ٢٤/ ٤٥.

(٥) في: جـ «كن».

(٦) من سورة النور: ٢٤/ ٤٥.

(٧) من سورة الأنفال: ٨/ ٥٥.

والثانية: «ما»؛ وهو لما لا يعقل نحو: ﴿مَا عِندَكُمْ يَنفَدُ﴾[١].

قال الفارسي وابن مالك أو لصفات[٢] من يعقل نحو[٣] ﴿وَالسَّمَاءِ وَمَا بَنَاهَا ۝٥﴾[٤] ﴿فَانكِحُوا مَا طَابَ لَكُم مِّنَ النِّسَاءِ﴾[٥] الأول مثال الفارسي، والثاني مثال ابن مالك، وقال ابن عصفور: أو لأنواع من يعقل ومثَّل بالآية الثانية[٦]، وقال ابن مالك، أو لما يعقل مع من يعقل[٧] نحو: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾[٨].

الثالثة: «أل»؛ الداخلة على اسم الفاعل، كالضارب، أو على اسم المفعول كالمضروب، قيل والصفة المشبَّة نحو: الحسن الوجه وتطلق[٩] على العاقل وغيره، وزعم المازني أنَّها موصول حرفي، وزعم الأخفش ومَنْ وافقه أنَّها حرف تعريف بمنزلتها في الرجل[١٠].

---

(١) من سورة النحل: ١٦/ ٩٦.

(٢) في: جـ «والصفات».

(٣) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٦، الارتشاف: ٣٦٨ «ر» التسهيل/ ٣٦.

(٤) الشمس: ٩١/ ٦.

(٥) من سورة النساء: ٤/ ٣.

(٦) في المقرب: ١/ ٥٨ «فاما (ما) فانها تقع على مالا يعقل وعلى أنواع من تعقل من المذكرين والمؤنثات».

(٧) التسهيل: ٣٦.

(٨) من سورة الجمعة: ٦٢/ ١.

(٩) في: ب «يطلق».

(١٠) في الارتشاف: ٣٥٥«ر» ما نصّه ومن المختلف فيه (أل) في نحو: الضارب والمضروب فمذهب الأخفش أنها حرف تعريف وليست موصولة... ومذهب الجمهور أنها معرفة موصولة، وقال المازني انها موصول حرفي. وقال ابن السراج والفارسي والأكثرون موصول اسمي «وقد رأى المبرد أنّها (اسم في صورة الحرف) ويضعف رايه أنها لا تؤول بمصدر».
وينظر المقتضب: ١/ ١٣، الارتشاف: ٣٥٥-٣٥٦، شرح الكافية للرضي: ٢/ ٤١.

الرابعة: «ذا»؛ بعد ما الاستفهامية[١]، لكلّ مالا يعقل، نحو ماذا صنعتَ؟ أو مَنْ الاستفهامية لكل عاقل كقوله[٢]: (بسيط)

مَنْ ذا يدلُّ على الطريقِ إلى الكَـرَى

فعـسى خيـالُ أحبَّتـي يَلقـاني

• **والقسم الثاني:** وهو ما أتّفق على التكلّم بـه، وأُختلِـفَ في اشـتراكه وهـو «أيٌّ» خاصة، والجمهور يستعملونه بلفظ واحد للجميـع، ومـنهم مـن يلحقها علامـات الفـروع فيقـول: أيَّـة، وأيَّـان، وأيَّـان، وأيَّـون/ ٤٣/ وأيَّات[٣].

---

(١) تكون «ماذا» على وجهين:

أحدهما اسمان، فما استفهام، وذا بمعنى الذي فعلى هـذا يكـون الجـواب مرفوعـا كقولـه تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ مَاذَا يُنفِقُونَ قُلِ ٱلْعَفْوَ﴾ في قراءة من رفع.

والثاني: أن يكون (ما) و(اذا) اسما واحذا للاستفهام بمعنـى أي شيء فعـلى هـذا ينـصب (العفو) في الآية ويكون (ماذا) نصبا بينفقون، واعلم انه يشترط لاستعمال (ذا) موصولة، أن لا يكون مشارا بها نحو: ماذا التواني وماذا الوقوف.

ينظر اللباب للعكبري: ٣٦١خ، شرح المفصل: ٣/ ١٤٩ شرح الانمـوذج في النحـو: ٣٠/ ظ.خ.

(٢) لم أوفق في العثور على قائل هذا البيت.

(٣) في (أيّ) عدة مسائل لم يلتفت إليها الشارح:

أحدها: أنّهم اتفقوا على ورودها موصولة بمعنى الذي وفروعه كـ«من» وما «وقد خالف الأخفـش ذلـك فـزعم أنّهـا لا تكـون إلاّ اسـتفهاما أو جـزءا. وقولـه محجـوج لثبـوت

=

ويشترط فيها ثلاثةُ أمور:

أحدها: أن تكون خبرية فلا يجوز: «جاء الذي أضربه»[١]، و«لا جاء الذي بعتكه»[٢] قاصداً للإنشاء[٣].

=موصوليتها في لسان العرب كقول غسان بن وعله:

إذا ما لقيتَ بني مالك

فسلّم على أيهم أفضلُ

(فالفضل) هنا موصولة بمعنى الذي وقد حذف صدر صلتها، وغير الموصولة لا تبني ولا تصلح في هذا الموضع.

والثاني: أنّها إذا كانت موصولة تضاف إلى معرفة لفظا أو نية، فمثال إضافتها لفظا (اي الرجال) ومثال اضافتها نية (اي عندك) ويحتمل معنى الذي وفروعه، وقد قلنا: انها معرفة لأنها لا تضاف إلى نكرة وهي موصولة، خلافا لابن عصفور فيما احتج به من قوله تعالى: ﴿وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوٓا۟ أَىَّ مُنقَلَبٍ يَنقَلِبُونَ ﴿٢٢٧﴾﴾ وقد ورد بأنَّ (أيّ) هنا استفهامية منصوبة على المفعولية المطلقة.

والثالث: اختلفوا في كونها معربة أو مبنية أحيانا، فذهب الكوفيون إلى إنها معربة إذا حذف العائد من الصلة وذهب البصريون إلى أنها مبنية على الضم. واتفقوا على كونها معربة إذا وصلت بفعل نحو: «سلمت على أيهم عندك».

ينظر: أسرار العربية ٣٨٤، الانصاف: الانصاف: ١/ ٣٨٧-٣٧٩، شرح المفصل: ٣/ ٢٢ شرح التسهيل للمرادي: ١/ ٢٤ ظ.(خ).

(١) في:ب «بعتة».

(٢) ساقط من جـ وكتب في موضعه قوله: «جاء الذي ما احسنه لما في....».

(٣) قال الكعبري في اللباب / ٣٥٨-٣٥٩ «وإنّما كانت جملة خبرية، لأربعة أوجه:

أحدها: أنَّ الغرض منها إيضاح الموصول وغير الخبرية من الأمر والاستفهام مبهم ولا يحصل الايضاح.

=

والثاني: أنْ تكون غير تعجبية، فلا يجوز: «جاء ما أحسنه» لما في التعجب من الإبهام المنافي للتعريف.

الثالث[١]: أن تكون مشتملة لفظاً أو تقديراً[٢] على ضمير مطابق للموصول ويسمى[٣]، «العائد».

الثاني والثالث[٤]: الظرف والمجرور بشرط أنْ يكونا تامّين، نحو: جاء الذي في الدار، والذي عندك، ولا يجوز: «الذي فيك، ولا الذي بك» (لنقصان الجار والمجرور)[٥].

=**والثاني**: أنَّ الذي اسم ظاهر والاسماء الظاهرة للغيبة فلو وصلت بالأمر والنهي للمواجهة لتناقضا؛ لأنَّ المواجهة خطاب وإن كانت للغائب لزم أن يكون فاعلها غير الذي، والضمير العائد على الذي هو الذي في المعنى فيتدافعان، وكذلك الاستفهام.

الثالث: أن (الذي) وصلته من مقدران باسم واحد، والاسم الواحد لا يدلّ على الأمر والنهي والاستفهام مع دلالته على مسمى آخر.

والرابع: أنَّ (الذي) وصلته بخبر عنهما تارة وبهما أخرة والأمر والنهي لا يصح فيهما ذلك».

وينظر: الاشموني: ١/ ١٩٣.

(١) في: جـ «الثاني».

(٢) في: ب، جـ «وتقديرا».

(٣) سقطت «ويسمى» من: ب، جـ.

(٤) أي: من أنواع الصلة.

(٥) كذا في: جـ. وفي الأصل، ب: «للنقصان».

ويتعلّق الظرف والمجرور الواقعين صلة بفعل استقرار محذوف وجوباً ويقدّر انتقال ضمير منه إليهما[١] وهو العائد، فالعائد لا بدَّ منه[٢].

ومن خطأ العامة، وكثير من الخاصة قولهم: «الحمدُ لله الذي كان».

كذا، فيُخلون[٣] الموصول من العائد، وممَّا يروى من الأخبار المستحسنة[٤] أنَّ ابنَ عنين[٥] كتب إلى الملك الصالح المعظم[٦]، وقد اغتُلَّ،

---

(١) في: جـ «والعائد».

(٢) في أسرار العربية: ٣٨١-٣٨٢: «فان قيل: فلم وجب العائد من الصلة إلى الموصل قيل: لأنَّ العائد يعلقها بالموصول ويتممها به وقد يحذف العائد، إذا كان الضمير المنصوب المتصل، والضمير المنصوب يجوز حذفه؛ لأنّه صار الاسم الموصول والفعل الفاعل بمنزلة شيء واحد، فلما صارت هذه الأشياء بمنزلة الشيء الواحد طلبوا لها التخفيف، وكان حذف المفعول أولى لأنه فضله...».

وينظر: المقتضب: ١/ ١٩٧، ٢/ ١٣٧.

(٣) في: جـ «يخلون».

(٤) في الأصل: ب «ومما (مر) بي من الأخبار المستحسنة وما اثبته من: جـ».

(٥) ابن عنين: هو شرف الدين أبو المحاسن محمد بن نصر بن الحسين بن علي بن محمد بن غائب المعروف بابن عنين، ولد بدمشق سنة (٥٤٩هـ) ونشأ بها، له في نور الدين زنكي مدائح كثيرة، توفى بدمشق سنة (٦٣٠هـ).

ينظر ترجمته في: معجم الأدباء ٧/ ١٢١، البداية والنهاية: ١٣/ ١٣٧ ز، وفيات الأعيان: ٤/ ١٠٦-١١٠.

(٦) في ب، جـ: «الاعظم».

وهو عيسى بن الملك العادل نور الدين زنكي اقسنقر، ولد سنة (٥٧٦هـ) وكان مع علو همّته عالما بالعربية والفقه. توفى بدمشق سنة (٦٤٦هـ).

ينظر ترجمته في: وفيات الأعيان: ١/ ٥٠١.

فلم يأته وانقطعت عنه صلاته[1]: / ٤٤/ (كامل)

انظـرْ إليَّ بعـينِ مـولى لم يَـزلْ يُـولي

النَّـدَى وتـلافَ قَبَـلِ تـلافِ

أنـا كالـذي أحتـاجُ مـا يحتاجُـهُ

فـاغنَمْ دُعـائي والثنـاءَ الـوافي

فأتاه واعطاه صرَّة فيها دنانير، فقال هذه الصلة، وأنا العائد.

الفصل الثالث: في تحقيق ما تعرفت به[2]، وقد أُختلف في ذلك، فزعم أبو علي[3]، وأبو الفتح[4] وطائفة أنها تعرَّفت بالعهد الذي في صلتها، لأنَّ

---

(١) ورد البيتان في ديوان ابن عنين: ص٩٢.
وهما أيضاً في: وفيات الأعيان: ١/ ٥٠٢.
ورواية البيت الثاني في الديوان قوله:
. . . . . .
(فـاغنم ثـوابي والثنـاء الـوافي)

(٢) في: جـ «ما يعرف به».

(٣) فارسي استاذ ابن جني، وقد مرت ترجمته.

(٤) أبو الفتح: هو عثمان بن جني لاازدي الموصلي، كنيته ابو الفتح، وهو من ألمع تلاميذ أبي علي الفارسي، ولد في الموصل سنة (٣٢١هـ) وقيل (٣٢٢هـ) وبها نشأ، وتوفى سنة (٣٩٢هـ) باتفاق أكثر الآراء. آثاره تربو على الخمسين، أشهرها: الخصائص، والمحتسب، واللمع، وسر صناعة الإعراب، وكلها مطبوعة.
ينظر ترجمته في: نزهة الألباء ٣٣٢-٣٣٤، معجم الأدباء: ١٢/ ٨١-١١٥، أنباه الرواة: ٢/ ٣٣٥-٣٤٠، وفيات الأعيان: ٢/ ٤١٠-٤١٢، البلغة / ١٣٧.

البيان إنَّما حصل بها، وزعموا أنَّ -أل- في نحو: (الذي) و(التي) زائدة[١]، وذهب أبو الحسن الأخفش أنها تعرَّفتْ بـ«أل» لأن التعريف اللفظي لم يثبت إلا بها أو بالإضافة، وردَّ بأن من الموصولات ما ليس فيه، «أل» كـ«مَن» و«ما» أجاب بأنه على معناها كـ(سَحر) ليوم معين، وردُّ بأن فيها ما هو مضاف، وهو (أي) فلا يصحُّ أن ينوي منه «أل» اجاب بأنَّه يدَّعي أنَّها معرفة بالإضافة، كذا نقل عنه ابن عصفور[٢].

ونلخص أن الموصولات عنده على ثلاثة أقسام، معرف بالألف واللام ومعرف بنيتها، ومعرف بالإضافة، وأنَّ المصنف لم يوافق واحداً من القولين؛ لأنَّه عمَّ القول بأنَّ الموصلات معرَّفة بالألف حيث قال: «ومن ذلك الموصولات أي[٣] ومما[٤] عرف بالألف واللام الموصولات، وذكر منها أياً»[٥].

الفصل الرابع: في بيان «درجتها في التعريف».

فنقول: أما على قول أبي الحسن، فإنه قسمان، فالذي ومن نحوها في رتبة «الرجل» وأي في رتبة المضاف، وأما على قول أبي علي الفارسي ومن وافقه

---

(١) ينظر: شرح المفصل: ٣/ ١٤١، الانصاف (مسألة ٩٥) الارتشاف / ٢٩٩ (خ).

(٢) الارتشاف: ٢٩٩ (ر).

(٣) زادت: ب «نحو».

(٤) في: ب «مما».

(٥) سقطت: «اسما» من: جـ.

/ ٤٥/ فظاهر كلام ابن مالك في التسهيل[١] أنه في رتبة المعرَّف بالاداة[٢]، وحين بحثت معه في الشرح ذكر من جهته أنه لا قائل بمساواته لذى الأداة وسلم له ذلك.

(١) هو كتاب تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد لابن مالك، حققه الاستاذ محمد كامل بركات «مطبوع».

(٢) في التسهيل ص٢١: «وأعرفها ضمير المخاطب ثم ضكير العلم، ثم ضمير النائب السالم عن إبهام، ثم المشار به والمنادى، ثم المضاف وذو الأداة والمضاف بحسب المضاف إليه».

(المضاف إلى المعرفة)

قال:

«والمضاف إلى المعرفة نحو غلام زيد».

أقول:

هذه خاتمة المعارف الخمسة التي ذكرها وهو المضاف إلى المعرفة من المعارف السابقة إضافة محصنة، أيْ خالصة مع تقدير الانفصال نحو: غلامك، وغلامه، وغلام هذا، وغلام السلطان، وغلام الذي قام أبوه، وقد أُختلف في درجته في التعريف على ثلاثة مذاهب:

أحدهما: أنَّ المضاف إلى الشيء في مرتبة دونه مطلقاً، فإنه الفراء[1].

والثاني: أنَّ المضاف إلى الشيء في مرتبته مطلقاً[2]، وهو اختيار ابن مالك[3].

والثالث: قول المحققين: أنَّ المضاف إلى الشيء في مرتبته مطلقاً إلّا

---

(١) الارتشاف: ٢٩٩-٣٠٠ «ر».

(٢) سقطت «مطلقاً» من: جـ.

(٣) التسهيل/ ١٧٠.

المضاف إلى الضمر[١] فإنَّه في رتبة العلم[٢]. فأمّا قول ابن مالك والفرَّاء فمردودان بقوله[٣]: (طويل)

كخذروفِ الوليدِ المثقَّبِ

---

(١) في: جـ«ضمير».

(٢) الارتشاف/ ٢٩٩ «رسالة».

(٣) هذا الشاهد قصعة من بيت لامرئ القيس بن حجر الكندي أحد فحول الشعراء في الجاهلية (١٣٠-٨٠ق.م) والبيت بتمامه: وهو من قصيدة له ساجل بها علقمة الفحل أمام امرأة اسمها (أم جندب):

فادركَ لم يجهدْ ولم يثن شأوه

يمرُّ كخذروف الوليد المثقب

وتحاكما إليها في أن يصف كلٌّ واحد منهما فرسه في قصيدة، ومطلع قصيدة امرئ القيس قوله:

خليلي مُرّابي على أمِّ جندب

لنقضي حاجاتِ الفؤادِ المعذبِ

والشاهد: قوله: «خذروف الوليد المثقب» فإنَّ قوله «المثقب» نعت لقوله خذروف الوليد. وهذا النعت محلّى بالألف واللام والمنعوت مضاف إليه، والنعت لا يجوز أن يكون أعرف من المنعوت، فذلّنا ذلك على أن المحلّى بأل ليس أعرف من المضاف إلى المحلى بأل، فثبت أن المضاف إلى معرفة يكون في رتبتها. والشأو: الشوط البعيد: والخذروف: لعبة للصبيان يديرونها بخيط في أكفهم فلا تكاد ترى لسرعة دورانها.

أراد أنَّ فرسه قد أدرك الصيد من غير أن يجهده؛ لأنَّه كان سريعاً بما يشبه سرعة خذروف الوليد.

والبيت في الديوان/ ٥١. وغير منسوب في: شرح الجمل: ١/ ١٠٠ (ر) شرح الشذور: ٢٠٢.

وقولهم[١]: مررت بزيد صاحبك، فان الخذروف إذا كان دون المثقَّب في التعريف، وزيداً إذا كان دون صاحبك، لزم أن تكون الصفة أعرف من الموصوف، وهذا لا يجوز، وهذا الاعتراض[٢] انما يصح إذا سلم أنَّ الصفة لا تكون أعرف من الموصوف ولكن الشلوبين[٣] نقله عن الفراء أنه لايجيز نعت الأعمَّ بالأخصّ، ووافقه ابن مالك[٤].

ونقل عن أبان[٥] خلافاً غريباً، وهو أنَّهم اختلفوا في المعرَّف / ٤٦/ بـ(أل) وفي المضاف من حيث هو أيّهما أعرف، فقيل المعرف بـ(أل)؛ لأنّه أشد امتزاجاً[٦]، وقيل المعرف بالإضافة لأنّه يوصف بما فيه (أل) نحو:

---

(١) سقطت «وقولهم» من: جـ.

(٢) في:جـ «قولك».

(٣) التوطئة للشلوبين: ٥٧ (خ).

(٤) التسهيل:١٧٠.

(٥) ابن أبان: هو أحمد بن أبان بن سيد اللغوي الأندلسي، ويكنى أبا القاسم، أخذ عن أبي القالي وسعيد بن جابر الأشبيلي، من علماء بلاده، كان عالماً حاذقا أديباً وعنه أخذ أبو القاسم الافيلي، توفى سنة (٣٨٢هـ)

من مصنفاته: العالم في اللغة، وشرح كتاب للأخفش، وهما مفقودان.

ينظر في ترجمته: معجم الأدباء: ٢/ ٢٠٣-١٠٥، انباه الرواة: ١/ ٣٠-٣١ الصلة لابن بشكوال: ١/ ١٤، بغية الوعاة: ١/ ٢٩١.

(٦) الارتشاف/ ٣٠٠ «ر».

مررت بغلام زيد الفاضل، وهذا كلام ساقط جداً[1].

القسم الثالث: ما أُختلف في التكلّم به، وفي اشتراكه، وهو «ذو» فلا يُتكلَّم بها إلا طيء، ولهم فيها ثلاثة استعمالات ذكرها ابن النحاس في التعليقة.

(١) وينظر في خلاف النحاة في أعرف المعارف: المقتضب: ٢/ ١٤٣ الايضاح للفارسي: ١/ ٢٧٩، كشف المكشل في النحو: ٢٩٤ خ، شرح المفصل: ٣/ ١٩٧، التسهيل: ٢١، الارتشاف: / ٢٩٩-٣٠٠«ر».

(باب المرفوعات)

قال:

«المرفوعات ثمانية»:

أقول:

شرع في ذكر أنواع المعربات من الأسكاء، وهي المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات، وقد مضى أنَّ جهات إعراب الاسم منحصرة في هذه الثلاث، وإنَّما جاز جمع المرفوع والمنصوب، والمجرور بالألف والتاء، وإنْ كانت مذكَّرة؛ لأنها صفة للفظ، وصفة مالا يعقل يجوز فيها ذلك بقياس نحو: ﴿أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ﴾[1] و﴿أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ﴾[2] و﴿وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ﴾[3] وجبال شامخات.

وإنَّما بدأ بالمرفوعات لأنه لا يخلو فيها كلام، ولا تكون إلاّ عُمَداً أيْ غير صالحة للاستغناء عنها، وذلك أعمُّ من أنْ يجوز سقوطها لدليلٍ كالمبتدأ والخبر، ولا يجوز كالفاعل والنائب عنه بخلاف المنصوبات والمجرورات فإنَّها فضلات صالحة للسقوط، وإذا كانت عمداً كان أصلها الرُفع نحو:

---

(١) من سورة البقرة ٢/ ١٩٧. ومنها ﴿ٱلْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَٰتٌ ...﴾.

(٢) من سورة البقرة: ٢/ ٢٠٣ ومنها: ﴿۞ وَٱذْكُرُوا۟ ٱللَّهَ فِىٓ أَيَّامٍ مَّعْدُودَٰتٍ ...﴾.

(٣) من سورة سبأ: ٣٤/ ١٣. ومنها: ﴿يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ...﴾.

«أن زيداً قائم» و«كان زيد قائماً» و«كفى بزيْدٍ» فإنَّ أصل ذلك: زيد قائم، و«كفى زيد».

قال سحيم[1]: (طويل)

«كفى الشَّيبُ والاسلامُ للمرءِ ناهياً»

وأخرَّ المخفوضات عن المنصوبات؛ لأنَّ طلب العامل أشدُّ منْ طلبه للمخفوض، بدليل أنَّه يصل للمنصوب بنفسه ولا يصل إلى المخفوض[2] إلاّ بواسطة حرف الجر.

---

(١) هو سحيم عبد بني الحسحاس، وقيل اسمه حيّة ومولاه جندل بن معبد كان حبشياً أعجمي اللسان، من المخضرمين «أدرك الجاهلية والإسلام واسلم».
ينظر ترجمته في (طبقات الشعراء ٦٤، سمط اللآلي/ ٧٢١ الخزانة ٢/ ١٠٢-١٠٥) وما ذكره الشارح عجز بيت من الطويل وهو مطلع قصيدة مشهورة له، وعجزه قوله:

عميرةُ ودّع إنْ تجهزتَ غاديا
كفى الشيب .....

والشها في قوله «كفى الشيب» حيث اسقط الباء من فاعل «كفى» فدل على أن هذه الباء ليست مؤنث (عمر) واحد العمور، وهي أصول الأسنان والأضراس، والبيت منسوب في ديوانه:ص١٦ وفي سرّ صناعة الإعراب ١/ ١٥٧، الانصاف: ١/ ٩٩، شرح المفصل: ٨/ ٩٣.
ويروى في كتب النحاة: عميرة ودع إن تجهزت (غازيا)

(٢) في: جـ «المبتدأ».

قوله: «المرفوعات ثمانية» / ٤٧/ مبتدأ وخبر، ومراده المرفوعات قوله: «المرفوعات ثمانية» مبتدأ وخبر، ومراده المرفوعات من الأسماء لا المرفوعات مطلقاً؛ لأنَّ المضارع إذا تجرَّد عن الجازم والنَّاصب ارتفع بالاتِّفاق وهو زائد على العادّة التي ذكرها، فأما قول الشاعر[1]: (سريع)

فاليومَ أشربْ غيرَ مستحقبٍ

إثماً مِنَ اللهِ ولا واغلِ

فقيل: إنّه قدر الوقف على: أشْرب فسكَّنه ثم وصل بنية الوقف، وقيل: إنَّه أجرى المنفصل مجرى المتصل فنزَّل (ربغ)[2] من أشْرب[3] غيرُ منزلة عضدٍ، فقال (ربغ) كما تقول بنو تميم: (عَضْد).

---

(١) البيت لامرئ القيس بن حجر الكندي، استشهد به على مجيء «اشرب» ساكنا ولم يتقدمه جازم، اما لضروة دعا إليها النظم، وامّا لتوالي ثلاث حركات في الكلمة مع أبعادها وهي فتحة الراء، وضمة الياء، وفتحة العين لما توالت هذه الحركات اشبهت عضدا في وجود فتحة تتبعها ضمة، وقد جوز العرب تسكين ضاد «عضد» ونحوه، فلما اشبهت هذه الاحرف الثلاثة عضدا استساغ القائل لنفسه أن يسكن وسطها، كما يسكن وسط عضد.
ومستحقب: من يجمع حاجياته في الحقيبة، والمراد هنا غير مكتسب و«وأغل» الذي يأتي شراب القوم من غير أن يدعى إليه، فهو واغل ليس منهم. والبيت منسوب في ديوانه.
وهو في الكامل: ١/ ٢٤٤، والتنبيهات: ١١٦ (فاليوم اسقى) ولا شاهد فيه حينئذ على ما ذكره الشارح. وفي أمالي المرتضي: ٢/ ٣٠، ٦٠ واطلاح المنطق: ٣٥٦ (فاليوم فاشرب).

(٢) في اللسان (ربغ): الربغ: التراب المدقق كالرفغ، والاربغ الكثير من كل شيء.

(٣) في: جـ «اشراب».

(الفاعل)

قال:

«والفاعل، ويُرفعُ بالفعْل، نحو: قام زيدٌ، وبالاسم نحو: مررت برجلٍ قائم أبوه، ولا يتقدَّم على رافعه».

أقول:

الكلام في هذا الباب يستدعي فصولاً:

أحدها: في وجْه تقديم الفاعل على غيره، فنقول: إنَّما بدأ بالفاعل؛ لأنَّه أصل المرفوعات عنده، وغيره من المرفوعات محمول عليه، وهذا اختيار جماعة ويشهد لهم قوَّة عاملة، وهو الفعل وشبهه، ومنهم من جعل المبتدأ هو الأصل، وغيره محمولا عليه وقال آخرون، ويشهد لهم أنَّ عامله لما لم يكن لفظياً كان رافعه كأنَّه ذاتي له وما بالذات أصْل، وما بالعرض[1] فرع، وقيل: كلٌّ منها أصلٌ برأسه، وبالجملة فهذا الخلاف[2] طويل الذيل عديم الفائدة[3].

---

(١) في جـ «بالعارض».

(٢) في: ب «خلاف».

(٣) خلاصته أنَّ سيبويه وابن السراج وغيرهما ذهبوا إلى أنَّ المبتدأ والخبر هما أصل المرفوعات / والأولان في استحقاق الرفع، وغيرهما محمول عليهما وذلك لعدة وجوه:
أحدها: أنَّ المبتدأ يكون معرّى من العوامل اللفظية، وتعرّي الاسم من غيره في التقدير قبل أن يقترن به غيره.
والثاني: أن المبتدأ لا يبطل كونه مبتدأ بتأخيره، والفاعل اذا تقدم على الفعل صار مبتدأ لا غير.
ينظر: اللباب للعكبري ٥٢-٥٣ خ شرح المفصل: ١/ ٧٣، الاشباه: ٢/ ٤٥.

والثاني في حدِّه: ويشتمل على تفسير عامله، فنقول: الفاعل اسم أو ما في تأويله أسند إليه فعْل أو مافي تأويله وقدِّم عليه على طريقة «فعل» أو فاعل[1]، فمثال الاسم «زيْد» في نحو: قام زيد «ومثال ما في تأويله قوله تعالى: ﴿۞ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ ءَامَنُوٓا۟ أَن تَخْشَعَ قُلُوبُهُمْ لِذِكْرِ ٱللَّهِ﴾[2] ﴿وَيَدْرَؤُا۟ عَنْهَا ٱلْعَذَابَ أَن تَشْهَدَ﴾[3] ﴿أَوَلَمْ يَكْفِ بِرَبِّكَ أَنَّهُۥ عَلَىٰ كُلِّ شَىْءٍ شَهِيدٌ ﴿٥٣﴾﴾[4]، وقال الشاعر[5]: (وافر)

---

(١) الفاعل عند النحويين الاسم المسند إليه الفعل أو ما قام مقامه، فقدما عليه سواء وجد عنه فعل حقيقة أو مجازا أو لم يوجد، وقال بعض النحويين الفاعل من أوجد الفعل عنه وغيره محمول عليه، قال الكعبري: وهذا الثلاثة أوجه.

أحدها: أن قولهم: «مات زيد» فاعل عندهم ولم يصدر عنه حقيقة.

والثاني: أنّه إذا كان فاعلا لصدور الفعل منه لم يجز بقاء هذا الاسم عليه مع نفيه؛ لأنَّ المعلول لا يثبت بدون العلة.

والثالث: أنّ الاسم إذا تقدّم على الفعل بطُل أن يكون فاعلا مع صدور الفعل، اللباب/ ٨٩ خ.

وينظر شرح ملحة الإعراب / ٤٥، شرح الهادي على الكافي ١/ ١٧٧ خ.

(٢) من سورة الحديد: ٥٧/ ١٦.

(٣) من سورة النور: ٢٤/ ٨.

(٤) من سورة فصلت: ٤١/ ٥٣.

(٥) هذا صدر بيت نسبة البحتري في حماسته إلى عبد الرحمن بن أسير الأسدي ولم أعثر له على ترجمة.

وتمامه:

يسر المرءُ ما ذهبَ الليالي
وكان ذهابُهُن له ذهابا

والشاهد فيه قول ما ذهب الليالي وذلك أنه جعل ما مع ما بعدها من الفعل في موضع المصدر المرفوع بأنه فاعل والتقدير يسر المرء ذهاب الليالي.

=

«يسرُّ المرءُ ما ذهبَ الليالي» /٤٨/

فهذه الأحرف الثلاثة هي: أن،وإن، وما، يقدرون مع ما بعدهن بالمصدر، فلذلك وقعْن موقع الفاعل، والتقدير: خشوع قلوبهم وشهادته على كلّ شيء، وذهاب الليالي: ومثال الفعل[1] قد ذكر.

وأمّا ما في تأويله فثمانية أمورٍ:

أحدُها: اسْم الفعل[2] كقوله[3]: (طويل)

فهيْهَاتَ، هيهَّاتَ العقيقُ ومنْ بهِ
وهيْهاتَ خلٌّ بالعقيق نواصلُهْ

=والبيت منسوب في حماسة البحتري/ ١٣٧. وغير منسوب في: شرح المفصل: ١/ ٩٨، ٨/ ١٤٢ الارتشاف:٦٢١ «ر»، شرح التصريح: ١/ ٢٦٨ ط١ شرح شواهد القطر/ ٧.
وهو في الحماسة برواية: (يود) المرء (لو نفذ) الليالي.

(١) في: جـ «الفاعل» وهو تحريف.

(٢) في: ب، جـ «الفاعل» وهو تحريف.

(٣) البيت لجرير بن عطية الخطفي أحد كبار الشعراء الأمويين (٢٨هـ-١١٠) ترجمته في طبقات فحول الشعر/ ٢٤٩-٣١٥-٣٨٦، الشعر والشعراء: ١/ ٤٦٤-٤٧٠، الاغاني: ٩/ ٣٢٤) وهو البيت الثاني والعشرون من قصيدة يرد فيها على الفرزدق.
وروايته في الديوان:

فأيهات أيهات العقيقُ ومَنْ
وأيهات وصل بالعقيق تواصله

والشاهد فيه: قوله: هيهات العقيق، وهيهات خل، حيث استعمل هيهات في الموضعين، اسم فعل بمعنى بعد، ورفع به فاعلا كما له كان يرفعه لو أنه وضع موضعه «بعد» والعقيق: اسم مكان، فقال عقيق اليمامة، وعقيق المدينة، وعقيق تهامة، والبيت منسوب في الديوان ص١٨٤، الخصائص ٣/ ٤٢ شرح المفصل: ٤/ ٣٥ ويرى في بعض المصادر: «نحاوله» بدل: «نواصله».

فهيْهات أسم لـ«بُعد» والعَقيق فاعل بـالأول، وأمـا الثـاني فـإنّما جِـيء للتوكيد، وخل فاعل الثالث، قيل: ومنْ ذلك قوله تعـالى: ﴿هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾[1] فهيهاتَ: اسم فعْل[2] (بمعنْى بعد، والثاني كذلك، وهو مؤكدّ له، وما فاعل بالأول أي: بعد ما توعدون، واللاّم زائـدة (مقويـة) وزيـادة اللام إنّما عهّدت في المفعْول، وقيل الفاعـل ضـمير[3] الاخـراج أو ضـمير التصدّيق وعليْهما فاللّام للبيان مثلها في «هيت لـك»[4] وقيـل إنّهـا مـصْدر مبتدأ بمَعنى بعد البُعد ولمَا توعدون خبر.

الثاني: المصدر، نحو: الحديث «وحجُّ البيت مَن استطاع إليه سـبيلا»[5]، فمنْ فِاعل بالحجِّ.

---

(١) المؤمنون: ٢٣/ ٣٦.

(٢) زيادة من: ب، جـ.

(٣) في: جـ«عائد» وهو «تحريف».

(٤) هيت: اسم فعل أمر بمعنى اقبل، وتعال، ولا يتصرف ولا يفارق هـذه الـصيغة، يقـال: هيت يا هذا، وهيت لك، فهيت دعاء له ان يقبل لما يريده منه، وقوله: «لك» لتبين المدعو، أي هذه الدعاء لـك، كـما تقـول: سـقيا لـك. قـال تعـالى في سـورة يوسـف: ١٢/ ٢٣: «وراودته التي هي في بيتها عن نفسه وغلقت الابواب وقالت هيت لك، قال معاذ الله انه ربي احسن مثواي انه لا يفلح الظالمون».
ينظر: معجم ألفاظ القرآن:٢/ ٨١١.

(٥) في صحيح الترمذي: ١/ ٧٤ (باب الإيمان) قـال صـلى الله عليـه وسـلم بنـي الاسـلام عـلى خمس، شهادة حاله الد الله وان محمدا رسول الله، واقام الصلاة، وايتاء الزكاة وصـوم رمـضان (وحج البيت.....) وفي الباب نفسه عن جرير بن عبـد الله قـال ابـو عيـسى: هـذا حـديث حسن صحيح وقد ورد على غير لفظه في صحيح البخاري الربع الأول ص٢٦-٢٧.

الثالث: اسْم المصَدر، نحو: أعجبني عطاءُ الفقيرِ الغنيَ.

الرابع: اسْم الفِاعل نحو: ﴿شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ﴾[1].

الخامس: امثلة المُبالغة نحو: «هذا ذّباحٌ البقرَ أبوه».

السادس: الصفة المشبَّهة، نحو: «مررتُ برجلٍ حسَنٍ وجهُهُ».

السابع: / ٤٩/ أفعل التفضيل، في نحو: «ما رأيت رجلاً أحسْنَ في عينيه الكحلُ منه في عين زيدٍ».

الثامن: الظَّرف والجَار والمجرور إذا قوى فيهما جانب الفعْل باعتمادها إما على استفهام نحو - ﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾ -[2] أو نفي: نحو: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥ﴾[3] فـ(اله) فاعل بالجار والمجرور لنيابته عن «استقر»[4] أو «ثبت» محذوفاً، أو مبتدأ مخبْر بالجار والمجرور على التّقديم والتأخير، وأمّا على مخبر نحو: زيد في الدّار أبوه، أو موصوف - ﴿كَصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَٰتٌ﴾[5] أو صاحب حالٍ نحو: «مررت برجُل معَه صقرٌ صائداً به غداً»، ويجوز في ذلك كلّه أن يجعل على الابتِداء والخبر بالتقديم والتَّأخير إلاّ أن الأرجح الفاعلية.

---

(١) من سورة النحل: ١٦/ ٦٩ وتمامها قوله تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنۢ بُطُونِهَا شَرَابٌ مُّخْتَلِفٌ أَلْوَٰنُهُۥ فِيهِ شِفَآءٌ لِّلنَّاسِ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَءَايَةً لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ ﴿٦٩﴾﴾.

(٢) من سورة إبراهيم: ١٤/ ١٠.

(٣) من سورة الأعراف: ١/ ٥٩.

(٤) في: جـ «ستقرا» وهو تحريف.

(٥) من سورة البقرة: ٢/ ١٩.

وأبو الحسن لا يعتمد الاشتراط فيجيز في نحو: «في الدّار زيْد» و«عندك عمْر» «أن يكون المرفوع مبتدأ أو فاعلاً»[١].

وقولنا: وقدَّم عليه تحرز من نحو «زيد قام» فزيد مبتدأ لا فاعل لتأخر ما أسند إليه وأجاز الكوفيون فيه الابتداء والفاعلية ويلزمهم أن يجيزوا «الزيْدان قام» و«الزَّيدون قام» ومثل هذا لم يُعثر عليه[٢].

---

(١) ينظر: حاشية الايضاح العضدي على الاصل: ٤٨، شرح اللمع للواسطي: ٣٢، الانصاف: مسأله (٦) ١/ ٦٦، الارتشاف: ٣٩٦ «رسالة».

(٢) القول بعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل في مثل: قام زيد، هو قول البصريين ومن وافقهم؛ لأنّ الفاعل كالجزء من الفعل، ولئلا يلتبس الفاعل بالمبتدأ، قال ابن جني في اللمع / ٢٧«واعلم أنَّ الفعل لا بدَّ له من الفاعل، ولا يجوز تقديم الفاعل على الفعل فان لم يكن مظهرا بعده فهو مضمر لا محالة».

وقال في الخصائص: ٢/ ٣٨٥ «وبعد فليس في الدنيا مرفوع يجوز تقديمه على رافعه فأما خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنّ رافعه ليس المبتدأ وحده إنّما الرفع له (المبتدأ والخبر) جميعا، فلم يتقدم الخبر عليهما معا وإنما تقدم على أحدهما وهو المبتدأ.

أمّا الكوفيون فقد أجازوا تقديم الفاعل مع بقاء فاعليته واحتجوا بقول الزيادة:

ما للجمال مشيُها وئيدا
أجندلاً يحملْنَ أم حديدا

فمشيها عندهم فاعل لوئيد (ووئيدا) حال من الجمال، وتأوّله البصريون أنَّ مشيها مبتدأ محذوف الخبر والتقدير مشيها يكون أو - يوجد وئيد، وقيل ضرورة وروى مثلنا: الرفع على ما ذكرنا، والنصب على المصدر أي: تمشي مشيها والخفض بدل من الجمال».

وينظر شرح المفصل: ١/ ٧٥، توجيه اللمع لابن الخبار/ ٣٦ خ الاشموني: ٢/ ١٤٣.

وقولنا: على طريقة فَعلَ أو فاعل مخرجٌ لما هو على طريقة (فِعلَ)، أو (مفعولٍ) نحو: ﴿وَقُضِيَ ٱلْأَمْرُ﴾ - [1] و«زيد مضْروب عبده». ولقد أجحف المصنف بالفِاعل جداً، حيث لم يذكْر له رسماً ولا حداً، حيث ذكر أنّ عامله الفعل والاسم، وأدرجَ تحت الاسم أنواعاً استقصاها حين تكلَّم عن عامل المفعول، وكان هذا الموضع أولى بالتفصيل لشرف الفاعل/ ٥٠/، ولتقَّدمه، وكانت الحوالة في باب المفعول تقع على ما تقدَّم في باب الفاعل.

الثالث: في أحكامه: نقول: أحكامه كثيرة[2]، فلنذكر منها ما يليق بهذا المختصر فمن حكمه الرفع[3] ويجب أنْ يخفض بالياء الزائدة أنْ كان الفعِل أفضل في التعجب نحو: «أحسن بزيدٍ» ويكثر أنْ كان فعل في التعجب كقولك: حب بزيدٍ «أيْ»: ما أحبَّه. ويكون أكثر أن كان كفى نحو: ﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ٢١٠.

(٢) ينظر أحكام الفاعل، الهداية في النحو: ١٥-١٦ خ، شرح الشذور / ٢١٣، شرح الاشموني: ٢/ ١٤٠ وما بعدها.

(٣) في شرح الهادي: ١/ ١٧٧خ «وإنّما رفع الفاعل للفرق بينه وبين المفعول واختص بالرفع لقوله باحداثه الفعل وعدم استغناء الفعل عنه، إذ لا يجوز حذفه، والضمة قوى من الفتحة لكون الضمة من الواو، والفتحة من الألف؛ لأنّها أضيق مخرجاً، فناسبوا بأن اعطوا الأقوى الأقوى الأضعف الأضعف».

وينظر: اسرار العربية: ٧٧-٨٨، شرح ملحة الإعراب: ٤٥.

شَهِيدًا ﴿٣٣﴾﴾[1]، ويكثر خفضه بإضافة عامله إنْ كان مصدراً نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[2].

ومنها أنه لا يتقدَّم على عامله كما قدمنا، وأنه منه كالجزء، فمن ثم اعترض به بين الفعل، واعرابه في نحو: «يفعلان» وسكن له، آخره في نحو: «ضَربت» لئلا يتوالى أربُع متحركات فيما هو كالكلمة، بخلاف و«ضربك»، وأنَّ الأصل فيه أنْ يلي عامله لَمَا بيَّنا من كونه كالجزء منه نحو: ﴿وَقَتَلَ دَاوُۥدُ جَالُوتَ﴾[3] وقد يتقدّم المفعول به عليه وحدَهُ نحو: ﴿وَلَقَدْ جَآءَ ءَالَ فِرْعَوْنَ ٱلنُّذُرُ ﴿٤١﴾﴾[4] وقد يتقدَّم عليه وعلى العامل[5] نحو: ﴿فَرِيقًا هَدَىٰ﴾[6] وألا

---

(١) من سورة النساء: ٥/ ٣٩.

(٢) من سورة البقرة: ٢/ ٢٥١، ومنها قوله تعالى: «ولولا دفعُ الله الناس بعضهَم ببعضٍ لفسدتِ الأرضُ، ولكنَّ الله ذو فضلٍ على العالمين».

(٣) من سورة البقرة: ٢/ ٢٥١.

(٤) القمر: ٥٤/ ٤١.

(٥) ينظر مواضع جواز تقديم الفاعل وتأخيره في: أوضح المسالك: ١/ ٣٣٦، شرح الهادي: ١/ ٩٠-١٩٢خ، الاشموني: ١/ ١٧٩.

(٦) من سورة الأعراف: ٧/ ٣٠ وتمامها قوله تعالى: «فريقا هدى وفريقاً حق عليهم الضلالة انهم اتخذوا الشياطين أولياء من دونه الله وتحسبون أنهم مهتدون».

يكون إلّا واداً بخلاف المفعول وقد يتعددّ كما سيأتي، وأمّا قوله[1]:(متدارك)

كـــرَة ضِربـــت بـــصَوالجه

فتلقَّفهَـــا رجـــلٌ رجـــلُ

فعلى اسقاط الحرف العاطف، أي رجل فرجل، ويمكن أن يكون الرجل الثاني صفة كما تقول: مررت بزيدٍ الرجل، أي: الكامل في صفات الرّجال، وفيه بُعْدٌ. وحدَّثني بعضهم أنّ زاعماً أنَّ الرواية بكسر جيم رجُل الثاني وأنّه /٥١/ صفة لرجل الأول المضموم الجيم، والمعنى فتلقّفها رجُل رجِل، الشّعر، كما تقول: رجل أكحَلِ أي: أكحل الطَّرف، وهذا فيما أظنَّ تحريف أختلقه مَنْ أشكلَ عليه البيت ويقال له إذا سلَّمنا لك ثبوت هذه الرواية فنحن استشكلنا الرِواية الأخرى ولا سبيل لك إلى ردَّها.

---

(١) لم يتيسر لي الوقوف على قائل هذا البيت وهو من الشواهد المشهورة في كتب العروض. ويرد أيضاً شاهداً على اقمة الحال المفصلة مقام الفاعل، فاصلا الكلام: فتلقفها الناس أيضاً رجلا رجلا، فحذف الفاعل وأنيب الحال المفصلة عنه. وهو غير منسوب في: شرح التصريح وبهامشه حاشيه - العلامة يس: ١/ ٧٢، شرح متن الكافي في علمي العروض والقوافي: ٧٠، البسيط الشافي: ١٠٠، النبذة البهية: ٢٩، تحفة الأدب/ ٨٦، والصوالجة: عصى فيها اعوجاج يلعب بها مع الكرة - وهو في جميع النسخ برواية: «كرة وضعت لصوالجه» ويروى في بعض المراجع (طرحت ويروي (وضعت) وما اثبت مستقيم والمعنى المطلوب.

(نائب الفاعل)

قال:

«والمفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله» ويُرفع بالفعل نحو: «ضُرِب زيد» والاسْم نحو: «مررت برجْل مضروب أبوه» ويكون مفعولا به ومصدراً، وظرفاً، ومجروراً نحو: ﴿فَإِذَا نُفِخَ فِي الصُّورِ نَفْخَةٌ وَاحِدَةٌ ﴿١٣﴾﴾[1]، نحو: «صِيمَ رمضانُ، وسير ميلٌ وسِير بزيدٍ».

أقول:

الثاني من المرفوعات النائب عن الفاعل، والكلام عليه في فصول

أحدها: في تسميته، والأولى أن يُقال: النائب عن الفاعل كما ذكرنا وأمّا قول المصنّف وغيره. المفعول الذي لم يُسمَّ فاعله ففيه خدوش؛ لأنّ المفعول إنّما يتبادر للذهن منه عند الاطلاق[2] إلى المفعول به والمرفوع في هذا الباب لا يختص به؛ ولأنّه يصْدق على المنصُوب في نحو: أعطي زيدٌ درهماً. أنّه مفعول لم يُسمّ فاعله وعلى نحو: «يتيماً» في قوله سبحانه وتعالى[3]: ﴿أَوْ إِطْعَامٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[4].

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ١١.

(٢) في: جـ «الانطلاق». وهو تحريف.

(٣) زيادة من: جـ.

(٤) من سورة البلد: ٩٠/ ١٤-١٥.

وكلُّ ذلك بمعْزلٍ عما نحنُ فيه[١].

الثاني: في سبب حذف الفاعل. فنقول: يُحذف إمّا للجهالة كقولك: روى عن النبي ﷺ، وسُرِقَ المتاعُ. إذا لم يعرف الراوي والسّارق، أو لغرضٍ لفظي كقولهمْ: «مَنْ / ٥٢/ طابتْ سريرتُهُ حُمِدت سيرتهُ» فأنَّه لو قيل: حمَد الناسُ سيرتَهُ طالت السَّجْعة.

أو لغرضٍ معنوي، نحو: «مَن بلى بشيء من هذه القاذورات فليستتْر»[٢]. تَرَكَ ذكر المبْتلي سبحانه تعظيماً له وتنزيهاً أنْ يذكر مع هذا المبْتلى به، فهذه اشارة إلى الشيء مِن الاغراض الباعثَة على الحذف فلينْتبه بها على غيرها، وأنَّ أحقَّ النَاس باستْقصائها[٣] البياني وأمَّا النحوي

---

(١) سمّاه جمهور النحاة (المفعول الذي لم يسم فاعله) وانطلق عليه ابن مالك مصطلح نائب عن الفاعل، قال الخضري: «إنّ هذه الترجمة مصطلح المصنف - يعني ابن مالك - وهي أولى وأخصّ من قول الجمهور المفعول الذي لم يسم فاعله؛ لأنّه لا يشمل غير المفعول مما ينوب عن الظرف، إذ المفعول هو المراد عند الاطلاق، وقال أبو حيان: لم أر هذه الترجمة لغير ابن مالك».

ينظر: التسهيل / ٧٧، حاشية الخضري: ١/ ١٦٥ م الآزهرية التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٦.

(٢) في موطأ الامام مالك: ٤/ ١٢ (حدو).

(٣) في الأصل، جـ «استقصائها» بسقوط حرف الجر.

فكالمتطفل عليها في ذلك[١].

والثالث: فيما يفعل بعْد حذف الفاعل، وذلك في محلَّيْن: في العامل، والمعْمول.

فأمّا الذي في العامل، فنقول: لا يخلو العامل منْ أنْ يكون -مصدراً، أو اسم فاعلٍ، أو فعلاً، ولا يحذف فاعل غير هذه الثلاثة، وأمّا المصدر فلا يغير، نقول: «عجبت من أكلٍ الطعام» يتنْوين الأكل ورفع الطعام، بمعنى: من أنْ أكل الطعام ويجوز أن تضيف فتقول: من أكْل الطعام ويكون في موضع رفعٍ، كما يجوز أن تقدره في موضع نصْبٍ على أنّ الفاعل حذف ولم ينبْ عنه شيء[٢] كما قال الله تعالى: - ﴿أَوْ إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ ﴿١٤﴾ يَتِيمًا﴾[٣].

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف / ٦٢٥خ «ذكر المتأخرون البواعث على حذف الفاعل وقد نظمت ذلك في ارجوزتي في قولي:

وحذفه للخوف والابهام
والوزن والتحقير والاعظام
والعلمِ والجهلِ والاختصارِ
والسجعِ والوفاق والايثار

والإيثار: إمّا لغرض السامع بأن لا يتعلّق غرضه إلاّ بذكر المفعول أو لكون السامع غير مشته ذكر الفاعل لبغضائه أو لمحبته، أو مخافه أن يناله مكروه».

وينظر في ذلك: المقرب:١/ ٧٧.

(٢) في: ب: «شيئا».

(٣) البلد: ٩٠/ ١٤-١٥.

وقد أُختلف في نحو: «عجِبت من ضربٍ زيد» هل يجوز لك إذا رفعْت أنْ يكون زيداً نائباً كما يجوز بالاجماع أن يكون فاعلاً؟.

منع ذلك الأخفْش ومَنْ تابعه للألباس فأوجبوا اذنْ أن يكون فاعلاً وأجَاز جمهْور البصريين ما ذكرناه[1] وهو الصحيح لحصول الألباس في مثل: بِعْت ومُختار، ومُنقاد، ألا ترى أنّ ذلك محتمَل / ٥٣/ -للفاعل والمفعول، وأيضاً فإنّا إذا أضفنا المصْدر فقلنا: من ضرب زيدٍ، احتمل أن يكون فاعلاً أوْ يكون مفعولاً منصوباً والفاعل محْذوف.

قال عبدُ القاهر: العَرب لا تنقض أُصولها لأجل اللبس[2]، وفي هذا الكلام نظرٌ؛ لأنهم قد اجتنبوا اللبس في مواضع كثيرة، والذي عندي أنْ يُقال: إنهم لم يلتزموا أن ينقضوا أصولهم لأجل اللبْس بل قد ينقضون وقد لا ينقضون.

وأمّا اسْم الفاعل، فيُحَّول اسم مفعولٍ، فنقول في: «زيَد ضَارب عبْده» «زيدَ مضْروب عبده».

وأمّا الفعْل[3] فيُضَمُّ أولُهُ مطلقاً اعنِي[4] في الماضي والمضارع ويكسر ما

---

(١) الارتشاف: ٢٥٨ «ر».

(٢) ينظر المقتصد للجرجاني: ٦١ و(خ).

(٣) ينظر: الأفعال التي يجوز بناؤها للمفعول واللاف حولها في: التذليل والتكميل: ٢/ ١٢١ ظ (خ).

(٤) سقطت (اعنى) من: ب.

قبل آخره في الماضي نحو ضرب، ويفتح في المضارع نحو: يُضرب[١] ويجب في الماضي الثلاثي المعُتل كـ«قال» و«بَاع» اسْكان عينه، ولكَ في فأنه ثلاث لغاتٍ: اخْلاص الكسِر، وهي اللّغة العُليا، فيستوي ذوات الواو، وذوات الياء في اليائية، تقول: قيْل: وبيع[٢] وإخلاص الضمّ، وهي اللغة السفلى، فتقول: قول وبوع، فيستويان في الواوية والكسْر، قال الشاعر[٣]: (رجز)

«ليْتَ شبَاباً بُوعَ فاشتريتُ»

---

(١) ينظر: أسرار العربية / ٩٢-٩٣.

(٢) ومن شواهد النحاة على ذلك قول الراجز:

حكيت على نيرين اذ تحاك

تختبط الشوك ولا تشاك

فقد أخلص الكسر في الفاء (حكيت) ويروى: «حركت» بالواو ساكنة.

وينظر: التصريح على التوضيح: ١/ ٢٢٤، حاشية الصبان: ٢/ ٦٣.

(٣) هذا عجز بيت من الرجز منسوب لرؤية بن العجاج من بني تميم واحد من كبار رجال الدولتين هو وأبوه شاعران كل منهما له ديوانرجز، وهو أكثر شعراً من أبيه وأفصح منه، كانت اقامته بالبصرة، ولحق الدولة العباسية كبيراً، ومدح المنصور وأبا مسلم، توفى سنة (١٤٥هـ) وترجمته في (معجم الشعراء/ ١٢١، طبقات الشعراء/ ٥٧١-٥٧٩، الشعر والشعراء:٢/ ٥٩٤-٦٠١ المؤتلف والمختلف/ ١٧٥.

وتمامه:

ليت وهل ينفع شيئا ليت

ليت .....

وليت الثانية أريدبها لفظها وهي فاعل ينفع، والبيت منسوب في: ملحقات ديوان رؤية / ١٧١، العيني على الخزانة: ٢/ ٥٢٤، وغير منسوب في: أسرار العربية: ٩٢، شرح المفصل: ٧/ ٧٠، وروايته في شرح المفصل. ليت (وما ينفع) شيئا ليت.

والكسر مع اشمَام[1] حكمها في الضمَّ، وهي متوسطة بينهما في الاستعمال، وحكُم العيْن فيها حكمها في لغة من يخلص الكسر.

وأمّا المعمول فيجب اقامة واحد من المعمُولات الخمسْ، وهي المفعْول به، والظرفان، والمصْدر المتّصرفة المختَصة[2]، والمجرور[3] مقامه، فيعطى

---

(١) الإشمام: «ضم الش بعد تسكين الحرف الأخير في الوقف على المضموم وهو هنا الآتيان على الفاء بين الضم والكسر، وقيل إنَّه تهيئة الشفتين للفظ بالضم من غير أن تلفظ ويدركه المبصر دون الاعمى، لان طريقة البصر وليس بصوت مسموع، ولا يكون إلاّ في المرفوع؛ لأنَّ الشفتين بارزتان فيشاهد المخاطب عملها في الإشمام ولا يكون في المجرور ولا في المنصوب، لان مخرجي الكسرة والفتحة محجوجان الشفتين والاسنان ولا يشاهد المخاطب العمل».
وينظر الخصائص: ٢/ ٣٢٨، شرح غلفين ابن معطي/ ٢١ خ.

(٢) الظروف المتصرفة المختصة ما تفارق النصب على الظرفية والجر بمن وتخرج عنها إلى التأثير بالعوامل الإعرابية وتختص بالإضافة أو الصلة كـ«رمضان» و«أمام» و«يوم» وغيرها مما يخرج عن الظرفية إلى الفاعلية والمفعولية والإضافة، والمصادر المتصرفة المختصة كذلك فهي متصرفة لكونها على تخرج عن النصب على المصدرية بعلامات وهي مختصبة لدلالتها على النوع او العدد. وقد امتنع نيابة المصادر والظروف غير المتصرفة كـ«قط واذا، وعوض، وسبحان، ومعاذ وغيرها» لامتناع الرفع، وقد أجاز الأخفش: جلس عندك.
وينظر الجمل الهادية: ١٨-١٩ خ، ٢/ ٢١٣ شرح الهادي: ١/ ١٧-٢١٨ خ.

(٣) في الأشباه والنظائر، ٢/ ٦ «قال ابن الخباز حروف الجر يجوز بناء الفعل لها إلا ما استثنيته لك، ولم يتعرض أحد لهذا، فمن ذلك لام التعليل، لا يقال: اركم لزيد... ورب لان لها صدر الكلام، ومذ ومنذ لانهما ضعيفتا التصرف... والباء الحالية نحو: خرج زيد بثيابه.... وكذلك خلا، وعدا وحاشا اذا جرون، والمميز اذا كان معه نحو: طبت من نفس، لا يقوم شيء من ذلك مقام الفاعل».

ماله منْ أمورٍ خمسة وهي: الرفع، نحو: «ضُرب زيدٌ» وتأنيث الفعل له إذا كان مؤنثاً، نحو:«ضُرِبتْ هند» وتسْكين/ ٥٤/ آخره إذا كان ضميراً محرّكاً نحو: «ضُرِبْتُ» و«ضربْنا» وامتِناع التقديم، فلا يجوز: «وزيدٌ ضُرِبَ» إلاّ على الابتداء ومقتضى قول الكُوفيين في باب الفاعل أنه يجوز التقديم هنا بل أن هذا اجدر؛ لأنّ له أصلاً في التقديم[1].

وإذا وُجِد المفعول به تعيين للنيابة، فتقول: «ضُرِبزيد ضرباً شديداً» ولا يجوز ضرب شديدٌ[2] زيداً، هذا قول البصريين إلاّ الأخفش فإنّه أجاز نيابة غير المفعول به اذا تقدَّم في اللفظ على المفعول به، ومنعَها إذا تأخّر[3] ومن

---

(١) إذا قلنا: زيد ضرب فـ(زيد) على رأي البصريين مبتدأ وضرب خبره، وفيه ضمير يعود عليه، وتقول: ضرب أخواك، وضربا، في قول من قال: قاما غلاماك، وضرب أخوتك وضربوا في قول من قال: اكلوني البراغيث.
والكوفيون يجيزون إعراب: زي في: «زيد ضرب» نائب فاعل للعامل المتأخر، كما أجازوا إعراب «زيد» في «زيد قام» فاعلا متقدماً بخلاف البصريين.
وينظر شرح الهادي: ١/ ٢٠٩ (خ).

(٢) في: جـ «شديداً».

(٣) مذهب البصريين إلاّ الأخفش أنّه إذا وجد بعد الفعل المبني للمجهور مفعول به ومصدر وظرف وجار ومجرور فينبغي إقامة المفعول به نائباً عن الفاعل دون غيره، أمّا الكوفيون فاجازوا إقامة غير المفعول به مطلقاً سواء تقدم النائب عن الفاعل أم تأخّر، تقول: ضرب ضرب شديد زيداً وضرب زيداً ضرب شديد. ويراه ابن جني من أقبح الضرورات. وقد ذهب الأخفش مذهب الكوفيين إلاّ إنّه اشترط تقدم غير مفعول به لاجازة كل واحد منهما فنقول: ضرب في الدار زيد، وضرب في الدار زيداً، ولا يجوز: ضرب زيدا في الدار لعدم تقدم الجار والمجرور.
ينظر: اللمع لابن جني / ٢٨ ر، اسرار العربية/ ٩٥، الارتشاف/ ٥٢٨ «ر».

حُججِه قوله[1]: (رجز)

«لمْ يَعـــنِ بالعليـــاءِ إلاّ ســـيَّدا»

وقوله[2]: (رجز)

وإنَّـــما يُـــرضِي المنيـــبُ ربَّـــه

مـــا دامَ معنيّـــاً بـــذكْرٍ قلبـــهُ

فـ(معنًّى) مفعول وأصله: «معنوي» كـ«مَضروب» فأقيم الجار والمجرور مقام الفاعل مع وجود المفعول به وهو (قلبه) لتأخره عنه.

---

(١) هذا صدر بيت من الرجز قائله (رؤية) وتمامه:

.....

ولا شـــفى ذا الغـــي إلاّ ذو الهـــدى

استشهد به على نيابة الجار والمجرور (بالعلياء) عن الفاعل مع وجور المفعول به في الكلام وهو قوله (سيدا).

والبيت منسوب في: ملحقات ديوان رؤية: ١٧٣.

(٢) لم أقف لهذا الرجز على نسبة إلى قائل معين، والشاهد فيه ما في البيت الأول. وقد اثبتناه، والمنيب: اسم فاعل من أناب، نقول أناب الرجل إذا ناب من ذنبه ورجع إلى رشده، والبيت غير منسوب في: الفاخر في شرح جمل عبد القاهر: ١/ ١١٤ خ تلخيص الشواهد:١٨٢ خ أوضح المسالك: ١/ ٣٧٩، ابن الناظم/ ٩٥، الاشموني:٢/ ٢٢٦. ويروى: (انما) بدل (وانما).

وقال أهل الكوفة: يجوز ذلك ولا يشترط التقديم ولا غيره ومنْ حجِجهْم قراءة أبي جعفر[١]: «ليُجزى قوماً بما كانوا يكْسبون»[٢] والبحث بينهم متّسع الأطراف[٣].

(وتقييّدنا المصدر والظرفين بالمُنصرفة)[٤] احتراز منْ نحو: «سبحان الله»، «وجلست عنْدك»، «وجئت إذْ قام زيَد» فلا يجوز أنْ تقول: «سبحان اللهُ» بالرفع على أنْ تقَّدر العامل المحذوف مبيناً على معنى سبَّح لله سبحانه وكذلك لا تقول: جُلِسَ عندك، ولا جيء إذْ قام زيَدْ، لعدم تصُّرفها.

وقولنا: «المختصَّة» احتراز منْ أنْ يقال «اعتُكف زمَان» أو «اعتُكف مكان» أو «ضُرِبَ ضَرْبٌ»/ ٥٥/ وهي مستفادة نفس العَامل بدلالة الالتزام في الأولين ودلالةِ الوضع في الثالث، فلو قلت: زمن طويل، أو مكان حَسُن، أو ضرب شديد جاز ذلك لحصول الاختصَاص بالوصْف.

---

(١) أبو جعفر: هو يزيد بن القعقاع المخرومي، المدني التابعي، إمام المدينة النبوية ولم يكن بالمدينة أحد للسنة من أبي جعفر توفى سنة ثلاثين ومائة على الاصح.
ينظر: لطائف الاشارات ١/ ٩٧.

(٢) الجاثية: ٤٥/ ١٤ أبو عمرو وحمزة والكسائي «بالنون» والباقون «بالياء والنون» على تسمية الفاعل وهو ظاهر، ويقرأ على ترك التسمية ونصب قوما وفيه وجهان:
الأول: وهو الجيد على تقدير ليجزي الخير قوماً على أن الخبر مفعول به في الأصل كقولك جزاك الله خيراً.
والثاني: أن يكون القائم مقام الفاعل المصدر أي: ليجزي الجزاء. وهو بعيد.

(٣) ينظر: اللمع/ ٢٢، أسرار العربية / ٩٥.

(٤) في: جـ «قولنا الظفان والمصدر المنصرفة».

وقولنا: «والمجرور» تنبيه على أنَّك اذا قلت: «مُرَّ بزيَدٍ» فالذي تقدره في موضع رفعٍ هو نفس الاسم المجرور كما أنك إذا قلت في باب الفاعل: «ما جاءني من أحدٍ» كان المحكوم على موضعه بالرفع أنَّما هو «أحدٌ» هذا قول البصريين[1]، وقد صرَّح به المُنصنف، ولقد أبعد الفراء في[2] قوله: أن الجارَّ نفسه في موضع رفعٍ لأن الحُروف لاحظَّ لها في الأعْراب لا لفظاً ولا محلاً.

وقال ابن مالك: إنَّ النائب عن الفاعل مجموع الجار والمَجرور ولا يظهر[3]. وقال قوم: النائب ضمير، مُستتِر[4]، ثم اختلفوا على من يعود ذلك الضمير ولهم في ذلك أقوال بعيدة لا تقوم عليها حُجَّة ولا يَشهْدَ بها ذوق فلا نطيلَ بها.

---

(١) الارتشاف/ ٥٢٧ (ر).

(٢) نفسه / ٥٢٨.

(٣) التسهيل/ ٧.

(٤) الارتشاف/ ٢٥٨ (ر).

(المبتدأ والخبر)

قال:

«والمبتدأُ يكون عاماً وخاصاً، والخبر يكون مفرداً»، وجملة نحو: «زيَدْ قائمٌ» و«زيد خَرَج أَبوه».

أقول:

هذا الباب يذكر فيه النوع الثالث. والرابع من المَرفوعات، وهما: المبتدأ والخبر، وقد أجحف المُصنف[١] بهما[٢] جْهَده، وتجاوز بالاختصار[٣] حَدَّهُ، حيث لَمْ يذكر حدَّهُما، ولا شروطُهمَا، ولا أقْسامهما. وتلخيص القول فيها[٤] في ثلاثة فصولٍ:

• **الأوّل**: في حدِّهِما، فأمَّا المُبتدأ فهو اسم أو ما في تأويله مُعرًّى من العوامل اللفظية غير الزائدة[٥] مخبراً عنه/ ٥٦/، وصفاً في قوة الفعل. فمثال[٦]

---

(١) سقطت المصنف من: ب، جـ.

(٢) زيادة من: ب، جـ.

(٣) في: ب «بالاختصاص» وهو تحريف.

(٤) سقطت «فيها» من: جـ.

(٥) سقطت: «افظية» من: جـ.

(٦) في: «مثال».

الاسم «زيدٌ»[١] في نحو: «زيدٌ قائم» ومثال ما في تأويله: ﴿وَأَن تَصُومُوا خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[٢] و﴿وَأَن يَسْتَعْفِفْنَ خَيْرٌ لَّهُنَّ﴾[٣] فـ«خير» خبر عن أنْ والفعل فيهن، لأنَّهما في تأويل المصدر أي: وصومكم، وصبركم، واستعفافهن.

وقولنا «معرى من العوامل اللفظية» مخرج لنحو: «زيد» في نحو: «كان زيد قائماً» وقولنا: «اللفظية» إشارة إلى أنّ له عاملاً على الإبتداء على الأصحّ ونعني بالإبتداء وجود الاسْم على هذه الصفة الخاصة[٤].

---

(١) سقطت: «زيد» من: جـ.

(٢) من سورة النساء: ٥/ ٢٥.

(٣) من سورة النور: ٢٤/ ٦٠.

(٤) اعلم أنّهم اختلفوا في عامل المبتدأ على وجوه عدة:

أحدها: مذهب سيبويه وأغلب البصريين وهو أنَّ العامل في المبتدأ هو الإبتداء وذهب الجرمي والسيرافي وبعض البصريين إلى أن عاملة التعري من العوامل اللفظية. قال أبو حيان «ونسبة للخليل وأصحاب الخليل لا يعرفون ذلك».

والثاني: مذهب الكوفيين، وهو أنَّ العامل في المبتدأ والخبر، كما أنّ المبتدأ عامل في الخبر، فهما «مترافعان».

والثالث: ما ذهب إليه بعض الكوفيون في أنّ العامل في المبتدأ العائد من الخبر، هذا إذا لم يكن الخبر اسماً.

قال ابن جني: ولو سألت رجلا عن علّة رفع «زيد» من نحو. «زيد قام أبوه» فقال: «تقع بالابتداء. لقلت: هذا قول البصريين ولو قال: ارتفع بما يعود عليه من ذكره لقلت: هذا قول الكوفيين»

والرابع: ما تقل عن الزجاج في كتاب: الفاخر «وهو أنّ العامل في المبتدأ ما في النفس من معنى الأخبار». والشارح كما يبدو موافق لوجهة سيبويه ومن تبعه.

ينظر سيبويه: ١/ ٢٦٠-٢٦١، المقتضب: ٤/ ١٢٦، الخصائص: ١/ ١٨ الانصاف: ١/ ٣٠-أسرار العربية/ ٧٦.

وقولنا: «غير الزائدة» استظهار على نحو: «بحسبك درهم» أصله: حسبك درهم، فحسب مبتدأ ولا مبالاة[1] بما دخل من العامل اللفظي، وهو الباء لأنه زائد.

ومما قد يخفى على الطلبة اعراب نحو قولك: «خرجت فاذا به قائماً» وتقريره أنّ الباء زائدة، والضمير مبتدأ، واصله: «فاذا هو قائماً» ثمَّ ان قلنا بحرفية اذا الفجائية، كما يقول الأخفش[2] أو بأنها ظرف زمانٍ كما يقول الزجاج[3] فالخبر محذوف أيْ فالخبر محذوف أيْ[4]: فإذا هو موجود أو حَاضِر في هذه الحالة[5]

---

(١) في: جـ «منافاة».

(٢) ينظر: الارتشاف/ ٥٦٧ «ر».

(٣) الزجاج: هو إبراهيم بن السري بن سهل أبو إسحاق الزجاج، أخذ النحو عن المبرد، وعنه أخذ الفارسي وابن درستويه وغيرهما توفي في بغداد عام (٣١١هـ) وقيل: (٣١٦هـ) من آثاره المطبوعة ما يتصرف وما لا ينصرف، وإعراب القرآن المنسوب إليه. وله غير ذلك.
ينظر ترجمته في: مراتب النحويين:٨٣، أخبار النحويين/ ٨٠ طبقات النحويين: ١٢١-١٢٢ الفهرست/ ٩٠، معجم الأدباء: ١/ ١٣٠-١٥١، وفيات الأعيان: ١/ ٣١ أنباه الرواة: ٢/ ٣٦-٤٣.

(٤) في: جـ «والتقدير».

(٥) ينظر ما نسبة الشارح للاخفش والزجاج: الارتشاف/ ٥٦٧ «ر» وفي هامش: جـ «والصحيح الاول ـ يعني قول الاخفش ـ ويشهد له قولهم خرجت فاذا ان زيداً بالباب بكسر ان، فلو كانت اذا ظرف مكان او زمان لاحتاجت الى عامل يعمل محلها النصب، وان لا يعمل مابعدها فيما قبلها، واذا بطل ان تكون ظرفاً تعين ان تكون حرفاً».
وينظر في (اذا) في: المقتضب: ٢/ ٥٥، ٥٧-٥٨. الاضداد لابن الانباري/ ١١٨، الازهية/ ٢١١، شرح المفصل: ٤/ ٩٦ ـ ٩٩، المغنى ١/ ٨٠.

لأنَّ الحَرْفَ لايخبر به ولاعنه[1]، والزَّمان لايخبر به عنْ اسماء الذَّوات وانما يُخْبَر به عن المعاني، كقولك: «العسل اليوم» و«الجزاء غداً»[2] وإذا قلنا أنَّها

(١) في: جـ «لايخبر عنه ولابه».

(٢) قال ابن جني في اللمع / ٢٤- بتصرف -«المبتدأ على ضربين: جثة، وحدث، فالجثة ما كان عبارة عن شخص نحو: زيد، وعمر، والحدث هو المصدر نحو: القيام، والقعود، فإذا كان المبتدأ جثة لم يجز أن تُخبر عنه بظرف زمان، لا تقول: زيد يوم الجمعة؛ لأن ظروف الزمان لا تكون اخبار عن الجثة لانه لا فائدة في ذلك، فأما قولهم: الليلةَ الهلال، فعلى معنى حدوث الهلال، أو طلوع الهلال، فحذف المضاف واقام المضاف اليه مقامه.. اما ظروف المكان فيمكن ان تقع خبرا».

تقول: زيد خلفك «والتقدير: زيد مستقر خلفك، فحذف اسم الفاعل تخفيفاً وللعلم به، وأقيم الظرف مقامه، فانتقل الضمير الذي كان اسم فاعل تخفيفاً وللعلم به وارتفع ذلك الضمير بالظرف كما يرتفع الفاعل..... وإذا كان حدثا جاز وقوع كل واحد من الطرفين يخبراً عنه. وكذلك حروف الجر».

وقد نسب ابن هشام القول بحرفية (إذا) إلى المبرد ولم ينص صاحب الارتشاف ايضاً على نسبة هذا القول للمازني، وظاهر كلام يعود في موضع آخر فيقطع بانها ظرف: قال في المقتضب:٣/ ١٧٨ «فاما اذا التي للمفاجأة فهي التي تسدّ مسدّ الخبر والاشم بعدها مبتدأ وذلك قولك: جئتك فاذا زيد..... وتأويل هذه جئت مفاجاءتي زيد... وهذه تغني عن الفاء وتكون جوابا للجزاء نحو أن تاتني اذا افرح على حد قولك فانا افرح قال الله عز وجل (وانا تصبهم سيئة بما قدمت ايديهم اذا هم يقنطون) فقوله: (اذا هم يقنطون) في موضع يقنطوا...» وينظر: المقتضب:٣/ ٢٧٤، المغنى: ١/ ٨٠، شرح الكافية للرضي: ١/ ٩٣. شرح المفصل: ١/ ٨٩.

ظرف مكانٍ كما يقول المازني جاز أن يجعل خبراً[١] كأنك قلت: «وبالحضرة زيَد» وأنْ يُجعْل الخبر محذوفاً، و(اذا) ظرفاً له كما يجب على القولين السابقين، ولو قلت: «خرجت فإذا بالقتال» أو «فإذا به، وكنيت»/ ٥٧/ بالضمير عن اسم معنى جاز على قول المازني والزجاج أنْ يكون (اذا) الخبر، ولَمْ يُجز على قول الأخفش.

وأمّا الحال، فعاملها إمّا الخبر المُقدر، أو ما في إذا مِنْ معنْى المفاجأة والمصادفة.

وقولنا: «فمخبراً عنه» مضى تمثيله، وقولنا: «أو وصفاً في قوة الفعل»[٢] مثاله: «قائم» في نحو: «أقائِم الزَيْدانِ» ونحو: «مَضْروب» في قولك: «ما مضروب العمران»، فالوصف مبتدأ مستغنٍ عن الخبر؛ لأنَّه في موضع الفعل، وهو مستغنٍ عن الخبر لا محالةَ ألا ترى أنَّ التقدير: «أيقوم الزَيدان» و«ما يَضْرب العُمران»، ولا يجوز هذا في الوصف إلاّ إذا اعتمد على نّفيّ أو استفهام كما مثّلنا[٣].

---

(١) في جـ: «خبر» وزادت بعدها «حتى».

(٢) يشمل الوصف: اسم للفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والاسم المنسوب.

(٣) اشترط اعتماد الوصف الذي يرفع فاعلا يسد مسد الخبر على نفي أو استفهام هو قول البصريين، وهو أحد شروط عمله، ولا خلاف في أن يكون الاستفهام حرفياً أو اسمياً أو =

ولحزج بقولنا: «مخبراً عنه أو وصفاً نحو: «زيد» إذا لُفظ به وحده»، ونحو قولنا في العدد: واحد، اثْنان، ثلاثة، واسماء الأفعال نحو: «هيْهاتَ، الحجازُ» بمعنى: بَعُدَ الحجَاز.

وأمّا الخبر فهو الجزء المُستفاد من الجملة الاسمية وقوعه أو رفْع الغلط فيه، فالجزء جنس يشمل سائر الأجزاء والمُستفاد من الجملة مخرج لنحو المبتدأ والخبر، والفاعل والأسمية مخرج للفعل في نحو: «قام زيد». وقولنا: «المستفاد وقوعه» مثاله «قائم» من «زيد قائم»، وقولنا: أو رفع الغلط فيه. مثاله: «زيد القائم»، إذا خوطب به من ظنَّ أنّ غير زيدٍ قائم.

• **الفصل الثاني: في أحكام المبتدأ:** وهي قسمان لفظية، ومعنوية. فأمّا اللفظية:

=فعلياً، ولهم فيه شروط أخرى منها: أن يتمَّ به وبمرفوعه الكلام، وأن يكون ذلك المرفوع اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً، ولهم في الأخير خلاف طويل تكلفت به كتب عديدة في النحو : وقد قال الأخفش بعمل الوصف دون الحاجة إلى الاعتماد وتابعه في ذلك ابن مالك، نقول: قائم الزيدان. وقد جعلا منه قول زهير بن مسعود الضبي:

فخيرٌ نحنُ عندَ الناس منكم

إذا الداعي المثوبُ قال: يالا

أمّا الكوفيون فذهبوا مذهب الأخفش إلا أنهم يجعلون الوصف مرفوعاً بما بعده، وبعده مرفوعا به على قاعدتهم.

ينظر الارتشاف: ٥٠١-٥٠٢ «ر» الاشموني:١/ ٢٢٥.

فأحدها: الرفع لأنه مسند إليه، فاشبه الفاعل فاستحق الرفع لذلك /٥٨/ وهذا حُكمه أبداً، إلاّ إنْ جر بحرف زائدٍ كما مضى فأنه يكون مخفوضاً لفظاً، مرفوعاً محلاً، حتى أنّه يجوز في تابعه أنْ يرفع حملاً على ذلك المحلّ، قال سُبحانه وتعالى: ﴿مَا لَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ غَيْرُهُۥٓ﴾[1] يقرأ برفع «غير» وخفضها، صفة لأله على المحلّ وعلى اللفظ[2]، وإله مبتدأ خبره الجار والمجرور في أحد الوجهين.

الثاني: التّقديم على الخبر نحو: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[3]، لأنه محكوم عليه فهو سابق طبعاً، فانبغى أن يسبق وضعاً، وقد يتأخر جوازاً- خلافاً للخليل[4]، نحو قوله: ﴿سَلَٰمٌ هِىَ﴾[5] فسلام خبر مقدم وهي مبتدأ مؤخر، ولا

---

(١) من سورة الأعراف: ٧/ ٥٩-٦٥، ٧٣، ٨٥ وسورة هود: ١١/ ٥٠، ٦١، ٨٤، وسورة المؤمنين: ٣٢/ ٣٢.

(٢) قرأ الكسائي، الراء حيث وقع إذا كان قبل «اله» من التي تخفض والباقون بالرفع.
ينظر: التيسير: / ١١٠.

(٣) من سورة الفاتحة: ١/ ٢.

(٤) في سيبويه ١/ ٢٧٨: «وزعم الخليل أنّه يُستقبح أن يقول: قائم زيد وذاك إذا لم تجعل قائماً مقدماً مبنياً على المبتدأ كما تؤخّر وتقدم فتقول: ضرب زيداً مؤخّراً، وكذلك هذا الحد فيه أنْ يكون الإبتداء فيه مقدماً وهذا عربي جيد، وذلك قولك: تميمي أنا، ومسوء من يشنئوك، ورجل عبد الله. وخزٌّ صفتك».
وينظر المقتضب: ٤/ ١٢٣، وهامش السيرافي على سيبويه: ١/ ٢٧٨، وشرح المفصل: ١/ ٨٦.

(٥) من سورة القدر: ٩٧/ ٥.

يجوز العكس[١]؛ لأنّه لا يُخبر بالمعرفة عن النكرة المحضة إجماعاً.

وأمّا قولُ بعضهم أنّ النّكرة هنا فيها معنى الدعاء فمردوده، لأنّ السّلام المُستعمل في الدعاء لا يكون خبره إلاّ (على) ومجرورها؛ ولأنّ الليلة ليست هي نفس السلام. فإنّ قيل هذا لازم لكم. قلنا: لا، لأنّ (سلام) على قولنا بمعنى مسلمة أيْ ما يقع في غيرها ولا يَصحُّ ذلك إذا جعل دعاء. ثم يكفي في ردّه عدم التّبادر إلى الذهن.

وقد يتأخّر وجوباً بالاتفاق لمُعارض نحو «في الدّار صاحبُها» إذ لو قيل: «صَاحبُها في الدّار عاد الضمير على متأخرُ لفظاً ورتبّةً وهو لا يجوز.

وإنّما تمنعنا منْ استيفاء كثير من المواطن التي تعرّض خوف - الخروج إلى مالا يليق بهذا الشّرح[٢].

الثالث: الاثبات وجوباً إذا لم يدلّ عليه دليل؛ لأنّ الحكم على مالا شعور به عبث لعدم افادته، وقد يُحذف للدليل عليه جوازاً، ووجوباً[٣]:

فالأول نحو: ﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ﴾[٤] أي: متاعهم متاع قليل، ﴿قُلۡ أَفَأُنَبِّئُكُم بِشَرّٖ مِّن ذَٰلِكُمُۚ﴾[٥] أي: هي النار أو هو النار.

---

(١) أي لا يجوز في «سلامي هي» إعراب سلام مبتدأ خبره، وليس بقبيح أن تجعل «سلام» خبراً مقدما والنية فيه التأخير.

(٢) مواضع وجوب تأخير المبتدأ وتقديم الخبر في: ١/ ٣١٧ ابن يعيش: ١/ ٩٣.

(٣) ينظر في ذلك: الخصائص: ٢/ ٣٦٢-شرح المفصل: ١/ ٩٤، المغني ٢/ ١٦٨، ابن عقيل: ١/ ٢٢١.

(٤) من سورة آل عمران: ٣/ ١٩٧ وتمامها قوله تعالى: ﴿مَتَٰعٞ قَلِيلٞ ثُمَّ مَأۡوَىٰهُمۡ جَهَنَّمُۚ وَبِئۡسَ ٱلۡمِهَادُ ١٩٧﴾.

(٥) من سورة الحج: ٢٤/ ٧٢.

الثاني نحو: «الحَمْد لله الحميدُ» بالرفع، بتقدير هو الحميد في مسائل أخر، وأما المعنوية / ٥٩/ فمنها انّه لايكون إلاّ عاماً أو خاصاً كما أشار إليه المصنف، غير أنّه لم يأتِ بصيغة الحصْر، فربّما أوهم كلامه أنه يكون غير عام، ولا خاص، وليْس كذلك.

وأمّا العام فضربان، عامٌّ في الأفراد نحو: ﴿كُلٌّ لَّهُۥ قَٰنِتُونَ ۝٢٦﴾[1] أي: كلُّ فردٍ من أفرادهم قانت لله تعالى.

وعام في المجموع من حيث هو مجموع نحو: «رجل خير من امرأة» و«تمرة خير منْ جرادة»[2].

وأمّا الخاص، فضربان أيضاً، خاص بالتعريف، وخاص مع التنكير فأما الاختصاص بالتعريف فهو الأصل، ولا خفاءَ بأنّه لا اختْصاص امكن من -التعريف، وذلك نحو: «أنا ذاهب» و«زيد عالم» و«هذا فاضل».

وأمّا اختصاص النكرة، فيكون بأضافتها نحو: «خمسُ صلّواتٍ كتبهُنّ

---

(١) من سورة البقرة: ٢/ ١١٦. والآية في سورة الروم: ٣٠/ ٧٦.

(٢) من امثال العرب المشهورة.

وينظر: موطا مالك: ٢/ ٢٧٠.

الله»[١] وعملها / ٦٠/ نحو: «أمرٌ بمعروف صدقة، ونهي عنْ منكر صَدقةٌ» أو وصفها نحو: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾[٢] أو نحو ذلك[٣] ولو قلت: «رجل قائم» لم يجز لأنَّ المبتدأ مُبهم لا عامَ ولا خاصٌّ»[٤].

• **الفصل الثالث: في أحكام الخبر**: فنقول: الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

الأول: المفرد، وهو الأصل، وينقسم إلى جامدٍ، (فلا يتحملُ الضمير)[٥]

---

(١) في مسند ابن ماجه جـ ١/ ٤٤٨ (الحديث رقم ١٤٠١) عن عبادة ابن الصامت قال: سمعت رسول الله يقول: (خمس صلوات افترضهن الله على عباده ـ فمن جاء بهن لم تنتقص منهن شيئاً استخفافاً بحقهن فان الله جاعل له يوم القيامة عهدا ان يدخله الجنه ومن جاء بهن قد انتقض منهن شيئا استخفافاً بحقهن لم يكن له عند الله عهد، ان شاء عذبه وان شاء غفر له).

وقد روى بلفظه أيضاً في: البخاري، الربع الأول ص١٠٠ مسند الإمام ابن حنبل: ٥/ ٧٢.

(٢) من سورة البقرة: ٢/ ٢٢١.

(٣) ينظر: شرح المفصل: ١/ ٨٦، ايضاح ابن الحاجب: ٢٨/ ظ.خ.

(٤) في المقتضب: ٤/ ١٤٧ «ألا ترى أنك لو قلت: رجل قائم» او «رجل ظريف» «لم تفد السامع شيئاً لان هذا لا يستنكر ان يكون مثله كثيرا».

وينظر المقتضب: ٢/ ٨٨، ١٠٩.

(٥) في: ب، جـ «فلا يحتاج إلى ضمير»

خلافاً للرُّمَّاني[1] والكسائي، نحو هذا زيد، ومشتق فيحتاج إلى ضميرٍ بالاتفاق نحو: زيدٌ قائم[2]، وإذا رفع المشتق الاسم الظاهر لم يكن فيه ضمير

---

(١) الرماني: هو أبو الحسين علي بن عيسى بن علي بن عبد الله النحوي أصله من سامراء ومولده ببغداد سنة (٢٩٦هـ) قيل أنه من نحاة البغداديين وقيل أنه بصري أخذ عن أبي بكر السراج، وأبي بكر بن دريد وغيرهما. توفي في خلافة القادر بالله ببغداد سنة (٣٨٤هـ). من مصنفاته: لحدود في النحو، وشرح سيبويه وشرح المدخل للمبرد، وشرح المسائل للأخفش، وغيرهما.
ينظر ترجمته في: الفهرست: ٩٣-٩٤ نزهة الألباء: ٣١٨-٣١٩، معجم الأدباء: ١٤/ ٧٣-٧٨، أنباه الرواة: ٢/ ٢٩٤-٢٩٦، وفيات الأعيان: ٢/ ٤٦١ اشارة التعيين: ٣٤.

(٢) في شرح المفصل: ١/ ٨٧-٨٨ «الذي يتحمل الضمير ما كان مشتقاً من الفعل، نحو اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة باسم الفاعل وما كان غير ذلك من الصفات وذلك قولك: زيد ضارب، وعمرو مضروب، وخالد حسن.... والذي يدلّ على تحملها الضمير المرفوع انك لو اوقعت موقع المضمر ظاهراً لكان مرفوعاً نحو: زيد ضارب أبوه، ومكرم أخوه، وحسن وجهه، واذا علمت في الظاهر لكونه فاعلا عملت في المضمر إذا اسندت إليه لكونه فاعلا وذلك من حيث كان الخبر في حكم الفعل من حيث لا يعرى الفعل من فاعل كذلك هذه الاسماء تحمل هذه الاشياء الضمير مجمع عليه من حيث كان الخبر منسوباً الى ذلك المضمر ولو نسبته إلى ظاهر لم يكن في ضمير نحو: زيد ضارب غلامه لان الفعل لا يرفع فاعلين وكذلك ما كان في حكمه وجاريا مجراه.... أمّا إذا كان الخبر اسماً محضا غير مشتق من فعل... فهذا لا يتحمل الضمير لأنّه اسم محض عار من الوصف....وقد ذهب الكوفيون وعلي بن عيسى الرماني من المتأخرين البصريين إلى إنّه يتحمل الضمير، قالوا لأنه وإن كان اسما جامدا غير صفة فانه في معنى ما هو صفة، ألا ترى أنك اذا قلت زيد أخوك، وجعفر غلامك لم ترد الاخبار عن الشخص بأنه مسمى بهذه الاسماء، وإنما المراد إسناد معنى الاخوة وهي القرابة ومعنى الغلامية وهي الخدمة الية وهذه المعاني معاني أفعال».
وقد رجّح ابن يعيش المذهب الأول كما رجّحه الشارح، قال في المفصل: ١/ ٨٨ «الصحيح الاول وعليه الأكثر من اصحابنا؛ لأنّ تحمل الضمير إنما كان من جهة اللفظ لا من جهة المعنى وذلك لما فيه من معنى الاشتقاق ولفظ الفعل وهو معدوم ههنا».
وينظر:الانصاف: مسألة (٧) ١/ ٤٠.

إذ لا يرفع شيئين ولكن يكون ذلك الظّاهر متلبساً بالضمير، نحو «زيد قائم أبوه»، فإذا أوّل بمشتقٍ فهو بمنزلته في تحمُّل الضمير، وفي رفع الظاهر، فالأوّل نحو: زيد أسد أي: شجاع هو، والثاني في نحو: زيد أسدٌ أبوه، أي شجاع قال الشاعر[1]:

مـا أمُّـك اجْتَاحَـت المنايـا

كـلُّ فـؤادٍ عليْـكَ أمَّ

ما: نافية: أمُّك: مفعول (به) مُتقدم وكلُّ «مبتدأ مؤخر» و«أمُّ» خبر جامد أوّل بالمشتق وهو مشفق، فهو متحمَّل لضمير كلٍّ، والدليل على تأوله بمُشتق أنه تعدّى بـ(على) كما تقول: «أشفقت عليه».

وحكم الخبر المفرد جامداً أو مشتقاً، وجوب الرفع إلاّ إنْ خُفض بزائدٍ نحو ﴿وَجَزَٰٓؤُاْ سَيِّئَةٖ سَيِّئَةٞ مِّثۡلُهَاۖ﴾[2] في قول أبي الحسن أي مثلها، والغالب عليه التّنْكير، نحو: ﴿إِنَّمَا ٱللَّهُ إِلَٰهٞ/ ٦١/ وَٰحِدٞ﴾.[3] وقد يُعرَّف نحو: «الله ربنا، ومحمد نبينا».

---

(١) لم اقف لهذا الشاهد على نسبة لقائل معين، والشاهد منه تعلق (على) بام لتاول (ام) بمشتق، والبيت من شواهد: الخصائص: ٢/ ٢٧٢ تلخيص الشواهد: ٢٧/ خ واجتاح العدو ماله: اتى عليه: والجوحة والجائحة الشدة والنازلة العظيمة.

(٢) من سورة يونس: ١٠/ ٢٧.

(٣) من سورة النساء: ٤/ ١٧١.

الثاني: الجملة بشرط ارتباطها بالمبتدأ، وهي ضَربْان: إمّا نفس المبتدأ في المعنى نحو: «هجيريّ أبي بَكْرٍ لا اله إلاّ الله»[١] وقوله سبحانه: ﴿فَإِذَا هِيَ شَٰخِصَةٌ أَبْصَٰرُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا۟﴾[٢] أي: فإذا القصة أبصار الذين كفروا شاخصة وأمّا غيره فلا بدّ لها من رابط يرفع الأجنبية بينهما، وأصل الرابط الضمير وهو إمّا ملفوظ نحو: «زيد أبُوه قائم»، أو مقدر نحو: «السمن منوان بدرهمٍ»[٣] أيْ منوان منه.

ويكون الرابط أيضاً: الإشارة نحو قولك: «حبَّذا زيدٌ» فـ«زيد» مبتدأ مؤخر مخبر عنه بـ«حبْذا، حبَذا» جملة على الأصّح مركبّة من فعل وفاعل[٤]، والرابط الإشارة وكذلك قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾[٥]، لباس: مبتدأ، و«ذا» مبتدأ ثانٍ، والمبتدأ الثاني وخبره خبر الأول، والرابط اسم الإشارة،

---

(١) في الفائق في غريب الحديث: ٣/ ١٩٥ «الأصل في الهجيري من قولهم: الهجر لهذيان المبرسم (البرسام علة يهذي بها) ودابة وشأنه. تقول: رايته بهجر هجراً وهجيري واجيري، واستعملت في كل فعل يجعله المرء دابة وديدنه، ويجوز أن يكون اسماً للفعلة التي يلزمها الرجل ويهجر إليها ما سواها، وفي الحديث هجيري أبي بكر لا اله إلا الله».
وينظر: الكامل للمبرد: ٢/ ١٨٤، وحاشية الأمير علي المغنى: ٢/ ١٠٨.

(٢) الأنبياء: ٢١/ ٩٧.

(٣) في اللسان (منا) ٢/ ١٦٧ «منوان: مثنى، منا، والمنا: المكيال، يكال به السمن وغيره».

(٤) سيأتي الشارح على (حبذا) في موضع لاحق.

(٥) من سورة الأعراف: ٧/ ٢٦.

وباعادة المبتدأ بلفظه نحو: قوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۝١ مَا الْحَاقَّةُ ۝٢﴾[١] وباعادته بمعناه وفاقاً لأبي الحسن[٢] نحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِالْكِتَابِ وَأَقَامُوا الصَّلَاةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ الْمُصْلِحِينَ ۝١٧٠﴾[٣] وبالعموم، نحو «زيد نعم الرجل» أيْ: نعم هذا الجنس، فـ«زيد» مبتدأ[٤] مندرج فيهم، فحصل الربط، ولو عريت الجملة مما ذكرناه لم يقع خبراً، فلو قلت: «زيد قام عمرو» اخلت لثبوت الاجنبية بينهما من كل وجهٍ حتى تقول: عنده أو في داره، ونحو ذلك.

الثالث: الظرف والمجرور، يشرط أن يكونا تامين نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾[٥]، ﴿وَالرَّكْبُ أَسْفَلَ مِنْكُمْ﴾[٦] ولا يجوز «زيد / ٦٢/ فيك» ولا «زيد عليك»، حتى تقول: «زيد راغب فيك»، أو «حَنِقٌ عليك»، وحينئذ يكون الخبر نفس الوصف. ولا بد من تعلق الظرف والمجرور الواقعين خبراً بمحذوف خلافا لابن خروف في دعواه أنّ تعلقهما بالمبتدأ[٧] وذلك المحذوف لا بد أنْ يكون كونا مطلقا، فلا يجوز في نحو: «زيد في الدار» أن يقدر «صاحبك في الدار» أو «آكل» أو «شارب» أو نحو ذلك إنّما يقدر ما دل على الثبوت والحصول.

---

(١) الحاقة: ٦٩/ ١-٢.

(٢) ينظر: اعراب ثلاثين سورة من القرآن/ ١٦٠، الارتشاف/ ٤١٧ «ر».

(٣) الأعراف: ٧/ ١٧٠.

(٤) زيادة من: جـ.

(٥) من آيات كثيرة منها الآية (٢) من سورة الفاتحة.

(٦) من سورة الأنفال: ٨/ ٤٢.

(٧) ينظر: الارتشاف: ٤٢٠ «رسالة».

ولا خلاف عند المقدرين في جواز كون المقدر فعلا نحو: «استقر» و«حصل» أو اسماً نحو: «مستقرٌّ» و«حاصل»[١]، وإنّما الخلاف في الراجع منهما فمَنْ رجَّح الأوّل فحجّته أنّ المحذوف عامل في الظرف والمجرور، والأصل في العمل للأفعال[٢]، ومن رجّح الثاني فحجته أنّ المحذوف هو الخبر، والأصل في الخبر الإفراد[٣].

---

(١) نقل عن ابن السراج الخروج على إجماع النحاة عن تعلق الجار والمجرور والظرف الواقعين خبراً بمحذوف تقديره: استقر أو مستقر، اذ كان يرى أنّ الظرف قسم براشه وليس من قبيل المفرد أو من قبيل الجملة الاسمية أو الفعلية.... وذكر أبو حيان في الارتشاف أنّ أبا علي ذهب إلى انه مذهب حسن.

ينظر الارتشاف: ٤١٢-٤١٣ «ر».

(٢) في هامش الأصل: «هذا مذهب الأخفش والفارسي والزمخشري».

ينظر: ارتشاف الضرب: ٥٢٥خ، اللباب: ٦٢-٦٣ خ خ.

(٣) اختلفوا في عالم الخبر إذا كان ظاهرا أو مجرورا على وجوه: أحدها: أن العامل فيه اسم فاعل مطلق، أي «كائن» أو «مستقر» قال ابن مالك نص على ذلك الأخفش وأومأ إليه سيبويه. الثاني: ما ذهب إليه أو علي وتبعه ابن جني والزمخشري من أن العامل الفعل أي «استقر» ونسب هذا إلى سيبويه أيضاً. الثالث: ما نسبه ابن أبي العافية وابن خروف، إلى سيبويه وهو أنّ لظرف منصب بنفس المبتدأ، قال ابن خروف، وهو مذهب متقدمي البصرة، الرابع: مذهب الكسائي والفراء وهشام وشيوخ الكوفيين إلى أن المحل منتصب لخلافه للاسم ولا يقدر له ناصب لا قبله ولا بعده.

ينظر تفاصيل ذلك في: الارتشاف: ٥٢٥-٥٢٦ خ اللباب ٦٢-٦٣ خ شرح المفصل: ١/ ٩٠-٩١، الاشموني: ١/ ٢٠٢.

ثم اختلفوا، هل انتقل ضمير الفعل أو الوصف بعد الحذف إلى الجار والمجرور والظرف. أم لا؟ والمختار انتقاله بدليل تأكيده في قوله[1]:

فإن يكُ جثماني بأرضٍ سواكُمُ

فإنَّ فؤادي عندكِ الدّهرَ أجمعُ

فإن قلت: لِمَ لَمْ يذكر المؤلف انّ الخبر يكون ظرفا أو مجروراً؟ قلت: لأنّ الخبر في الحقيقة إنّما هو متعلّقها المحذوف، وهو لا يخرج من أنْ يكون مفرداً أو جملة.

وقد يُحذف الخبر جوازاً نحو: ﴿أُكُلُهَا دَآئِمٌ وَظِلُّهَا﴾[2] أي: دائم ووجوباً في مسائل منها خبر المبتدأ الواقع بعد (لولا) إذ كان كوناً مطلقاً. نحو: «لولا

---

(١) البيت لجميل بن عبد الله بن معمر صاحب بثينة، وهما من عذرة، يكنى أبا عمرة، شاعر فصيح مقدم، وهو أحد الشعراء العشاق المشهورين عاصر كثير عزه والفرزدق، توفى سنة (٨٢هـ) ترجمته في: الشعر والشعراء: ١/ ٤٣٤، طبقات الشعراء: ١٠٣، معجم الشعراء:٧٢ الاغاني ٨/ ٩١-١٥٢، الخزانة: ١/ ١٩١ والشاهد فيه: قوله: «اجمع» بالرفع، وهو من ألفاظ التوكيد، ولا يصلح أن يكون توكيدا لفؤادي ولا لعند ولا الدهر لانها منصوبة، والمرفوع لا يكون توكيدا للمنصوب، ولا يصلح أن يكون توكيداً لضمير مستكن في الظرف الواقع متعلقة خبرا، لان هذا الضمير مرفوع على الفاعلية، فدل ذلك على انتقال الضمير المستكن في المتعلق الواقع خبرا إلى الظرف فاستكن فيه، والجثمان: بمنزلة الجسمان جامع لكل شيء نريد به جسمه والواحه، والبيت في ديوانه/ ١١٨.

(٢) من سورة الرعد: ١٣/ ٣٥.

زيدٌ لأكرمتك»/ ٦٣/ أي: لولا زيدٌ موجودٌ قال تعالى: ﴿لَوْلَآ أَنتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴿٣١﴾﴾[1]، أي: لولا أنتم موجودون لكنّا مؤمنين، هكذا في تقدير جمهورهم، والأَوْلى أنْ يقدر: لولا أنتم ضللتمونا لكنّا مؤمنين، وعلى هذا فيكون الحذف على سبيل الجواز، وكذا كلُّ خبر كان كوناً خاصّاً ودلّ عليه دليل، فأنْ لَمْ يَدُل عليه وجب ذكره[2]، نحو قوله عليه الصلاة والسلام «لولا

---

(١) من سورة سبأ: ومنها قوله تعالى: «يقول الذين استضعفوا للذين استكبروا لولا أنتم ظلمتونا لكنّا مؤمنين».

(٢) اختلف النحاة في خبر المبتدأ الواقع بعد لولا من حيث حذفه أو اثباته على وجوه:

أحدها: أنه اذا امتنع الجواب لمجرد وجود المبتدأ فالخبر حينئذ كوناً مطلقاً، وإذا كان كذلك: «أخفى ظهوره، ولم يجز استعماله على حد قول ابن يعيش لان جملة الجواب عوض عنه وهذا ما قال به جمهور النحاة وعليه قول سيبويه».

الثاني: إذا كان امتناع الجواب لأمر زائد على وجود المبتدأ فالخبر حينئذ كون مقيد لم يدل عليه دليل. فيجب ذكره، كما في الحديث الشريف، فقوم مبتدأ مضاف والخبر (حديثو) مضاف إلى عهد، واللام في (لهدمت) واقعه في جواب لولا، وهو كون مقيد بالحادثة وهذا قليل في كلامهم.

الثالث: جواز الوجهين، الإثبات والحذف، وهذا شاذ لاحن من قال به ومنه قول أبي العلاء:

يذيبُ الرعبَ منه كلَّ يومٍ
فلولا الغمدُ يُمسكُهُ لسالا

فقد ذكر خبر لولا وهو جملة (يمسكه) وقد تاوله الجمهور على أن جملة «يمسك» في

=

قومُكِ حديثو عهْد بكفر لهدمتُ الكعبة واعدتُها على قواعد إبراهيم»[1].

=تأويل مصدر بدل اشتمال من الغمد، والأصل أن يمسكه وحين حذف أن المصدرية ارتفع الخبر.

ينظر: سيبويه: ١/ ٢٧٩، المقتضب: ٣/ ٣٦، شرح السيرافي: ٣/ ٢ خ الايضاح العضدي: ١/ ٣٠، الانصاف: ١/ ٤٩، ٢/ ٣٦٢ شرح المفصل: ١/ ٩٥.

(١) ينظر: صحيح البخاري: ٢/ ١٤٦ جـ٤٢، مسند ابن حنبل: ٦/ ٥٧، ٢٣٩، النسائي: حج: ١٢٥، صحيح مسلم: حج ٣٩٨-٤٠٣، شواهد التوضيح: ٦٥.

(ضمير الفصل)

قال:

«وقد يُفصل بينهما بضمير مرفوع إنْ كانا معرفتين أوْ كان المبتدأ مَعرفة والخبر قريباً من المعرفة، نحو: «زيد هو الفاصل» و«زيد هو أفضل من عمرو».

أقول:

هذا باب اعترض به بين عدد المرفوعات لعلقته بهذا الموضع وهو الفصل، ويسميه الكوفيون «العماد»[1] وهو اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير المرفوع المنفصل، يعترض[2] جوازاً بين ما هو مبتدأ وخبر في

---

(١) قال أبو حيان في الارتشاف: ٤٢٤ خ «هو صيغة منفصل، ويسميه الفراء وأكثر الكوفيين: (عماداً) وبعض الكوفيين يسميه (دعامه)، ويسمية المدنيون (صفة)».
وقال العبكري في اللباب ص٨٢١ خ: «وسُمّي فصلا؛ لأنّه يجمع أنواعاً من التبيين فتوكد الخبر للمخبر عنه، وتفصل الخبر عن الصفة فتعين ما بعده للإخبار لا للوصف، ويعلم أن الخبر معرفة أو قريب من المعرفة».
وينظر: بشأن تسمية الكوفيين له بالعماد: معاني القرآن: ١/ ٥١، ومجالس ثعلب / ٤٣ ط١٩٤٩.

(٢) في: جـ «معترض».

الحال، نحو: «زيد هو الفاضل» أو في الأصل[١] نحو: «كان زيد هو الفاضل» لقصد الاختصاص والتوكيد، ورفع توهم كون الثاني صفة لا للأمر الأخير فقط خلافاً لاكثر النحويين[٢].

وإنّما يجوز استعماله بشروطٍ منها ما هو في المبتدأ: وهو أمران:

أحدهما: أنْ يكون معرفة[٣]، فلا يجوز: «ما أحدٌ هو خير منك» على أنْ يكون فصلا[٤] خلافاً لابن عصفور ولبعض المتقدمين[٥].

الثاني: ألاّ يؤكد، فلا يجوز: «ظننتك إياك أنت الفاضلُ»؛ لأنّ الفصل/ ٦٤/ للتوكيد، فيكون قد جمعت بين توكيدين، والعرب قد استغنوا

---

(١) ينظر سيبويه: ١/ ٣٩٥، المقتضب: ٤/ ١٠٤، إعراب القرآن المنسوب للزجاج: ٢/ ٥٣٨، شرح المفصل: ٣/ ١١٠.

(٢) ينظر: شرح المفصل:/ ٣/ ١١٠.

(٣) سيبويه: ١/ ٣٩٥ ، وفي شرح المفصل: ٣/ ١١، «وإنما وجب أن يكون معرفة؛ لأنّ فيه ضرباً من التأكيد ولفظه المعرفة فوجب أن يكون الاسم الجاري عليه معرفة كما أنّ التأكيد كذلك ووجب أن يكون ما بعده معرفة لأنه لا يكون ما بعده إلا ما يجوز أن يكون نعتاً لما قبله ونعت المعرفة معرفة، فلذلك وجب أن يكون بين معرفتين».

(٤) في: جـ «وصلاً».

(٥) في الارتشاف / ٣٢٤ خ حكى ابن الباذش أنَّ قوماً من الكوفيين اجازوا الفصل في النكرات كما تكون في المعارف ومنه قوله: «أن تكون امة هي أربى من أمة»؛ «فأربى في موضع نصب» والآية من النحل/ ٩٢.

في هذا الباب بما في الفصل من التأكيد عن تأكيد آخر، نص على ذلك سيبويه[١] -رحمه الله- ومنها ما هو في الخبر، وهو أحد أمرين، وهو أن يكون:

إمّا معرفة نحو: «زيدٌ هو الفاضلُ»، أو نكرة قريبة من المعرفة في عدم قبول (أل) نحو: زيدٌ هو خيرٌ من عمرو، أي: على أنْ يكون فصلا ويجوز أن يكون مبتدأ ثانياً.

ولا يجوز الفصل إذا كان فِعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يقوم خلافاً لعبد القاهر الجرجانيولا يجوز الفصل إذا كان فِعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يقوم خلافاً لعبد القاهر الجرجانيولا يجوز الفصل إذا كان فِعلاً مضارعاً نحو: زيد هو يقوم خلافاً لعبد القاهر الجرجاني[٢]. ولا نعلم أحداً يجيز ذلك في الفعل الماضي لعدم شبهه بالاسم. ومنها ما يكون بينهما، وهو أنْ يكون المبتدأ مقدماً، والخبر مؤخراً، ومنها ما هو الفصل في نفسه، وهو أن يكون مطابقاً لما قبله في الحضور والغيبة والإفراد

---

(١) في سيبويه: ١/ ٣٩٤ «ويدلك على ان الفصل كالصفة أنه لا يستقيم أظنه هو اياه خيراً منك، فاذا ثبت أحدهما سقط الآخر، لآن أحدهما يجرئ من الآخر لأن الفصل يجزي عن التوكيد والتوكيد منه»

وينظر: هامش السيرافي على سيبويه: ١/ ٣٩٤، شرح المفصل: ٣/ ١١٣.

(٢) المقتصد للجرجاني: ٧٣ ظ (خ).

والتذكير وفروعه، فأما قوله[1]: (وافر)

وكـائنِ بالأبَـاطِحِ مـن صـديقٍ

يـراني لـو أُصـبتُ هـو المُـصابا

فقيل أنّه تأكيد لفاعل يراني، لا فصل، وقيل: فصل على حذف مضاف أي: يرى مصابى هو المُصابا، أي المصابَ العظيم.

واختلف في الفصل، أهو اسم، أو حرف، فقيل: حرف وهو الصحيح لأنّه أُتي به لمعنى في غيره، وعلى هذا فلا موضعَ له من الإعراب كسائر الحروف ولهذا المعنى قلنا - في تفسيره اثنتا عشرة لفظة على صيغة الضمير،

---

(١) الشاهد هو البيت الثاني عشر من قصيدة مشهورة لجرير بن عطية بن حذيفة، أحد كبار الشعراء للأمويين (٢٨هـ - ١٠٠هـ) ترجمته في طبقات الشعراء: ٢٤٩-٣١٥-٣٨٦، الشعر والشعراء: ١/ ٤٦٤-٤٧٠، الأغاني: ٩/ ٣٢٤، الخزانة: ٣/ ٣٩٧، ومطلع القصيدة قوله:

سـئمتُ مـن المواصـلةِ العِتابـا

وأمسى الشيبُ قد ورثَ الشبابا

وهذا البيت يستشهد به على أن ضمير الفصل ربما وقع بلفظ الغيبة بعد حاضر لقيامه مقام مضاف الغائب. والأباطح: جمع أبطح وهو المسيل الواسع فيه دقائق الحصى. والبيت منسوب في: ديوان جرير.

ولم نقل إنّه نفسه ضمير؛ لأنّ الضمائر اسماء. وقيل: اسم[١]، وهو مقتضى تسمية المُصنف له / ٦٥/ ضميراً، واختلف هؤلاء على مذهبين: فقال الخليل[٢]: لا موضعَ له، وهو مُشكل إذ لا نظيرَ لذلك في الأسماء. وقيل: له محلٌّ، واختلف هؤلاء على قولين: فقال الفراءموضعه باعتبار ما قبله، وقال الكسائي باعتبار ما بعده[٣].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب/ ٤٢٤ خ.

وفي سيبويه: ١/ ٣٩٥ «واعلم أنّها تكون في إنّ وأخوتها فصلا وفي الإبتداء ولكن ما بعدها مرفوع لأنه مرفوع قبل أن يذكر الفصل».

وفي المقتصب: ٤/ ١٠٤ «وإنما يكون هو، وهما، وهم، وما أشبه ذلك (زوائد) بين المعرفتين، أو بين المعرفة وما قاربها من النكرات».

ولهذا ذهب البصريون مذهب سيبويه في أن ضمير الفصل لا محل له من الإعراب بينما ذهب الكوفيون إلى أنَّ ضمير العماد - على حد تسميتهم له محل من الإعراب قال العبكري:«والدليل على أنّه لا موضع له من الإعراب دخول اللام في خبر كان كقولك: ما كنا لنحن الذاهبين والوصف والتوكيد لا يدخلهما اللام، وخبر كان لا يدخله اللام فبطل أن يكون له موضع».

وينظر اوجه الخلاف في هذه المسألة:شرح المفصل: ٣/ ١٢٢-١١٣.

(٢) سيبويه: ١/ ٣٩٤. الارتشاف: ٤٢٤ خ، الإنصاف: ٢/ ٣٧٥-٣٧٦، أمالي الشجري: ١/ ١٠٧-١٠٨.

(٣) ينظر معاني القرآن: ١/ ٤٠٩، ٢/ ٢١٢، ٢٢٨، ٢٨٧، ٣٥٢.

فالموضع في نحو: ﴿كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾ [1] رفع على القول الأول نصب على القول الثاني [2]، وفي نحو: «إنّ زيداً هو الفاضل» بالعكس وفي نحو: ﴿تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا﴾ نصب على القولين [3]، وفي نحو: زيد هو الفاضل، رفع على القولين.

---

(١) من سورة الزخرف: ٤٣/ ٧٦ وتمامُها قوله تعالى: ﴿وَمَا ظَلَمْنَاهُمْ وَلَٰكِن كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ﴿٧٦﴾﴾.

(٢) ينظر شرح المفصل: ٣/ ١١٤.

(٣) من سورة المزمل: ٧٣/ ٢٠ ومنها قوله تعالى: ﴿وَمَا تُقَدِّمُوا لِأَنفُسِكُم مِّنْ خَيْرٍ تَجِدُوهُ عِندَ اللَّهِ هُوَ خَيْرًا وَأَعْظَمَ أَجْرًا ۚ وَاسْتَغْفِرُوا اللَّهَ ۖ إِنَّ اللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴿٢٠﴾﴾. قرا الجمهور: هو خيراً وأعظم أجراً بنصبهما، واحتمل أن يكون (هو) فصلاً، وان تكون تاكيد الضمير النصب في تجدوه، ولم يذكر الزمخشري والجوني وابن عطية في إعراب (هو) إلا الفصل، وقرا ابو السمال وابن السميع (هو خير واعظم) برفعهما على الابتداء والخبر.

ينظر البحر المحيط: ٨/ ٣٦٧ التبيان: ٢/ ١٧٧، شواذ القرآن: ١٦٤، سيبويه: ١/ ٣٩٥.

(الاشتغال)

قال:

«ويجوز في زيد ضربته» أن ينصب فتقول: «زيداً ضربته وتقديره ضربت زيداً ضربته».

أقول:

هذا باب ثان معترض به[1] بين عدد المرفوعات، ويسمى -باب الاشتغال- وهو باب متسع الاطراف، وقد بالغ المصنف في الاجحاف به ما شاء، ولو شاء أحد أن يسرد جميع أبواب النحو على هذا النحو في ورقة لقدر على ذلك، ولكن لا فائدة فيه.

والكلام في هذا الباب منحصر في حقيقته، وحقيقته على سبيل التقريب أنْ يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل في ضميره، نحو: «زيد ضربته»، أو مررت به، أو فيما له تعلّق بضمير[2] نحو: «زيداً ضربت أباه»، أو «ضربت عمراً

---

(١) سقطت (به) من:ب.

(٢) اطلق سيبويه على الاشتغال قوله: «هذا باب يكون فيه الاسم مبنيا على الفعل قدم أو أُخر وما يكون فيه الفعل مبنياً على الاسم».

سيبويه: ١/ ٤١. فالاشتغال على هذا قسمان: أحدهما: أن يتقدم اسم يصحّ الإبتداء به غير مستغن عما بعده، ويتأخر عنه فعل عامل في ضمير يعود على الاسم المتقدم الذي يطلق عليه (المشغول عنه) كما في «زيدا ضربته» والثاني: أنْ يتقدّم الاسم المذكور ويليه فعل عامل في اسم مضاف إلى ضمير يعود على الاسم المتقدم كما مثل الشارح فـ(أباه) مضاف إلى ضمير (زيد) وهو معمول الفعل (ضرب).

أخاه»، فـ«عمراً» مفعول وأخاه عطف بيان ولو قدرته بدلا لم يجز نصب الاسم، ولابدّ أن يكون هذا العامل بحيث لو خلاْ من ذلك المعمول وسُلّط على الاسم السابق لعمل فيه/ ٦٦/ كما مثلنا، بخلاف نحو: «زيد هل ضربته»، و«زيد ما ضربته»، فليس مما نحن فيه؛ لأنّ مَا النافية عند البصريين، وحروف الاستفهام عند النّحويين لهن صدر الكلام، فلا يصح لما بعدهن أنْ يعملن فيما قبلهنّ[1].

• **الفصل الثاني**: فيما يجوز في الاسم المذكور بطريق الاصالة، فنقول إذا اسْتوفى الاسم ما ذكرناه جاز فيه وجهان:

أحدهما: أنْ يرفع بالابتداء، وتكون الجملة بعده في موضع رفعٍ على أنها خبره.

الثاني: أن يكون منصوباً[2]، نحو: «زيداً ضربته»، وحينئذ فلا جائز أنْ

---

(١) ماله مدر الكلام كأسماء الاستفهام لا يعمل ما بعده فيما قبله ومالا يعمل في شيء لا يفسر عاملا فيه.

(٢) الرفع في هذا الموضع أحسن؛ لأنّ النصب يوجب تقدير عامل محذوف، والرفع لا يوجب مثل هذا التقدير. قال سيبويه في: ١/ ٤٢ «والنصب عربي كثير، والرفع أجود؛ لأنه أراد الإعمال فأقرب إلى ذلك أن يقول: ضربت زيداً وزيداً ضربت، ولا يعمل الفعل في مضمر ولا يتناول به هذا المتناول البعيد وكل هذا من كلامهم».

وينظر: الايضاح في علل النحو/ ١٣٦.

يكون منصوباً بالعامل المذكور كما قال الكوفيون[1]؛ لأنّه يلزم فيه ثلاثة أمور محذورة، وهي كون «ضرب» متعدياً إلى مفعولين في نحو: «زيداً ضربته»، وكون نحو: «مر» متعدياً بنفسه في نحو: «زيداً مررت به»، وكون العامل الواحد يتعدى إلى الضمير وظاهره، وذلك لا يجوز، ولهذا أولوا نحو قوله[2]: (مجزوء بالكامل)

مِن كلِّ مّا نال الفتى قد نلتُه

---

(١) اختلفوا في عامل المشغول عنه (المنصوب) في نحو: زيداً ضربته على أقوال:

أحدهما: مذهب سيبويه وجمهور البصريين وهو أنه منصوب باضمار فعل يفسره الفعل المذكور والتقدير ضربت زيداً ضربته. قال سيبويه: «وان شئت قلت: زيداً ضربته وانما نصبه على اضمار فعل هذا تفسيره، كانك قلت: ضربت زيداً ضربته. إلا أنهم لا يظهرون هذا الفعل استغناء تفسيره والاسم ها هنا معنى على هذا المضمر...».

الثاني: مذهب الكوفيين وهو أنّ الاسم المشغول عنه منصوب بالفعل المشغول نفسه وهم في ذلك على رأيين:

الأول: ما ذهب إليه الكسائي من أنّ المشغول عنته مفعول للفعل التالي، والضمير المتصل بالفعل ما في.

الثاني: ما هذب إليه الفراء، من المشغول عنه منصوب بالهاء التي عادت عليه من الفعل، فالفعل على رأيه عامل في المفعول المتقدم وفي الضمير في آن واحد.

ينظر: سيبويه: ١/ ٤٢، معاني القرآن: ٢/ ٢٠٧، الانصاف: ١/ ٥٦، شرح المفصل: ٢/ ٣٠-٣١.

(٢) هذا جزء من بيت من مجزوء الكامل وتمامه.

من كل ما نال الفتى
قد نلته إلاّ التحية

ولم أوفق على نسبته لقائل معين، وقد ورد بتمامه في شرح التصريح: ١/ ٢٢٦.

على أن الهاء ضمير يعود على المصدر، وهو «النيل» لا ضمير كل، وإذا بطُلَ ذلك تعيّن أنّ العامل محذوف وجوباً وهو مقدّر من لفظ العامل المذكور في نحو: «زيداً ضربته» ومن معناه نحو «زيداً مررت به» أيْ: جاوزت زيداً ولا يقدَّر: مررت؛ لأنّه لا يصل إليه بنفسه، أو من لازمه في نحو: «زيداً ضربت غلامه» أيْ: أهنْت زيداً، ولا يقدّر «ضربت» لأنّه خلاف مرادك/ ٦٧/ ، وإنّما يصحُّ تقدير «أهنت» لأنّه يلزم في العادة من ضربك الغلام اهانة من هو منسوب إليه[1] وإلى نحو ذلك أشار الشاعر في قوله[2]: (وافر)

أراكَ علقتَ تظلمُ مَنْ أجَرْنا
وظلمُ الجَار إذلالُ المُجِيرِ

(١) أي أنَّ الضرب في جملة: زيداً ضربت غلامه «لم يقع على زيد، وإنما حصلت اهانته تبعاً لضرب غلامه».
وينظر: سيبويه: ١/ ٤٢-٤٣.

(٢) لم اقف لهذا الشاهد على نسبة إلى قائل معين.
ولا شاهد نحوي في إيراد الشارح له، وهو في كتب النحو شاهد على أن خبر علق الدال على الشروع في الخبر فعلا مضارعاً مجرداً من أن المصدرية، وذلك واجب في خبر هذا الفعل واخواته.
وعلقت: أخذت وشرعت، ومن أجرناه: من حميناه وجعلناه بمنزلة جارنا فعلينا الانتصار له.
وقد ورد البيت غير منسوب في: «التذييل والتكميل في شرح التسهيل» لأبي حيان: ٢/ ٣٤ ظ خ شواهد التوضيح / ٨٠، الاشموني ١/ ٤٤٨.
وقد ورد صدره في شرح الشذور: ٣٣٨.

• **الفصل الثالث**: فيما يتصور في الاسم المذكور بحسب ما يعرض له، فنقول: يتصور فيه أربعة أقسام:

- **أحدهما**: أنْ يكون نصبه واجباً، وذلك إذا تقدم عليه أداة خاصة بالأفعال، وهي أدوات الشرط كلّها، نحو: «إنْ زيداً رأيته فأكرمْهُ»، و«متى زيداً تلقاه فأحْسِنْ إليه»، وأدوات الإستفهام غير الهمزة نحو: «متى زيداً تلقا» و«أيْن زيداً رأيته»، وأدوات التخصيص نحو: «هُلا زيداً رأيته».

- **الثاني**: ما يكون نصبه أرجح من رفعه وذلك في ثلاث مسائل:

أحدها: أنْ تتقدم عليه أداةٌ هي بالفعل أولى كـ«همزة الاستفهام»[1] نحو

---

(١) تقدم أن استثنى الشارح همزة الاستفهام مما يتوجب الرفع بعده. لأن ما بعدها يترجّح نصبه لكن بشرط أن لا يفصل بينها وبين المشغول عنه فاصل غير الظرف فان فصلت عنه فالمختار الرفع كقولك: أأنت زيد ضربته؟؟ فان كان ظرفاً نحو: أكل يوم زيداً تضربه يترجح النصب لان الفصل بالظرف كـ«لا فصل» على حد تعبير الشارح في اوضحه.

ويبين ابن يعيش سبب ترجيح النصب بعد الاستفهام بقوله: «وإنما كان النصب هو المختار من قبل أن الاستفهام في الحقيقة إنما هو عن الفعل لا عن الاسم لان السؤال انما يكون عما وقع الشك فيه، وأنت إنما تشكّ في الفعل لا في الاسم، إلاّ ترى أنك إذا قلت: زيد ضربته فانما تشك في الضرب الواقع بزيد. ولست تشك في ذاته فلمّا كان حرف الاستفهام إنّما دخل الفعل لا الاسم كان الأولى أن يليه الفعل الذي دخل من أجله، وانما دخل على الاسم ورفع الاسم بعده بالابتداء والخبر قبل دخول الاستفهام يوجب فائدة فاذا استفهمت فانما تستفهم عن تلك الفائدة».

ينظر شرح المفصل: ٢/ ٣٤، أوضح المسالك: ٢/ ٨.

قوله تعالى: ﴿أَبَشَرًا مِّنَّا وَٰحِدًا نَّتَّبِعُهُۥٓ﴾[1] أوْ «ما» أو «لا»، أو «أن» النافيات نحو: «ما زيداً رأيته»، و«لاعُمراً أكرمته»، و«إنْ زيداً ضربته قط» و«حيث» مجردة من ما نحو: «حيث زيداً تلقاه فأكرمه».

الثانية: أنْ يتقدم عليه عاطف مسبوق بجملة فعلية نحو: «قام زيد وعمراً اكرمته»؛ لأنّ في النصب تشاكل الجملتين المتعاطفتين بالاسمية[2] والفعلية[3]، وفي الرفع تخالفهما بالاسمية والفعلية، ومَنْ منع تخالف الجملتين المتعاطفتين بالاسمية والفعلية اقتضى قياس قوله إيجاب النصب هنا / ٦٨/ لكن لم أره منقولاً عن أحدٍ[4].

---

(١) من سورة القمر: ٥٤/ ٢٤.

(٢) سقطت «بالاسمية» من: جـ.

(٣) ساقط من: ب.

(٤) أُختير النصب في مثل: قام زيد وعمر اكرمته «لتتناسب الحاصل بين المتعاطفين؛ لأنّ العطف في مثل هذه الحالة سيكون عطف جملة فعلية على مثلها، فإذا ما رفعنا فانما نعطف حينئذ اسمية على فعلية، وتناسب المتعاطفين أولى من تخالفهما».

قال ابن يعيش معلّلاً رجحان النصب: «وذلك لأنّ العرب تختار مطابقة الألفاظ مالم تفسد عليهم المعاني فإذا جئت بجملة صدرتها بفعل ثم جئت بجملة معطوفة على الجملة الأولى وفيها، كان الاختيار تقدير الفعل في الجملة الأولى منصوباً أو لم تذكره نحو: «قام زيد وعمراً كلمته» إذا الغرض توافق الجمل وتطابقها..»

واعلم أنّهم اشترطوا في هذا الموضع شرطين، أحدهما عدم الفصل بين الاسم والعاطف بـ(اما) لأنها تقطع ما بعدها عما قبلها، لا يجوز ضربته زيداً واما عمراً فأهنته.

الثاني: أن يسبق بفعل غير مبني على اسم، أي أن يكون الفعل السابق للعاطف ليس خبراً عن اسم.

ينظر: شرح المفصل: ٢/ ٣٢-٣٣، أوضح المسالك: ٢/ ١٠.

الثالثة: أنْ يكون العالم المشغول دالاً على الطلب، نحو: «زيداً أضْربه»؛ لأنك إذا رفعت أوقعت الطلب خبراً عن المبتدأ وفيه من المخالفة للظاهرة ما فيه، حتى قال ابن الأنباري[1] وبعض الكوفيين بمنعه مطلقاً[2]، وقال ابن السراج بمنعه حتى يقدر قولاً عاملاً في محل الجمله والجمله من معموله[3]، وأقام الفارسي مدة يمنعه حتى سمعه في كلامهم[4].

---

(١) ابن الأنباري: هو عبد الرحمن بن محمد بن عبيد الله بن أبي سعيد أبو البركات الأنباري ولد سنة (٥١٣هـ) منشؤه وسكناه بغداد قرأ الأدب على أبي منصور الجواليقي ولازم ابن الشجري حتى برع وصار من المشار إليهم في النحو، درس في المدرسة النظامية مدة وتخرج به جماعة. توفى سنة (٥٧٧هـ).

أشهر مصنفاته: الإنصاف في مسائل الخلاف، أسرار العربية، الأغراب في جدل الإعراب، ولمع دلالة، ونزهة الألباب، وكلها مطبوعة، وله غيرها كثير.

وينظر ترجمته في طبقات النحويين ١٧١-١٧٢ نزهة الألباب : ٢٦٤-٢٧١ انباه الرواة: ٢/ ١٦٩-١٧١ وفيات الاعيان: ٢/ ٣٢٠ المقتبس: ٣٤٥ تذكرة الحفاظ ٣/ ٥٧-٥٨، شذرات الذهب: ٢/ ٣٢٠.

(٢) شرح الجمل: ١/ ١٣٧ (خ).

(٣) نفسه: ١/ ١٣٧.

(٤) وإنّما يترجّح النصب هنا؛ لأنّه أقوى من الرفع، ولأنّ هذه المواطن تقتضي الفعل الناصب لأننّا لو رفعنا الاسم المشغول عنه على الابتداء لكان خبره جملة فعلية طلبية بعده والاخبار بها ضعيف.

ينظر شرح المفصل: ٢/ ٣٧.

- **الثالث**: ما يتساوى فيه الأمران، وذلك في نحو: «زيد قام أبوه وعمراً أكرمته عنده»، وذلك لأنّ قولك: «زيد قام أبوه» جملة كبرى في ضمنها جملة، وهي ذات وجهين: أي: اسمية الصدر فعلية العجز، فإن راعيت فيها صدرها رفعتَ، وإنْ راعيت عجزها نصبتَ.

- **الرابع**: ما يترجَّحُ رفعُهُ وهو ما بقي نحو: «زيداً ضربته»؛ لأنّ الرفع هو الأصل ولا مرجّح لغيره، وهذا النوع هو الذي مثّل به المصنف، وقال يجوز أنْ يُنصب، ففهم منه أنّه يجوز أنْ يرفع أيضاً، وأنْ الرفع هو الأصل والراجح، ومنع بعضهم جواز النصب حتى يوجد ما يقتضي الفعل وجوباً، أو غلبة، ويرده قراءة بعضهم: ﴿سُورَةٌ أَنزَلْنَاهَا﴾[1] وقراءة آخر: ﴿جَنَّتُ عَدْنٍ يَدْخُلُونَهَا﴾[2] ينصب «سورة» بالفتحة و«جنات» بالكسرة وأنَّ سيبويه نصّ على أنّ النصب عربي[3].

---

(١) من سورة النور: ٢٤/ ١ .بالنصب على تقدير: أنزلناه سورة ولا موضع لا نزلناه على هذا لأنه مفسّر له فلا موضع له، ويجوز النصب على تقدير: اذكر سورة. وقرأ الجمهور بالرفع على الابتداء.

ينظر: المحتسب: ٢/ ٩٩-١٠٠، البحر المحيط: ٦/ ٤٢٧.

(٢) من سورة الرعد ١٣/ ٢٣.

ينظر: ابن خالويه / ١٠٠ البحر المحيط ٦/ ٤٢٧.

(٣) ينظر: سيبويه: ١/ ٤٢ وهامش رقم (١٨).

محتويات الجزء الأول

كلمة لا بد منها ٥
القسم الأول (الدراسة) ٧
المقدمة ٩
الفصل الأوّل ابن هشام الأنصاري ١٩
المبحث الأوّل عصر ابن هشام ٢١
أولاً - الحالة السياسية: ٢١
ثانياً: الحالة الثقافية: ٢٤
اتجاهات الدراسات النحوية في عصر ابن هشام: ٣٢
المبحث الثاني ابن هشام الأنصاري ٤٥
(حياته) ٤٦
اسمه: ٤٦
كنيته: ٤٦
نسبه ولقبه: ٤٧
مولده ونشأته: ٤٨
أسرته: ٤٩
أسرة ابن هشام ٥٢

ثقافته: ٥٣

مذهبه الفقهي: ٥٦

شيوخه: ٥٨

نشاطه العلمي: ٦٠

تلاميذه: ٦٢

أخلاقه ورأي العلماء فيه: ٦٣

وفاته: ٦٥

الفصل الثاني آثار ابن هشام ٦٧

المبحث الأول الكتب المطبوعة ٦٩

أ) كثرة مؤلفات ابن هشام: ٧٠

آثاره ٧٣

أولاً: كتبه المطبوعة: ٧٣

(١) الإعراب عن قواعد الأعراب: ٧٣

(٢) ألغاز نحوية: ٧٦

(٣) إقامة الدليل على صحة التمثيل وفساد التأويل: ٧٧

(٤) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٧٨

(٦) شرح بانت سعاد: ٨١

(٧) شرح السيرة: ٨٢

(٨) شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ٨٢

شرح شذور الذهب: ٨٣

(٩) شرح قطر الندى وبل الصدى: ٨٤

(١٠) فوح الشذا في أحكام كذا ٨٦

(١١) قطر الندى وبل الصدى: ٨٧

(١٢) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ٨٨

المبحث الثاني كتبه المخطوطة والمفقودة ٩٩

(١٣) أبحاث نحوية في مواضع من القرآن: ٩٩

(١٤) تلخيص الانتصاف من تفسير الكشاف: ١٠٠

(١٥) تلخيص الشواهد وتلخيص الفوائد: ١٠١

(١٦) تلخيص الدلالة في تلخيص الرسالة: ١٠١

(١٧) الجامع الصغير في النحو: ١٠٢

(١٨) حواشي على الألفية: ١٠٢

(١٩) رسائله الكثيرة: ١٠٢

(٢٠) الروضة الأدبية في شرح شواهد العربية: ١٠٤

(٢١) شرح الجمل الكبرى: ١٠٤

(٢٢) شرح اللمحة البدرية في علم العربية: ١٠٧

(٢٣) شوارد الملح وموارد المنح: ١٠٧

(٢٤) المباحث المرضية المتعلقة بمن الشرطية: ١٠٨

(٢٥) مطالع السرور بين مقرر القطر والشذور: ١٠٨

(٢٦) موقد الأذهان وموقظ الوسنان: ١٠٨

ثالثاً: كتبه المفقودة التي لم أستدلُّ على أماكن وجودها وهي: ١٠٩

(٢٧) التحصيل والتفصيل لكتاب التذييل والتكميل: ١٠٩

(٢٨) التذكرة في النحو: ١٠٩

(٢٩) تعليق على ألفية ابن مالك: ١٠٩

(٣٠) تخليص الدلالة في تلخيص الرسالة. ذكره بروكلمان. ١١٠

(٣١) التيجان: ١١٠

(٣٢) الجامع الكبير في النحو: ١١٠

(٣٣) الجمل: ١١٠

(٣٤) حواشي على التسهيل لابن مالك: ١١١

(٣٥) حواشي على شرح الألفية لابن الناظم: ١١١

(٣٦) رفع الخصاصة عن قراء الخلاصة: ١١١

(٣٧) رسالة في أحكام «لو» و«حتى»: ١١١

(٣٨) شرح أبيات ابن الناظم: ١١٢

(٣٩) شرح التسهيل: ١١٢

(٤٠) شرح الجامع الصغير: ١١٢
(٤١) شرح الشواهد الجمل: ١١٢
(٤٢) شرح الشواهد الصغرى في النحو: ١١٣
(٤٣) شرح الشواهد الكبرى في النحو أيضاً: ١١٣
(٤٤) شرح المفصل لابن يعيش: ١١٣
(٤٥) عمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب: ١١٣
(٤٦) القصيدة اللغوية في المسائل النحوية: ١١٣
(٤٧) القواعد الصغرى في النحو أيضاً: ١١٤
(٤٨) القواعد الكبرى في النحو: ١١٤
(٤٩) المسائل السفرية في النحو: ١١٤
(٥٠) نزهة الطرف في علم الصرف: ١١٥

الفصل الثالث كتاب شرح اللمحة البدرية دراسة تحليلية ١١٧

المبحث الأول كتاب اللمحة البدرية وشروحه ١١٩

شروح اللمحة: ١٢١

ب- شرح اللمحة البدرية ١٢٤

عنوان الكتاب: ١٢٤

توثيق نسبته: ١٢٥

زمن تأليفه: ١٢٨

مصادر ابن هشام في شرحه: ١٣١

المبحث الثاني بين ابن هشام وأبي حيان من خلال شرح اللمحة البدرية ١٣٩

بين شرح اللمحة وكتب ابن هشام الأُخرى: ١٥١

الروح الفقيه والجدلية عند ابن هشام من خلال شرح اللمحة البدرية . ١٦٥

أولاً: في الأسلوب: ١٦٧

ثانياً: في تعريفاته: ١٦٨

ثالثاً: اهتمامه بذكر الأصول العامة للمسائل النحوية: ١٦٨

رابعاً: مزية الشمول: ١٧٠

خامساً: اهتمامه بالتقسيم: ١٧١

سادساً: ١٧٢

سابعاً: ١٧٥

ثامناً: ١٧٦

تاسعاً: ١٧٦

ابن هشام واللغة من خلال شرح اللمحة: ١٧٦

الأسلوب اللغوي لابن هشام وطريقة عرضه للمسائل النحوية ١٨٠

المبحث الثالث ابن هشام والمدارس النحوية وآراؤه الاجتهادية من خلال شرح اللمحة البدرية ١٨٥

أ. وجوه الوفاق: ١٨٥

ب. وجوه الخلاف: ١٨٨

جـ. مع أشهر النحاة البصريين: ١٨٩

أولاً: يونس بن حبيب: ١٨٩

ثانياً: الخليل: ١٨٩

ثالثاً: سيبويه: ١٩٠

رابعاً: الأخفش الأوسط: ١٩٢

خامساً: أبو عثمان المازني: ١٩٣

سادساً: أبو العباس المبرد: ١٩٣

٢. موقفه من المدرسة الكوفية: ١٩٤

أ) أوجه الوفاق: ١٩٤

ب) وجوه الخلاف: ١٩٤

جـ - ابن هشام ونحاة الكوفة: ١٩٦

٣. موقفه من نحاة بغداد والأندلس وجمهور المتأخرين ١٩٨

أ) وجوه الوفاق: ١٩٨

ب) وجوه الخلاف: ١٩٩

آراء ابن هشام الاجتهادية ٢٠٢

أولاً: الخبر بعد لولا: ٢٠٣

ثانياً: الجر بإضافة الظرف: ٢٠٣
ثالثاً: (ها) جارة: ٢٠٤
رابعاً: تثنية ألفاظ التوكيد: ٢٠٤
خامساً: المعطوف بحتى ٢٠٥
سادساً: في (أو) و (أم) العاطفتان: ٢٠٥
كلمة أخيرة ٢٠٧
أ) فأما خصائص منهجه النحوي فيمكن تلخيصها بالنقاط الآتية: ٢٠٧
ب) أمّا الجواب عن السؤال الثاني وهو عن انتمائه لإحدى المدارس النحوية المتعددة فأقول: ٢٠٩
نتائج البحث ٢١٥
النسخ المعتمدة في التحقيق ٢١٧
أولاً: نسخة الأصل: ٢١٧
ثانياً: نسخة (ب) ٢٢١
ثالثاً: نسخة (جـ): ٢٢٣
«شرح اللمحة لأبي حيان الأندلسي» ٢٢٤
منهج التحقيق ٢٢٦
أ) بالنسبة للشواهد القرآنية: ٢٢٧

جـ) الشواهد الشعرية: ٢٢٨

جـ) أقوال العرب وأمثالهم: ٢٢٩

القسم الثاني الكتاب محققا

مقدمة المؤلف ٢٣٥
الكلمة والقول ٢٣٧
(أقسام الكلمة)..... ٢٤٧
(علامات الاسم)..... ٢٥٣
(علامات الفعل) ٢٥٧
(علامات الحرف) ٢٦١
(الكلام وأقسامه) ٢٦٥
(الإعراب) ٢٧١
(أنواع الإعراب) ٢٧٧
(علامات الإعراب) ٢٧٩
(جمع المؤنث السالم)..... ٢٨١
(ما ينصرف وما لا ينصرف) ٢٨٥
(الأَسماء الستة)..... ٢٨٩
(المثنى)..... ٣٠٥
(جمع المذكر السالم) ٣١٩
(الأمثلة الخمسة) ٣٢٣
(الأفعال المعتلّة الآخر) ٣٢٧

(النكرة والمعرفة) ٣٣١
(الضمائر) ٣٣٥
(العَلَمُ) ٣٤٣
(أسماء الإشارة) ٣٤٧
(المعرف بأل) ٣٤٩
(الموصولات) ٣٥٧
(المضاف إلى المعرفة) ٣٧٣
(باب المرفوعات) ٣٧٧
(الفاعل) ٣٨١
(نائب الفاعل) ٣٩١
(المبتدأ والخبر) ٤٠١
(ضمير الفصل) ٤١٩
(الاشتغال) ٤٢٥
محتويات الجزء الأول ٤٣٣